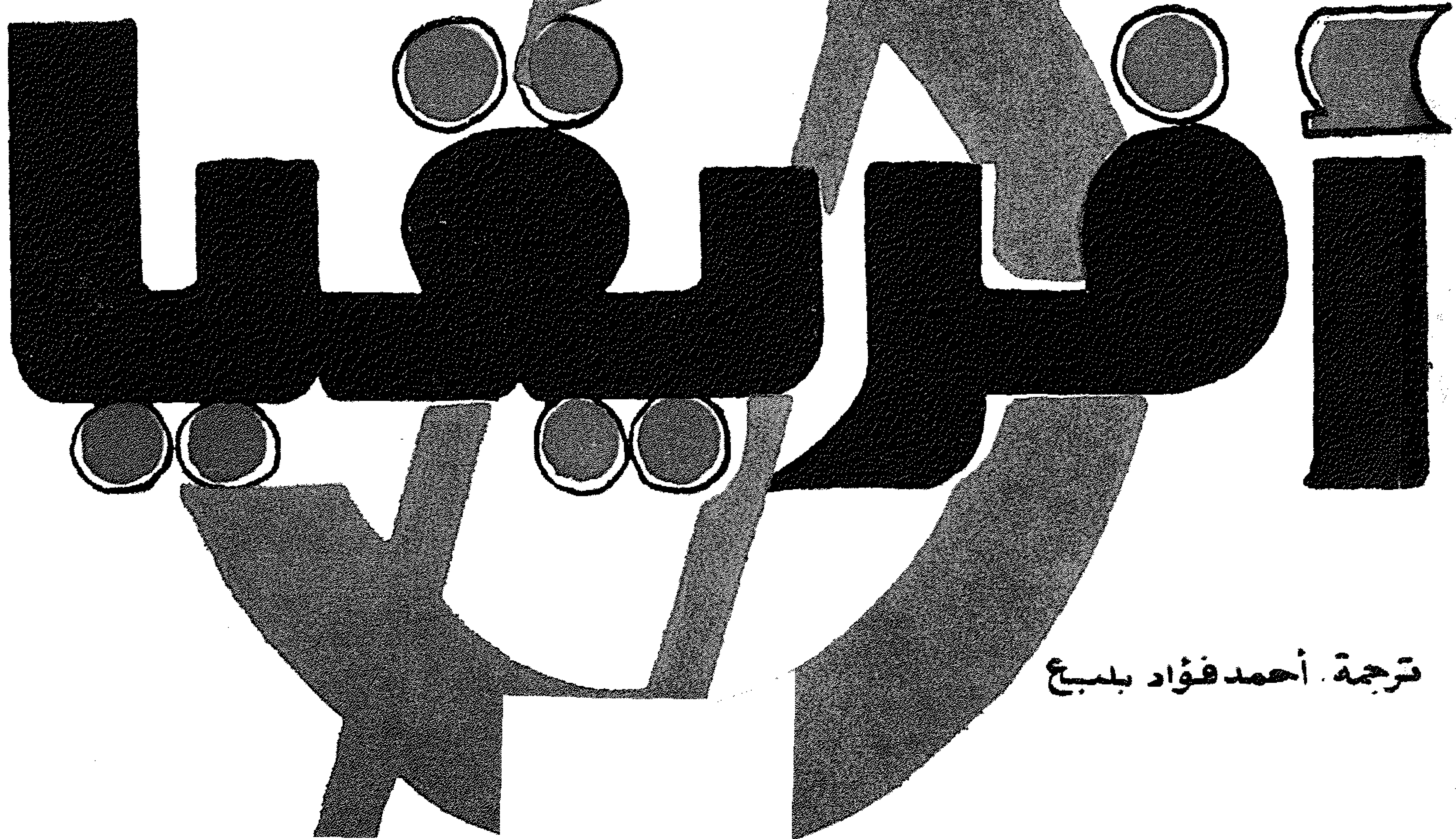
الاستعمار الأمريكي في أفريقيا

ستيوارت سميث



ترجمة. أحمد فؤاد بلبع

الاستعمار الامريكى فى أفريقيا

الطبعـــــة الاولى - ١٩٧٧

الناشر
دار الثقـــــافة الجديدة
٣٢ شارع صبرى أبو علم — القاهرة
ت : ٥٨٤٧١ — ٥٨٧٨٠

الغلاف للفنان : بهجت عثمان

ستيوارت سميث

الاستعمار الأمريكى الجديد في إفريقيا

ترجمة. أحمد فؤاد بلبع

الى أميلكار كابرال ، وكل المكافحين الذين
ندروا حياتهم لحركة التحرر الوطنى والاشتراكية

تصـديـر

تعتبر افريقيا إحدى البؤر الرئيسية للصراع بين قوى التحرر الوطنى والإمبريالية ، بؤرة تزداد أهمية باستمرار ، ولهـا دلالة خاصة بالنسبة لشعب الولايات المتحدة ، لأن الإمبريالية الأمريكية ، التى تتعرض للنكسات فى مناطق أخرى ، تتحول بدرجة متزايدة إلى أفريقيا بوصفها مكاناً تسعى فيه إلى تحقيق أرباح هائلة من قمع الشعوب وقهرها ، من نهب الموارد الطبيعية الهائلة الثراء . كما أن لهـا دلالة خاصة بسبب العطف الطبيعى من جانب الشعب الأسود فى داخل الولايات المتحدة على نضال الشعوب الأفريقية ، وبسبب جهود أنصار الجامعة الأفريقية لتحويل ذلك العطف بحيث يصبح ، عن غير قصد ، عوناً لألد أعداء الشعوب الأفريقية وأكثرهم تضليلا .

إن معرفة الوضع الحقيقى التى تعززها الأضـــواء الكشافة للنظرية الماركسية اللينينية، تعتبر ضرورية إذا كان على شعب الولايات المتحدة أن يجد الطريق الصحيح للنضال تأييداً لقوى التحرر فى أفريقيا ، وفى الوقت نفسه تأييداً لتحررنا نحن من الاستغلال والقهر العنصرى على أيدى رأس المـال الاحتكارى . ولقد كانت مصادرنا للمعرفة الحديثة عن أفريقيا محدودة للغاية حتى الآن . لقد كانت هناك فضائح متعلقة بمواقف خاصة ، مثل دور

الشركات الأمريكية فى جنوب أفريقيا ، أو دور الاستعماريين الجدد ، أمريكيين أو غير أمريكيين ، فى مصرع لومومبا . كما كانت هناك أعمال تاريخية سوسيولوجية أوسع نطاقا ، وأعمال روائية ، تزودنا ببصيرة عميقة .

وبين أيدينا الآن العمل الذى نحن فى حاجة إليه اليوم : فهو دراسة علمية شاملة للإمبريالية الأمريكية وأفريقيا . وقد قام الاقتصادى الأمريكى التقدمى ستيوارت سميث ، بمعالجة هذا الموضوع فى أبعاده الأربعة الرئيسية : الاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى ، والعسكرى . وهو يزودنا فى أحد أجزاء الكتاب بصورة كلية على نطاق القارة لأعمال النهب والتوسع التى تمارسها الشركات الأجنبية فى أفريقيا ، مع التفاصيل الضرورية لكل بلد رئيسى أو منطقة رئيسية . ونحن نحصل على فهم أكثر عمقاً للإستراتيجية السياسية المرنة للإمبريالية الأمريكية ، واعتمادها فى كل مكان على تلك الطبقة الاستغلالية الرجعية الأكثر قدرة على قهر الجماهير ، والأكثر إذعاناً لعقد صفقات تخضع السيادة القومية لمصالح الإمبريالية بوجه عام ، والإمبريالية الامريكية بوجه خاص ، سواء أكانت العنصريين الفاشيست فى أفريقيا الجنوبية ، أم الاستعماريين البرتغاليين أم الطبقة الرأسمالية البيروقراطية فى بعض البلاد المستقلة حديثاً . كما يزودنا الكتاب بعرض واضح لاستخدام الامريكيين من دعاة الرأسمالية السوداء والجامعة الافريقية ، وذلك فى داخل إطار المخطط العام للتوسعية والسيطرة .

ويزودنا سميث أيضاً ببيانات شاملة لأنشطة البنتاجون على نطاق القارة ابتداء من التأييد الهائل للاستعماريين فى أفريقيا الجنوبية ، إلى التسليح والتدريب التقنى اللذين يتم توفيرهما لحكومات رجعية ودول مستقلة مختارة ، والتعاون مع إسرائيل والعمل ضد البلاد العربية فى شمال أفريقيا . وهو يوضح الاستراتيجية المزدوجة للبنتاجون : قهر حركات التحرر فى داخل القارة ، واستخدام القواعد والموارد الأفريقية بوصفها احتياطيا متزايد الأهمية فى المواجهة العالمية مع الشيوعية ، تلك القوة التحررية العظمى التى

تكتسب مكانة متزايدة باستمرار فى عقول الشعوب الأفريقية ، وكل شعوب العالم وفى قلوبها وتنظيمها العملى .

ويكتب سميث من الموقع المواتى « لمعهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » فى موسكو ، حيث يجرى أبحاثه فى الوقت الحالى وهو يعتمد أساساً على المصادر الأمريكية وغيرها من المصادر الغربية ، كما يستفيد أيضاً من أعمال الباحثين السوفيت التى لا تتاح هنا بسهولة . وهو يتفادى فى حكمة خطأ أولئك المثقفين النظريين الذين يحاولون أن يقولوا للقوى التقدمية كيف تمارس نضالها .

وإنى على يقين من أن للكتاب مستقبلا كبيراً كسلاح فى نضال الأربعمائة مليون أفريقى من أجل التحرر ، ومن أنه ضرورة لكل أولئك المعنيين فى الولايات المتحدة — سوداً وبيضاً — بهذا النضال ، والمصممين على وضع حد لجرائم الإمبريالية الأمريكية ضد شعوب أفريقيا . إن هذا الكتاب إسهام جبار مقدم لكل المناهضين للإمبريالية فى الولايات المتحدة وعلى نطاق العالم فى النضال من أجل تعزيز التأييد العالمى لحركات التحرير الأفريقية التى تكافح من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى والانتصار الكامل على الامبريالية .

هنرى ونستن

الرئيس القومى للحزب الشيوعى الأمريكى

تمهيد

يهدف هذا الاستعراض الموجز إلى تحليل علاقات الولايات المتحدة بأفريقيا عن طريق التركيز على القارة بوصفها جزءاً عضوياً من التطور العالمى . وهو يغطى المجالات الرئيسية ، فى ارتباطها ببعضها بعضاً فى الفترة من منتصف الخمسينات إلى الوقت الراهن (توقفت عند عام ١٩٧١ ، وفى حالات قليلة عند عام ١٩٧٢) . وتعالج هذه الدراسة سياسات الدوائر الحاكمة الأمريكية وأهدافها السياسية الأولية ، والمصالح الاحتكارية الاقتصادية لهذه الدوائر التى تتحرك بسرعة أقل من غيرها من المصالح ، وكذلك بعض الجوانب العسكرية الهامة . كما تعالج الفئات الاجتماعية المتأثرة بهذه المصالح ، والإيديولوجيات النابعة من هذه الفئات ، وما يترتب عليها من آثار عالمية . وهى فى إيجاز تنشد التوصل إلى مقياس نوعى للمجموع الكلى للقوة والضغط اللذين تمارسهما كبرى دول العالم الإمبريالية على القارة الأفريقية .

ومن زاوية الولايات المتحدة ، فإن تطور سياستها فيما بعد الحرب تجاه أفريقيا إنما تتحدد معالمه بتعلق هذه السياسة الخاص بسياستها الخارجية العالمية، وبالعمليات الداخلية فى داخل البورجوازية ، وبالدور الخاص للشعب

الأمريكى — وبخاصة الزنوج — وما أسهموا به فى التحرر الأفريقى ، وما ترتب على هذا الإسهام من أثر ارتد مفعوله فظهر فى الكفاح التحريرى داخل الولايات المتحدة .

فكيف وإلى أى مدى تكون جهود واشنطون لبلوغ الأهداف السياسية الأولية عن طريق أقصى دعم ممكن للقوة الإمبريالية من خلال حلف الأطلنطى والحلفاء الآخرين ، ومرونة العمل فى مختلف المجالات ، ومن خلال المؤسسات والأعمال المشتركة ، التى تعادلها تناقضات الدول الإمبريالية وضعفها فى علاقاتها ببعضها بعضاً ، بل ما هو أكثر أهمية فى مواجهة الشعوب الأفريقية وحلفائها الاشتراكيين وغيرهم من حلفائها العالميين ؟ وإلى أى مدى تتأثر سياسة الولايات المتحدة بأفكار القوة التى يتبناها صانعوا القرار، وتقديراتهم للمد والجذر فى النضال الأفريقى من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وانحياز الحرب الباردة إلى التدخل ؟ إن هذين السؤالين مطروحان فى المجال السياسى .

إن المعالجة الجذرية للأساس الاقتصادى (شأنه شأن المجالات الأخرى) بوصفه مجمعاً شديد التعقيد من المقولات الفرعية المترابطة — على نقيض « نظرية العوامل » الليبراليه على سبيل المثال — يحمل المرء على البحث عن العملية الجدلية للتفاعل ، وفى هذه الحالة ، بين تصدير رأس المال (وتدفق الأرباح) والمعونة والتجارة . ومن حق المرء أن يتوقع أن تكون مثل هذه العلاقة المتبادلة بدورها وثيقة الارتباط بالأهداف السياسية . وتكشف المحصلة فى حقيقة الأمر نموذجا محددا — وحتى وإن لم يكن نظيفاً تماماً — « ومتداخلا فى بعضه بعضاً » . وعلاوة على ذلك فإن السياسة الخارجية السياسية — الاقتصادية الأمريكية ، عند هذه النقطة ، تتحرك كالسيل بحكم طبيعتها فى المجال الاجتماعى الأفريقى .

وعلى الرغم من أن واشنطن يمكن أن « تحنى الرأس » تجاه الطبقات السائدة

فى التكوينات الاجتماعية التى عفا عليها الزمن، وتلك الطبقات ذات الروابط الاستعمارية السابقة مع الإمبريالية (مثل الطبقات الإقطاعية والكومبرادية فى شمال القارة، والقبلية والإقطاعية جنوب الصحراء، وأصحاب المزارع الرأسمالية والرأسماليين فى الجنوب)، فهل تبدى أيضاً حرصاً شديداً على حفز البورجوازية النامية؟ وهل هى معنية كذلك بالتأثير فى الطبقة العاملة الأفريقية الفتية؟ إن هذين سؤالين محيران فى سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لكل من الأمريكيين والأفريقيين على حد سواء.

ولما كانت المرحلة الاجتماعية — الاقتصادية لا تتطور كلاسيكياً أو بشكل محتوم فى أفريقيا، فإن قوة الافكار وتأثير القوى والاحداث العالمية فى الصراع الإيديولوجى يشكلان وزناً خاصاً. وتكرس واشنطن وهى مدركة لذلك تماماً، جهوداً وأموالا ضخمة لحرف أفريقيا العربية والسوداء عن الطريق غير الرأسمالى. وتصف هذه الدراسة جوهر الدعاية الإمبريالية الامريكية التخريبية وأشكالها وأساليبها وتأثيرها — مثل نشر العداء للشيوعية، وحفز التعصب القومى والقبلى، والجهود المبذلة لتبرير روابط الولايات المتحدة مع العنصريين والاستعماريين فى أفريقيا الجنوبية. ومع ذلك فمن العسير أن يتوقع المرء من الساسة ورجال الاعمال الامريكيين «ذوى الرءوس المتحجرة» أن يسمحوا بأن تحل حرب الافكار محل العصا الغليظة فى السياسة الامريكية.

وما دامت الاعتبارات السياسية — العسكرية والاستراتيجية تلوح بهذه الضخامة فى واشنطن، فإن جوانب معينة منها يجب دراستها بعناية أكبر، مثال ذلك فى أفريقيا الاستوائية — المعونة العسكرية الأمريكية غير المتناسبة لإثيوبيا، ودور الولايات المتحدة فى نزاعات الكنغو، زائير الآن؟ والحروب الاستعمارية والعنصرية وأعمال القمع فى أفريقيا الجنوبية؛ وتورط الولايات المتحدة الفعال والمتزايد منذ حرب السويس فى الدول الأفريقية — العربية، التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النزاع الإقليمى فى

الشرق الأوسط . وهنا لا يسع المرء إلا معالجة تلك المشكلة المعقدة ، مشكلة كيف تؤثر الاستراتيجية الرسمية الأمريكية فى الاتجاهات والآفاق العامة بالنسبة لكل من الصدام المسلح والتسوية السياسية .

ويحاول الفصل الختامى من الكتاب إجراء استعراض موجز للتيارات الرئيسية بين المنظرين وصانعى السياسة البورجوازيين ، التى تؤثر فى سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا ، ولأفكار القوة الكامنة وراءها ، ولمبدأ نيكسون ومتضمناته ، ولآفاق السبعينات . وينطبق ذلك فى المقام الأول على المعضلة الإسرائيلية — العربية فى الشمال ، ومعضلة الاستيطان فى أفريقيا الجنوبية — المركزين الاستراتيجيين للسياسة الإمبريالية الأمريكية فى القارة .

وباختصار ففيما يتعلق بالمصادر ، فقد سعينا إلى استخدام الوثائق الرسمية والمطبوعات والدراسات البورجوازية الحسنة السمعة كلما كان ذلك ممكناً . وقد تحولنا أيضاً إلى الدراسات السوفيتية وغيرها من الدراسات الماركسية اللينينية ، التى ما زالت قليلة العدد ، وإن كان عددها يتزايد باستمرار ، والتى تزودنا فى التحليل الأخير بفهم أكثر عمقاً للعمليات الجارية . وعند إعداد هذا الكتاب كنا نجد تعاوناً صادقاً من أمناء المكتبات فى مكتبات موسكو المختلفة ، وبخاصة مكتبة « معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » .

ونحن ندين للكثيرين فى إعداد هذا الكتاب . ونحب أن نعرب عن تقدير خاص للإلهام الذى زودنا به جاس هول وهنرى ونستن ، وللاهتمام الشخصى الذى أبداه جيمس س . ألن ، ا. ج . نيد لمان ، وللنفع الذى قدمه العالم الأكاديمى ن . إينوزيمتسيث ، مدير « معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية » ، ونائب مدير المعهد ا . بريما كوف ، وسكرتيره العلمى ز . ليتفين وللمناقشات الحية التى أجريناها مع زملائنا فى أكاديمية العلوم السوفييتية ، ونخص بالذكر منهم ا . بايكوف ، ى . إيتينجر ، م . جيلفاند ، ف .

كابلان ، و . ماكليان ، ى . ميلنيكوف ، ج . ميرسكى ، ف . رومالوف ، ى . تارابرين ، م . موزتشيكوف .

وفى الختام نحب أن نشكر بأكثر مما تستطيع الكلمات قوله شقيقنا أوسكار ، الذى لولا تأييده الصادق وتشجيعه الذى لا يكل ما كان يمكن إعداد هذا الكتاب .

موسكو ، يوليو ١٩٧٢ سليوارت سميث

الفصل الأول

مقدمة

١ ـ أفريقيا والحركة العالمية

٢ ـ المعالجة

١ - أفريقيا والحركة العالمية

ليس المرء بحاجة اليوم إلى تبرير مفصـــل ومدروس لمعالجة أفريقيا القارية ــ وبالتالى علاقات الولايات المتحدة بأفريقيا ــ كوحدة متكاملة. أما منذ بضع ســـنوات مضت فقد كان من المعتاد أن تعالج القارة فى شكل ممزق الأوصال. فشمال أفريقيا، وبخاصة بلاد مصر[1] وليبيا والسودان، كانت كثيراً ما تستبعد على أساس أنها جزء من الشرق الأوسط، على حين أن جنوب الصحراء، أو أفريقيا الاستوائية، كانت كثيراً ما تعالج على حدة وكثيراً ما كان جنوب أفريقيا يستبعد على أساس أن لديه اقتصاداً متطوراً نسبياً[2] بالمقارنة ببقية القارة. ومهما يكن كثير من هذا الاستبعاد مفهوماً من زوايا تاريخية معينة، ولبعض الأسباب الإحصائية الراهنة، فإن قدراً كبيراً من الترابط الوثيق والديناميكية فى أفريقيا اليوم يمكن أن يضيع إذا

---

(١) كانت مصر بوجه خاص تعالج تاريخيـــا بشكل منفصل عن بقية أفريقيا، وكثيرا ما كانت تعتبر من الناحيـــة الأنثروبولوجية بلداً آسيويا، أو حتى بلداً «أبيض» أو أوروبيا (أرنولد توينبى، Stuby of Historyc). ويمكن أن يكون مرجع ذلك جزئيـــا التأثير الكبير الذى كان للثقافة النيلية على الحضارة الأوربية التى جاءت فيما بعد. ومن الناحيـــة الأخرى، فإن تبرير تجارة الرقيق وعبودية الزنوج، وبخاصة فى القرن التاسع عشر، كان يتطلب التمييز ضد الشعوب الزنجية فى أفريقيا الاستوائيـــة ووصفها بأنها ذات مستوى متأخر أو حتى أدنى من مستوى البشر. ولذلك فليس من قبيل الصدفة على سبيل المثـــال أن علم المصريات المنفصل قد ازدهر فى خلال هذه الفترة. (أنظر بوجه خاص فيما يتعلق بهذه النقطة و. أ. ب دى بوا، The world and africa، N.Y.، ١٩٦٥).

(٢) يرد ذلك على سبيل المثال فى وثائق الأمم المتحدة.

ما تركنا جانباً سواء أفريقيا الشمالية أم الجنوبية . فدور جمهورية مصر العربية[1] فى أفريقيا دور حيوى بوجه خاص ، بصرف النظر عن كونها جزءاً من الشرق الأوسط والعالم العربى . وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن إغفال حقيقة أن جنوب أفريقيا هى حجر الزاوية فى أفريقيا الاستعمارية والعنصرية، لارتباطها إرتباطاً وثيقاً اقتصادياً وسياسياً بروديسيا وموزمبيق وأنجولا وناميبيا (أفريقيا الجنوبية الغربية) ، وإلا قصر فهم المرء عن القارة قصوراً كبيراً .

إن هذه القارة الضخمة ، التى يتجاوز سكانها ٣٠٠ مليون نسمة ، بمجتمعاتها المتعددة الطبقات التى عمرت بضعة آلاف من السنين ، قد تعرضت لأكبر قدر من التأثير من الخارج من خلال الغزو العسكرى والسيطرة السياسية والروابط الاقتصادية . ومن بين الدول الإمبريالية النشطة هناك الآن ظهرت الولايات المتحدة مؤخراً على المسرح ، وهى تقف إلى حد ما — بفضل موقعها العالمى على الأقل — على قمة هرم النفوذ الأجنبى. ولذلك فمن أجل أن نفهم سياسة الولايات المتحدة ، يجب على المرء أن يعالج مع هذه السياسة نفوذاً هاماً حديثاً ومستمراً ، مثل نفوذ الدول الإمبريالية الأوربية ، وأن يربطها بوجه خاص — مثلما تفعل واشنطن — بمثل هذا النفوذ .

فمنذ قرابة أربعة قرون شرعت أوربا فى تنمية تجارتها ، ثم بعد ذلك صناعتها ، التى كان من شأنها أن تمنحها السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى العالم . وساعدت القارات الثلاث ، التى تعتبر فى الوقت الراهن متخلفة اقتصادياً ، فى توفير مصادر التراكم البدائى . وفى فترة الاستكشاف والتجارة فقد قاد البحث عن المعادن الثمينة والأفاوية (التوابل) ووسائل الترف

(١) الإسم الرسمى لمصر منذ ٢ سبتمبر ١٩٧١ ، والذى حل محل الجمهورية العربية المتحدة وهى الإسم الذى عرفت به مصر منذ اتحاد مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ . وقد استمر اسم الجمهورية العربية المتحدة مستخدما فى مصر بعد انفصال سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ .

لتزويد الدول القومية الاوروبية النامية باحتياجها ووسائل راحتها ، قاد إلى مناجم الذهب والفضة فى أمريكا ، وإلى المنتجات الاستوائية فى جزر الهند الشرقية ، والرقيق الافريقى[1] . ووفر النهب من هذه القارات كلا من الثروة والحافز إلى مزيد من التوسع التجارى ، اللذين أسهما فى تطور الصناعة فى أوربا وأمريكا ، وتطور النظام الاستعمارى ، وما تلا ذلك من استغلال العمال فى الداخل والخارج .

كما أن استمرار تطور الثورة الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية ، الذى ترتبت عليه نشأة الطلب المتزايد على المواد الأولية والأسواق ومصادر المعدلات الأعلى للربح ، قد أدى من الناحية الفعلية إلى الانتقال من رأسمالية « المنافسة الحرة » إلى الاحتكار ، من الاستعمار إلى الإمبريالية . وأدى هذا التوسع الكبير فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، الذى جذب الاقتصاديات الرأسمالية القومية إلى نظام رأسمالى عالمى — حلله لينين فى كتابه الكلاسيكى المعروف ، الإمبريالية ، أعلى مراحل الرأسمالية — أدى إلى نزاع اقتصادى وسياسى ، وإلى حرب على نطاق عالمى ، وإلى أزمة عامة .

إن ظهور روسيا السوفيتية بوصفها أول دولة عمالية مظفرة فى العالم ، وتصنيعها ، وتطورها كقوة لها جاذبية سياسية واجتماعية دولية كبيرة ، والانتصار الحاسم الذى أحرزته القوى الاشتراكية وغيرها من القوى الديمقراطية على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية ، واستمرار انفصال بلاد أوروبا الشرقية والشرق الأقصى عن الرأسمالية فى فترة مابعد الحرب ، وكذلك تحلل العالم الاستعمارى — هذه العوامل وجهت ضربات رئيسية للإمبريالية العالمية .

ومن المؤكد أن نجاحات حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا ، التى وصلت

---

(١) أنظر ، كارل ماركس ، Capital ، المجلد الأول ، الفصل السادس عشر ، « Genesis of the Indostrial Capitalist »

إلى مرحلة التصاعد التدريجى فى العقد الثانى بعد الحرب ، جاءت كنتيجة مباشرة للجهود البطولية للشعوب المقهورة والمستغلة — كثمرة لعشرات السنين من التضحية بالذات والصراع الدموى من أجل الحق فى أن تحكم نفسها ، وفى أن تتمتع بثمار أرضها ومواردها وعملها . وقد جسدت هذه الانتصارات ، فى إطار محيطها العالمى ، السنوات الطويلة من النضال المعادى للإمبريالية بقيادة الطبقة العاملة الأممية وأول دولة اشتراكية تقيمها الطبقة العاملة . وقد كان من الأمور الحاسمة بوجه خاص هزيمة الفاشية والنزعة العسكرية فى أوربا والشرق الأقصى ، التى كانت أيضاً شاهداً على تداعى الدول الاستعمارية الكلاسيكية — بريطانيا ، وفرنسا ، وهولندا ، وبلجيكا والبرتغال .

وفى مقابل خلفية توازن القوى المتغير بين النظامين العالميين الاشتراكى والرأسمالى فى منتصف الخمسينات ، كان من المستطاع تحقيق انتصارات حركة التحرر الوطنى ، التى بلغت ذروتها فى عام ١٩٦٠ ، « عام أفريقيا » .

وقد شهد العقد الذى أعقب ذلك كلا من المد والجذر فى الصراع والتقدم فى القارة الافريقية . وقد أسهمت الولايات المتحدة ، التى شرعت تبدى اهتماما رئيسياً بالشئون الافريقية فى خلال هذه الفترة ، إسهاما لا يستهان به فى إحداث الجذر . أما كيف حدث ذلك ، ولماذا حدث ، وإلى أى مدى فإنها الاسئلة التى تعنينا قبل غيرها .

٢ - المعالجة

إن القوى التى تعمل فى أفريقيا اليوم تتضمن بالتأكيد الأنماط الاجتماعية والاقتصادية للعصور التقليدية وعصور الاستعمار وماقبل الاستعمار، مثل الإقطاع القبلية . وذلك لأن طبقات التاريخ لا يطمسها أن تفرض مرحلة تالية من أعلى فرضاً نظيفاً ، وإنما هى تتباطأ ، متمازجة مع ما هو جديد ومخلفة بصماتها على هذا الجديد . ومع ذلك يقال فى هذا الصدد إن أهميتها ثانوية وأقل شأناً ، على وجه الإجمال ، بالنسبة لقوى أفريقية ، وعالمية بوجه خاص اجتماعية — سياسية أكثر حداثة ، تسعى إما إلى حفز الاستقلال السياسى والاقتصادى الأفريقى أو إلى تعطيله .

وقد زودتنا النظرة المادية الماركسية — اللينينية إلى التاريخ ، بمنهجها المنتظم ، بأداة لا غنى عنها لفهم وتحليل العلوم الاجتماعية[1] والعالم أجمع . فمجموعة العوامل السياسية والاقتصادية ، وغيرها من العوامل ، التى تكون فعالة فى مجتمع معطى يتم فصلها عادة ، لأغراض التحليل على الأقل . وهى فى الحياة ، بطبيعة الحال ، تتلاحم وتتفاعل[2] بوضوح ، وعندما تدعم

---

(١) يعترف الكتاب غير الماركسيين بدرجة متزايدة ، بشكل أو آخر . بمفهوم التداخل الوثيق بين الدراسات المختلفة للعلوم الاجتماعية . ويمكن على سبيل المثال من أجل مزيد من المعلومات عن مفهوم دراسة « ما بين فروع المعرفة » . أو « النظرة إلى العلوم الاجتماعية كوحدة متكاملة . «بدلا من الحديث عن أحد العلوم الاجتماعية بمفرده . أن تقرأ ج . ل. هوروفيتز ، Three Worlds of Development ، نيويورك . ١٩٦٦ .

(٢) أنظر خطاب انجلز إلى ف . ميهرنغ . ١٤ يولية ١٨٩٣ . فى كارل ماركس . فردريك إنجلز Selected Werks: المجلد الثانى . دار النشر باللغات الأجنبية . موسكو . ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .

بعضها بعضاً توفر الاستقرار والقوة . ومع ذلك ففى بعض الأحيان ، عندما يوجد قصور خطير — تركة العمليات والفترات التاريخية السابقة أو غير المكتملة ـ فإنه توجد هناك تناقضات تولد عدم الاستقرار والضعف . وعلى الرغم من أن الإمبريالية فى حد ذاتها ربما لم تؤد إلى نشأة هذه التناقضات ، فإنها قد سعت إلى إدامة كثير منها ، أو إلى الاستفادة منه ، تحقيقاً لمصالحها الخاصة ، وإضراراً بالشعب الأفريقى .

ومن بين القوى الرئيسية التى أثرت فى الولايات المتحدة وأفريقيا فى الستينات ، كانت التغيرات السياسية الأفريقية ذات أهمية أولية . وينعكس ذلك فى النضال الثورى المستمر الحاد من أجل الاستقلال السياسى عن الإمبريالية والحكم الاستعمارى وهو الاستقلال الذى لا يمكن من غيره أن توجد قوة دافعة كبيرة من أجل التغيير الاقتصادى والاجتماعى . وقد أصبحت التنمية الاقتصادية ، التى تعتبر عملية تطورية شديدة البطء فى داخل إطار القوة المسيطرة ، هدفاً أولياً للدول الفتية الساعية إلى تصحيح اقتصادياتها المشوهة المنتجة للمواد الأولية والموروثة عن الاستعمار ، من أجل تأمين الاستقلال السياسى والاقتصادى وتحسين المستويات المعيشية . وترتبط القوى والتغيرات الاجتماعية ارتباطاً كبيراً بالطريق التى يتم اختيارها للتطور السياسى والاقتصادى ، وتتعلق بوجه خاص بالمسائل التى تؤثر فى وسائل الإنتاج ، مثل التأميم ، والإصلاح الزراعى ، والقطاع العام ، والاستثمار الأجنبى ، ويدخل الزعماء الجدد ، والأحزاب والطبقات والعلاقات الاجتماعية الجديدة ، الذين يظهرون فى هذه الدول فى نزاع مع القوى المعارضة والمعرقلة — محلية كانت أم أجنبية . ومما له أهمية رئيسية فى المجال الإيديولوجى تكون الافكار والمفاهيم والنظريات الاجتماعية التى تحفز على النزاعات والصراعات والتغيرات السالفة الذكر وتسفر عنها ؛ والتأثيرات التعليمية والدينية والتربوية — أوربية وأفريقية ، قومية ودولية رأسمالية واشتراكية . وأخيراً فإن للقوة العسكرية أهمية خطيرة فى حماية

استقلال الدول الفتية أو نسفه . ويتضمن ذلك بالإضافة إلى مستوى تنظيم القوات المسلحة ومستوى تدريبها وتجهيزها، مسائل كثيرة، منها ولاؤها السياسى والإيديولوجى ، وتركيبها الاجتماعى . ومع ذلك ، سواء فى إيجاز أو بمعنى أوسع ، فإن قوة الدول الفتية تتكون من المجموع الكلى لهذه العوامل مأخوذاً فى ارتباط بحلفائها فى القارة أو على نطاق العالم .

ويعتبر الإقرار بالترابط بين هذه العوامل ذا دلالة كبيرة سواء بالنسبة لأفريقيا أم الإمبريالية الامريكية . وهو بالنسبة لافريقيا بوجه خاص له متضمنات كثيرة . وهو يثير أسئلة كثيرة ، منها ما إذا كان من المستطاع تحقيق قفزات خطيرة على حين تواصل الإمبريالية سيطرتها السياسية والاقتصادية ؟ أو ما المزية الخالصة التى يمكن الحصول عليها من تقدم اقتصادى محدود إذا ما تعرض الاستقلال السياسى للخطر ، وعلى سبيل المثال من خلال الروابط الوثيقة مع الإمبريالية ؟ أو ما إذا كان "الكسب الاقتصادى "القصير الامد له من حيث المبدأ - ولذلك من حيث المصلحة البعيدة الامد ـــ ما يبرره إذا ما أعيق التقدم الاجتماعى الافريقى أو "عالمى فى مجموعه ، ومثال ذلك فى أفريقيا الجنوبية ، أو الشرق الاوسط ،أو فيتنام؟ أو ما إذا كان « ترف » تفسير « عدم الانحياز » بحيث يعنى الاستسلام « للعداء للشيوعية » لا يحرم الدولة الجديدة بذلك من حلفائها الطبيعيين ، ومن قوتهم الإيديولوجية المتفوقة من الناحية الاجتماعية ؟ ومن الممكن أن يقال إن صانعى السياسة الإمبريالية يضعون فى اعتبارهم الجانب الآخر لهذه الاسئلة وغيرها من الاسئلة المترابطة .

إن الإمبريالية الامريكية ، على وجه الإجمال ، التى تدرك بوضوح أن النظرة الأممية المنتظمة إلى المسرح العالمى المعاصر إنما تعمل ضد صالحها ، كانت تسعى بوجه عام إلى التفتيت وإلى التعامل مع كل من هذه الفئات على حدة . ولنضرب مثالا لذلك ، ففى المؤتمر الثانى « لمؤتمر الأمم المتحـــدة للتجارة والتنمية » ، الذى عقد فى دلهى فى الفترة فبراير ـــ مارس ١٩٦٨ ،

أصر ممثل الولايات المتحدة ، يوجين روستو ، على إعتبار التجارة مستقلة عن المسائل السياسية والاجتماعية . وعلى هذا الأساس حاولت واشنطن تبرير تأييدها الصريح لاشتراك جنوب أفريقيا فى المؤتمر ، وهى الدعامة الرئيسية للأبارتهيد والحكم العنصرى . وكان من المفهوم أيضاً أن تعارض واشنطن أية إشارة من جانب المؤتمر إلى حربها العدوانية فى فيتنام .

وعلى ضوء القوى العاملة فى أفريقيا اليوم ، فإننا نعنى بالماضى القريب وبالحاضر ، ولكننا نتطلع أيضاً إلى الأمام ، إلى متضمنات المستقبل القريب والبعيد . ولما كانت الحركة والاندفاع نحو التقدم هما نتيجة لحل الصراع بين القوى المتعارضة والمتنازعة ، فإن إتجاهها وسرعتهما يتطابقان على وجه التقريب مع التوازن المتغير لتلك القوى ، مثال ذلك فيما يتعلق بالصراع الأفريقى ضد الإمبريالية من أجل الاستقلال الاقتصادى ، ومن أجل قدر أكبر من الأمن السياسى فى الدول المستقلة ، وضد الاستعمار والحكم العنصرى فى الجنوب ، ولما كانت القدرة الشاملة للقوى المتنازعة تتضمن عوامل ذاتية وموضوعية فى آن واحد ، فإن قدراً كبيراً من سرعة الحركة يتوقف على مقدرة هذه القوى على تحويل القوة الذاتية إلى قوة موضوعية . وعلاوة على ذلك ، وعلى ضوء الأهمية المتزايدة للعوامل الدولية بالنسبة لكل من أفريقيا والإمبريالية ، فإن القدرة الفعالة التى تستطيع الدول الإمبريالية — وبخاصة الولايات المتحدة — أن تحشدها يمكن أن تكون خطيرة .

وتعترف الإمبريالية الأمريكية بأنها لا تستطيع أن تخصص نصيباً غير متناسب من قدرتها العالمية لمنطقة ما دون أن تتعرض لمخاطر كبيرة فى منطقة أخرى . وهى لذلك تسعى إلى إطلاق العنان لتوازن القوى ، بما فى ذلك توازن القوى الخاص بها ، وتطويره إستراتيجياً إلى نمط للقدرة يعمل لصالحها . ومع ذلك فإن الإمبريالية الأمريكية تمتلك عناصر ودرجات

متباينة من القدرة والضعف فى مختلف المجالات ، مثل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وفى السنوات الاخيرة أدى الاعتراف بذلك فى الدوائر الامريكية وغير الامريكية إلى قدر أكبر من المحاولات الرامية إلى تحليل هــذه التوازنات ، وكذلك إلى قياسها[1] . ولم ينشأ ذلك فقط من الرغبة فى بلوغ كفاية أكبر لكل دولار ينفق ، وإنما نشأ أيضاً من إدراك (ومن المحتمل بقدر ليس بالقليل نتيجة للتكاليف المتصاعدة ، والعائدات السلبية للحرب الفيتنامية) أن الاموال الامريكية لها بدورها حدود معينة .

وهكذا فإنه كثيراً ما يكون من الاهداف المباشرة للقياس تحقيق توظيف أفضل للدولارات الامريكية فى برامج المعونة الاقتصــادية والعسكرية[2] ، التى تعتبر من الادوات الرئيسية للسياســة الخارجية الامريكية فى العالم الثالث[3] ، على حين تكون « العوامل السياسية والنفسية أقل إذعاناً »[4] للقياس الكمى . إن تركيز الإمبريالية الامريكية

---

(١) وهكذا فإن هيرمان خان ، أ . ج . فاينر ، من معهد هدسون يريان أن القوة والنفوذ مفهومان متعددا الأبعاد يتضمنان الطاقة العسكرية والحجم والثروة والموقع الجغرافى وأفكاراً أقل دقة مثل المنزلة والمكانة والثقافة . ومن أجل القياس الكمى ومقارنة دور مختلف البلاد حتى نهاية القرن ، يستخدم المؤلفان ثلاثة مؤشرات هى : السكان والناتج القومى الإجمالى ، والناتج القومى بالنسبة للفرد (أنظر The year 2,000 ، نيويورك ، ١٩٦٨)

(٢) وهكذا فإن دراسة حديثة لراند تسعى إلى تحديد العلاقة بين النمو الإقتصادى ، وإعادة توزيع الثروة ، ودور القوة ؛ وتحاول أن تقيس من الناحية الكمية التقــدم العسكرى والإقتصادى للحكومة الأمريكية ، وأن تحدد مقــدار الأموال اللازمة للابقاء على بلد ما فى داخل الفلك الأمريكى بالمقارنة بتــكلفة ضياعــه . (ت . وولف الصغير ، U.S Policy and the third world ، بوسطن ، ١٩٦٧ .)

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٨٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٠ . كانت الأداة الخطيرة للسياسة الخارجيــة الأمريكية ، إستناداً إلى دراسة أخرى ، هى المعونة العسكرية ، وتجىء من بعدها المعونة الحكومية التى يعقبها الاستثمار . (ج . ليسكا Imperial America. The International Politics of Primacy ، بالتيمور ، ١٩٦٧ ، ص٨٣ — ٨٤ .)

على القوانين الاقتصادية والعسكرية يمكن ألا يكون عفوياً ، على ضوء ضعفها وتعرضها للسقوط فى المجالات السياسيه والاجتماعيه والإيديولوجيه. ومن هنا كان التركيز فى هذا الكتاب على المجالين السابقين.

وتقسم السياسات والاعمال الإمبريالية هنا إلى خمسة مجالات، من أجل أغراض التحليل . بيد أن ذلك لا يعتبر إطاراً نهائياً لتصنيف جميع القوى وقياسها على نحو نظيف ومتقن ، وهى القوى التى قد تكون ملموسة أم لا ، وكثيراً ما تكون مفتته أو حتى مخفاة . ولما كانت جوانب كميه معينه لعلاقات الولايات المتحدة مع أفريقيا ، مثال ذلك فى الامور الاقتصادية — التى تعتبر أموراً أساسية فى التطور التاريخى الطويل الامد — قابلة للقياس، فإنها ستعالج فى هذا الكتاب معالجة إحصائية . ومع ذلك فإن عوامل أخرى من جوانب أخرى — يمكن أن تكون حاسمة على نحو مشترك ، وربما حتى ذات أهمية أساسية وبخاصة فى الفترة القصيرة الامد . وسيسعى منهجنا إلى أن يضع فى الاعتبار كلا من العوامل الكيفية والكميه عند محاولة التوصل إلى فهم أفضل لبعض العمليات والاتجاهات فى العلاقات بين الولايات المتحدة وأفريقيا فى الستينات ومطلع السبعينات .

الفصل الثاني

ملامح العلاقة الأمريكية

١ ـ التركة عند نهاية الحرب

٢ ـ فترة ما بعد الحرب حتى «عام أفريقيا»

٣ ـ حركة الحقوق المدنية الأمريكية

تضمنت علاقة الولايات المتحدة مع أفريقية ، فى تفاعل وثيق مع أوروبا ، قوى اجتماعية — اقتصادية وسياسية رئيسية عديدة بما فى ذلك شرائح معينة من البورجوازية الأمريكية والجهاز الحكومى الأمريكى من ناحية ، والجماهير الواسعة من الأمريكيين ، وبخاصة السود[1] ، من الناحية الأخرى . وليس لدى هذه الشرائح مصالح وأهداف متناقضة فقط ، وانما لديها درجات مختلفة من التأثير أيضا مع سيادة الاحتكارات على وجه الاجمال . بيد أن ذلك لا يعنى أن علاقات القوى لم تتغير فى الفترات المختلفة ، وأنه لا يمكن توقع أن تتغير مرة أخرى فى المستقبل ، وبخاصة فى سياق القوى العالمية .

١ - التركة عند نهاية الحرب

يمكن القول فى إيجاز إنه على الرغم من أن قرنين من تجارة الرقيق قد تركزا فى ليفربول ، وكانا عاملا فى تراكم رأس المال البريطانى الذى حفز رجال صناعة النسيج فى مانشستر ، فإن الهدف النهائى لهذه التجارة ، فى

(١) بدلا من كلمة « الزنجى » (الذى يسميه البعض « الرقيق ») أصبحت كلمتا « الأسود » و « الأمريكى الأفريقى » الإسمين المفضلين بالنسبة للكثيرين . ولم يكن ذلك مجرد دلالات لفظية ، وإنما كان يرتبط بوضوح بروابط الأرض والتاريخ والروابط الإجتماعية والثقافية . وقد غيرت « جمعية مدرسى نيويورك الزنوج » اسمها إلى « جمعية المدرسين الأمريكيين — الأفريقيين » وقد كان رالف بانسن ، مساعد السكرتير العام الراحل للشئون السياسية الخاصة فى الأمم المتحدة ، يستخدم كلمة « أسود » بقدر ما يستخدم كلمة « زنجى » أما إيريك لينكولن عالم الإجتماع فى « المعهد اللاهوتى الإتحادى » ، فيستخدم كلمة « أسود » عند ما يتحدث إلى الشباب ، وكلمة « زنجى » عند مخاطبة من تجاوزوا الأربعين .

التحليل الاخير ، كان العالم الجديد. فهنا لم يكن بائعو الرقيق وأصحاب المزارع الجنوبيون هم وحدهم الذين يجنون المزايا الاقتصادية . وإنما كان يجنيها أيضاً المتعاملون فى الرقيق وأصحاب مصانع تقطير الروم من أبناء البورجوازية الورعة فى نيو انجلند(*) (انجلترا الجديدة) ولذلك فلا عجب أن اعترف الدستور الامريكى بالرق ، ووفر له بر الامان . وعلى حساب أفريقيا(١) أصبح الامريكيون — الافريقيون المستعبدون هم المصدر الرئيسى لقوة العمل المستخدمه فى الجنوب ، والتى وفرت أيضاً المواد الاولية والحوافز بالنسبه لكل من الصناعات التحويلية وبناء السفن فى الشمال ، حتى أسفرت التناقضات والصراع بين الشمال والجنوب من أجل السيادة القومية عن الحرب الأهلية .

وعلاوة على ذلك كانت تركة الرق هى التمييز الاقتصادى والاجتماعى ضد الزنوج ، سواء فى التشريع أم فى الممارسة ، وانتشار الإيديولوجية العنصرية . وقد إستمر ذلك فى الولايات المتحدة (وبطبيعة الحال فى أفريقيا المستعمرة) حتى يومنا هذا . كما كان يشكل أسلحة لا يستهان بها فى أيدى حكام أمريكا لحرف السكان العاملين وتقسيمهم وإضعافهم ، ولاستخلاص أرباح فائضة من العمال البيض والسود على حد سواء .

وثمة علاقة أخرى مبكرة ومباشرة ، وإن تكن أقل أهميـــة ، بين الولايات المتحدة وأفريقيا ، ترجع إلى العشرينات والثلاثينات من القرن

(*) نيو انجلنـد اسم منطقة تشمل ست ولايات بشرق الولايات المتحدة هى : مين ، ونيوهمبشير ، وفرمونت ، ومساسوشتس ، ورود أيلند ، وكونكتيكت . وقد سميت بهذا الاسم فى القرن السابع عشر لشابهتها بالساحل الإنجليزى — المترجم .

(١) إستناداً إلى تقديرات و . أ . ب . دى بوا (فى كتابه The Negro ، نيويورك ١٩١٥ ، ص١٥٥—١٥٦ .) فإن تجارة الرقيق الأمريكية أدت إلى إزالة ستين مليون زنجى على الأقل من أفريقيا — توفى منهم حوالى خمسون مليوناً قبل وصولهم إلى العالم الحر ، سواء فى أفريقيا أم فى الطريق . أنظر ، و . أ . هنتون ، Decision in Africa نيويورك ، ١٩٥٧ ، ص١٦—١٧ .

الماضى . عندما أرسلت «جمعيات الاستعمار » الأمريكية مجموعة صغيرة من الرقيق الزنوج المحررين للإقامة على ساحل ليبيريا ، وفى الحقيقة لاستعمار الداخل . وكانت هذه الحفنة من المهاجرين تمثل محاولة قوامها الحنين إلى الوطن يقصد بها الرد على الرق والعنصرية المحليين بإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء من خلال العودة إلى أفريقيا . ومع ذلك فإنه حتى هذا التيار الأولى الهزيل قد تضاءل وخبا فى مواجهة آفاق التحرر والمساواة فى أمريكا من خلال نمو حركة إلغاء الرق قبل الحرب الأهليـة .

إن إلغاء الرق وتحرير أربعة ملايين زنجى فى خلال الحرب الأهلية لم يكونا فقط بمثابة قوة سياسية حفازة ، واحتياطياً بشرياً فى الصراع ضد أصحاب الأراضى الجنوبيين ، وإنما كان لهما أيضـــاً إنعكاساتهما التالية فى أفريقيا — وبخاصة وقف المزيد من إراقة دماء سكانها . بيد أنه مع مجىء حقبة الإمبريالية إتخذ إستغلال تلك القارة أشكالا أخرى قامت فيهـــا الولايات المتحدة ، مع ذلك ، بدور أقل . وهكذا لم يعرف رأس المال الأمريكى طريقه إلى الكنغو ، وليبريا ، وإثيوبيا ، وجنوب أفريقيـا ، وروديسيا ، على سبيل المثال ، إلا فى أول هذا القرن وبمقادير ضئيلة .

وفى ليبريا ، بعد قرن على تأسيسها كملاذ مزعوم للرقيق المحررين ، لم يكن أخلاف هؤلاء المستوطنين — الليبيريين — الأمريكيين كما يسمون — يشكلون غير حوالى ١ ٪ فقط من سكان البلاد . ومع ذلك فقد أصبحوا طائفة حاكمة تحكم الأغلبية الساحقة من السكان الليبيريين الذين يبلغون حوالى المليونين . ويتكون هؤلاء من قبائل أفريقية تقطن الداخل الفسيح ولها تنظيمها القبلى التقليدى وحياتها القروية التقليدية . وفى الجزء المبكر من هذا القرن كانت الآفاق الاقتصادية للبلاد ، التى تكمن فى مناخها وتربتها وسواعد أبنائها ، محط أنظار كل من الاستعمار البريطانى والفرنسى ، ولكنها كانت تخضع لحماية حكومة الولايات المتحدة من أجل صالح الاحتكارات الأمريكية .

وهكذا شرعت شركة فايرستون فى عام ١٩٢٦ فى تنمية مزارع رأسمالية واسعة للمطاط ، مستفيدة من قوة العمل الرخيصة التى كانت تكفلها حكومة، إتهمها إستقصاء لعصبة الأمم فى عام ١٩٣١ ، بممارسة السخرة وأعمال شبيهة بالرق على نطاق واسع . ونتيجة لهذا الاتهام أرغم زعماء الحكومة الليبيرية على الاستقالة ، بيد أن الرقابة الدولية عـلى بلد كانت واشنطن تعتبره « مسئوليتها الخاصة » حادت عن طريقها ، وواصلت إحتكارات المطاط الأمريكية عملياتها مع تعديلات طفيفة . وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تدعم البلد بوصفه قاعدة أمامية تجارية وبحرية إستراتيجية رئيسية فى أفريقيا الغربية .

وبدأت حقبة جديدة فى خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما أنزلت حكومة الولايات المتحدة قواتها فى عام ١٩٤٢ ، موسعة بذلك نفوذها فى شمال أفريقيا . ومع وقوع الاقتصاد البريطانى رهينة للدولار الأمريكى ، من خلال شحنات قانون الإعارة والتأجير . إستطاعت الحكومة الأمريكية توسيع حجم تجارتها المحدود مع أفريقيا الاستوائية . وقد حدث ذلك أساساً من خلال الواردات الأمريكية من المواد الأولية والغذائية التى كانت تشحن من المستعمرات البريطانيا على حساب المملكة المتحدة — النحاس ، والكروم ، والأسبستوس ، والجرافيت ، والسيسال . وزيت النخيل . والفول السودانى ، والكاكاو . وعلى الرغم من ذلك فإن حجم التجارة هذا ظل صغيراً ، واستمر الجزء الأكبر من تجارة الولايات المتحدة مع جنوب أفريقيا . إن توسيع موطىء القدم الأمريكى فى القارة الأفريقية فى مجموعها فى غضون الحرب ، قد نشأ بدرجة جوهرية عن الموقع المتداعى للدول الاستعمارية الأوربية ، الذى يرجع جزئياً إلى الإرهاق المباشر للحرب ، كما يرجع إلى مشاركة الشعوب الأفريقية فى الحرب بأمل تحقيق الاستقلال .

وقد كان التنظيم الحكومى الأمريكى قبل نهاية الحرب يعكس أيضاً

علاقة الدول الاستعمارية الأوربية المتغيرة تجاه أفريقيا ، وكذلك إتساق آفاق المصالح الاحتكارية الأمريكية . وهكذا لسنوات كثيرة قبل الحرب العالمية الثانية كان موظفو وزارة الخارجية الأمريكية المعينون بالشئون الأوربية يعالجون أيضاً المسائل الأفريقية العرضية التي تنشأ من حين لآخر ففي عام ١٩٣٧ عهد بمسئولية العمل عن جزء كبير من الشئون الأفريقية إلى قسم الشرق الأدنى ، الذي أنشىء في دائرة إختصاصه مكتب منفصل لأفريقيا — وكان إنشاء هذا المكتب في عام ١٩٤٣ أمراً بالغ الدلالة . إذ كان ذلك موازياً للمسار الفعلي للعمليات العسكرية الأمريكية ، كما كان نذيراً بتزايد مصالح الاحتكارات الأمريكية — في فترة ما بعد الحرب — في هذه المنطقة الغنية بالبترول .

وقد كان إسهام السود الأمريكيين في الاستقلال الأفريقي ، منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، يتركز بدرجة كبيرة على الجامعة الأفريقية ، التي سعت إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد الاستعمار في أفريقيا وضد التمييز العنصري في الولايات المتحدة . وقد مضى و . ا . ب . دي بوا الروح المحركة للجامعة الأفريقية ، بعيداً للغاية في مؤتمر الجامعة الأفريقية في عام ١٩٠٠ ، بحيث أعلن أن « مشكلة القرن العشرين هي مشكلة حاجز اللون[١] » . وكان التركيب الاجتماعي للحركة قوامه رجال أعمال ومحترفون على درجة لا بأس بها من التعليم ، ركزوا جهودهم على الكتابة والتحدث حول خطوط عنصرية ، أكثر مما كانوا ينتظمون حول خطوط طبقية . وقد دعا المؤتمر الأول للجامعة الأفريقية ، الذي عقد في باريس في عام ١٩١٩ ، الدول الاستعمارية إلى وقف عمل الرقيق والسخرة ، وإلغاء العقوبات البدنيه ، وجذب الأفريقيين إلى جهاز الحكم في المستعمرات .

---

(١) وردت هذه العبارة في ايتانويل والرشتين Africa. ihe Politics of Unity نيويورك ، ١٩٦٧ .

وعلى الرغم من أن أربعة مؤتمرات قد عقدت قبل الحرب العالمية الثانية(١) فإن المؤتمر الخامس للجامعة الأفريقية الذى عقد فى مانشستر ، بإنجلترا ، فى عام ١٩٤٥ ، هو الذى بدأ فى ظروف توازن القوى العالمى فيما بعد الحرب يمارس تأثيراً ملحوظاً . وكان دى بوا يترأس، ويشرك معه ، رجالا سرعان ما أصبحوا زعماء أفريقيين بارزين ، مثل كوامى نكروما ، وجومو كينياتا، وبيتر أبراهام ، وجورج بادمور(٢) .

---

(١) عقد المؤتمر الثانى (فى لندن وبروكسل وباريس) فى عام ١٩٢١ ، والمؤتمر الثالث (فى لندن ولشبونه) فى عام ١٩٢٣ ، والمؤتمر الرابع (فى نيويورك) فى عام ١٩٢٧ .

(٢) انظر ، و . ا . ب . دى بوا «Africa and World Peace» ، فى مجلة بوليتكال أفيرز ، عدد فبراير ١٩٦٨ .

٢ - فترة مابعد الحرب حتى "عام إفريقيا"

إن مكان أفريقيا فى النظام الاستعمارى المتداعى فى فترة ما بعد الحرب يمكن تقسيمه تاريخيا إلى فترتين متميزتين . أولاهما ، حتى أواخر الخمسينات، عندما كانت أغلبية الشعوب الأفريقية تكافح بفاعلية ونشاط من أجل تحطيم الروابط الاستعمارية التى استمرت قرونا طويلة ، سعيا وراء تحقيق الاستقلال السياسى . وفى خلال هذه الفترة كانت الإمبريالية عادة فى الخلفية ، ولكنها على وجه الإجمال كانت تقدم مساندة وثيقة لحلفائها الاستعماريين فى معركة عنيدة ، وإن تكن بلا أمل ، من أجل وقف ، أو إرجاء ، تحقيق العملية التاريخية ، عملية التحرر الوطنى . ثانيتهما ، إبتداء من أواخر الخمسينات ، عندما حققت أغلبية أفريقيا السيادة سريعاً فى غضون سنوات إنتقالية قصيرة ، ثم شرع الأفريقيون يقومون بدور متزايد على مسرح قارتهم ، وفى الشئون الدولية فى إطار توازن عالمى متغير . وأرغم ذلك الدول الاستعمارية الرئيسية ، بتشجيع من الولايات المتحدة ، على أن تتخذ بوجه عام أشكالا وأساليب للتأثير والسيطرة ذات طابع غير مباشر بدرجة أكبر . كما أفسحت الإمبريالية الأمريكية مجالا أكبر للمناورة المستقلة ، ودوراً أكبر لتنظيم الرجعية فى قارة تمر بمرحلة من الاضطراب والتغير .

سنوات مابعد الحرب مباشرة .

مع استمرار البلاد الاستعمارية الأوربية فى احتلال المواقع السياسية والاقتصادية السائدة فى مستعمراتها ، ليس من المستغرب أن تظل المصالح

الاقتصادية الأمريكية (المصالح الكبيرة بالنسبة لكل النوايا والأغراض) محدودة سواء من الناحية المطلقة أم من الناحية النسبية ، وبخاصة فى تلك البلاد ، وأن تكون مركزة أساسا فى جنوب أفريقيا وليبريا « المستقلتين » . فلم تكن هذه المصالح تمثل غير حوالى ٢ ٪ من الاستثمار الأمريكى الخاص الكلى فى الخارج ، وحوالى ٥ ٪ من التجارة العالمية الكلية للولايات المتحدة، ومع ذلك فقد استمرت هذه المصالح تحت مظلة « الاستقرار » السياسى — الذى أسهمت فيه بدوره — الذى وفره الحكم الاستعمارى الأوربى ، دعك من تلك المصالح والروابط الإحتكارية الأمريكيه غير المباشرة ، والصلات مع الإستعمار من خلال الروابط مع البلاد الاستعمارية نفسها .

وفضلا عن ذلك فإنه منذ السنوات الأولى لما بعد الحرب كانت المطامع العالمية للإمبريالية الأمريكية فى الاحتفاظ بالرأسمالية العالمية تحت سيطرتها المتزايدة تسير متوازية مع جهود حلفائها الأوربيين للحيلولة دون انهيار إمبراطورياتهم الاستعمارية فى أفريقيا . وكان إسهام الولايات المتحدة ينحصر جزئيا فى توسيع وجودها العسكرى المستقل الخاص فى شمال أفريقيا والبحر المتوسط ، وكذلك فى الاحتفاظ بقوة مشتركة تتخفى فى أزياء حلف الأطلنطى كما أخفى ذلك أيضا فى عبارات الحرب الباردة : « وقف الشيوعية » ، و « الدفاع » ضد تهديد مزعوم من الخارج . ومع ذلك فقد كان الهدف الحقيقى ، كما هو واضح من المصادر الرسمية — وما هو أكثر أهمية من الأحداث نفسها — هو حركة التحرر الوطنى المحلية التى كانت تمثل تهديداً المصالح الإمبريالية .

وهكذا أكدت الأهداف السياسية - العسكرية المشتركة أهمية القواعد العسكرية فى الاحتفاظ بشمال أفريقيا . « الذى يحمى جناح كل من منطقة حلف الأطلنطى ، وحقول البترول ، ومواصلات الشرق الأدنى[١] » ،

(١) ساترثويت ، السكرتير المساعد للشئون الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية ، فى « نشرة وزارة الخارجية » عدد ١٨ ابريل ١٩٦٠ ، ص٦٨.

الموجهة نحو الغرب . وفى الاتجاه نفسه كانت « المصالح السياسية والعسكرية الخاصة »(١) للولايات المتحدة، ومجال مسئوليتها فى شمال أفريقيا الذى تقر به دوائر حلف الاطلنطى ، تتضمن خطوط الإمداد والقواعد العسكرية فى ليبيا والمغرب وتونس وإثيوبيا وليبيريا .

وفى حالة تلك المناطق من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، فإن المصالح الإمبريالية المباشرة لم تكن حتى أقل سفورا ، فقد أجرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى دراسة سلمت فيها - فيما يتعلق بالنقطة الرابعة فى برنامج الرئيس ترومان (١٩٤٩ - ١٩٥٢) - بأن أفريقيا جنوبى الصحراء « لم تكن لها أية دلالة استراتيجية مباشرة »(٢) . وعلى الرغم من ذلك فإن المصالح السياسية والاقتصادية الفعلية كانت موجودة فى حقيقة الأمر ، كما كانت فى حاجة إلى حماية . وهكذا فقد ترك حلف الاطلنطى الانشطة العسكرية الخاصة بأفريقيا جنوبى الصحراء ، ذات الاهمية « الاستراتيجية » بالنسبة للولايات المتحدة بوصفها مصدراً « للموارد البشرية والطبيعية » و « للإمدادات الحيوية من المواد الجوهرية » ، للبلاد الاوربية الاعضاء فى الحلف . أما المسئولية عن أفريقيا الجنوبية فقد تركت فى أيدى يعتمد عليها ، أيدى اتحاد جنوب أفريقيا العنصرى .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تميل تاريخيا إلى التغلغل الإمبريالى غير المباشر ، كما كانت تقع فى المتاعب فى بعض الاحيان بسبب السياسية الاستعمارية لحلفائها، فإن روابطها كانت تتجه مع ذلك إلى مساندتهم، ومن ثم إلى المحافظة على إمبراطورياتهم الاستعمارية فى أفريقيا . ولم تكن جهود الولايات المتحدة مقتصرة على المجال العسكرى ، أو منحصرة فى هذا المجال ، أما الدول الاوربية ، التى كانت تقف على الساحة كدول استعمارية

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) مجلس الشيوخ الأمريكى ، لجنة العلاقات الخارجية United States Foreign Policy in Africa ٢٣ أكتوبر ١٩٥٩ ، واشنطن ، ص ٤٩ .

حاكمة ذات سلطات مطلقة ، فكانت منهمكة بشكل مباشر فى قمع الحركات المناهضة للإستعمار فى أفريقيا - من مصر إلى كينيا ، ومن الجزائر إلى مدغشقر (١) . وكان دور الولايات المتحدة فى هذا الصدد ينحصر أساسا فى تزويد حلفائها الاطلنطيين بالمساعدة المالية والاقتصادية ، وكذلك بالإمدادات العسكرية والأسلحة . غير أن هذا التقسيم للعمل بين الدول الإمبريالية لم يحدث الأثر المطلوب - فى الحصيلة الأخيرة - إذ أن الشعوب الأفريقية تمكنت بالتعاون مع القوى التقدمية العالمية من إضعاف النظام الاستعمارى والقضاء عليه .

فترة الإنتقلال خلال عام أفريقيا :

ولم تشرع الدول الاستعمارية الرئيسية - بريطانيا فى أول الأمر ، ثم فرنسا وبلجيكا بعد ذلك - فى التخلى مرغمة عن الاستعمار ، إلا بعد تغير ميزان القوى العالمى ، الذى حدث إلى حد كبير نتيجة للنضال العنيف الذى خاضته قوى التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا ، والهزيمة التى ألحقتها بهذه الدول .

كما أن تغير توازن القوى ضد مصالح الإمبريالية قد أثر أيضا فى الموقف الذى اتخذته الإمبريالية الأمريكية من صراعات رئيسية مثل تلك التى شنت فى مصر والجزائر ، ثم بعد ذلك فى الكنغو .

فبينما بريطانيا ، على سبيل المثال ، كانت فى خلال الخمسينات مازالت تسعى إلى خنق الحركة الأفريقية المناهضة للإستعمار فى كينيا ومصر بقوة السلاح ، فإن سياسة الولايات المتحدة كانت تتركز أساساً على استخدام مختلف أشكال الضغط غير العسكرى . وهكذا فإنه نتيجة لمطالب واشنطن

(١) انظر ، فرانتز فانون Le Damnés de la Terre ، باريس ١٩٦١ ، وقد صدرت منه طبعة إنجليزية تحت عنوان The Wretched of the Earth نيويورك ١٩٦٥ . [كما صدرت منه طبعة عربية فى بيروت تحت عنوان معذبو الأرض — المترجم] .

التى لا يمكن قبولها ، وصلت المفاوضات الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة ومصر حول السلاح إلى طريق مسدود فى عام ١٩٥٥ . وعلاوة على ذلك شهد العام التالى سوء حساب خطير من جانب دلاس ، عندما سحب العرض الأمريكى ببناء السد العالى . ومهما يكن سوء التوفيق(١) الذى صاحب هذه الضغوط غير العسكرية ، فإن واشنطن لم تشعر أنه من الملائم أن تربط نفسها بأعمال عسكرية يائسة . مثل العدوان الانجليزى- الفرنسى- الاسرائيلى فى عام١٩٥٦ وفضلا عن ذلك فإنه عندما انتهى هذا العدوان بالفشل، اعترفت بريطانيا أيضا بأنه يجب تقديم تنازلات للسيادة الأفريقية . وذلك لأنه مع ظهور نظام اشتراكى عالمى تحطم الموقع الاحتكارى للعالم الرأسمالى ، وأصبحت الأسلحة ، والتأييد السياسى ، والتجارة القائمة على المنفعة المتبادلة ، والمساعدة الإقتصادية ، متاحة من الدول الاشتراكية .

وبعد ذلك بفترة قصيرة تحقق الاستقلال فى أفريقيا الاستوائية - أولا فى أفريقيا الغربية البريطانية بحصول غانا على إستقلالها فى عام ١٩٥٧ ، ونيجيريا فى عام ١٩٦٠ ، وسيير اليون فى عام ١٩٦١ . ثم بعد ذلك فى أفريقيا الشرقية البريطانية بحصول تنجانيقا على إستقلالها فى عام ١٩٦١ ، وأوغندا فى عام١٩٦٢ ، وكينيا وزنجبار فى عام ١٩٦٣ ، ومالاوى وزامبيا فى عام١٩٦٤. ولكن ذلك لم يحدث دون اتخاذ خطوات تمهيدية من جانب بريطانيا ، وهى الخطوات التى جعلت منها الدولة الاستعمارية الرئيسية فى أفريقيا التى سلكت على نطاق واسع مسار الاستعمار الجديد . وقد قوبلت الدول الجديدة ذات السيادة فى الولايات المتحدة بحماسة أصيلة من جانب الشعب الأمريكى ، وباعتراف دبلوماسى سريع من واشنطن ، وبتوسيع الروابط الحكومية والاحتكارية .

(١) اعترف دين راسك ، وزير الخارجية الأمريكية ، بأن إجراءات السياسة الخارجية هذه قد أثرت كلها تأثيراً ضاراً على موقف الولايات المتحدة « نشرة وزارة الخارجية الأمريكية » عدد أول يولية ١٩٦٣ ص ٢ .

وعلاوة على ذلك فنى غضون هذا التحول ، وخشية أن يؤدى عناد السيادة البيضاء فى المعقل المتبقى من أفريقيا المستعمرة ، الذى كانت توجد لبريطانيا فيه حصة إقتصادية هائلة ، والذى كانت تربطها به روابط سياسية قوية ، إلى إرغام حركة التحرر الوطنى بأسرها على اللجوء إلى إجراءات أكثر ثورية ، وجه ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى النصح إلى برلمان إتحاد جنوب أفريقيا فى فبراير ١٩٦٠ ، قائلا : « إن رياح التغيير تهب على نطاق القارة . . . إن نمو الوعى القومى فى أفريقيا حقيقة سياسية ، ويجب علينا قبول هذه الحقيقة فى حد ذاتها »(١) . والحقيقة أن القضية الكبيرة فى الفترة الراهنة ، استناداً إلى رئيس الوزراء البريطانى . كانت هى أى طريق بديل يمكن أن تسلكه شعوب البلاد المتخلفة ، وأن القارة السوداء ، كما أعلن بطريقة مصطنعة طنانة ، يجب أن تحافظ جيداً على « التوازن المحفوف بالمخاطر بين الشرق والغرب ».

ولما كان واضعوا السياسة الخارجية الأمريكية يدركون أن توازن القوى السياسية فى العالم يتغير — كان ذلك واضحا بوجه خاص فى الأمم المتحدة — فقد رحبوا بتلك الدعوة إلى تغيير فى التكتيكات على نطاق القارة عندئذ يمكن أن يتقدم الاستعمار المقنع إلى أفريقيا والعالم أجمع فى صورة إمبريالية تعرضت لتغيير صارخ . وعلى الرغم من ذلك ، وكما كان يمكن أن نتوقع ، فإنه لم تتغير سوى الشارات والعلامات .

وقد باغت الصراع والهزيمة الاستعمار الفرنسى بدوره فى الخمسينات . فعندما سحبت فرنسا قواتها من جنوب شرق آسيا إلى أفريقيا ، حيث كانت توجد معظم مستعمراتها ، لسحق المقاومة الجزائرية ، تورطت من جديد فى حرب دموية واسعة النطاق . وشرع ذلك مرة أخرى يستنزف قوتها العسكرية والاقتصادية ، كما يضعف الطبقة الحاكمة الفرنسية سياسيا فى مواجهة الشعب الفرنسى الذى كان يعارض بشدة هذه « الحرب القذرة » الجديدة .

(١) جريدة نيويورك تيمز ، عدد ٤ فبراير ١٩٦٠

ولولا المساندة الأمريكية فى خلال هذه الفترة ، أى مساعدة واشنطن لفرنسا فى الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية دولية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ وحده ، لكان من العسير على فرنسا أن تواصل الحرب ضد الشعب الجزائرى طيلة سبع سنوات ونصف سنة . وقد كان لاعتراف جبهة التحرير الوطنى الجزائرية(١) بذلك فى خلال صراعها المرير ، الذى أقتضى خسائر تقدر بحوالى مليون شهيد ، تأثير لا شك فيه على العلاقات الجزائرية ـ الأمريكية بعد التحرير .

ومن زاوية عالمية كان صانعوا السياسة فى الولايات المتحدة قلقين على النتائج السياسية والعسكرية للحرب الاستعمارية الطويلة الأمد . فهى من الناحية السياسية كانت تفاقم علاقات فرنسا ـ وتتيجة لذلك علاقات الدول الإمبريالية المؤيدة ـ مع البلاد النامية . وهى إذ كشفت التناقض بين الامبريالية والتحرر الوطنى ، فقد كانت ترغم القوى المعادية للإمبريالية على السعى إلى الحصول على مساعدة أكبر من حلفائها ، أى من الدول الإشتراكية والطبقة العاملة الأممية . ونتيجة لذلك كان الرئيس إيزنهاور ـ ربما غير واضع فى اعتباره مطامع واشنطن فى شمال أفريقيا ـ يستحث الجنرال ديجول على انتهاج استراتيجية تصفية الاستعمار(٢) التى تساندها الولايات المتحدة .

ونتيجة للضغوط على فرنسا ـ وبخاصة من جانب حركات التحرير فى شمال أفريقيا ـ حصلت المغرب وتونس على استقلالها فى عام ١٩٥٦ .

---

(١) انظر Annuaire d'Afrique du Nord (حوليات شمال أفريقيا) ، المجلد الأول ، باريس ، ١٩٦٢ .

(٢) أشار الرئيس إيزنهاور ، على سبيل المثال ، فى اجتماع له مع الجنرال ديجول فى سبتمبر ١٩٥٩ ، إن الولايات المتحدة يمكنها أن تقدم تأييداً أكبر لفرنسا فى الأمم المتحدة ، بدلا من الامتناع عن التصويت كما حدث فى عام ١٩٥٨ ، لو أنها اتخذت « إجراء بناء مسبقاً من نوع ما فيما يتعلق بالجزائر ، ويمكن أن يكون مقبولا للرأى العام العالمى — أو على الأقل قدمت تفسيراً كاملا لوجهة نظرها » دوايت إيزنهاور The White House Years, Waging Peace 1956—57 ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ٤٢٩ — ٤٣٠ .

وعلاوة على ذلك كانت الإمبريالية الفرنسية ، وهى ترى أمام عينيها الشعارات على الجدران ، تتحول على مضض إلى الإستعمار الجديد فى أفريقيا الغربية والاستوائية وجمهورية مالاجاش . ومع ذلك فإن الحكم الذاتى الممنوح لم يكن يتضمن الحرية فى تحديد السياسات والعلاقات الداخلية والخارجية . وظلت وظائف رئيسية ، مثل المالية والدفاع والشئون الخارجية ، فى الأيدى المأمونة للجماعة الفرنسية ، أى فى أيدى فرنسا . ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن تجـــد واشنطن تغلغلها هنا أكثر صعوبة من تغلغلها فى المغرب وتونس على سبيل المثال .

وعندما صوتت غينيا وحدها ، من بين المناطق الفرنسية ، فى استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ ، إلى جانب الاستقلال السياسى ، اتخذت فرنسا ضدها إجراءات إقتصادية ودبلوماسية وغيرها من الإجراءات الانتقامية .

وقد ظلت الحكومة الأمريكية ، مقتفية أثر فرنسا ترفض لعدة شهور الاعتراف بحكومة سيكوتورى . وعندما ثبت عدم جدوى مثل هذا الضغط الفج ، وبخاصة على ضـــوء المساعدة المتاحة من الدول الاشتراكية ، غيرت واشنطن استراتيجيتها ، مبتدئة بمبادرات تكتيكية ، مثل تعيين سفير زنجى أمريكى فى أكرا ، ثم الترحيب بزيارة سيكوتورى للولايات المتحدة فى عام ١٩٥٩ .

والاستعمار البلجيكى بدوره لم يكن باستطاعته أن يظل إلى مالانهاية غير مبال بين التحرر الوطنى الأفريقى ، وبخاصة عندما تقدم إلى الكنغو الفرنسى ، الذى لاتبعد عاصمته برازافيل غير مسافة قصيرة عبر نهر الكنغو عن ليوبولدفيل (كينشاسا الآن) . وعندما لم يعد من المستطاع إحتواء الحركة المعادية للأستعمار فى الكنغو البلجيكى ، كما إنعكس ذلك فى الإضرابات والانفجارات السياسية فى مطلع عام ١٩٥٩ ، وإنتشار أحزاب « الإستقلال » فى خـــلال الشهور التالية ، أرغمت الحكومة البلجيكية فى نهاية الأمر على بدء المفاوضات

التى أدت إلى التخلى عن الحكم الاستعمارى فى ٣٠ يونيه ١٩٦٠. وحيت واشنطن ذلك برضى سافر ، سرعان ما أعقبته سياستها الفعالة الخاصة .

وإلى جانب الصراع المسلح المعادى للإستعمار ، شنت الشعوب المتحررة حديثا والدول الاشتراكية حملة سياسية ودبلوماسية دولية للضغط على الدول الاستعمارية من أجل التخلى عن ممتلكاتها فى أفريقيا . واتخذت هذه الحملة شكلا حادا بوجه خاص فى الأمم المتحدة - حيث بدأت مجموعة آسيوية - أفريقية غير متماسكة تعمل على هذا الأساس بالذات فى عام ١٩٦٠، واتخذت شكلا تنظيميا بعد ذلك بخمس سنوات. ثم تشكلت رسميا مجموعة من أحزاب أفريقية بعد مؤتمر الدول الأفريقية فى أكرا فى عام ١٩٥٧ ، وبخاصة لمساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة ، وشن حملة لإقرار تواريخ محددة لإستقلال المستعمرات والمناطق الخاضعة للوصاية .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أقل تورطا فى الاستعمار المباشر من حلفائها الأطلنطيين ، فإنها ظلت طوال الخمسينات تنهج المعارضة الاستعمارية البالية لإقرار جداول زمنية لإستقلال المستعمرات والمناطق الخاضعة للوصاية التى أخذت من ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، أو من إيطاليا واليابان فى الحرب العالمية الثانية(١) ، بدعوى أن الاستقلال يمكن أن يكون « سابقا لأوانه » . ومع ذلك فإن مندوب الولايات المتحدة كان يمتنع بدرجة متزايدة عن التصويت على قرار عارضه بشدة فى المناقشة ، بدلا من التصويت ضده ، وذلك من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة فى أعين القوى المناهضة للإستعمار . وفى عام ١٩٥٧ وافقت الجمعية العامة فى نهاية الأمر على قرار سوفيتى بإعلان إستقلال مناطق أفريقية خاضعة للوصاية

---

(١) ينطبق ذلك على سبع مناطق فى أفريقيا (وأربع جزر فى الباسفيك) . وقد حصلت على الاستقلال حسب الترتيب التالى : توجولاند البريطانية فى عام ١٩٥٧ ، والكمرون الفرنسية وتوجولاند الفرنسية فى عام ١٩٦٠ ، والكمرون البريطانية وتيجانيقيا فى عام ١٩٦١ ، ورواندا — أورووندى فى عام ١٩٦٢ .

فى غضون ما بين ثلاث وخمس سنوات . وعلى الرغم من أن القرار قد أدخلت عليه تعديلات خطيرة ، فقد ووفق عليه مع تصويت الولايات المتحدة ضده .

وقد قامت الولايات المتحدة ، فى المعارضة الإمبريالية السياسية والدبلوماسية العامة لقوى التحرر الوطنى الأفريقية ، بدور رئيسى فى إعاقة وتأخير حركة الاستقلال . ولكن فرص النجاح أخذت تفلت من الدول الإمبريالية بمرور الوقت . ففى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، على سبيل المثال كانت هذه الدول ترفض السماح بمناقشة السياسات الاستعمارية بحجة أنها مسائل « تخضع للتشريع المحلى » ، ولا تدخل فى اختصاص المنظمة الدولية . ومع ذلك فإنه لما كان باستطاعة الأغلبية البسيطة أن تدرج مسألة فى جدول أعمال الجمعية العامة ، فقد أصبح للدول الجديدة ذات السيادة قدرة متزايدة على مناقشة الكثير من المسائل وإقرارها بيد أنه فى مسألة الجزائر لم تكن القوى المناهضة للاستعمار ، حتى عام ١٩٦٠ على درجة من القوة فى الجمعية العامة تكفى — فى وجه مقاطعة الحكومة الفرنسية ومعارضة الكتلة الغربية - لإصدار قرار لصالح الاستقلال (٦٣ صوتاً ضد ثمانية أصوات ، مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت) . وبحلول ذلك العام أيضاً وافقت الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة بأغلبية ساحقة (٧٨ صوتاً ضد صفر) على مطالبة جنوب أفريقيا ، وهى دولة استعمارية بحكم وضعها الخاص . بإنهاء التمييز العنصرى فى إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا الآن — المترجم) الخاضع لوصايتها ، وقد عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا القرار فى أثناء المناقشة ، وعند أخذ الأصوات امتنعتا عن التصويت . وفى العام نفسه عارضت الولايات المتحدة أيضاً القرارات التالية : القرار الخاص بحث الحكومة البرتغالية فيما يتعلق بظروف استخدام السخرة على نطاق واسع ، والفقر ، والأمية الكاملة تقريباً ، ونظام القهر « فى المناطق التابعة لها فيما وراء البحار ، والقرار الخاص بلوم حكومة جنوب أفريقيا لسياسات

الأبارتهيد التي تنتهجها ، والقرار الخاص بلوم بلجيكا للانتخابات التي أشرفت على إجرائها في رواندا - أوروندى . وقد كانت دبلوماسية الولايات المتحدة من حيث الأفعال مؤيدة لموقف حلفائها الاستعماريين ، على حين تحثهم على التكيف مع الشعوب الخاضعة .

وقد تجلى التفاعل الوثيق بين المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نواح كثيرة خلال هذه الفترة . فالتنمية الإقتصادية الأفريقية المتباطئة التي برزت نتيجة للثورة التكنولوجية في فترة ما بعد الحرب ، قد برهنت على أن البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعياً كانت عاجزة عن تلبية التوقعات المتصاعدة لأفريقيا بوصفها ملحقاً لأوروبا وجاءت الخطوة الأولى في حل هذا التناقض من جانب الشعب الأفريقي في سعيه إلى الاستقلال السياسي ، وبعد ذلك كان كل من الجانبين يدركان أن الصراع من أجل كسب المزيد من القوة السياسية والدبلوماسية والحلفاء السياسيين والدبلوماسيين ، إلخ يجب أن يستمر . وقد انعكس ذلك ، على سبيل المثال ، في الموقف العنيد للدول الإمبريالية في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتكوين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . فحول مسألة تركيب اللجنة ، كانت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي مصممة على استبعاد الاتحاد السوفيتي من هذه الهيئة لدرجة أنها كانت على استعداد في مقابل ذلك للتخلي عن عضوية الولايات المتحدة فيها(١) . وأدى ذلك إلى تضييق قاعدة العضوية بحيث اقتصرت على الدول الأفريقية وحول مسألة إدخال التطور « الاجتماعي » في اختصاص اللجنة، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا ، إحساسا منهما بأن كلمة « الاجتماعي » تنطوي على متضمنات واسعة يمكن أن تهدد مصالحها الاحتكارية ، كانتا تقودان المعارضة .

وربما كانت القوى الأيديولوجية الأمريكية وتأثيرها هي الجانب

---

(١) انظر ، إيمانويل والرشتين ، المرجع السابق ، ص ٣٠ — ٣١ .

الأكثر تعقيدا ، والبعيد للغاية عن إمكانية الحل أو القياس . فمصدرها واتجاهها ، حتى عندما لا تكون ملائمة بشكل ظاهر للمسرح الأفريقي والقضايا الأفريقية ، كان لها تأثير هام على تلك المسألة المحورية ، مسألة تعزيز التحرر الوطني أو عرقلته . وفى خلال فترة الانتقال ، على سبيل المثال ، كانت المطامع السياسية والاقتصادية العالمية للولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب ، هى المصدر لحملتها الصليبية العالمية النطاق ضد الشيوعية ، مع شعارات مثل « الأنشطة التخريبية » التى كانت تستخدم لتفتيت أية معارضة نضالية للإمبريالية وتجريدها من سلاحها . ولم يكن هذا الأسلوب بالجديد أو الأصيل — بل هو أسلوب عمره قرن من الزمان ، وإن يكن قد إزدهر فى عشية الحرب العالمية الثانية ، وبخاصة فى خلال سعى الرايخ الثالث القصير الأمد ، وإن يكن بالغ العنف ، من أجل السيطرة على العالم .

وفى أفريقيا نفسها وفرت صلات الطبقة الحاكمة الأمريكية ، أولا بالرق ، وبعد ذلك بالاستعمار ، البواعث الاقتصادية والسياسية التى تتطلب تبريراً إيديولوجياً : من ذلك أن الدول الاستعمارية الأوربية قد وفرت « الاستقرار » ، وأن الاستقلال كان « سـابقاً لأوانه » ، والشعوب الخاضعة كانت تتطلب حتما سنوات أخرى من التربية والإعداد للحكم الذاتى — الذى كان قليل منه مع ذلك وشيكاً من الناحية الفعلية . وفى أفريقيا الجنوبية كان الحكم العنصرى والأپارتهيد ، اللذان يوجد نظير لهما فى الولايات المتحدة — على الرغم مما يوجه إليه من إدانة ومن مطالب بالإصلاح — يعزوان فى التبرير الذاتى ، من جانب مؤسسة أنجلو — ساكسونية پروتستانتية أمريكية بيضاء حاكمة ، إلى « تركة (عامة) من الأحكام المسبقة » ، و « ضعف بشرى » عام ، يتطلب التغلب عليهما تربية وتغييرات سياسية وقانونية تدريجية ، وكان المجندون الأمريكيون يحثون على أن تدخل سياسات الولايات المتحدة فى حساباتها الاعتبارات العملية ، ويحذرون من نتائج حرب من أجل الاستقلال ، أكثر مما يحذرون

مما يمارس الآن ضد الأغلبيات الساحقة من تجاوزات مفرطة فى الإرهاب والوحشية .

وفى الفترة الانتقالية كانت منجزات التحرر الوطنى الأفريقى تنعكس فى الدوائر الحكومية فى صورة نزاع بين مؤيدى « أوروبا القديمة » والمتوقعين « لأفريقيا الجديدة » ، أى تشستر باولز ، وإدلاى ستيفنسون ، وواين فردريكز ، ومينين وليامز ، الذين كانوا يدافعون عن إتخاذ موقف تكتيكى جديد . وفى أفضل الأحوال يعزو المربون الأمريكيون الدلائل على التقدم فى أفريقيا الاستوائية إلى « مناخ العداء للاستعمار » ، ويعزونها فى أسوأ الأحوال إلى « منح » الاستقلال . مثال ذلك الأستاذ روبرت إيمرسون من جامعة هارفارد . الذى يكتب فى محاولة « موضوعية » قائلا : إنه من الطبيعى بالنسبة للأفريقيين « أن يؤكدوا الطبيعة البطولية لنضالهم » وبالنسبة للأوربيين « أن يبالغوا فى كرمهم الإدارى فى التسليم بالاستقلال الأفريقى(١) » .

وفى الحقيقة الفعلية فإن الموجة العالمية النطاق للتحرر الوطنى كانت حافزا لانتقال معظم أفريقيا من الحكم الاستعمارى إلى الاستقلال السياسى فى أواخر الخمسينات . فعند بداية ذلك العقد لم تكن توجد بالقارة غير أربعة بلاد ذات سيادة ، هى مصر وإثيوبيا وليبريا واتحاد جنوب أفريقيا (الذى كانت الأغلبية الساحقة من سكانه ترزح مع ذلك تحت سيطرة محلية) تتكون من شعوب لا تقطن أكثر من ١٢ ٪ من مساحة أفريقيا . وعند نهاية عام ١٩٥٩ كانت توجد بالفعل عشرة بلاد مستقلة ، يبلغ مجموع مساحتها ٢٨ ٪ من مساحة القارة . ولكن مع اقتراب نهاية عام ١٩٦٠ ، مع ظهور ١٧ دولة جديدة أخرى ، كان ٧٠ ٪ من مجموع مساحة أفريقيا ، الذى يقطنه ٧٥ ٪

---

(١) Africa and the U.S. Policy ، برنتس هول ، ١٩٦٧ ، ص ٤ . وانظر أيضاً ، تشستر باولز ، Africa's Challenge to America ، جامعة كاليفورنيا ، ١٩٥٧ ؛ فيرنون ما كاى ، Africa and World Politics ، نيويورك ، ١٩٦٣ .

من سكان القارة ، يتكون من بلاد مستقلة . ولم يكن ممكنا إلا أن يكون لذلك تأثيره على أمريكا .

وقد أنشىء فى الحكومة الأمريكية مكتب منفصل للشئون الأفريقية يرأسه مساعد لوزير الخارجية . وكان ذلك بمثابة إقرار لا إرادى بأن أفريقيا لم يعد من الممكن اعتبارها إمتدادا لأوربا ، بل يجب أن ينظر إليها كمنطقة مستقلة يمكن للولايات المتحدة أن تتبع بالنسبة لها سياستها العدوانية الخاصة.

وفى إيجاز فإنه خلال السنوات الإنتقالية لأواخر الخمسينات ، لم يكن لدى الاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة ، التى تهدف إلى الإبطاء من التقدم المستمر لحركة التحرر الوطنى فى أفريقيا أو وقف هذا التقدم ، على الرغم مما كانت تظهره من تفضيل لسياسة الاستعمار الجديد ، التى يمكن أن تخفى تنازع مصالحها مع الدول المستقلة فعلا لم يكن لديها أى اتجاه لوقف سياسه التأييد للقطاع للصغير المتبقى — وإن يكن بالغ الأهمية — من الاستعمار فى أفريقيا . إذا كانت تخشى ألا يتوقف الهجوم المعادى للاستعمار عند إجراءات منتصف الطريق فى تسوية الحسابات مع النظام الاستعمارى السائد ، بل أن تمضى قوته الدافعة ، فى مجرى التحرير ، فى إتجاه طرد رأس المال الاحتكارى الأجنبى والنفوذ الإمبريالى ، ليس فقط من أفريقيا المستعمرة ، وإنما من القارة بأسرها ، التى كانت تمثل إحتياطيا رئيسيا للاقتصاد الرأسمالى العالمى .

٣- حركة الحقوق المدنية الأمريكية

تلقى حركة نضال الشعب الأمريكى من أجل الحقوق المدنية للأمريكيين السود ، التى كانت فيما سبق تعتبر مسألة داخلية تماما ، دفعة قوية بوجه خاص من القوى الخارجية فى الخمسينات . فقرار المحكمة العليا ضد التفرقة العنصرية فى عام ١٩٥٤ كان متأثرا - كما هو مقر بوجه عام - بالمكانة المتصاعدة للاشتراكية العالمية ، وكذلك بالنضالات التحريرية الآسيوية والأفريقية(١) . وبالمثل أيضا مقاطعة الأوتوبيسات فى مونتجمرى، بولاية ألاباما ، فى عام ١٩٥٥ ، ومسألة ليتل روك فى عام ١٩٥٧ ، وحركة الحرية .

وعند نهاية عام ١٩٦٠ ، مع استقلال معظم أفريقيا ومواجهة بقية القارة لقضايا الإستعمار والحكم الأبيض المفوق عنصرى ، أصبحت الصلة وثيقة للغاية بين أفريقيا والمسرح الأمريكى ، فالأسود الأمريكى ، الذى فصل نفسه فيما سبق عن الخلفية الأفريقية ، وذلك إلى حد كبير بسبب تطابقها الاستعمارى مع الخضوع ، شرع الآن فى توحيد ذاته مع النضال السياسى والاجتماعى والأفريقى . وفى مجاراة هذا النضال ، وكان التمييز العنصرى فى أفريقيا الجنوبية ، وكذلك فى جنوب الولايات المتحدة ، مثار مناقشات

---

(١) كتب جيمس بالدوين بقول « إن معظم الزنوج الذين أعرفهم لايعتقدون أن هـذا التنازل الهائل (قرار المحكمة العليــا فى عام ١٩٥٤ بتحريم التمييز فى المدارس) لم يكن ليحدث قط لولا المنافسة الناشئة عن الحرب الباردة ، ولولا حقيقة أن أفريقيا كانت تحـرر نفسها ، ولذلك كان يتعين على أخلاف سادتها السابقين ، لأسباب سياسية ، أن يتوددوا إليها . » The Fire Next Time ، نيويورك ، ١٩٦٣ ، ص ١٠١ .

وإجراءات على نطاق العالم . وفى ساحة الأمم المتحدة كانت العلاقات العنصرية وعلاقات الأبارتهيد تتأثر بالعلاقات الدولية .

وقد برز بشكل صارخ التمييز العنصرى والاجتماعى الذى كان يتعرض له الدبلوماسيون الأفريقيون فى الولايات المتحدة ، فى الإسكان والمطاعم ووسائل النقل على سبيل المثال(١) . وتطورت الحوادث المأساوية الدولية الناشئة عن التمييز . مثل رفض خدمة الدبلوماسيين الأفريقيين فى المطاعم ، على الطريق الشمالى رقم ٤٠ بين واشنطن ونيويورك . وبسبب سخط الممثلين الدبلوماسيين وطلبة البعثات الأفريقيين واحتجاجاتهم وإجراءاتهم فى الولايات المتحدة ، أرغمت وزارة الخارجية الأمريكية على التدخل لفرض معايير السلوك الدولى .

وقد أدى وضع الأسود الأمريكى ، كمواطن من الدرجة الثانية ، إلى بعض الأحداث غير المتوقعة فى علاقات واشنطن بأفريقيا الجديدة . فخلال الخمسينات كانت البعثة الأمريكية فى ليبيريا تتكون كلها من تقنيين أمريكيين زنوج . وقد فسر الليبيريون ذلك « على أنه شكل خاص من أشكال التمييز » . ومع ذلك فإن الإحلال على أساس غير عنصرى(٢) لم يبدأ إلا فى عام ١٩٥٩ . وعلاوة على ذلك فإنه عندما شرعت وزارة الخارجية الأمريكية ، من قبيل التملق وكسب الرضى ، تعين عن عمد ممثلا دبلوماسيا أسود لدى دولة جديدة ، كانت تقابل بالصد : « من فضلكم أرسلوا مواطنيكم ذوى الدرجة الأولى »(٣)

(١) « إن أصحاب الأرض لن يؤجروا لهم ؛ والمدارس ترفض أطفالهم ؛ والمتاجر لن تسمح لهم باختيار ملابسهم ؛ والشواطىء محظورة على أسرهم » ، استناداً إلى إدوارد ر. مارو ، رئيس هيئة الاستعلامات الأمريكية . جريدة هيرالد تريبيون ، ٢٥ مايو ١٩٦١ ، الطبعة الدولية ، باريس . كل إشارات أخرى إلى هذا المصدر تنسب للطبعة الدولية .

(٢) انظر ، ج . د . مونتجمرى .
Aid to Afica: New Test for S.U. Policy

(٣) المرجع نفسه .

ولكن ذلك لم يكن كافيا لأن يوضح لصانعى السياسة الامريكيين أن الوضع العقلى للشعب الاسود بأسره فى الولايات المتحدة كان يشكل شاغلا أساسيا بالنسبة لافريقيا المستقلة لا يمكن أن يهدأ ببضع إيماءات رمزية فى إتجاه المساواة العنصرية .

وفى الستينات أدى الإقرار المتزايد بالتفاعل بين الولايات المتحدة وأفريقيا والعالم إلى توسيع حركة الحقوق المدنية الأمريكية واتخاذها طابعاً دوليا[1] . ومنذ عام ١٩٦٠ كان الشعب الأمريكى ، كما قال رئيس لجنة تنسيق الحركة الطلابيه غير العنيفة فى عام ١٩٦٤ ، « واعياً بالأشياء التى تحدث فى كوبا ، وفى أمريكا اللاتينية ، وفى أفريقيا[2] » وفى مطلع عام ١٩٦٦ ، فى مأدبة عشاء أعدتها الوفود الرئيسية لخمسة عشر بلداً أفريقياً لجوليان بوند ، أحد العمال الشبان فى حركة الحقوق المدنية ، والذى عزلته الهيئة التشريعية لولاية جورجيا ، أعلن الكاهن مارتن لوثر كنج الصغير ، مرحبا ببداية « الأئتلاف الخلاق بين الشعب الأسود فى الولايات المتحدة وأشقائنا السود فى أفريقيا » ، أن « لدينا نوعاً من الاستعمار المحلى فى الولايات المتحدة — هارلم ، واتس ، الجانبان الغربى والجنوبى (من شيكاغو) . . . . . وقد عقدنا العزم من جانبنا على أن نطيح بأغلال استعمارنا[3] » .

وبعد عشر سنوات من مقاطعة الأوتوبيسات فى مونتجمرى ، بولاية

---

(١) أشار تحليل شيوعى مبكر للجوانب النظرية لمسألة الزنوج إلى الروابط القوية بين ذوى البشرة السوداء الذين حرروا أنفسهم على نطاق العالم ، وإلى الاشتراكية التى تقدم الحل الأساسى . (مجلة بوليتكال أفيرز ، عدد يناير ١٩٥٩ .)

(٢) جون لويس «A Trend Towards Aggressive Action» ، فى ف. ل. برودريك ، أ. ميير ، Negro Protest Thought in the Twentieth Century الولايات المتحدة ، ١٩٦٥ ، ص ٣١٨ . وعلاوة على ذلك ، فإنه نتيجة للعمل الطليعى للتقدميين الأمريكيين ، فإن « الجماهير والجماعة الأكاديمية الزنجية تشعر بقدر كبير من الفهم والحب لرجال مثل روبنصون ودى بوا » (المرجع نفسه ـ ص ٣١٩ .)

(٣) جريدة ذى ووركر ، عدد ٢٥ يناير ١٩٦٦ .

ألاباما ، لإلغاء التمييز في النقل العام بالولايات المتحدة ، كان الدكتور كنج يحث الرئيس جونسون في عام ١٩٦٥ على إصدار نداءات « غير مشروطة وخالية من الغموض » من أجل إجراء محادثات للسلام في فيتنام ، وبحلول عام ١٩٦٧ كان قد أعلن معارضته الواضحة للحرب الفيتنامية (على أساس الأموال التي تستنزفها من البرامج الإجتماعية المحلية) . وفي ٤ أبريل ١٩٦٨ ، أغتيل لوثر كنج وهو في التاسعة والثلاثين من عمره ، ذلك الداعية للعمل المباشر الواسع النطاق من أجل الحقوق المدنية ، والزعيم القومي الذي أصبح شخصية دولية .

وبحلول النصف الثاني من الستينات كان قد أصبح من الشائع ، حتى بالنسبة للمعتدلين والمسئولين في الحكومة الأمريكية ، إجراء المقابلة بين العنصرية في جنوب أفريقية والولايات المتحدة[1] ومع ذلك فإن استنتاجاتهم كانت تفضي إلى قنوات لا ضرر منها . وهكذا بينما كان السفير جولدبرج يدافع عن الموقف الأمريكي[2] القائم على المقاطعات المحدودة ضد روديسيا، وعدم اتخاذ أي إجراء ضـــد جنوب أفريقيا ، كان بعض زعماء الحقوق

(١) قال رالف بانش : « إن أحياء الأقليات في أمريكا أشبه بمعازل الأهالي في جنوب أفريقيا . إنها ترمز إلى الزنجي على أنه شخص غير مقبول ، ومن مرتبة أدنى ، وذلك يعزل على حدة » . وقد حذر رئيس اللجنة الاستشارية القومية بشأن الاضطرابات المدنية ، في تقرير صدر في مارس ١٩٦٨ ، من « نوع الأبارتهيد الحضرى » يجيء إلى الولايات المتحدة مع إقامة زنجية إزاميه في مناطق معزولة ، وقوانين شبه عسكرية في كثير من المدن الرئيسية. (أنظر جريدة ذي إيكونومست ، ٩ مارس ١٩٦٨) . كما أشار تقرير رئاسي آخر ، صدر في ١٧ يوليه ١٩٦٨ ، وأعده ب . ل . هودج ، ب . م . هوسر من مركز بحوث السكان في جامعة شيكاغو ، إلى أن السكان الزنوج يزيدون على ثلثي مجموع سكان واشنطن ، على حين يشكل البيض كل سكان الضواحي تقريباً . ويمكن أن نلمس الاتجاه نفسه في مدن أخرى .

(٢) جريدة ذي ووركر ، عـدد ٧ فبراير ١٩٦٧ . وقد حث رون ويلكنز الجمعية الوطنية لتقدم الملونين أيضاً على تأييد حكومة جونسون على أساس أنها معرضة لهجوم القوى اليمينيـة .

المدنية الأمريكيين، إقراراً بالصلة مع الاحتكارات الأمريكية، يسعون إلى تكاتف الأيدى مع أفريقيا فى عمل مشترك. وعندما دعت لجنة مكافحة الأپارتهيد، التى كان يرأسها ا. فيليب راندولف، إلى مقاطعة بنك تشيس مانهاتن وبنك فيرست ناشونال سيتى، قال هذا القائد العمالى لكلا البنكين: «إنكما شريكان فى الأپارتهيد، كما أنكما فى أعين الشعب الأسود فى جنوب أفريقيا وفى كل مكان فى العالم شريكان للقاهرين».

وبالمثل فإن سياسة واشنطن فى مجاملة الأپارتهيد قد أدينت من جانب مؤتمر القيادة الزنجية الأمريكية بشأن أفريقيا، رداً على زيارة حاملة الطائرات الأمريكية ف. د. روزفلت لجنوب أفريقيا فى فبراير ١٩٦٧، التى كانت بوضوح رداً هادئاً على قرار اتخذ منذ عام مضى بعدم استخدام موانى جنوب أفريقيا للأغراض البحرية ما دامت التفرقة العنصرية سائدة هناك. ومع بداية الكفاح المسلح الصريح من جانب شعب زيمبابوى والمؤتمر الوطنى الأفريقى ضد النظامين العنصريين فى روديسيا وجنوب أفريقيا فى ١٣ أغسطس ١٩٦٧، أعربت مجموعات الحقوق المدنيـــة الأمريكية عن تأييدها الكامل — وكانت ذروة هذا التأييد فيما أعلنته لجان تنسيق الحركة الطلابية غير العنيفة من عزمها على مساعدة رجال العصابات الأفريقيين فى كفاحهم (للإعداد من الناحية النفسية، كما قيل، «لدولية سوداء»)(١).

وقد أسفرت التأكيدات المختلفة التى أعطيت فى توازى القوى الثلاثى الأفريقى والأمريكى والعالمى عن ترتيبات ومسارات عمل تختلف من حيث المفاهيم. ويختلف ذلك عن الوزن الكبير الذى يعزوه إلى القومية والعنصر ريتشارد رايت، الذى نصح نكروما بتجنب «صـــراع بين الرأسمالية والاشتراكية»، والذى يعزى إلى مفهوم جورج بادمور عن الجامعة

---

(١) جريدة هيرالدتريبيون، عـدد ٣٠ أغسطس ١٩٦٧، أنظر أيضاً، أ. ليرومو، « Our People in the U. S. A »، فى مجلة ذى أفريكان كومونست، عدد ٣٣، عام ١٩٦٨.

الأفريقية وفق خطوط اشتراكية ، ولكن بعيداً عن الاتجاهات العالمية الأكثر اتساعا ، وإلى مفاهيم آخرين من أمثـــال فرانتزفانون نظروا إلى أفريقيا والبلاد المتخلفة ككيان فى ذاته حتى إذا كان « يعززه التأييد غير المشروط من جانب البلاد الاشتراكية »[1] . ويميل ستوكلى كارمايكل وغيره من الأمريكيين المناضلين فى حركة الحقوق المدنية إلى النظر إلى العـلاقة المشتركة بين الشعب الأسود فى أفريقيا والولايات المتحدة من زاوية العنصرية أساساً[2] ، على نقيض جيمس فورمان من لجان تنسيق الحركة الطلابية غير العنيفة الذى أكد أن « .. الاستغلال ينشأ عن المواقع الطبقية مثلما ينشأ من العنصر »[3] وحول هذه المسألة الحرجة اتخذ بعض قادة حزب باتثر الأسود موقفاً مماثلا[4] .

وفى البداية قدم « المسلمون السود » ، وهم حركة كانت لها جذورها فى الاحتجاج ضد التفرقة فى المسيحية « دين الرجل الأبيض » ، وكانت تسعى إلى المساواة فى الإسلام ، قدموا قومية انفصالية ذات اتجاهـات رأسمالية سوداء[5] . ومع ذلك فإن الزعيم البارز مالكولم إكس ، فى سعيه إلى

---

(١) ف.فانون ، Wertched of the Earth ، ص ٦٢ ، وردت فى س . ل . لايتفوت ، Ghetto Rebellion to Black Liberation ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٨ . انظر الفصل الثانى عشر .

(٢) تطرف ذلك إلى أقصى مداه بعـد السنوات الثلاث التى عاشها منفياً فى غينيا ، عندما أعلن فى إحدى المقابلات : « نحن لسنا أمريكيين سوداً . نحن أفريقيون » . وعند بحثه عن إيديولوجية للجامعة الأفريقية زعم أن المنحدرين من أصل أفريقى يجب أن يغادروا الولايات المتحدة فى هجرة جماعية — (إن هدفنا الأولى يجب أن يكون أفريقيا) جريدة هيرالد تريبيون ، ١٦ يونيه ١٩٧٢ .

(٣) جريدة ذى ووركر ، عدد ٧ يناير ١٩٦٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال بوبى سيالى ، Seize the Time ، نيويورك ، ١٩٧٠ (اعتنق مؤخراً فكرة الرأسمالية السوداء كطريق للعمل) .

(٥) ذلك على الرغم من تركيبها العـالى القوى نسبياً . انظر ، س . إيريك لينكولن ، The Black Muslims in America ، بوسطن ، ١٩٦١ ، الفصل الأول .

توسيع الحركة بحيث يكون التركيز على « النضال فوق الديني من أجل حقوق الإنسان »[1] ، وبحيث تتخذ طابعاً دولياً كذلك ، وبخاصة بعد رحلته إلى أفريقيا (من مكة إلى غانا) فى مطلع عام ١٩٦٤، قد وسع فكرته عن الإخاء بحيث تحيط ، « بجميع العناصر ، وجميع الألوان . »[2] وقد أسهمت نظرته ذات الطابع الطبقي المتزايد[3] ، وتأثيره الشخصى المتزايد ، فى انفصاله عن إليجا محمد . وقد اغتيل مالكولم فى ٢١ فبراير ١٩٦٥ .

إن التركيز الزائد على العنصرية والقومية ، مهما يكن مفهوماً من الناحية التاريخية ، قد عاق النضالات الأمريكية من أجل مساواة السود ، كما انتقل لسوء الحظ إلى الساحة الدولية . وهكذا فإن تصوير النضال العالمى الراهن — الذى تعتبر حركة الحقوق المدنية جزءاً منه — على أنه نضال يخوضه ثلث للبشرية ضد الثلثين الآخرين من البشرية غير البيضاء ، أو على أنه نضال العالم المسيحى ضد العالم غير المسيحى ، قد أحلا لون البشرة والمعتقد الدينى محل المعايير الأساسية لاختيار الحلفاء .

ومن الزاوية التاريخية العالمية فإن الماركسية — اللينينية تفهم السيطرة الطبقية والاستغلال ، بما فى ذلك الجوانب الاجتماعية للتمييز العنصرى ، على أنهما قوميان ودوليان فى آن واحد . وفضلا عن ذلك فإنه لما كانت المسألة الاجتماعية — الاقتصادية للعنصرية فى أفريقيا الجنوبية تدخل فى إطار الاستعمار ، وتتم المحافظة عليها بمساعدة الإمبريالية العالمية ، فإن النضال والحل يبدوان معتمدين منطقياً على الجهد الدولى المشترك لكل القوى المعادية للإمبريالية .

(١) The autobiography of Malcolm X ، ١٩٦٤ (طبعة ١٩٦٦) ، ص ٣٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ؛ ص ٣٦٢ .

(٣) المرجع نفسه ؛ ص ٣٦٥ ، ٣٧١ ، ٤١٦ .

الفصل الثالث

الاستعمار الأمريكى الجديد

١ ــ العناصر العامة والإطار السياسى

٢ ــ الاساس الاقتصادى

٣ ــ البنيان الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية

٤ ــ القوى الايديولوجية

٥ ــ الجوانب العسكرية

١ـ العناصر العامة والإطار السياسى

لماذا ، ومتى . تحولت الولايات المتحدة إلى الاستعمار الجديد ؟ لقد نبع ذلك فى المقام الأول من الظروف الموضوعية العالمية والأفريقية ، بما فى ذلك الموقع الخاص للولايات المتحدة ، وكذلك من تقدير صانعي سياستها لتوازنات القوى والاتجاهات .

وقد تميز الجزء الأخير من الخمسينات من الناحية العالمية بالقوة الشاملة المتزايدة للجماعة الاشتراكية (وبخاصة الاتحاد السوفيتى) ، وبطبقة عاملة أممية تتقدمها حركة شيوعية متحدة كرأس حربة لها ، والاندفاع القوى لصراعات التحرر الوطنى الآسيوى والأفريقى . وقد ساعدت الصراعات فى شمال أفريقيا بوجه خاص، بإضعافها لعدو مشترك، فى تعزيز حركة الاستقلال فى أفريقيا الاستوائية ، التى كانت بدورها تمارس ضغطاً على بقية القارة . وعلى وجه الإجمال كانت هذه القوى التقدمية المندفعة نحو المركز ، التى تواجه كل فى بلدها القوى الاستعمارية المتنافسة تقليدياً ، مع قيام الولايات المتحدة بدور محدود ، كانت تنبىء باستمرار الحركة التقدمية الصاعدة .

وكانت الإمبريالية العالمية أيضا ، وبخاصة الولايات المتحدة بوجهات نظرها ومطامحها العالمية ، تحس بهذا الاتجاه وتدرك أبعاده . مثال ذلك أن دراسة أساسية ، أصدرها مجلس الشيوخ الأمريكى فى عام ١٩٥٩ ، قد تضمنت أن الطابع الديناميكى لاندفاع الشعوب الأفريقية نحو الحكم الذاتى إنما يشير إلى أن (النظام الاستعمارى فى أفريقيا ، شأنه فى أى مكان آخر ،

يسير سريعاً نحو نهايته المحتومة)«[١] ، وأن سياسة الولايات المتحدة « يجب أن تهتدى بتوقع سيادة الأفريقيين فى كل أفريقيا جنوب الصحراء . »[٢] وعلاوة على ذلك فإنه فى مواجهة سيادة الروح النضالية الأفريقية ، حثت الدراسة على تجنب المواجهة العدائية لأنه « كلما كان الانتقال إلى الحكم الذاتى أكثر سلمية ، زادت أرجحية المحافظة على الانجاه الحالى نحو الغرب . »[٣] وكان ذلك يتطلب التكيف مع الظروف والأساليب الجديدة لكي لا تتداعى الإمبريالية تحت وطأة العاصفة .

وعلى أساس هذا التتابع وهـذا التفسير للأحداث ، كانت علاقات الولايات المتحدة مع القارة السوداء المستضعفة توجه نحو الهدف العام ، هدف إبقاء الدول الجديدة فى الفلك السياسى للعالم (الحر) ، مع سيادة الاقتصاديات الرأسمالية ، وتحت نفوذ أكبر للولايات المتحدة .

ويمكن إدراك ثلاثة عناصر متميزة فى داخل السياسة الخارجية الأمريكية . أولها ، كما كانت الحال فى الفترة السابقة ، العلاقات الشاملة للولايات المتحدة بحلفائها الإمبرياليين — موقعها السائد فى تحالف الأطلنطى السياسى — العسكرى الذى يستهدف دعم الإمبريالية العالمية عن طريق مواصلة الحرب الصليبية الباردة ضد الجماعة الاشتراكية ، وحركة التحرر الوطنى ، والطبقة العاملة الأممية . وتلى ذلك فى الأهمية فى بعض الأحيان الخلافات البالغة الحدة بين الدول الإمبريالية ، وبخاصة حول الموقع السياسى — العسكرى النسبى ، وكذلك المنافسة الاقتصادية فيما بينها . ثانيها ، علاقات الدول الإمبريالية الحليفة للولايات المتحدة بمستعمراتها ومستعمراتها السابقة — شكل الصراع الدائر ، وكل من الأساليب الاستعمارية القديمة والجديدة

---

(١) مجلس الشيوخ الأمريكى ، لجنة العلاقات الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

المستخدمة . وقد كانت الخلافات فى الموقف بين الولايات المتحدة ومنافسيها (وشركائها فى الوقت نفسه) تؤدى فى بعض الأحيان إلى نزاع أكثر مرارة، ومثال ذلك فى الكنغو فور حصولها على الاستقلال . ثالثها ، وهو عنصر خاص للغاية للفترة الراهنة ، وهو الاستراتيجية السياسية المتميزة والمتزايدة الأهمية الإمبريالية الأمريكية تجاه أفريقيا كقارة ، وكذلك تكتيكاتها فى البلاد المختلفة . وهذه العوامل الرئيسية الثلاثة ، الموجودة والمتفاعلة بوجه عام فى شكل شد وجذب ، تفسر قوة السياسه الإمبرياليه الأمريكيه الراهنه واتجاهها .

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف ، كانت الولايات المتحدة تسعى إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن . وفى محاولة أوليه لدعم الموقع الإمبريالى الشامل ، وللتوفيق بين المصالح المتنافسه فى أفريقيا المستقلة ، قسمت الولايات المتحدة والدول الشريكة فى حلف الأطلنطى القارة إلى « مجالات للمسئولية » ، تتطابق على وجه التقريب مع المجالات السابقة للنفوذ أو الحكم الاستعمارى . وعلى الرغم من أن التناقضات فى داخل الإمبرياليه لم تتضاءل فى حد ذاتها ، فإن إحساس الطبقات الحاكمة فى أمريكا وأوربا إحساساً ملحاً بالحاجة إلى الاتحاد معا كان يلقى الظلال على هذه التناقضات . وانطوى ذلك على تأكيد أمريكى متزايد على العمل المشترك ، مثال ذلك فى التكتلات السياسية — العسكرية ، وفى المؤسسات المالية المتعددة الجنسية ، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

وقد كان النمط الرئيسى الثانى لتوازنات القوة هو تركة الامبراطوريات الاستعمارية المتحللة . ففى الدول الجديدة ذات السيادة خلفت قرون الاستعمار روابط عديدة متنوعة تقيدها بالبلاد الاستعمارية بدرجات مختلفة — بقدر أقل بالنسبة للدول التى خاضت صراعاً عنيفاً مع أسيادها السابقين ، وبقدر أكبر بالنسبة للدول التى حققت الحكم الذاتى بطريقة سلمية نسبياً ، والتى كانت الدولة الاستعمارية قد مهدت فيها الطريق مقدما . وإلى جانب الدور

المستقل للولايات المتحدة فى بلاد مثل ليبريا وأثيوبيا وشمال أفريقيا ، فإن نفوذ واشنطن قد اتسع مع مراعاة ارتباطها بالدولة الاستعمارية السابقة . وهكذا فحيثما احتفظت بريطانيا بروابط سياسية واقتصادية وعسكرية مع الدول الجديدة ، وجدت الولايات المتحدة أنه من الملائم لها أن تعمل فى اتحاد مع "الدولة الاستعمارية" السابقة (فى ليبيا ، ونيجيريا ، وغانة ، وسيراليون). وينطبق ذلك بقدر أقل على العلاقات الأمريكية الفرنسية ذات الطابع التنافسى الأكبر ، مثال ذلك فى شمال أفريقيا . وحيث لم تكن الدولة الاستعمارية السابقة قوية بدرجة كافية بالنسبة لحركة التحرر الوطنى ، وعاجزة عن تنمية الأشكال الضرورية المصقولة للسيطرة بالتعاون مع الولايات المتحدة ، أو غير راغبة فى ذلك ، مثلما كانت الحال بين بلجيكا والكنغو ، دخلت الولايات المتحدة فى مواجهة عدائية معها ، ووجدت فرصة أكبر لممارسة استراتيجيتها العدوانية .

وفى ثلاثة أرباع القارة ، حيث كان على الاستعماريين التخلى عن سلطة الدولة ، كان يجب التخلى عن الحكم السياسى والعسكرى السافر . وعلى الرغم من ذلك فإن علاقات الإخضاع والتفاوت فى القوة قد استمرت فى مجالات مختلفة .

وقد استفادت الإمبريالية من هذه العلاقات غير المتكافئة بوصفها أسلحة استعمارية جديدة . مثال ذلك الاستفادة من الروابط السياسية لدول حلف الأطلنطى للتأثير فى العلاقات الدبلوماسية لمستعمراتها السابقة داخل الأمم المتحدة . كما استفيد من الاستثمارات والمعونة والتجارة ، ليس فقط كروافع اقتصادية لاستخلاص أرباح عالية ، وإنما لإحكام الخيوط السياسية أيضاً . وقد استخدمت المزايا الاقتصادية والوضع الاجتماعى لحفز فئات اجتماعية معينة وأفراد معينين . واتخذت اللغة ، والتعليم ، والروابط الدينية والثقافية ، التى كانت تدعم عادة فى شكل مساعدة تقنية ، كوسيلة لممارسة تأثير إيديولوجى أوسع . وكانت "القواعد والاتفاقيات العسكرية ، التى تنتهك حقوق السيادة ،

بمثابة نقاط ضغط على الدول الجديدة ووسائل للتدخل فى شئونها . وعلى الرغم من أن كثيراً من هذه الأسلحة لم تكن جديدة ، فقد تطورت مجموعة أكثر تنوعا ، واستخدمت حتى على نطاق أوسع من الفترات السابقة .

إن التطبيق العام لمثل هذه الأشكال والأساليب والتقنيات ، فى ظل الظروف الجديدة للسيادة السياسية ، قد أصبح يعرف بالاستعمار الجديد . وكان ذلك يفترض مقدماً جهوداً جـــديدة فى جميع المجالات من جانب الإمبريالية ، بوجه عام ، والولايات المتحدة بوجه خاص . وقد أصبحت الولايات المتحدة ، التى كانت تعول تقليدياً على السيطرة المقنعة وغير المباشرة فى أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى ، مدافعاً مبكراً عن اتجاه مماثل فى أفريقيا المستقلة . وقد لا يكون ذلك منبت الصلة بحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بتفوق فى المجال الاقتصادى ، وكان من المتوقع أن يظل لها هذا التفوق فى المستقبل ، وأن واشنطن لم تكن مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالحكم الاستعمارى مما أعطاها فى البداية مزية سياسية وأيديولوجية على شركائها (ومنافسيها فى الوقت نفسه) .

وعلى الرغم من ذلك فإن القاسم المشترك لسياسة الاستعمار الجديد ليس الشكل أو الأسلوب إذ تستخدم جميع الأساليب — وإنما الأهداف والغايات التى اتبعت فى الفترة الجديدة . ويعكس التركيز الخاص على الأدوات الاقتصادية إقرار بالضعف الخاص للدول الجديدة فى هذا المجال الحيوى ، وبحاجتها إلى الأموال والمعدات والمعارف التكنولوجية للتغلب على قرون التأخر الاقتصادى . ومع ذلك فعلى الرغم من أهمية هذا المجال فقد يكون من قبيل المبالغة المساواه بين الأسلحة الاقتصادية والاستعمار الجديد كما كان يحدث فى بعض الأحيان فى مطلع الستينات . وذلك لأنه بالإضافة إلى ذلك يجرى استغلال كثير من الصعوبات التى تكتنف التكوين القومى فى الدول الجديدة . فى المجال الاجتماعى ، على سبيل المثال ، نجد هذه الصعوبات ، سيادة التنظيم الكوميونى والقبلى ، التى تنعكس فى الافتقار إلى

التجانس والوعى القوميين ، والمرحلة الجنينية لتطور الطبقة العاملة والحركة النقابية، مما يضفى أهمية غير عادية على الأفراد ومجموعات الصفوة من جانب الفئات الاجتماعية الأخرى، والافتقار إلى الكوادر المدربة والمؤهلة فى معظم المجالات المدنية، مما يجعل المساعدة التقنية سبيلا أكثر جاذبية للتأثير. وقد كان من العوامل الحرجة بوجه خاص فى أفريقيا الاستوائية ـ على سبيل المثال ـ عدم وجود تشكيلات من الضباط المدربين قومياً ومؤسسة عسكرية قوية ، مما دفع الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبى والانقلابات التى تحركها أصابع من الخارج . وقد كان استخدام الولايات المتحدة للروافع ـ سواء أكانت حكومية أم خاصة ـ فى مختلف المجالات مرنا وبراجماتيا ؛ مع تغيير التركيز فى مختلف البلاد والفترات . ومن أجل أغراض التحليل فإن النظر إلى بعض هذه الروافع بحكم المجال قد يكون أكثر راحة ويسرا ، وإن تكن متلاحمة بالتأكيد ـ تلاحماً وثيقاً ـ فى الممارسة .



كان باستطاعة الدول الإمبريالية فى فترة الاستعمار أن تنتهج أهدافها الاقتصادية أو الاستراتيجية فى الأساس من خلال سلطة الدولة — أى الرقابة السياسية للبيروقراطية ، والقوات المسلحة ، وجهاز الدولة . وعلى النقيض من ذلك كانت حركة التحرر الوطنى تعترف بالاستقلال السياسى بوجه عام بوصفه شرطاً مسبقاً للتقدم الاجتماعى والاقتصادى . وعلاوة على ذلك فإن أولوية السياسة ، سواء أكان معترفا بها أم لا ، قد استمرت فى فترة ما بعد الاستعمار .

إن السياسة الخارجية الراهنة للولايات المتحدة فى أفريقيا هى من الناحية الجوهرية نتيجة سياسة — طبقية وقومية ، وليست مجرد نتيجة للمصالح الاقتصادية المحلية . وعلاوة على ذلك فإن حكام أمريكا كثيراً ما يحفزون المصالح الاقتصادية ، ويستخدمون الروافع الاقتصادية فى جميع المجالات ، لتعزيز استراتيجيتهم السياسية على نطاق القارة . ويعتبر ذلك بوجه عام جزءا

من هدفهم الشامل لصيانة الإمبريالية العالمية ، الذى يقوم فى الأمد الطويل على نظام الربح الذى تسود فيه اعتبارات الدولار الأمريكى .

وتكشف أفريقيا المستقلة ، فى تباين مع الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية الإمبريالية الأمريكية ، التى تتشابك عادة ، عن فروق واسعة بين العوامل السياسية والاقتصادية . وهكذا ، ثمة مشكلة عامة ملحة تواجه كل الدول الجديدة فى أفريقيا هى التباين الصارخ بين استقلالها السياسى وتبعيتها الاقتصادية . وهى تسعى بمختلف الطرق والدرجات إلى التغلب على هذا القصور عن طريق تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادى (فى ارتباط مع العمليات المحلية المناسبة). وتسعى السياسة الخارجية الأمريكية، على وجه الإجمال ، إلى حل هذا التباين فى الاتجاه المضاد ، أى الاستفادة من التداعى الاقتصادى ، وغيره من مظاهر الضعف ، فى الدول المستقلة حديثا من أجـــل ربطها سياسيا بالإمبريالية . وتشكل هاتان المجموعتان المتعارضتان من الأهداف نقيضا أساسيا ومستمرا لا يمكن إغفاله أو إلقاء الظلال عليه دون فقدان كثير من الديناميكية فى العمل(١) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ، فى أواخر عهد الرئيس إيزنهاور وبصفة خاصة فى عهد الرئيس كيندى، قد وسعت أنشطتها الاقتصادية ، فإن التركيز الرئيسى لسياستها الخارجية كان ، ولا يزال ، سياسيا — عسكريا . وذلك هو اتجاه ، أو انحراف ، الحرب الباردة . وتصعيد هذا الاتجاه معناه

---

(١) كان ذلك من الناحية الرسمية متضمناً فى شكل معضلة قدمها و . و . روستو ، الرئيس السابق لمجلس تخطيط سياسة وزارة الخارجية الأمريكية : (... ان الولايات المتحدة كثيراً ما تجد نفسها فى موقف معقد إلى حد ما . إن أصدقاءنا فى البلاد النامية ، فى جزء من تفكيرهم ، مسرورون بالحصول على مساعداتنا ومساندتنا ؟ ولكن فى جزء آخر من تفكيرهم يعتبر تحقيق الاستقلال عن دول العالم الأكثر تقدماً ، وبخاصة درجة أعلى من الاستقلال عن الولايات المتحدة ، أحد الأهداف الرئيسية لثورتى القومية والتحديث) .
و. و. روستو ، « U.S. Policy ina Changingworld » ، فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٢ نوفمبر ٢٩٦٤ ، ص ٦٤٢ .

المضى إلى الحرب الساخنة — وهى محاولة لفرض قرار سياسى عن طريق الالتجاء للقوة . وقد حدث ذلك على سبيل المثال فى المناورات السياسية الأمريكية المعقدة لقوة الأمم المتحدة فى الكنغو فى أعقاب الاستقلال ، وبوضوح أكثر خلال التدخل العسكرى الأمريكى - البلجيكى - البريطانى فى الكنغو فى نوفمبر ١٩٦٤ . أما الحد من هذا الاتجاه فيعنى قبول المنافسة الاقتصادية بوصفها الساحة الرئيسية للصراع بين النظم الاجتماعية المختلفة ، والتى يمكنها فى إرتباط مع سياسة عدم التدخل من جانب الدول الخارجية ، أن توفر الشروط الأساسية لقارة تتمتع بقدر أكبر من السلام . ومع ذلك فإن هذا المفهوم عن التعايش السلمى تعارضه تلك القوى الأمريكية المتطرفة التى يستحوذ عليها التصعيد العسكرى بوصفه آليه لتغيير توازن القوى . ومع ذلك فإن التصعيد من المجال السياسى إلى المجال العسكرى ، ثم الدخول فى المسالك الدقيقة لنظرية الألعاب التى وضعها هيرمان كان ، يعتبر من حيث الجوهر سياسة « العصا الغليظة » التى تثير الحروب المحلية ، وتزيد خطر الحرب العالمية النووية بدلا من حل المشكلات القائمة .

وهكذا لم تكن هناك شخصية أقل من الرئيس الراحل كنيدى ، على سبيل المثال ، باستطاعتها أن تذكر فى وضوح خريجى أكاديمية وست پوينت العسكرية فى نيويورك بأن : « المشكلات الأساسية التى تواجه العالم اليوم لا تقبل حلا عسكريا نهائيا . . كما أنه لا استراتيجيتنا ، ولا سيكولوجيتنا كأمة - ولا اقتصادنا بكل تأكيد - يجب أن تصبح معتمدة بشكل دائم على مؤسسة عسكرية متزايدة القوة »(١) . ومنطق ذلك يمكن أن ينطوى على اتباع سياسة سياسية - اقتصادية للتعايش السلمى .

ولكن ما العلاقة الفعلية بين القوة والسياسة فى ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية ؟ .

(١) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ٧ يناير ١٩٦٢ .

على الرغم من أن الأهداف الأمريكية « بالمعنى الأوسع أهـــداف سياسية وليست أهدافاً عسكرية » (كما يقول المخطط الرئيسى للسياسة فى وزارة الخارجية الأمريكية) « فإن السياسة الأساسية لأمننا القومى تقبل الآن الواقع المحورى للمواجهة السياسية ـ العسكرية المحكومة المحدودة . وهذه السلسلة المترابطة من الأحداث لا تعتبر استثناء للقاعدة ، تعالج لهذا الغرض بالذات ، وإنما شكل الصراع الذى يرجح اتخاذه بدرجة كبيرة للغاية. »(١)

وفى أفريقيا بدورها ، كانت القوة العسكرية ، واستخدامها الفعلى ، أو التهديد باستخدامها ، تعتبر القوة الخلفية اللازمة لتحقيق الأهداف السياسية الأمريكية . ومن الهام أن نشير إلى أن هذه الفكرة المعلنة رسميا قد طبقت ـ وإن لم يكن بشكل مباشر كما حدث فى فيتنام أو أمريكا اللاتينية ـ واختبرت فى الممارسة فى أفريقيا . ومما لا يقل أهمية أن نظرية للقوة العسكرية كهذه تعتبر مفهوما مضللا ، لكونه أحادى الجانب ، ويدلل فى الحقيقة على مايلى : إن الإمكانيات العسكرية الأمريكية ، التى لا يمكن عادة حشدها جميعا لأداء مهمة واحدة ، تعد غير ملائمة أو غير كافية لتشكيل « الستارة التى لا مهرب منها لإخفاء مجموع سياستها المدنية. »(٢) وعلاوة على ذلك فعلى الرغم من أن الانتصارات العسكرية المختلفة فى حد ذاتها يمكن من خلال القهر أن توقف التقدم على نحو مؤقت ، فإنها لا يمكن أن تحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التى تصرخ عاليا مطالبة بالحل .

---

(١) و. و. روستو ، View from the Seventh Floor ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ٣٤ .

(٢) المصدر نفسه . يلقى ذلك اعترافا متفاوت الدرجات من جانب صانعى السياسة الخارجية الأمريكية الأكثر تمثيلا ، مثل عضو مجلس الشيوخ الأمريكى ج . و . فولبرايت ، فى The Arrogance of Power ، ١٩٦٧ ؛ وزير الدفاع السابق ر. ماكنامارا ، فى The Essence of Security, Reflections in Office ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، هنرى كيسنجر ؛ فى Agende for the Nation ، مؤسسة بروكنجز ، واشنطن ١٩٦٨ .

وعند معالجتى للعناصر المترابطة فى قوة الإمبريالية الأمريكية وضعفها فى كل مجال — ابتداء من المجال الاقتصادى إلى المجال السياسى - سأشير إلى أن السياسة تجرى كخيط أحمر فى كل مجال ، وإن كانت تربطها صلة بالمجال السياسى - الاقتصادى والمجال السياسى - العسكرى ، بدلا من معالجة هذه المجالات كل على حدة . فقد تبين أن ذلك أكثر واقعية ، والشكل التنظيمى الأكثر جدوى للعرض - على الرغم من أنه يعترف بسهولة أن الآخرين يمكن أن يجدوا نماذج أو أشكالا للتحليل يمكن ألا تكون أقل جدوى أو عملية .

* * *

٢ - الأساس الاقتصادى

العلاقات المتبادلة

إن العلاقات الإقتصادية الأمريكية مع أفريقيا قد تشكلت جوهريا بوساطة التركة الاستعمارية والنمط العام للعلاقات الإمبريالية فيما بعد الاستقلال. كما أن هذه العلاقات بدورها كانت فى الأساس ثمرة واستمراراً لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، الذى أسفر عن الاقتصاديات المتأخرة الأحادية الجانب الموجهة إلى تصدير المنتجات الأولية إلى الدول الرأسمالية ، والمعتمدة بدرجة كبيرة على هذا التصدير . وهكذا فإن ٩٠ ٪ من صادرات أفريقيا (فى عام ١٩٦٧) كانت تتكون من منتجات معدنية وزراعية : البترول والنحاس الخام ، والبن كانت تشكل ٣٧ ٪ ، والكاكاو والقطن كانا يشكلان ١٣ ٪(١). وتكون الصورة حتى أكثر إعوجاجا فى أفريقيا الاستوائية ، حيث يتكون حوالى خمسة أسداس الناتج فى ٣٣ بلدا من سبعة محصولات زراعية(٢). ولا يرجع ذلك إلى إفتقار القارة إلى توازن فى الموارد . فهى غنية فى الأرض ، وفى المعادن والمساقط المائية . ومع ذلك فإن الطاقة المعدنية ،

---

(١) التقرير الثالث للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، Fcenomic Conditons in Africa in Recent Years الأمم المتحدة ، ١٩٦٩ .

(٢) الكاكاو (٢٣٪) ، البن (١٩٪) ، القطن (٢٦٪) ، الفول السودانى (١٤٪) الدخان والمطاط والسيسال مجتمعة (١٤٪) وليم ألن ، The African Husbandman لندن ، ١٩٦٥ ، ص ٤٦١ — ٤٦٤ .

التى تعتبر هائلة فى حجمها ، ولكن الجزء الأكبر منها يوجـــد فى أيدى الاحتكارات الأجنبية ، تستنزف إلى الخارج لتحقق لصناعات هذه الاحتكارات أرباحا كبيرة . أما الزراعة المنخفضة الإنتاجية ، التى يعمل بها حوالى ٧٧ ٪ من السكان ، فمازالت تقوم إما على أساس الاكتفاء الذاتى. أو على ما ثبت عدم جدواه فى زيادة حصيلة العملات الأجنبية عن طريق التوسع فى محصولات التصدير إلى الدول الاستعمارية السابقة . (انظر قطاع التجارة) . وقد كان ذلك هو الاتجاه الرئيسى ، بدلا من تقدم الزراعة جنبا إلى جنب مع التنمية الصناعية إلى إقتصاد أكثر توازنا وتكاملا .

وإلى حد كبير كنتيجة للسياسة الإمبريالية الماضية والراهنة ، فإن قارة يقطنها ٣١٠ ملايين نسمة ، أى حوالى ٨ ٪ من سكان العالم فى عام ١٩٦٥ ، لا تسهم إلا بحوالى ٢ ٪ فقط من الناتج العالمى ، وإن كانت تسهم بحوالى ٥ ٪ من صادرات العالم . كما أن معدل النمو السنوى للفرد ، الذى كان يقل عن ١ ٪ فى القرن الماضى(١) ، لم يطرأ عليه إلا تحسن طفيف منذ الاستقلال. فقد زاد الناتج المحلى الصافى بمقدار ١ ٪ فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ (بدلا من ٥ ٪ كما نصت عليه الأمم المتحدة)(٢) . وفى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كان المعدل السنوى للنمو بالنسبة لحوالى ٨٠ ٪ من سكان القارة يتراوح بين صفر ٪ ، ٢ ٪ بدلا من ٣ ٪ ، وهو المعدل الأدنى الذى رأت الأمم المتحدة أنه ضرورى فى « عقد التنمية » لتلبية تطلعات الشعب(٣) . وبالتالى فإنه بالنسبة لأربعة أخماس الشعب الأفريقى كان الدخل السنوى للفرد مازال أقل من مائة دولار . وعلى النطاق العالمى ارتفع متوسط الدخل السنوى للفرد فى البلاد المتقدمة صناعيا بحوالى ٢٢٠ دولار فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ،

(١) التقرير الثالث للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، المرجع السابق .

(٢) استناداً إلى أرقام الأمم المتحدة زاد الناتج القومى الإجمالى بمقدار ٣٫٧٪ فقط مقابل زيادة فى السكان قدرها ٢٫٧٪ . انظر المجلة نورث أفريكا ، سبتمبر — أكتوبر ١٩٦٦

(٣) التقرير الثالث للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، المرجع السابق .

بحيث وصل إلى متوسط قدره قرابة ١٨٠٠ دولار ، على حين ارتفع فى البلاد المتخلفة بحوالى سبعة دولارات ، ليصل إلى ٩٠ دولارا(١) . وهكذا فإن فجوة الدخل الفعلية بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة صناعيا قد استمرت فى الاتساع ، مع كون الزيادة السنوية فى الإنتاج فى الولايات المتحدة وحدها ، على سبيل المثال ، مساوية للناتج الكلى للقارة الأفريقية .

إن الدور الذى قامت به الإمبريالية فى استغلال أفريقيا وتعطيل التنمية فيها خلال فترة الاستعمار دور مسلم به بوجه عام ، ولم يعد يدافع عنه اليوم إلا حفنة من المجذين . ومع ذلك فإن تأثيره الاقتصادى السلبى الراهن لم يسلم به أو يمح بأية حال . وعلى الرغم من ذلك فإن الإمبريالية يعترف بها بدرجة متزايدة بوصفها مسئولة عن الافتقار إلى التنمية فى الدول الجديدة أو عن بطئها . ولذلك أصبح من المألوف بالنسبة لكل ألوان القيادة الأفريقية أن تطرح أسئلة من النمط التالى : أين المعونة ، والقروض الأيسر شروطا ، والحواجز التجارية المخففة ، والاتفاقيات السلعية الفعالة ، ونسب المبادلة المحسنة ؟(٢) والحقيقة أنه بالمعايير الدنيا للأمم المتحدة ، فإن المعونة كانت غير كافية ، وشروط القروض أصبحت أكثر قسوة ، ونسب المبادلة إزدادت سوءا .

وليس هناك مجال واحد من هذه المجالات الاقتصادية ، إذا ما أخذ على حدة ، يمكن أن يقدم إجابة مقنعة على سبب الصورة الاقتصادية الراهنة . إن الأمر ذو الدلالة هو النمط العام للفئات المختلفة والترابط الذى يتكشف فيما بينها ـ سواء بالنسبة لكل بلد على حدة ، أو بالنسبة للقارة فى مجموعها . وهكذا ففى أفريقيا الجنوبية والوسطى ، إذا ما كانت نقطة البدء لدينا

---

(١) أرقام الأمم المتحدة ، انظر Africa Report ، مارس ١٩٦٧ .

(٢) توم مبويا ، «Am Esacape from Slagnation» ، فى مجلة أفريكاريبورت ، عدد مارس ١٩٦٧ ، ص ١٤ .

هى الاستثمار الأمريكى (مقترنا بالاستثمار البريطانى) المربح(١) ، فإن المعونة التى تقدم البنيان السفلى تكون مرتبطة بمثل هـــذا الاستثمار ، وبالتدفقات التجارية الموازية . ولم يكن تصدير رأس المـال يمضى بطريقة مستوية . فإذا كان الاستثمار فى الدول المستقلة قد تباطأ فى أواخر الخمسينات ومطلع الستينات ، فإن ذلك كان يمثل ظاهرة مؤقتة أو إقليمية تستند إلى « فقدان الثقة » فى أمن الاستثمار أو ربحيته ، اللذين تغيرا فى النصف الثانى من الخمسينات.

ومن الأمور ذات الأهميـــة الأساسية الإطار والاتجاهان السياسيان للعلاقات الاقتصادية الإمبريالية ، وبخاصة أن الاستقلال السياسى لم يكن على الإطلاق كاملا فى جميـــع الحالات - نتيجة للقصور الاقتصادى إلى حد كبير - وأن النضال مازال يجرى لتحقيقه فى كلا المجالين. ويمكن أن ينطوى ذلك على ضرورة إجراء تحليل سياسى اقتصادى ، بدلا من تحليل اقتصادى بحت أو إجراء تحليل اقتصادى مع وضع التحليل السياسى فى الاعتبار . ومن زاوية أهمية المقولات فى المجال الاقتصادى نفسه ، أى الحجم ، والاستقرار ، والأرباح ، فإن الاستثمار الأمريكى الخاص تكون له الأولوية . ونتبع ذلك فى دراستنا للمعونة والتجارة من أجل منطق النمط الاقتصادى العام .

إن الاستثمار الأمريكى ، والمعونة والتجارة الأمريكيتين ، فى أفريقيا على الرغم من أنها ليست من الناحية المطلقة فى حجم مثيلاتها فى القارات الأخرى ، فإنها تعتبر من الناحية العملية ذات قدرة اقتصادية وسياسية عالية فى قارة متخلفة اقتصادياً — فيما عدا جنوب أفريقيا . وقد زادت فى القرن

(١) كثيراً ما نلتقى بوجهة النظر القائلة بأن تصدير رأس المال اليوم ليس له نفس الأهمية التى كانت له فى مطلع القرن . فالتجارة على سبيل المثال تحتل فى نظر بعض الاقتصاديين مكاناً مرموقاً . انظر ، على سبيل المثال Le Pillage du Tiers Monde ، تاليف بييرجاليه ، باريس ، ١٩٦٥ ، ص ٩٥ وما بعدها .

الحالى (وإن لم يكن علـــى نحو منتظم) من حيث الحجم — ومن حيث الأهمية — بأسرع مما زادت فى خلال أية فترة سابقة مماثلة .

ففى المقام الأول ، كانت السيطرة السياسية ، فى ظل الحكم الاستعمارى تسمح للدولة الاستعمارية بأن تمنح احتكاراتها موقعاً متميزاً ، وبأن تعوق التغلغل الاقتصادى للدول الأخرى ، أى عن طريق فرض القيود على استثماراتها وعلى تمويل أرباحها ، وعن طريق التمييز فى المدفوعات الضريبية ومع ذلك فإنه بعد تحقيق السيادة القومية ، سمح تراخى الروابط السياسية مع الدولة الاستعمارية السابقة بأن تقوم الولايات المتحدة بغزوات اقتصادية ذات دلالة كبيرة .

ثانيا : تعلق الإمبريالية الأمريكية أهمية سياسية كبيرة على السياســـة الحكومية التى قوامها الدعم العام للإمبريالية ، وفى الوقت نفسه مساعدة الاحتكارات الأمريكيه على التغلغل فى الدول المستقلة حديثاً سعياً وراء الأرباح العالية . ففى عام ١٩٥٠ ، على سبيل المثال ، عندما اتجه رأس المال الأمريكى إلى هجرة الدول الجديدة ، سعت الحكومة الأمريكية إلى إحداث اتجاه مضاد : فمنحت الاستثمار الجديد إعفاء ضريبياً قدره ٣٠٪ ؛ وزادت من "ضمانات" ضد المخاطر بحيث تغطى الاستثمارات ؛ وشاركت فى نفقات الاستقصاءات الاستثمارية . وقد أبدى واضعو السياسة الأمريكية اهتماماً خاصاً بالمتضمنات السيـاسية للاقتصاد الرأسمالى الأفريقى . فمن أجل تعزيز القطاع الخاص فى دولة أفريقية ما ، على سبيل المثال ، كانت القروض الأمريكية تقدم لبنوك "تنمية" صناعية فى تلك الدولة ، التى تقدم القروض بدورها لرجال الأعمال المحليين . ومن ثم كانت تهدف صراحة إلى رعاية بورجوازية محلية لا يكون لها نصيب فقط فى التعاون محلياً مع رأس المال الاحتكارى الأمريكى ، ولكن فى أمور السياسة الخارجية أيضاً . وهكذا أصبحت واشنطن تنظر إلى الدولار ، أكثر من أى وقت مضى ، كدولار سياسى .

وتتلاحم الروابط الاقتصادية والسياسيه للدول الإمبريالية فى تكتلات رئيسية مختلفة ، رابطة إياها رأسياً بمستعمراتها السابقة ، أى تحويل الإمبراطورية البريطانية فى وقت مبكر إلى كومنولث ، وتكوين الجماعة الفرنسيه بعد ذلك ، فى عام ١٩٥٨ . وفى الأنظمة النقدية الموازية على وجه التقريب ، كانت ٣١ دولة ، من الدول التسع والثلاثين التى كانت تتمتع بالاستقلال فى عام ١٩٦٧ ، إما فى كتلة الاسترلينى (١٤ دولة) ، أو فى كتلة الفرنك الأوثق ترابطا (١٧ دولة) . وكان المجال الأمريكى الأصغر بكثير يتضمن ليبيريا ، التى توجد فى اتحاد عملة مع الولايات المتحدة ، وتستخدم الدولار الأمريكى محلياً ؛ كما أن أثيوبيا (وكذلك الصومال الفرنسى ، وذلك إلى حد كبير بسبب روابطه التجارية الوثيقة مع أثيوبيا) كثيراً ما تعتبر أيضاً فى منطقة الدولار ، على الرغم من أنها ليست كذلك من الناحية الرسمية .[1] وباستثناء تلك البلاد التى لا توجد فى أية كتلة من مثل هذه التكتلات (أى جمهورية مصر العربية ، والسودان ، والجزائر ، وغينيا) ، فإن البلاد الأفريقية الأخرى أعضاء فى المنطقة النقدية للبيزيتا البرتغالية ، أو المنطقة النقدية لعملة جنوب أفريقيا (الوثيقة الارتباط بلندن) .

وقد شكلت الدول « الست » الأعضاء فى الجماعة الاقتصادية الأوربية كتلة إمبريالية رئيسية جديدة فى عام ١٩٥٨ (إيرافريكا) ، جذبت إليها ١٨ دولة أفريقية كأعضاء منتسبين ، هى المستعمرات الفرنسية السابقة السبع عشرة ، والكنغو (كينشاسا) ، زائير الآن .[2] وأعطى ذلك

---

(١) انظر ، أ. كامارك <u>The Economics of Economic Development</u> ، بريجر ، ١٩٦٧ .

(٢) عندما قررت حكومة كينشاسا ، فى ٢٧ أكتوبر ١٩٧١ ، تغيير اسم جمهورية الكنغو الديمقراطية (وهو الاسم الرسمى للجمهورية منذ عام ١٩٦٧) إلى جمهورية زائير ، كانت تعود بذلك إلى الإسم الأصلى لنهر الكونغو ، وهو [زادى] (أى الماء الوفير) ، الذى قاله الشعب الذى كان يعيش على ضفافه للمستكشفين البرتغاليين الأوائل فى عام ١٤٨٤ . وأصبح الإسم [زائير] بالبرتغالية ، واستخدم لكل من النهر والبلاد .

احتكارات الدول غير الاستعمارية ، وبخاصة احتكارات ألمانيا الغربيــــة : كروب ، مانيسمان ، وثوسين ، فرصة للتغلغل فى أفريقيا على قدم المساواة مع الاحتكارات الفرنسية : لإزار ، وروتشيلد ، وبيتشيني. وبالنسبة للدول الأفريقية كانت الجاذبية هى أن تكون أسواقاً مضمونة بأسعار أعلى من الأسعار العالمية ، وصندوقاً للتنمية قيمته ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى للسنوات الخمس الأولى ١٩٥٨ — ١٩٦٢ (لم يتوافر غير جزء ضئيل من هذا المبلغ ، وأساساً للبنيان السفلى) . ولكن تحت ضغط ألمانيا الغربية وهولندا ، كانت اتفاقية السنوات الخمس ، التى تم التفاوض بشأنها من جديد فى (ميثاق ياوندى) ، تنص على أن السلع يجب أن تباع بالأسعار العالمية عند نهاية الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٩ ، ومن ثم تحرم الدول الفتية من تعويض (إعانات الإنتاج) .[1] وقد أكدت عشر سنوات من الخبرة فى هذه الكتلة أن مبادىء الاتحاد الجمركى ، والتبادل الحر ، والحركة الحرة لرأس المال ، تمنع التصنيع ، أو تعطله ، فى بلاد فتية للغاية تعجز عن تنمية صناعات ناشئة دون حماية ضد الاحتكارات الأوربية الأكثر قوة .

وكانت مواصلة توسيع هذه الكتلة فى يوليه ١٩٦٦ . بحيث تضم نيجيريا ، التى لم تتخل عن تدفقها التجارى وعضويتها فى الكومنولث (ولم تحصل بالتالى إلا على حرية محدودة لدخول صادراتها الأكثر أهمية ، ولم تحصل على أية معونة مالية) عاملا موازياً للمفاوضات غير الحاسمة مع بريطانيا من أجل حصولها على عضوية السوق المشتركة .

وقد كان للتأييد الأمريكى العام للتكامل الأوربى ، الذى كان يستند إلى اعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية عريضة ، نظيرة فى التأييد الأمريكى المشروط (لإيرافريكا) . وكان اعتراض واشنطن الرئيسى موجها ضد

---

(١) انظر جريدة ، وست افريكا ، عدد ٢٥ مارس ١٩٦٧ ؛ وجريدة كومنت ، عدد ٣ يونية ١٩٦٧ .

سياسة السوق المشتركة فى دعم الأسعار والاتفاقيات التفضيلية لأغراض تبدو فى الظاهر اقتصادية — ولكن لأغراض تبدو سياسية أيضاً — وتعكس « النظام (الفرنسى) المغلق » للتجارة . وكان من المأمول أن « النظام المفتوح » للتجارة[1] ، الذى تدعو إليه الولايات المتحدة ، ستعطى واشنطن فرصة أكبر للوصول إلى الكتلة التى تسيطر عليها فرنسا فى أفريقيا[2] ، وللتأثير فيها .

إن إخفاق التكامل (الرأسى) مع الدول الأوربية فى التغلب على التفتت الاقتصادى والاعتماد على بضعة محصولات نقدية قليلة ، وفى تعبئة موارد أكبر للتنمية ، وفى توسيع الأسواق ، كان يدفع الدول الأفريقية الجديدة بدرجة متزايدة نحو التعاون الأفريقى (الأفقى) . وكان من الأمثلة المبكرة للعمل المشترك على نطاق القارة إقامة (منظمة الوحدة الأفريقية) ، و (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) ، و (بنك التنمية الأفريقى) . وفى النصف الثانى من الستينات أخذت الدول الأفريقية الفتية تتطلع بدرجة متزايدة إلى التعاون الإقليمى بوصفه شكلا مرغوباً فيه للتنظيم الاقتصادى .

وكانت الإقليمية ذات أهمية خاصة أيضا بالنسبة للولايات المتحدة ، وذلك لأنها إما قد اخترقت التكتلات المنافسة أو اختصرت الطريق إليها

---

(١) سعت كل من بريطانيا وفرنسا بوجه عام إلى توسيع نظامهما التفضيلى الموروث من الفترة الاستعمارية ، وربطه بالجماعة الاقتصادية الأوربية ، على حين أن الولايات المتحدة، التى ليست لديها تركة استعمارية واسعة ، تلقى المعارضة عادة . انظر على سبيل المثال المقابلة مع جورج بول ، الذى كان عندئذ مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية ، فى مجلة ريالتى ، عدد يونيه — أغسطس ١٩٦٨ .

(٢) على الرغم من أن المنافسات الحادة قد استمرت بين الدول الأوربية (مثال ذلك أن ألمانيا الغربية وهولندا تشكوان من أن المنشآت الفرنسية تحصل على نصيب الأسد فى تعاقدات المشروعات التى يمولها صندوق التنمية ؛ كما أن الضغط يشتد على إيطاليا للإسهام بنصيب أكبر فى الصندوق) ، فإن الجماعة الاقتصادية الأوربية « تتفق على موقف مشترك » قبل التفاوض مع الدول الأفريقية من أجل تجديد الاتفاقيه . جريدة ذى إيكونومست ، عدد ٢٧ ابريل ١٩٦٨.

ووفرت فرصا أكبر للتغلغل . ولكى تضمن واشنطن عدم فرار الدول الجديدة من الإمبريالية ، فقد سعت إلى تشجيع المشروعات الإقليمية[1] والمشاركة الفعالة فيها ، من أجل تنسيق نفوذها المباشر وغير المباشر فى المجموعات الإقليمية القديمة والجديدة فى آن واحد .

ففى شرق أفريقيا ، على سبيل المثال ، ساعدت الولايات المتحدة فى توفير قوة دافعة جديدة للاتحاد الاقتصادى بين كينيا وتنجانيقا وأوغندا (الموروث عن المنظمة الاستعمارية البريطانية للخدمات المشتركة لشرق أفريقيا لعام ١٩٢٧) الذى أخذ يتحلل بالتدريج مع بداية عام ١٩٦٦ .[2] وقد كان إدوارد . م. كورى السفير الأمريكى فى أثيوبيا ، نشيطا بوجه خاص فى تشجيع الأنشطة الإقليمية . ففى عام ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، وقعت مجموعة من سبعة بلاد فى شرق أفريقيا — أثيوبيا ، وكينيا ، وتنزانيا ، وزامبيا ، ومالاوى ، وبوروندى ، وموروشيدس — معاهدة مؤقتة للانتساب . وفى الوقت نفسه سعت الحكومة الأمريكية إلى توجيه أنشطتها إقليميا . وهكذا أشارت واشنطن إلى أنها يمكن أن تمنح المعونة فى المستقبل على أساس إقليمى . وثمة سياسة مماثلة بدأها البنك الدولى ، كما اقتفت الشركات الأمريكية بدورها أثر حكومتها . وبخاصة فى مجال المواصلات الحيوى . ففى وسط أفريقيا أصبحت الكنغو محور مجموعة أولية (تتضمن تشـــاد

---

(١) انظر أول خطاب للرئيس جونسون عن أفريقيا ، فى ٢٦ مايو ١٩٦٦ ، فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ١٣ يونيه ١٩٦٦ .

(٢) كان ينظر إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا على أنها بركة مختلطة متحيزة للمصالح غير الأمريقية من خلال المستعمرة السابقة المفضلة ، وهكذا كان حوالى ٦٠٪ من التجارة ، وكل الصناعة التحويلية ، مركزة فى كينيا . ومن أجل جمع شمل السوق فقد خصصت اتفاقية كمبالا ، التى وقعت فى مايو ١٩٦٤ ، صناعات معينة لتنزانيـــا . انظر ، African Diplomacy, Studies in the Deternants of Foreign Policy ، إعداد ف . ماكاى ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٦٥ ، أرون سيجال The Jntegration of Developing Countries, Some Thoughts on East Africa and Central America ، فى مجلة دراسات السوق المشتركة ، المجـــلد ٤ ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٧ .

وجمهورية أفريقيا الوسطى) أخذت تبدى اهتمامها بتوسيع واختراق (الاتحاد الاقتصادى لوسط أفريقيا) ، الذى يضم الدول الأربع عشرة الناطقة بالفرنسية .

ويتأكد كل يوم أن السيطرة الأجنبية ما زالت عقبة رئيسيه فى طريق التعاون الإقتصادى . فنى أفريقيا الغربية أخفقت الاتفاقية الموقعة بين غينيا وليبيريا وساحل العاج وسيراليون نتيجة للخلافات السياسية التى تزيد من حدتها التكتلات التى تنتمى إليها .(١) من ذلك أنه فى مجال العملة والمجال المصرفى ، بينما يوجد لدى غينيا الفرنك الخاص بها ، فإن ليبيريا توجد فى منطقة الدولار الأمريكى ، وسيراليون فى منطقة الجنيه الاسترلينى البريطانى ، وساحل العاج فى منطقة الفرنك الفرنسى . وفى مجموعة جديدة من اثنتى عشرة دولة فى أفريقيا الغربية ، وقعت اتفاقية فى أكرا فى مايو ١٩٦٧ بهدف إقامة سوق مشتركة لأفريقيا الغربية (لا تتضمن غينيا) ، أخذت تظهر مشكلات سياسية فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية والتنمية الصناعية. (٢) كما أن المصالح الأفريقية التى هى فى مسيس الحاجة إلى التنسيق ، تتعقد كثيراً وترجح عليها كفة مصالح الاحتكارات الأجنبية . من ذلك أن بناء صناعة ثقيلة(٣) ، وفقاً لما أشارت إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، لابد أن يمولها رأس المال الأجنبى وأن تكون له السيطرة عليها . وينطوى ذلك بحكم طبيعته على مسائل سياسية لا يمكن تفاديها عن طريق القول — كما تفعل واشنطن — بأن الدول الجديدة يجب أن تركز على الإجراءات الاقتصادية ، وألا تحرفها المسائل السياسية .

---

(١) انظر ، جريدة وست أفريكا ، عدد ٢٢ مايو ١٩٦٧ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) بحلول عام ١٩٨٠ ، استناداً إلى روبرت جاردنر ، سكرتير اللجنة الاقتصادية لأوربا ، فإنه قد تستخدم قوة عمل قوامها ٥٠٠ر٠٠٠ عامل ، موفرة ٧٥ ٪ من الإنتاج الصناعى للمنطقة . انظر ، مجلة الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية (باللغة الروسية) ، عدد ابريل ١٩٦٧ ، ص ١٢٤ .

الاستثمار والارباح وسياسة الولايات المتحدة

نبذة عامة:

إن الأساس الاقتصادى الكامن لتصدير رأس المال الامريكى ، الذى لم يفقد دلالته قط ، حتى وإن تكن الاعتبارات السياسية تضارعه وترجح كفته (سنعالج فيما سيأتى من الكتاب أمثلة لعلاقات متبادلة) ، يدور حول ضمان معادن ومواد أولية معينة وربحيتها . فالاحتكارات الأمريكية ، كما يمكن أن نتوقع ، تخفض فى بعض الاحيان احتياجاتها من المنتجات الأوليه، ما دام ذلك يؤثر فى قدرتها على المساومة فى مواجهة البلاد النامية ، ونشير إلى تناقص متطلبات الصناعة الحديثة من بضعة منتجات طبيعيه ، مثل المطاط والألياف ، بسبب وجود بدائل لها (أو القمح ؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة مصدراً رئيسياً له) ، أو الموقع الداخلى المواتى نسبيا الذى يحقق لها معظم متطلباتها ، أو إلى المصادر البديلة سواء من الناحيه الجغرافيه أم التكنولوجيه . وبعد ذلك تعتبر إما نصف حقائق أو حقائق مجردة يمكن أن تفيد أساساً فى إخفاء وقائع عمليه قاسيه معينه .

والحقيقه أنه فى مقابل الناتج القومى الإجمالى العالى الراهن للولايات المتحدة الذى يستمد جوهرياً من الصناعات التحويليه (حوالى ٣٠٪) التى تعتمد بدرجه كبيره على الواردات — كلما كانت أرخص ثمناً ، كانت أكثر ربحاً — من المواد الاوليه ؛ أى بالنسبه للمعادن الرئيسيه فيما عدا الحديد ، فإن أكثر من نصف الاحتياجات الصناعيه الامريكيه تأتى من مصادر خارجيه. وعلاوه على ذلك ، فانه على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحده هى أكبر منتج فى العالم من البترول ، فانها تستورد حوالى ٢٠٪ من احتياجاتها البتروليه ؛ وتوصف رسمياً بأنها مستورد صاف ء على نحو لا

رجعه فيه »،(١) مع آفاق التزايد المستمر فى احتياجاتها المقبلة من الطاقه والبتروكيماويات ، سواء من الإمكانيات الداخليه ، أو عن الشركات التابعه لها فى الخارج . وعلى الرغم من أن كندا وبلاد أمريكا اللاتينيه هى المصادر الرئيسيه للإمدادات المعدنيه ، فان آسيا وأفريقيا لهما مع ذلك أهميه بالغه ، وتشكلان المصادر الاكثر أحتمالا لامدادات البترول فى المستقبل .

ولذلك فلا عجب أن أخذت الاحتكارات الامريكيه تبدى اهتماماً كبيراً بالقارة التى توفر أكثر من نصف الصادرات المعدنية للعالم الرأسمالى (فى عام ١٩٦٨) : إذ تحتل المرتبة الأولى من حيث تصدير الذهب والماس والكوبالت والكروم ، ومرتبة هامة بالنسبة للمنجنيز والنحاس و"فاناديوم واليورانيوم والأسبستوس . وبالنسبة للولايات المتحده فإنها قد استوردت من أفريقيا فى هذا العام نسبه جوهريه من احتياجاتها من الحديد وخامات السبائك الحديدية ـ المنجنيز ٥٦٪ ، الكروميت ٣٩٪ ، الكوبالت ٢٧٪ . خام الحديد ٧٪ ؛ ومن المعادن غير الحديديه ـ الأنتيمون ٢٩٪ ، النحاس ٩٪ . ومن بعض السلع الأخرى أيضاً ـ المطاط ١٥٪ ، الألياف ١٠٪ ، البترول ٩٪ ؛

إن الأهداف النوعية للاحتكارات الأمريكية لضمان إمدادات غنية من المعادن والبترول والغاز والمنتجات الإستوائية الرخيصة الثمن قد تحققت بدرجة كافية للغاية ، وكذلك الحال بالنسبة للأهداف المالية لتحقيق أرباح عالية من تصدير رأس المال (كما سنوضح فيما سيأتى) . ومما له دلالة كبيرة حقيقة أن الاحتكارات الأمريكية كانت تعمل أساساً فى أكثر مناطق القارة غنى بالثروات المعدنية والبترولية ـ ذهب وبتووترزراند فى جنوب أفريقيا ، حقول البترول فى البلاد العربية ، حزام النحاس « وفضيحة المعادن » فى كاتانجا ، البوكسيت وخام الحديد والمنجنيز فى غرب أفريقيا .

---

(١) أنظر، An Appraisal of the Petroleum Industry of the Ulnited States ، مكتب الطباعة التابع للحكومة الأمريكية ، واشنطن ، ١٩٦٥ ؛ دونالد ج. باتون ، The United States and World Resources ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

ومن الناحية الأخرى فان ما ترّدده المؤسسات الأمريكية الخاصة من أن هدف استثماراتها هو مساعدة الأفريقيين فى تنمية اقتصادهم ، وفى الإستقلال السياسى بدرجة أقل كثيراً ، لا يصمد للدراسة المدققة .

ويؤكد هذا الحكم فى المقام الأول التركيز المستمر من جانب رأس المال الأمريكى على استغلال الثروة المعدنية (الاستخراج والتصدير) ويستكمل ذلك إنجذاب حديث نحو البترول . ففى خلال فترة السنوات العشر ١٩٥٨ - ١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، كانت أكبر زيادة إستثمارية ، من الناحيتين المطلقة والنسبية ، فى مجال البترول ، حيث زادت استثماراته من ٣٦ ٪ إلى ٥٤ ٪ من المجموع الكلى ، مع توسع الاستثمارات فى البترول الليبى بأكثر من ١٨ مرة . وعلاوة على ذلك فإن البترول والتعدين مجتمعين ، اللذين كانا يتضمنان ١٧ ٪ من المجموع الكلى ، كانا يشكلان ٧٢ ٪ من الاستثمار الخاص الأمريكى ، مقابل ٦٤ ٪ قبل ذلك بعشر سنوات . وهكذا فإن الصناعات الاستخراجية مجتمعة من العسير أن توصف بأنها تفقد التركيز حتى فى « عقد التنمية » .

وقد زادت الاستثمارات الأمريكية فى الصناعات التحويلية ، فى خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٩ ، من ١١٨ مليون دولار ، أى ١١ ٪ من مجموعها الإجمالى ، إلى ٤٥٤ مليون دولار ، أى ١٥ ٪ من هذا المجموع — وهو ارتفاع مئوى لا لبس فيه ، حتى وإن يكن بطيئا من زاوية المستوى المنخفض للتصنيع فى معظم أفريقيا . ومع ذلك فإن الدراسة الاكثر دقة توضح أن هذه الزيادة ، وقدرها ٣٣٦ مليون دولار ، كانت تقتصر فى الأساس على جنوب أفريقيا — ٢٢٦ مليون دولار مقابل ٧٠ مليوناً فقط ذهبت إلى بقية القارة مجتمعة . وهكذا عند نهاية العقد ، كان رأس المال الأمريكى فى الصناعة التحويلية للدولة العنصرية يشكل ٢٧٤ مليون دولار ، أى ٥٠ ٪ (زيادة قدرها ١٢ ٪) من الاستثمارات المباشرة للاحتكارات الأمريكية فى تلك الدولة مقابل ٨٠ مليونا فقط ، أى ٤ ٪ (زيادة قدرها ٣ ٪)

فى بقية أفريقيا. وبفضل ذلك زادت بدرجة ملحوظة القدرة الصناعية والتقنية لجنوب أفريقيا سواء من الناحية المطلقة أم النسبية بالمقارنة ببقية القارة ، مع ما اقترن بذلك من متضمنات سياسية .

وعلى الرغم من أن رأس المال الخاص امريكى فى أفريقيا ، الصغير تقليديا(١) « مازال يقل حجما عن مثيله للدول الاستعمارية السابقة(٢) ، وكان فى عام ١٩٥٧ يشكل ٢ر٢ ٪ من الاستثمارات الأمريكية الكلية فى الخارج ، فإن المعدل الاخير للتوسع كان فى هذه القارة أكبر من مثيله فى معظم المناطق الاخرى. وهكذا فإن القيمة الدفترية للاستثمار الخاص المباشر الأمريكى ، الذى يمثل ظاهريا حوالى نصف الإستثمار الخاص الكلى (المباشر زائداً غير المباشر) الأمريكى ، قد ارتفعت من ٦٦٤ مليون دولار عند نهاية عام ١٩٥٧ ، أى العام الذى حققت فيه أول دولة أفريقية سوداء ، هى غانا ، استقلالها ، إلى ٣ر٢ مليار دولار(٣) عند نهاية عام ١٩٦٧ ، أى ٨ر٣٪ من الاستثمار الخارجى (انظر ، الجدول رقم ١) ، وتلك زيادة تقدر بحوالى ٥ر٣ مرات ، بالمقارنة بالزيادة فى الإستثمار الخارجى الكلى للولايات المتحدة فى العالم أجمع ، والتى تقل عن الضعف ، وبحلول عام ١٩٧٠ ارتفع نصيب أفريقيا إلى ٤ر٤٪ . وعلى الرغم من أن الإطار الخاص بذلك ، كما أوضحنا فيما سبق ، كان سياسيا إلى حد كبير ، فسنعنى هنا بالدوافع الاقتصادية .

---

(١) بحلول عام ١٩٣٦ ، وصل الاستثمار الخاص ، استناداً إلى س . هـ . فرانكل ، إلى ستة ملايين دولار من أوربا ، باستثناء حوالى مائة مليون دولار من الولايات المتحدة .

(٢) كان رأس المال الأجنبى فى أفريقيا يقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٦٣ ، بريطانيا ـ ٥ر٧ مليارات دولار ، فرنسا ـ ٦ مليارات ، بلجيكا ـ ٥ر٣ مليارات ، الولايات المتحدة ـ ٣ مليارات ، ألمانيا الغربيه ـ ملياران . أفريقيا ، مرجع مدرسى (باللغة الروسية) مجلدان ، إعداد أ. ل. بوتيخين ، موسكو ، ١٩٦٣ ، المجلد ٢ ، ص ٦٨ . إن موقع الولايات المتحدة أقوى الآن ـ مطلقا ونسبيا ـ وبخاصة إذا وضع المرء فى اعتباره تدفق الأموال من المؤسسات المالية الدولية ، الذى يأتى معظمه من الولايات المتحدة .

(٣) سيرفيى أوف كارنت بيزنس ، وزارة الخارجية الأمريكية ، واشنطن ، أكتوبر ١٩٦٨ ، ص ٢٤ . القيمة السوقية أعلى من ذلك الرقم بحوالى ٢ ـ ٣ مرات .

الجدول رقم (١)

الاستثمار الخاص المباشر للولايات المتحدة(*)

(القيمة الدفترية التجميعية عند نهاية السنة ، مليون دولار)

	١٩٥٧	١٩٦٤	١٩٦٧	١٩٧٠
جميع المناطق ، المجموع الكلى	٢٥,٢٩٤	٤٤,٣٨٦	٥٩,٢٦٧	٧٨,٠٩٠
أفريقيا ، المجموع الكلى	٦٦٤	١,٧٦٩	٢,٢٧٧	٣,٤٧٦
من بينه :				
جنوب أفريقيا	٣٠١	٤٦٧	٦٦٧	٨٦٤
روديسيا ونياسالاند	٥٩	٨٣	—	—
ليبيا	٢٤	٤ ٢	٤٥٦	١,٠٠٩
ليبريا	٧٢	١٨٩	١٧٢	٢٠١
البلاد الأخرى	٢٠٨	٦٢٨	٩٨٢	١,٤٠٤
الشرق الأوسط	١,١٣٨	١,٣٣٢	١,٧٨٤	١,٦٤٥

إن توزيع الاستثمار يتوازى بوجه عام لا مع احتياجات التنمية ، وإنما مع موطن الموارد المعدنية ، وهو غير مستو من الناحية الجغرافية ، ويمكن القول على وجه الاجمال إن أفريقيا الجنوبية والوسطى توجد بها المناطق ذات التركيز الأكبر ، حيث كان يوجد فى جنوب أفريقيا وحدها ٢٥٪ من المجموع الكلى فى عام ١٩٧٠ ، وفى افريقيا الغربية كان يوجد فى ليبريا ٦٪ . وفى ثنايا الاحصاءات الرسمية ، كان يوجد فى الفئة المتنامية الخالية من المعنى، أى « البلاد الأخرى » ٤٣٪ فى عام ١٩٦٧ (مقابل ٣٠٪ قبل ذلك بعشرة

(*) المصادر : سيرفى أوف كارنت بيزنس ، أغسطس ١٩٦٣ ، أكتوبر ١٩٦٨ ، ١٩٧١ .

اعوام) من المجموع الكلى ، مما يعد ذا دلالة جوهرية ، وبخاصة بالنسبة لاخفاء نمط البلد للتغلغل الامريكى الأخير (انظر فيما سيأتى) .

وقد انجذب الإستثمار الأمريكى الخاص الى ذلك المزيج من المعادن الغنية والعمل الرخيص ، فأتجه حوالى نصفه الى الإقتصاديات المتشابكة — الاستعمارية الى حد كبير والتى تسيطر عليها الأنظمة العنصرية — فى افريقيا الجنوبية والوسطى ، حيث يرتبط برأس المال البريطانى الذى يزيد عليه كثيراً ، ورأسمال جنوب افريقيا الذى يتمتع بسيطرة كبيرة .

فلفترة طويلة كان ذهب جنوب افريقيا وماسها يشكلان المعدنين الرئيسيين فى القاره ، وعلى الرغم من ان معادن اخرى كثيره اخذت تدخل دائرة الاستغلال ، فقد ظل الذهب المعدن الرئيسى لأفريقيا . ويعتبر الذهب ذا أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة سواء كسلعة ، أم من حيث علاقته بنظامها النقدى ، وقد وصل إنتاج جنوب أفريقيا المتزايد من الذهب إلى حوالى ٦٥٪ من ناتج العالم الرأسمالى فى عام ١٩٦٦ ، وقد قدرت قيمته فى هذا العام بحوالى مليار دولار [١] وعلى ضوئه يبدو إنتاج روديسيا وغانا وزائير مجتمعة ، الذى تقدر قيمته بحوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا ، قزماً صغيراً ومما يقل دلالة ، وإن لم يكن عديم الأهمية ، أن أفريقيا ، (جنوب أفريقيا ، وأفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبا) ، وزائير ، وسيراليون ، وغانا ، وأنجولا) ما زالت تنتج كل ماس العالم الرأسمالى تقريباً ، مع كون شركة ساوث أفريكان ذى بيرز كومبانى هى المسيطرة على الإحتكار الدولى لبيع الماس ، وكون الولايات المتحده مستثمرا رئيسياً ، ولكن ما هو أكثر أهمية أنها المشترى الرئيسى للماس فى العالم .

وفى هذا المجمع السياسى - الاقتصادى لأفريقيا الجنوبية والوسطى ، كانت المعادن غير الحديدية بدورها هدفاً جوهرياً لاستثمارات الاحتكارات

(١) انظر ، أ. كامارك ، The Economics of African Development ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ١٣٩ — ١٤٠ .

الامريكية ، ومما له أهمية خاصة فى عصر المواصلات ـ نحاس زامبيا الذى يبلغ ناتجه حوالى ٨٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة . فهى تلى الويات المتحدة مباشرة فى العالم الرأسمالى من حيث إنتاج النحاس ، وكان يمكن أن تمثل إما منافسا كبيراً أو مكملا مربحاً ولكنها بالنسبة للولايات المتحدة كانت تمثل مثل هذا العامل الأخير . كما أن زائير ايضاً منتج رئيسى للنحاس ، حيث يصل إنتاجها السنوى إلى حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ طن . بالإضافة إلى ان ثلثى احتياجات العالم الراسمالى من الكوبالت ، المستخدم فى القذائف والمحركات النفاثة والموتورات ، تأتى من زائير (التى تنتج ٨٥ ٪ من الكوبالت ، علاوه على ٥٠٪ من القصدير ، ٤٠ ٪ من الزنك) وزامبيا والمغرب ، وتستورد الولايات المتحده حوالى ٩٠٪ من الإنتاج الافريقى من الكوبالت ، واساسا من زائير ؛ وخمس إنتاج العالم الراسمالى من المنجنيز من غانا وجنوب أفريقيا وزائير وجابون ؛ وربع إنتاجه من اليورانيوم (زائير وجابون وجنوب أفريقيا) . وتوردجنوب أفريقياوروديسيا نصف إنتاج العالم من خام الكروم (المستخدم فى صناعة الصلب غير القابل للصدأ ، والمحركات النفاثة ، والمدرعات ، والذخيرة) ، وثلث إنتاجه من خام الفاناديوم ، وخمس إنتاجه من الأسبستوس . وهكذا فإن حقيقة ان حوالى ثلاثة أرباع موارد أفريقيا المعدنية مصدرها جنوب أفريقيا وزامبيا وروديسيا وزائير كانت عامل الجذب الأولى لرأس المال الأمريكى فى هذه الدول .

وفى الدول المستقلة فى أفريقيا الشمالية والغربية تدفق راس المال الإحتكارى الأمريكى بشكل ساحق إلى الصناعات الإستخراجية فى خلال الستينات : حقول البترول فى ليبيا ونيجريا ، وبدرجة اقل فى الجزائر ؛ مناجم خام الحديد فى ليبيريا وموريتانيا وجابون ؛ رواسب البوكسيت فى غينيا وغانا وسيراليون . وكان حافز هذا التدفق الساحق فى فترة ما بعد الحرب ــ بدرجة ليست بالقليلة ــ ان الإقتصاد الأمريكى ، من ناحية

يستخدم مقادير تتزايد باستمرار من مواد العالم الأولية . ومن الناحية الأخرى أخذت احتياطياته الخاصة تصبح اكثر ندرة (بالمقاربة بفترة ما قبل الحرب حيث كانت نسبياً تعتبر مكتفية ذاتياً). وعلى الرغم من أنه يمكن فى أغلب الأحوال الحصول على بدائل الموارد ، من خلال الإستخدام الأكثر حكمة لما هو متاح منها ، وتطوير التكنولوجيا الجديدة . إلخ. من أجل تجنب الأعتماد الكامل على موارد أجنبية خاصة ، فإن تكلفة هذا الإحلال يجب أن توضع دائماً فى الأعتبار .

وهكذا فإن الجاذبية المالية المتميزة لتصدير رأس المال الأمريكى بوجه عام إنما تدور حول كسب أرباح إضافية . ومع ذلك فإنه إذا كان من الصعب تحديد مقدار الاستثمار ، فإن تحديد معدل الربح يعتبر أشد صعوبة بكثير .

إن للشركات الأمريكية فى أفريقيا البالغ عددها حوالى ٥٠٠ شركة (١) (من بين ٣٫٥٠٠ — ٤٫٠٠٠ شركة لها استثمارات مباشرة فى الخارج) يمكن أن تزهو « باسهام » رأس المال الخاص فى الدول النامية ، ولكنها تحجم على نحو غريب عن توضيح حجم رأس المال ، أو — لأسباب واضحة — حجم أرباحها ، لأن من شأن ذلك أن يكشف عن درجة الإستغلال العالية فى الصناعات الإستخراجية ، حيث تسفر استثمارات صغيرة الحجم نسبياً ، وقوة عمل كبيرة رخيصة ، عن معدل عال الربح .

ودون إدعاء بالقدرة على إجراء تحليل شامل للأرباح الأمريكية فى أفريقيا ، يمكن للمرء أن يشير إلى أنه يمكن لأية أضواء معينة حتى من الأرقام الرسمية (الجدول رقم ٢) . وهكذا بعد معدل ربح متواضع نسبياً فى السنوات الأولى من العقد ، فان كسب الإستثمار الخاص المباشر ، الذى

---

(١) انظر مجلة أفريكا ريبورت عدد ١ ، ١٩٦٩ .

الجدول رقم (٢)

الكسب السنوى للاستثمار الخاص المباشر (*)

(القيمة الدفترية ، مليون دولار)

	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦١	١٩٧٠
جميع المناطق ، المجموع الكلى	٣,٥٦٦	٥,٠٦١	٦,٠١٧	٨,٧٣٣
أفريقيا ، المجموع الكلى	٣٣	٣٨٠	٤٥٣	٨٤٥
معدل الربح ٪	٣٪	٢١٪	١٩٪	٢٤٪
جنوب أفريقيا ، المجموع الكلى	٥٠	٨٧	١٢٨	١٤١
معدل الربح ٪	١٧٪	٢٠٪	٢٠٪	١٧٪
ليبيا ، المجموع الكلى	ا	٢٥٨	٢٩٢	٥٥٧
معدو الربح ٪		٦٨٪	٦٥٪	٥٥٪
ليبيريا ، المجموع الكلى	ب	١٨	١٦	٢٨
معدل الربح ٪		١٠٪	٩٪	١٤٪
البلاد الأخرى ، المجموع الكلى	—	—١٧	١٧	١١٩
الشرق الأوسط ، المجموع الكلى	٧٣٤	٨١٣	١,٠٠٤	١,١٧٦
معدل الربح ٪	٦٤٪	٦١٪	٥٧٪	٧١٪

(*) المصادر : سيرفى أوف كارنت بيزينس ، أعداد أغسطس ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ؛ سبتمبر ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ؛ أكتوبر ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ .

(أ) مدرجة فى شمال أفريقيا (— ٦٩) .

(ب) مدرجة فى غرب أفريقيا (٣٧) .

اصطلح على تعريفه بأنه الأرباح الموزعة زائدا الأرباح غير الموزعة (قبل اقتطاع الضرائب فى الولايات المتحدة) بلغ فى المتوسط ١٨٪ فى فترة السنوات الخمس ١٩٦٣ — ١٩٦٧ ، وزاد إلى ٢١٪ فى عام ١٩٦٨ ، وإلى ٢٤٪ فى عام ١٩٧٠ . إن معدل الربح من جنوب أفريقيا ، الثابت بشكل ملحوظ عند حوالى ٢٠٪ ، يوفر الأساس الوطيد لأرباح الإحتكارات الأمريكية ، كما أن له ما هو أكثر من المتضمنات الإقتصادية .

ومع ذلك فان الأرباح الأكثر أسطورية كانت تأتى من البترول ، وبخاصة منذ عام ١٩٦٤ . فبترول ليبيا وحده كان يحقق فى السنوات الأربع التالية معدلا للربح قدره ٦٦٪ ، أى أعلى بمقدار ٣٫٥ مرات من المتوسط الشامل ، كما كان يمثل ثلثى الكسب الكلى من القارة بأسرها (١) (إن الاستثمارات البترولية الكبيرة بالمثل فى البلاد الأفريقية الأخرى تحقق إلى حد كبير خسائر دفترية ، إذ أنها فى المراحـــل الأولى للتنمية والاستغلال) .

وعلاوة على ذلك فان بترول شمال أفريقيا يجب أن ينظر إليه كمجمع مقترن بالاستثمارات الأمريكية العملاقة فى بترول الشرق الأوسط المجاور (التى تساوى حوالى ثلاثة أرباع المجموع الكلى للإستثمارات الأمريكية فى أفريقيا) ، الذى كان يحقق معدل ربح مماثلا . إن هاتين المنطقتين البتروليتين مجتمعتين ، اللتين كانتا تحتضنان أقل من ٤٪ من رأس المال الأمريكى فى الخارج ، عادتا على الاحتكارات البترولية الأمريكية بحوالى ٢٢٪ من الكسب الكلى للولايات المتحدة فيما وراء البحار ، مما يساعد على تفسير

---

(١) زاد معدل الربح (بالقيمة الدفترية) إلى ٧٥٪ فى عام ١٩٦٨ ، وإلى ٨٠٪ فى عام ١٩٦٩ ، وكان ذلك يرجع جزئياً . إلى « عدم الاستثمار نتيجة لإعادة ما يزيد على الكسب العادى إلى الوطن الأم » سيرفيى أوف كارنت بيزينس ، أكتوبر ١٩٧٠ ، ص ٣٠ — ٣١ . (وهكذا ارتفعت الأرباح من ذلك البلد إلى ثلاثة أرباع الأرباح الكلية من القارة) .

جزء كبير من سياسة الولايات المتحدة سواء قبل الحرب الأسرائيلية الخاطفة أم بعدها.

ولكن ما أبعد هذا الكسب (الأرباح الموزعة وغير الموزعة) عن إعطاء صورة كاملة عن الأرباح ككل، إذ أنه يغفل الأعباء التضخمية لانخفاض قيمة العملة. واحتياطيات نضوب الآبار، وغيرذلك من ألاعيب مسك الدفاتر المعقدة، والتى تشكل فن إخفاء الأرباح والتهرب الضريبى. ولذلك فان الاتحاد العام للعمال الأمريكيين يعتبر الايرادات النقدية (تيار الايرادات أو تيار النقدية) أى الأرباح زائدا مخصصات إنخفاض القيمة، « المقياس الدقيق » لربح شركة ما، لأنه يمثل مقدار الأموال المتبقية بعد دفع جميع التكاليف والضرائب.(١) وعلى هذا الأساس فان عددا من الإقتصاديين الأمريكيين (٢) يجرون قياساً واقعياً للربحية عن طريق الايرادات النقدية بما فى ذلك التغيرات فى أسعار الأوراق المالية. ويعكس ذلك بعض الأرباح المخفاة للشركة فى شكل ارتفاع فى سعر الأسهم فى سوق الأوراق المالية. وهذه يمكن أن تظهر بوضوح، على سبيل المثال، عندما تعرض حصة السيطرة فى شركة ما للبيع، أو يتم الاستيلاء عليها، أو تؤمم. وفضلا عن ذلك فان هذا مازال لا يتضمن ما يتسرب من الشركات من أموال لا تدرج كأرباح، وإنما تذهب إلى أيدى أولئك الذين يمتلكون حصة السيطرة من خلال الادارة المتضخمة: مرتبات أصحاب الشركات، والاكراميات، وحسابات المصروفات، والبدلات، ومخططات المعاش،

---

(١) مجلة أمريكان فيديريشانست، عدد يونيه ١٩٦٢، وردت فى Profits in the Modern Economy إعداد هـ. و. ستيفنسن، ج. ر. نلسون، جامعة مينيسوتا ١٩٦٧، ص ٣٥.

(٢) المرجع نفسه. انظر على سبيل المثال، مقالى جويل سيجال، من جامعة شيكاغو؛ د. بودنهورن، من جامعة ولاية أوهيو. ثمة دراسة ماركسية واضحة وجلية فى هذا الموضوع، فيكتور بيرلو، The Income Revolution، نيويورك، ١٩٥٤، ص ٤٢ ـ ٤٤.

ورصيد المنح ، والألاعيب الكثيرة الأخرى التى أسهمت فى بناء ثروات كبار أصحاب الملايين .

وتعتبر حالة شركة « يونيون فيبر » فى الكنغو مثالا طيبا لمدى ما يمكن أن يوجد من فرق بين توزيعات الأسهم والأرباح الفعلية . فقد كان الاستثمار فى عام ١٩٣٩ يساوى حوالى ٨٠٠ مليون دولار . أما بالنسبة لعام ١٩٥٣ فقد كان الاستثمار حوالى مليارى دولار(١). وقد كان « نصف هذا المبلغ استثمارا غير أفريقى ، أما النصف الآخر فكان أرباحاً أعيد استثمارها » . (٢) وتفيد دراسة أجراها « بنك سنترال » بعد ذلك ، فى عام ١٩٥٨ ، أن الشركات كانت تدفع توزيعات أسهم (أرباحا موزعة) تتراوح فى المتوسط بين ٦ر١١٪ ، ١ر١٣٪ ، فى خلال الفترة ١٩٥١-١٩٥٦. وإذا أضفنا إلى ذلك « مخصص الاحتياطيات » (الأرباح غير الموزعة) ، فان الكسب يقفز إلى ٣٠٪ - ٣٥٪ فى خلال الخمسينات (٣) . بيد أن ذلك لا يكمل بأية حال صورة كل الأرباح المخفاة غير المتحققة ، التى كانت تعتبر أسرارا تجارية يجب الحرص البالغ عليها . ومما لا شك فيه أن ربحية هذه « الفضيحة المعدنية » قد قامت بدورها فى صراع السلطة العنيف من أجل السيطرة على هذه البلاد بعد استقلالها .

إن دلالة مثل هذه الأرباح الفاحشة تكمن أولا فى درجة الاستغلال التى لا تترك إلا القليل للتنمية . وعلاوة على ذلك فان رأس المال الأجنبى فى أفريقيا — مع استثناء بارز هو جنوب أفريقيا ، وهى دولة استعمارية فى حد ذاتها — إذ يركز فى الصناعات الإستخراجية ، إنما يتجه إلى إدامة

---

(١) استناداً إلى Banque Centrale du Congo Belge Bulletin (نشرة البنك المركزى للكنغو البلجيكى) ، عدد أغسطس ١٩٥٥ ، وردت فى أ. كامارك ، المرجع السابع ، ص ١٩٤ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) المرجع نفسه .

الإقتصاد الأحادى الجانب ، وإعاقة التنمية الصناعية . وعلى وجه الاجمال فان البلاد التى لا تحقق تقدما إقتصاديا كافيا تواجه عقبات كثيرة ليس أقلها شأنا من جانب رأس المال الأجنبى الذى يعوقها عن تجديد اقتصادها ، وعن تحقيق استخدام أوسع وأفضل لمواردها الخاصة . وكلما كانت الأرباح أكثر سخاء ، كانت الامبريالية أكثر تشبثاً فى سعيها للإبقاء عليها فى قبضتها السياسية والاقتصادية .

افريقيا الجنوبية

ليس من قبيل الصدفة أن رأس المال الخاص الأمريكى يتركز إلى حد كبير فى أكبر بلد صناعى ، وفى الوقت نفسه أكبر بلد عنصرى ، فى أفريقيا (أنظر فيما سيأتى الفقرات الواردة تحت عنوان : « مشاركة الولايات المتحدة فى القهر الاجتماعى » .) إن جنوب أفريقيا ، بسكانها الذين يبلغون ٦٪ من سكان القارة ، تنتج حوالى ربع الناتج القومى الاجمالى للقارة ، وخمس ناتجها الصناعى . فاذا كانت معادنها وربحيتها هى أول عامل جذب للاحتكارات الأمريكية ، فان القدر الاقتصادى لهذه الاحتكارات سرعان ما أصبح متشابكا على نحو لا فكاك منه مع الاعتبارات السياسية والعسكرية والاجتماعية الأعمق أثرا .

إن نصيب الولايات المتحدة فى الأصول الأجنبية ، الذى يقدر بحوالى خمس نصيب بريطانيا (١) ويتلاحم معه ، كان يزداد دون عائق فى فترة ما بعد الحرب . ويتعارض ذلك مع التباطؤ فى الاستثمار القادم من الدول الامبريالية الأخرى فى أواخر الخمسينات ومطلع الستينات :

---

(١) أفادت لجنة الأمم المتحدة للابارتهيد بوجود أصول أجنبية فى منتصف الستينات ، تقدر بحوالى ٤ر٤ بليون دولار : تسيطر على ٦٠٪ منها ، والولايات المتحدة على ١١٪ ، وسويسرا على ٦٪ ، وفرنسا على ٤٪ . مجلة كوارترلى إيكونوميك ريفيو ، لندن ، أكتوبر ١٩٦٦ .

وقد كان رأس المال الاحتكارى الأمريكى يجد التشجيع من جانب سياسة واشنطن الخارجية العدوانية فى فترة ما بعد الحرب ، ومن جانب احتكارات بريطانيا وجنوب أفريقيا ، لتأمين النظام الاستعمارى والعنصرى فى أفريقيا الجنوبية ، ولم تكن المساومة تخلو من وعد بأرباح سخية . وفى نوفمبر ١٩٤٧ دعت حكومة جنوب أفريقيا شركة نيومونت للتعدين (مجموعة مورجان) ، على سبيل المثال ، لأن تشترى بسعر سرعان ما تبين أنه بخس — ٢٫٥ مليون دولار (قدر فى عام ١٩٦٤ بحوالى ٨٠ مليون دولار - شركة تسومب للتعدين ، أكبر مشروع فى أفريقيا الجنوبية الغربية (التى هى فى الواقع مستعمرة لجنوب أفريقيا) ، وبذلك سرعان ما تمكنت شركة نيومونت من السيطرة على صناعة تعدين المعادن فى هذا الجزء من القارة . ولكى يتمكن بيرنز وزير الخارجية من الاشتراك فى هذه الصفقة المجزية استقال من الوزارة لكى يصبح مديرا لشركة نيومونت ، ومنذ ذلك الحين أصبحت مؤسسة دولز القانونية (سوليفان وكروموبل) تمثل شركة أمريكان ميتال كلايماكس(١).

وفى عام ١٩٥٧ حدثت خطوة أخرى أكثر أهمية فى التوسع الأمريكى، عندما أكتسب و. انجيلهارد من نيوجرسى حق السيطرة بسعر بخس على مجموعة الراند للتعدين ، التى تقدر قيمتها بحوالى ٣٠٠ مليون دولار ، والتى تعتبر إحدى المجموعات السبع الكبار المسيطرة على الصناعة الرئيسية فى جنوب أفريقيا ، وهى صناعة الذهب . وعهد إلى المؤسسة الاستثمارية المصرفية ، ديلون ريد وشركاه ، (التى يرأسها دوجلاس ديلون ، وزير المالية الامريكى السابق) ، بتمويل مشروعات انجيلهارد ، وكذلك بكل

---

(١) فى عام ١٩٧٢ قام ١٥٫٠٠٠ من عمال المناجم من ناميبيا بإضراب ضد الاستغلال الأجنبى والمحلى الذى تحميه القوات العسكرية وقوات الشرطة فى جنوب أفريقيا . وكان العامل يحصل على حوالى ٣٠٠ دولار سنوياً ، بالإضافة إلى الطعام والمأوى ، على حين حققت شركتا أماكس ونيومونت أرباحاً منظورة من شركة تسومب فى عام ١٩٧١ ، قدرها ١٥ مليون دولار .

عمليات طرح السندات والاوراق المالية الخاصة بحكومة جنوب أفريقيا. ومن الامور البالغة الدلالة الرابطة القوية بين كبار المسئولين فى واشنطن، والسياسة الخارجية الأمريكية، والدور الإقتصادى المتزايد، وبخاصة فى ذهب جنوب أفريقيا.

وفى خلال المد المتصاعد لحركة التحرر الوطنى، تعرضت جنوب أفريقيا - فى أعقاب مذبحة شاربيفيل، لأزمة مالية قاسية فى ١٩٦١ — ١٩٦٢ . وكان من أعراض هذه الأزمة، وعوامل تفاقها، أن رأس المال الأجنبي كان يهرب من البلاد، كما لم يكن متاحا غير القليل من الأموال الجديدة. (١) وفى هذا الصدد قامت الولايات المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية الخاضعة للنفوذ الأمريكى، بدور رئيسى. فقد سمح صندوق النقد الدولى لجنوب أفريقيا بأن تسحب فى غضون عام واحد ٧٥٪ من ائتمانها فى الصندوق، وقدره ١٥٠ دولار. وفى سبتمبر ١٩٦١ حصلت شركة راند سلكشن (التى يساهم فيها انجيلهارد) على ٣٠ مليون دولار من مصادر أمريكية. وقدم كونسورتيوم إيطالى قرضاً قدره ٩٫٨ ملايين دولار فى أكتوبر ١٩٦١ . وفى ديسمبر من العام نفسه قدم البنك الدولى قرضاً قدره ٢٥ مليون دولار، والبنك الألمانى قرضاً قدره ٩٫٨ ملايين دولار، وبنك فرست ناشونال سيتى قرضاً قدره ٥ ملايين دولار، كما قدم كونسورتيوم مصرفى أمريكى قرضاً قدره ٤٠ مليون دولار (تم ترتيبه من خلال ديلون ريد وشركاه).

وقد ساعد مثل هذا الدعم المالى المباشر، فى موازاة مع الإجراءات السياسية والعسكرية الامبريالية، وبخاصة فى الكنغو، فى خلق الظروف العامة، والمناخ اللازم، التى يستطيع اقتصاد جنوب أفريقيا فيها أن يحقق الاستقرار، وأن يستعيد «الثقة» فيه.

(١) أنظر مجلة أفريكا تودى، عدد يناير ١٩٦٦ .

وهكذا كان فى استطاعة مجلة بيزينس دايجست أوف ساوث أفريكا — التى تصدر فى جنوب أفريقيا — أن تقول فى مارس ١٩٦٤ إن الحكومة لا تعول على القروض الدائرة ، وقدرها ٥٠ مليون دولار ، التى توفرها بنوك الولايات المتحدة وألمانيا الغربية .

وفى العام التالى بدأت الاستثمارات الأجنبية تزداد من جديد ، وبلغ التدفق الصافى الكلى لرأس المال من الخارج فى العام المالى ١٩٦٥ ما قيمته ٢٧٠ مليون راند (٢٠٢ مليون راند من المصادر الخاصة) (١) ، وذلك فى تناقض حاد مع السنوات الست السابقة ، حيث كان يوجد تدفق صافى إلى الخارج . وكان ذلك ذا دلالة سياسية واقتصادية أكبر . فمن الزاوية الاقتصادية الدقيقة يعتبر تكوين رأس المال فى جنوب أفريقيا كافيا لتمويل معدل نمو قدره ٥ر٥ ٪ . (٢) وأفادت التقارير (٣) أن جنوب أفريقيا قد أحست أنه كلما زاد مقدار الأصول المملوكة للأجانب ، زادت مصلحة الدول الاجنبية فى الحد من العقوبات الاقتصادية التى تفرض عليها . وكان هذا الامل يقوم بدرجة كبيرة ، فى حالة الاحتكارات البريطانية والامريكية ، على الارباح الضخمة التى تحققها من معادن معينة .

ومن خلال الاستثمار أو التجارة ، أو كليهما ، تمتلك الشركات الامريكية الكبيرة نصيباها مافى صناعات التعدين بجنوب أفريقيا - الذهب ، واليورانيوم والفاناديوم ، والكروم ، والاسبستوس ، والنيكل ، والنحاس ، والماس ، والانتيمون. وتسيطر مصالح تشارلس و.انجيلهارد وحدها على حوالى ١٥٪

(١) مجلة كوارترلى إيكونوميك ريفيو ، التى تصدرها وحدة الاستخبارات الاقتصادية ، لندن ، عدد أكتوبر ١٩٦٦ . (الراند = ٤ر١ دولار) .

(٢) مجلة أفريكا تودى ، العدد نفسه ، ص ٩ .

(٣) مجلة كوارترلى إيكونوميك ريفيو ، العدد نفسه .

من إنتاج الذهب بالبلاد، ۲۰٪ من إنتاج اليورانيوم . وكما تقوم هذه المصالح ، من خلال مواقعها الادارية المختلفة ، بدور فى القرارات التى يتخذها منتجو ثلثى الذهب واليورانيوم فيما يتعلق بسياسة إنتاج هذين المعدنين. ويقوم انجيلهارد بانتاج كل إمدادات الولايات المتحدة من البلاتين (الذى يستورد أغلبه من شركة النيكل الدولية فى كندا ، ولكن ۲۸٪ من بريطانيا التى يتدفق إليها كثير من ناتج جنوب أفريقيا) . وقد كان السيد انجيلهارد الراحل ، النموذج النمطى « للسيد جولد فنجر » فى روايات إيان فليمنج ، صديقا شخصيا للرئيس جونسون ، وعمل لبعض الوقت ممثلا دبلوماسيا للولايات المتحدة لدى أفريقيا الجنوبية .

وقد امتد اهتمام الاحتكارات الأمريكية بالصناعات المعدنية فى جنوب أفريقيا إلى المعادن الحديدية ، حيث بادرت الشركة الانجلو — أمريكية فى عام ١٩٦٥ باقامة مشروع للصلب العالى المرتبة ، تبلغ تكاليفه ١٤٠ مليون دولار ، ويذهب الجزء الأكبر من ناتجه إلى الولايات المتحدة. ولما كانت تكاليف الأيدى العاملة فى صناعة الصلب تصل إلى حوالى ٦٠٪ ، فإن جنوب أفريقيا تنتج صلباً تقل تكاليفه كثيراً عن أى مكان آخر فى العالم — تقل أسعاره جوهرياً عن الأسعار الأمريكية . وهكذا نجد أن شركة استرن ستينلس ستيل ، من بلتيمور ، قد شكلت مع شركة راندماينز ، فى عام١٩٦٥ شركة ساوثيرن كروس ستينلس ستيل للعمل فى جنوب أفريقيا .

إن التدفق السائد لرأس المال الأمريكى إلى جنوب أفريقيا إنما يعزى إلى المستوى الإجمالى للأرباح التى تزاد باطراد ، وهو المستوى الذى يقوم على الاستغلال المضاعف لاقتصاد رأسمالى متطور صناعياً يعمل على أساس نظام الابارتهيد . وينطبق ذلك بوجه خاص على التعدين ، وبدرجة أكبر على الذهب ، الذى كان يعمل فى استخراجه فى عام ١٩٦٤ حوالى ٣٨٠ر٠٠٠ أفريقى ، من الكادحين المعزولين والمهاجرين فى الأساس ، وحوالى

٤٥٠٠٠ أوربى . وكما أشار د . هـ . هاوتون(١) العالم الاقتصادى من جنوب أفريقيا ، فإنه لم تحدث فى الأعوام الخمسة والعشرين ، فيما بين عامى ١٩٣٥ إلى ١٩٦٠ ، زيادة فى الاجور الشديدة الإنخفاض التى يحصل عليها عمال المناجم الافريقيون . وفضلا عن ذلك فإن التفاوت الهائل بين عمال المناجم البيض وغير البيض قد طرأت عليه زيادة أخرى - بدلا من أن يتناقص - فى هذه الفترة ، من ١/٢١ إلى ١/٢٦ ، فتفاقمت بذلك درجة استغلال قوة العمل الرئيسية .

وعلى هذا الاساس ليس من المستغرب أن كانت الصناعات بوجه عام تحقق أرباحا تتراوح من ٢٥٪ فصاعدا . ففى عام ١٩٦٢ ، على سبيل المثال، كانت نسبة متوسط الارباح الصافية إلى صافى رأس المال ، بالنسبة للمنشآت الامريكية ، ٢٥٪ ،ارتفعت فى عام ١٩٦٤ إلى ٢٧٪ .(٢)وكانت المعدلات السنوية للربح ، المعلن عنها رسميا فى الصناعات التحويلية(٣) فى جنوب أفريقيا، على النحو التالى : ١٩٫٧٪ فى عام ١٩٦٩ ؛ ٢٤٫٦٪ فى عام ١٩٦٢ ؛ ٢٦٪ فى عام ١٩٦٣ . بل إن مناجم الذهب فى البلاد كانت تحقق أرباحاً أعلى . فقد أفادت التقارير فى عام ١٩٦٣ ، على سبيل المثال ، أن أرباح

---

(١) The South African Economy ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص ١٦١ وما بعدها ؛ محاضر الاستماع ، اللجنة الفرعية بشأن أفريقيا ، المتفرعة عن لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى ، مارس ١٩٦٦ ، الجزء الأول ، شهادة ف . ما كاى ، جامعة جونز هوبكنز ، ص ٨٧ .

(٢) مجلة بيزنيس انترناشونال ، عدد ٦ مارس ١٩٦٤ ، وردت فى مجلة افريكا تودى عدد يناير ١٩٦٦ ، ص ٩ . وقد كان العائد على الاستثمار ١٣٪ ، مقابل متوسط عالمى قدره ٧٫٧٪ ، مجلة ساوث أفريكا صامارى ، عدد ١٢ مارس ١٩٦٥ ، إدارة الاستعلامات بجنوب أفريقيا .

(٣) فى صناعة السيارات تمتلك فورد وجنرال موتورز شركات فرعيه لتجميع السيارات وصناعة أجزائها ، وكانتا تمثلان معاً نصف مبيعات السيارات فى الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . أما صناعة المطاط فتسيطر عليها شركات جنرال تاير آند رابر ، وفايرسون ، وجوديير ، جنباً الى جنب مع شركة دانلوب رابر البريطانية .

التشغيل قد بلغت ٣٧٨ مليون دولار (١)، من مجموع الناتج وقدره ٩٦٠ مليون دولار – أى ٤٠٪، وكان باستطاعة الحكومة امتصاص ثلث هذه الارباح فى شكل ضرائب. إن مثل هذه الارباح العالية، التى تمثل النسبة المنظورة من أرباح الشركات – الموزعة وغير الموزعة – تعتبر نموذجية، ويمكن الحصول عليها من التقارير السنوية وغيرها من التقارير المنشورة.

ولما كانت الارباح غير الموزعة يعاد استثمارها بشكل عام، فانها جنبا إلى جنب مع مختلف أشكال الارباح المخفاة تنعكس جزئياً فى زيادة القيمة السوقية للأسهم وهكذا فى السنوات الخمسين التى انقضت منذ تأسيس المجمعات السبعة الكبرى للتعدين والتمويل فى جنوب أفريقيا، زاد رأس المال الابتدائى للشركة الانجلو – أمريكية (٢)، وقدره مليون دولار، إلى ٢٩٣ مليون دولار فى عام ١٩٦٦؛ أى بحوالى ١٢٪ سنويا. وفضلا عن ذلك كانت الشركة فى ذلك العام تسيطر على شركات تزيد أصولها على ٦٠٠ مليون دولار. وكانت استثماراتها فى حوالى ٢٢١ شركة أخرى، تشكل النسبة الرئيسية لاصولها ومصادر كسبها، تقدر بحوالى ٢١٠ ملايين دولار بأسعار السوق فى عام ١٩٦٥ وهو ارتفاع يقدر بثلاثة أمثال منذ عام ١٩٥٦، أى حوالى ٢٢٪ سنويا (٣). وتأكد ذلك بالارتفاع فى القيمة السوقية لاسهمها؛ فى فترة السنوات الثلاث ١٩٦٦ – ١٩٦٨. وقدره ٧٠٪، وهو معدل أسرع بكثير من ذى قبل.

---

(١) مجلة أفريكا توديى، العدد نفسه، ص ٢٢.

(٢) هـ. ف. أوبنهايمر هو رئيس مجلس الإدارة، إلى جانب أغلبية من المديرين من أبناء جنوب أفريقيا، ونسبة أقل من البريطانيين، وأمريكى واحد هو انجيلهارد. وقد نشر التقرير السنوى فى مجلة أفريكان وورلد، عدد يوليه ١٩٦٦. وكانت مكاسب الشركة كنسبة مئوية من الدخل الكلى) من الذهب – ٤١٪، ومن الماس – ١٨٪، ومن النحاس – ١٧٪، ومن الصناعة – ١٠٪، ومن الفحم – ٦٪، ومن العناصر الأخرى ٨٪، جريدة ذى إيكونومست، عدد ٢٩ أكتوبر ١٩٦٦.

(٣) المرجع نفسه.

وفضلا عن ذلك فإن الارباح الموزعة ، والزيادة فى قيمه الاسهم ، ينبغى أن تضاف إليها المبالغ غير المعروفة التى يقتنصها أصحاب مواقع السيطرة ، الذين يرفعون معدل الربح حتى بدرجة أعلى ، وأسهموا بالإضافة إلى ذلك فى تكوين ثروات خرافية لأصحابها من كبار المليونيرات(١) .

وجدير بالذكر أن ما يربط احتكارات جنوب أفريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة من علاقة ثلاثية بالذهب ، بوصفه سلعة ومصدراً للربح ، والذى يعتبر على وجه الإجمال قوة جاذبة نحو المركز ، لم يكن موازياً للسياسة الحكومية البريطانية والأمريكية تجاه جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالذهب كاحتياطى مصرفى للاسترلينى والدولار . وقد أصبحت هذه العلاقة مشكلة حادة بالنسبة لواشنطن فى مطلع الستينات ، وهى مشكلة تنشأ أساساً عن تحديد سعر الذهب فى منتصف الثلاثينات بخمسة وثلاثين دولاراً للأوقية ، وهو سعر أصبح غير واقعى . وقد كانت جنوب أفريقيا ومنتجو المعدن الثمين يسعون إلى إعادة تقويم سعر الذهب ورفعه ، أو إلى النتيجة الطبيعية لذلك ـ أى خفض قيمة الدولار ، وهو ما كانت الولايات المتحدة تعارضه .

وعلى الرغم من أن أزمة الدولار — الذهب مشكلة معقده تؤثر فى علاقات الولايات المتحدة المحلية والعالمية ، وتتطلب فى ذاتها دراسة خاصة بها ، فإنها تمثل نزاعاً عدائياً عميق الجذور لا يمكن تجاوزه دون أن نشير على الأقل إلى بعض عناصره التى تؤثر فى جنوب أفريقيا . وطيلة عقد كامل كانت هذه الأزمة تتفاقم نتيجة للعجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى الذى يؤدى إلى تدفق مطرد للذهب إلى خارج الولايات المتحدة ، وكان السبب الأساسى فى ذلك هو الاتجاه إلى تصدير كميات كبيرة من رأس المال (الذى يحقق أرباحاً عالية فى الخارج) ، وما صحبه من تضخم النفقات العسكرية وبرامج المعونة .

---

(١) إن المصالح الأسرية للأنجلو ـ أمريكيين ، على سبيل المثال ، تتم المحافظة عليها من خلال أ . أوبنهايمر وأبنائه ليمتد ، وهى شركة خاصة لا تنشر حساباتها .

ومع ما ترتب على ذلك من نزيف ذهبي لا يترك سوى هوامش متناقصة من الغطاء الذهبي لعملة الولايات المتحدة ، فقد اخفقت الإجراءات الحكومية السطحية للتغلب على العجز ، ووقف تدفق الذهب . ومع ذلك فإن واشنطن لم تكن راغبة فى تشذيب سياساتها الاقتصادية والسياسية الخارجية ، على الرغم من أنها كانت على استعداد لأن تدفع نسبة مئوية صغيرة نسبياً على الاحتياطى الذهبي الذى تملكه حكومات أجنبية أو تسيطر عليه هيئات دولية ، وذلك من أجل المحافظة على استقرار الدولار . غير أن ذلك وحده لم يكن كافياً ، فاتخذت الولايات المتحده خطوة أخرى فى عام ١٩٦٨ لتجنب خفض قيمة العملة ، عن طريق الإقلال من اعتمادها على الغطاء الذهبي للدولار ، وإنشاء نظام للسعرين .

ولم تفلح هذه الخطوة بدورها ، وكان الشاهد على ذلك أزمة الدولار الأكثر حدة وتعقيداً فى أغسطس ١٩٧١ ، التى سعت واشنطن إلى التغلب عليها فى ديسمبر بالقضاء على مجموعة من التناقضات — عدد من مظاهر سوء التناسب فى العملة — من خلال خفض قيمة الدولار مقترنا بالإصرار على إعادة تقويم العملات المنافسة . وعلى الرغم من أن ذلك قد أفاد فى التخفيف المؤقت لبعض التناقضات مع منافسى الولايات المتحدة ، فإن التخفيض الرمزى للدولار بالنسبة لقيمة الذهب ، بمقدار ٧ر٩٪ ، كان أبعد من أن يصل به إلى نسبته الواقعية إلى الذهب ، وهى النسبة التى كان يدافع عنها — على سبيل المثال — ممثلو البنوك الفرنسية . ومع ذلك فلما كان استمرار انخفاض تكاليف إنتاج الذهب أمراً ممكناً من الناحية الجوهرية على أساس انخفاض الأجور فى ظل نظام الأبارتهيد ، فقد استمرت الأسباب الأكثر أساسية لعدم استقرار الدولار وتقويمه بأعلى من قيمته .

وإذا كانت المصالح الاقتصادية الأمريكية المباشرة فى جنوب أفريقيا قد أصبحت كبيرة بالمقارنة بمصالح بريطانيا ، فإن الحال ليست كذلك فى روديسيا ، حيث مصالح جنوب أفريقيا وبريطانيا لها الغلبة الساحقة . وقد

قدرت الأصول البريطانية فى روديسيا ، فى عام ١٩٦٥ ، بحوالى خمسين مليون جنيه استرلينى[١] . كما أن ٤٥ شركة من الشركات البريطانية المائة الكبرى لديها فروع فى روديسيا ، وتغطى هذه الفروع النطاق الكامل لصناعة روديسيا وتجارتها . وكانت البلاد التى تحتل نصيب الأسد فى تجارة روديسيا الخارجية ، قبل اغتصاب الأقلية البيضاء للسلطة فى نوفمبر ١٩٦٥ ، هى بريطانيا وأوربا الغربية وجنوب أفريقيا . ومنذ إعلان « الاستقلال » من جانب واحد ، ومع وجود بريطانيا وجنوب أفريقيا فى مقدمة العلاقات الاقتصادية مع روديسيا ، ظلت واشنطن عن عمد فى الخلفية ، لتجنب العار السياسى الذى يمكن أن يسفر عنه الارتباط الوثيق بالحكم العنصرى .

إن الاستثمارات الأجنبية — استثمارات جنوب أفريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة — التى سيطرت على صناعة النحاس فى زامبيا ، التى تلى الولايات المتحدة مباشرة من حيث الناتج العالمى من النحاس ، كانت تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه استرلينى[٢] فى مطلع الستينات . ويمثل النحاس حوالى ٩٥٪ من حصيلة زامبيا من الصادرات ، وحوالى ثلثى إيرادات الحكومة . وفى غضون الحياة القصيرة لهذه الصناعة ، وقدرها حوالى أربعة عقود (ولكن أساساً فى العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية) كانت زامبيا قد انتجت بحلول منتصف الستينـــات حوالى ٨٫٥ ملايين طن من النحاس ، تقدر قيمتها بحوالى بليونى جنيه استرلينى بأسعار عام ١٩٦٥ . وقد كانت الأرباح غير الموزعة من مثل هذه المبيعات هى المسئولة عن تكوين الجزء الكبير من القيمة السوقية الحالية للاستثمارات . وعلى الرغم من

---

(١) مجلة ذى إيكونومست ، عـدد ٩ أكتوبر ١٩٦٥ : مجلة ليبرريسيرش ، لندن ، عدد يناير ١٩٦٧ .

(٢) وحوالى ٥٠٠ مليون جنيـه استرلينى بعد ذلك (جريدة مورننج ستار ، عدد ٢٢ أغسطس ١٩٦٩) انظر ، رتشارد هول ، Zambia ، لندن ، ١٩٦٥ ، ص ٢٦٥ .

إعادة الاستثمار هذه للأرباح ، فإن الجزء الأكبر كان يوزع في شكل توزيعات أسهم[1]، أو في أشكال أخرى . وقد بلغت الأرباح الموزعة في فترة السنوات العشر ١٩٥٤ — ١٩٦٤ حوالى ٢٥٩ مليون جنيه استرليني . وفضلا عن ذلك ففي غضون السنوات حتى ١٩٦٣ حصلت الشركة التي سعت إلى كسب « حقوق » إسمية على معادن روديسيا ، شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، على عائدات إجمالية قدرها ١٦٠ مليون جنيه استرليني ، أو عائدات صافية قدرها ٨٢ مليون جنيه استرليني[2] .

وقد كانت ملكية المناجم في أيدى مجموعتين مترابطتين . وتسيطر على المجموعة الكبرى فيهما ، المجموعة الأنجلو — أمريكية ، الشركة الأنجلو — أمريكية لجنوب أفريقيا ، التي تشكل في الأساس المصالح المالية لجنوب أفريقيا ، وكذلك المصالح المالية البريطانية (أما المصالح المالية الأمريكية فتأتى من شركة نيومونت للتعدين التي كان أوبنهايمر مرتبطا بها طيلة أربع سنوات) . أما المجموعة الرئيسية الأخرى ، رون سلكشن ترست ليمتد ، فإن المساهم الأكبر فيها هو أمريكان ميتال كلايماكس انكوربوريشن ، بنصيب قدره ٤٦٫١٪ [3] ، كما تمتلك شركات أمريكية أخرى نصيبا آخر قدره ٤٠٪ [4] . إن استثمارات كلايماكس ، وقدرها ٤٥ مليون دولار (بالقيمة الدفترية) لا تعنى شيئاً كثيراً بالنسبة لممتلكات هذه الشركة وأرباحها . فالأمر الأكثر دلالة للمقادير الراهنة هو أن المجموعتين الكبيرتين معاً يمتلكان رأسمالا يعادل مجموع إيرادات بريطانيا في عام ١٩١٠[5]

---

(١) أعلن الرئيس كواندا ، عند إذاعته نبأ استيلاء الحكومة على الصناعة في ١١ أغسطس ١٩٦٩ ، أن الشركات كانت توزع ٨٠٪ من أرباحها .

(٢) Zambia ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

(٣) المرجع نفسه . ص ٢٦٤ .

(٤) مجلة بيزنس ويك ، ١٢ نوفمبر ١٩٦٦ .

(٥) انظر ، ب. و. سميث ، The World's Great Copper Mines ، لندن ، ١٩٦٧ ، ص ١٦ .

وقد حافظت الاحتكارات الأمريكية على موقعها القوى بطريقة مباشرة من خلال رون سلكشن ترست ، وبطريقة غير مباشرة من خلال تشابك عضوية مجالس الإدارة مع المجموعة الأنجلو — أمريكية والشركة البريطانية لجنوب أفريقيـــا (التى اندمجت الآن ، وأصبحت جزءاً من تشارتر كونسوليدتيد) .

وليس من المستغرب أن الولايات المتحدة لها اهتمام ونصيب كبير من نحاس زامبيا . فمنذ مطلع العشرينات قدم عبر الأطلنطى رواد وماليون جدد ، وذلك لأن الولايات المتحدة قد أكدت فى العقدين الأولين من القرن سيطرتها المالية والتقنية فى عالم النحاس . وقد ظل تشستربيتى . الذى أصبح مواطنا بريطانيا فى عام ١٩١٣ ، على ارتباط وثيق بشركات التعدين الأمريكية الرئيسية (وكذلك بأوبنهايمر) ، كما ظل يحصل على المساعدة من روديسيا سلكشن ترست (الذى تغير اسمه فى عام ١٩٦٥ إلى روان سلكشن ترست) . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر حتى الآن أكبر منتج للنحاس فى العالم ، فإن الطلب الأمريكى على النحاس قد تجاوز منذ مدة طويلة الإمدادات المحلية ، كما لجأت إلى الاستيراد لتغطية حوالى ثلث احتياجاتها المحلية ، وأساساً من المناجم التى يمتلكها الاحتكار الأمريكى فى شيلى . أما بريطانيا من الناحية الأخرى فتعتمد كلية على النحاس المستورد وقد كفت عن أن تكون منتجا له منذ خمسين عاما . ولذلك فإنه بالنسبة للاحتكارات الأمريكية لم تكن أهمية نحاس زامبيا ترجع إلى أنه مصدر تكميلى ، بقدر ما ترجع إلى أنه يمنع ظهور منافس عالمى ، يمكن أن يحدث اضطرابا فى الأسعار ، ويعمـــل على خفض الأرباح ، كما أن قوة العمل الرخيصة التى تستخدم فى استخراجه تعتبر مفيدة أيضاً كعامل موازن العمال الأمريكيين فى مناجم النحاس فى الجنوب الغربى .

وفى الكنغو كان رأس المال موجها بدرجة كبيرة نحو الغنيمة العظيمة فى

البلاد ـــ الشركة السابقة العملاقة والجزية (يونيون مينير دى هو كاتانجا) التى كانت تسيطر على أصول تقدر قيمتها بحوالى أربعة بلايين دولار (منها حوالى ٨٠٠ مليون دولار فى الكنغو) فى الستينات . وقد احتدم الصراع وقت الحصول على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ .فحتى ذلك الحين كان المساهمون الرئيسيون فى يونيون مينير على النحو التالى : الحكومة البلجيكية والمصالح الخاصة فى لوكوميتى سيسيال دى كاتانجا ، بحصة سيطرة قدرها ٢٥٫١٪ ، كان ثلثاها فى أيدى المستعمرة (أى الحكومة البلجيكية) والثلث الباقى فى أيدى كامبانى دى كاتانجا (أى فى أيدى سوسييتيه جنرال دى بلجيك ، التى كانت تمتلك أيضاً حصة إضافية قدرها ٤٫٥٪ من أسهم يونيون مينير) ومصالح جنوب أفريقيا وبريطانيا فى امتيازات تنجانيقا (١) ، بحصة قدرها ١٤٫٥٪ وبالمقارنة بالاستثمارات البلجيكية ، أو حتى استثمارات جنوب أفريقيا أو بريطانيا ، كان نصيب الولايات المتحدة (٢) فى الكنغو ثانويا ـــ حوالى ٨٪ من أسهم تنجانيقا ، أو ١٫٣٪ من أسهم يونيون مينير .

ومع حل شركة كوميتى سيسيال فى ٢٤ يونيه ١٩٦٠ لم تسلم إلى جمهورية الكنغو الديمقراطية الثلثين المتفق عليهما من حصتها ، أى ١٦٫٧٪ من أسهم يونيون مينير وبدلا من ذلك سلمت هذه الأسهم لشركة كامبانى فينا نسيير دى كاتانجا ، فى دولة كاتانجا الإنفصالية ، أى ظلت فى أيدى بلجيكية .

وإذا كان الصراع من أجل امتلاك هذه الحصة ، وتحقيق السيطرة ، قد ظل إلى حد كبير فى المجال الإقتصادى حتى الحصول على الإستقلال . وفى

---

(١) امتيازات تنجانيقا (التى نقلت مقرها الرئيسى إلى سالزبرى فى عام ١٩٦١) شريك أيضاً مع شركة دى بيرز فى الشركة الأنجلو ـ أمريكية ، كما تمتلك خط سكك حديد بنجيلا الذى يمر بأراضى أنجولا (الذى استخدم منذ عام ١٩٦٠) .

(٢) يصل أحد التقديرات بالمصالح الأمريكية إلى ٢٠ مليون دولار فقط ، أى حوالى ١٪ من الحصة البلجيكية التى تقدر بحوالى بليونى دولار . (جريدة لوموند ، عدد ٦ يناير ١٩٦٧) وثمة تقدير رسمى أمريكى فى الفترة نفسها يتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ مليون دولار .

مطلع الستينات ، فقد أصبح بدرجة كبيرة معركة سياسية فى إطار السيطرة على الكنغو فى منتصف هذا العقد . وثمة عوامل أخرى — سياسية ،ومالية وعسكرية ، دخلت الصورة : الأعباء المالية اللازمة لقمع القوى الوطنية ، والتى تحملت الولايات المتحدة منها — ليس حباً فى الغير — حوالى ٦٠٪ ، الدعم العسكرى والمالى الأمريكى لفترة ما بعد الأمم المتحدة ، وما صاحب هذا الدعم من تزايد نفوذ واشنطن فى الحكومة المركزية .

وربما كانت العلاقة بين الولايات المتحدة وبلجيكا هى بؤرة الصراع من أجل السيطرة سياسيا - وبخاصة فيما يتعلق بحكومة كينشاسا ، واقتصاديا ، وأساسا التنافس فى الكنغو - على نقيض قوة جاذبة مركزية فى داخل بلجيكا نفسها . فبحلول عام ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، كانت الولايات المتحدة إلى حد بعيد أكبر مستثمر أجنبى فى بلجيكا (٣) . وعند نهاية عام ١٩٦٦ كان مجموع استثماراتها يبلغ ١٫٢ بليون دولار — أى تصل فى ارتفاعها من الناحية النسبية إلى المستوى القياس لرأسمالها فى بريطانيا .

وكانت ذروة هذا الصراع إستيلاء حكومة كينشاسا على أصول يونيون مينيير فى أول يناير ١٩٦٧ . بيد أن استمرار الإنتاج والأرباح لم يتأثر بما تلا ذلك من مساومات عنيفة دارت خلف مسرح الأحداث للتوصل إلى صفقة بين الأطراف المعنية .

---

(١) فى عام ١٩٦٥ وصلت الاستثمارات الأجنبيه إلى مستوى قياسى قدره ٣٦٠ مليون دولار ، أى ضعف رقم عام ١٩٦٤ ، وكانت ٩٠٪ منها استثمارات أمريكية . (مونسانتو كيميكالز، أطلانتك بوليمرز - ، كاتر بيلارز ، جنرال موتورز ، اسو ريسيرش .) جريدة ذى نيويورك تيمس ، ١٤ يونيه ١٩٦٦ . وفضلا عن ذلك فإن البنوك الأمريكية ، مثل نيويورك تشيس مانهاتن بنك تزداد ارتباطا ببروكسل .

أفريقيا الغربية

وفى أفريقيا الغربية تم تصدير مقادير ذات دلالة من رأس المال الأمريكى الخاص إلى ليبيريا، ونيجيريا، وجابون، وغانا، وغينيا.

وتوضح ليبيريا، التى كانت بوجه خاص، ومنذ فترة طويلة، بلداً أفريقيا ذا جاذبية خاصة للاستثمار الأمريكى، كيف استخدمت الروابط الاقتصادية للولايات المتحدة - مجتمعة - لممارسة قبضة مسيطرة على بلد ما، فمع كون ٩٠٪ من سكان البلاد يعيشون على الأرض، وكون قدر كبير من الزراعة على مستوى الاكتفاء الذاتى، استطاع رأس المال الأمريكى فى المزارع الرأسمالية الواسعة، وأساساً فى مزارع المطاط، توفير المجال الرئيسى لقوة العمل، ومصدر للأرباح الأجنبية، ومادة للتصدير ذات أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة حتى تجاوزها خام الحديد فى مطلع الستينات. فشركة فايرسون التى بدأت نشاطها فى ليبيريا فى عام ١٩٢٦، كان تعمل فى ١٠٠,٠٠٠ أكر فى عام ١٩٦٧ وكانت هذه المساحة تحقق أعلى عائد سنوى من المطاط فى العالم وكانت تليها شركة جودريتش بمساحة امتلكتها فى عام ١٩٥٥، وبدأت الإنتاج فى عام ١٩٦٣. وفى مقابل ذلك كانت البورجوازية المحلية تستثمر حوالى ٢ مليون دولار فى عام ١٩٦٠، أى أقل من ١٪ من مجموع الإستثمار الأجنبى.

وعلى الرغم من أن رواسب الحديد الخام كانت تعالج فى أفريقيا منذ قرون، فإن الإستغلال الرئيسى لم يبدأ إلا مع بداية الستينات. وتستورد الولايات المتحدة، التى استنفذت خاماتها الأعلى مرتبة، حوالى ربع استهلاكها من كندا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا. وتعتبر ليبيريا — المصدر الافريقى الرئيسى — أكبر منتج فى القارة، وثالث أكبر مصدر فى العالم. ومن الشركات الامريكية التى عملت مبكرا فى ليبيريا، بعد الحرب مباشرة (ليبيريان

ماينيج كومباني، التي تمولها ريبابليك ستيل كوربوريشن. التي كان يقوم بالدور الرئيسي فيها ادوارد ستينيوس، وهو وزير خارجية سابق للولايات المتحدة.

وقد أسفرت الإحتياجات المتزايدة إلى خام الحديد عن تكوين أكبر إحتكار للتعدين في أفريقيا، هو ليبيريان أمريكان، سويدش مينيرالز كومباني (لامكو)، يبلغ رأسماله ٣٠٠ مليون دولار في صورة استثمار مشترك، وقد وصل انتاج هذا الاحتكار، في عام ١٩٦٦، إلى حوالى ١٠ ملايين طن، من مجموع ناتج ليبيريا البالغ ١٧ مليون طن. ومع امتلاك الحكومة الليبيرية لنصف الشركة، وكون النصف الآخر موزعا بين السويد والولايات المتحدة، فقد قدر نصيب الدولتين الاخيرتين بأكثر من ٢٠٥ ملايين دولار في منتصف الستينات.

وباستطاعة رأس المال الاجنبي، عن طريق التأثير في اتجاه إقرار سعر عالمي منخفض لخامات ليبيريا العالية المرتبة، وتوجيه الإتفاقات نحو ذلك الإتجاه، إخفاء أرباحه العالية، وترك الفتات للبلاد لمواجهة احتياجاتها الإنمائية. وهكذا فبدلا من فرض الضريبة على الارباح الإجمالية بالطريقة العادية، وفرض عائدات ثابتة بالنسبة للطن تعكس معدل الإنتاج بدلا من أن تعكس الاسعار العالمية، فان الحكومة الليبيرية يخصص لها نصيب من أرباح منظورة متناقصة : (١) ٣٧٫٥٪ كتوزيعات على أسهمها ١٢٫٥٢٪ كضريبة على حصة الارباح الذاهبة إلى بثلهم ستيل - ولكن قبل توزيع الارباح، تخفض لامكو القيمة المقدرة لرأسمالها بمقدار ١٥ مليون دولار سنويا بدعوى سداد القروض وفوائد البنوك، إلخ. وبالإضافة إلى ذلك يتم تجنيب أموال كبيرة في صورة « احتياطيات خاصة » (أرباح غير موزعة) « وإحلال المعدات » (انخفاض القيمة أو الاهلاك). وتسهم الطائفة الاولى

---

(١) انظر مجلة وست أفريكا، عدد ٣ فبراير ١٩٦٨.

وجزء من الطائفة الثانية ، إسهاما كبيرا فى زيادة القيمة السوقية للاسهم ، التى تعود بالفائدة أساسا على حملة الاسهم السويديين والامريكيين . وبالاضافة إلى ذلك فان الاسعار المنخفضة لخام الحديد تعود بالفائدة على مشترى هذا الخام — وهو شركة بثلهم ستيل .

وتستمر المحاولات الرامية إلى بناء البلاد بحيث تصبح منتجاً للمواد الاولية ، وذات اقتصاد تابع ؛ على أن تكون تجارتها موجهة فى أغلبيتها الساحقة إلى الولايات المتحدة . فالطرق وخطوط السكك الحديدية التى تشيد لنقل خام الحديد ، وغيره من المواد الاولية ، إلى الساحل يتم تمويلها بقروض من الولايات المتحدة أو المؤسسات الائتمانية الدولية . ومن شأن هذه المرافق تيسير ضخ موارد البلاد ، مع إسهام محدود فى نموها الاقتصادى ويصدق القول نفسه على الموانىء ، بما فيها المراسى العميقة فى ميناء مونروفيا الذى يوضع تصميمه أيضاً كمحطة بحرية للسفن الامريكية . وبسبب انخفاض رسوم التسجيل فى ليبيريا ترفع أعلام الملاءمة فوق السفن الاجنبية — وكثير منها سفن أمريكية — التى تسجل على أنها ملك للاسطول التجارى الليبيرى ، مما جعله على الورق أكبر أسطول فى العالم ، وقد بلغت حمولته الاجمالية فى عام ١٩٦٧ حوالى ٢٢ مليون طن .

وقد أصبحت نيجيريا ؛ وهى دولة رئيسية مكتظة بالسكان ؛ فور الاستقلال هدفا للاستثمار الامريكى الخاص الذى تشجعه واشنطن . وقد قدر هذا الاستثمار فى عام ١٩٦٧ بحوالى ٢٠٠ مليون دولار . وعلى الرغم من أن التدفق كان فى أول الامر نحو التجارة والصناعة التحويلية والبنوك ، فان جاذبية البترول قد رجحت منذ الحين جاذبية الفروع الاخرى . وبحلول عام ١٩٦٧ كانت نيجيريا تحتل ثالث مكان فى أفريقيا (بعد ليبيا والجزائر) وتوجد بين الدول الرئيسية الاحدى عشرة المصدره للبترول فى العالم وكانت بريطانيا إلى حد كبير جدا هى المستثمر الاكبر ، مع سيطرة شل - بريتش

بتروليام(١)عـــلى نصيب يقدر بحوالى ٨٥٪ — حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى ، وشركة جلف أويل (نفط الخليج) على حوالى ١٠٪ — ٢٥ مليون جنيه استرلينى ، والمصالح الفرنسية على حوالى ٥٪ . وقد بلغت مكاسب شركات البترول فى عام ١٩٦٦ قرابة ١٠٠ مليون جنيه استرلينى .

ومع الزيادة السريعة فى ناتج البترول ، المركز فى الإقليم الشرقى ، أصبح توزيع الإيرادات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية قضية خطيرة فى انتخابات عام ١٩٦٥ . وكانت هذه القضية وقودا جديدا للعداوات "القبلية" وقامت بدور رئيسى فى انقلاب قبائل الايبو فى يناير ١٩٦٦ ، الذى أعقبه انقلاب مضاد وإراقة للدماء . وعلى الرغم من أنه ما زال مثارا للجدل ما إذا كان انفصال بيافرا فى يونيه ١٩٦٧ قد غذته شركات البترول . فإن الأمر الذى لا شك فيه هو أنها عقدت الموقف ، وتسببت فى إطالة أمد الحرب . من ذلك أن بريطانيا قد حاولت فى أول الأمر الاحتفاظ بموطىء قدم فى كلا المعسكرين ، ولكنها حسمت موقفها بعد ذلك ، وقررت دفع الايرادات لحكومة لاجوس . وثمة علامات على أن المنشآت الفرنسية والايطالية ، بأمل الحصول على امتيازات أكبر ، قد قدمت قروضاً كبيرة لبيافرا ، وعلى أن فرنسا أيضاً كان لها يد فى اعتراف ساحل العاج بالحكومة الانفصالية . وربما قامت الولايات المتحدة بدور يجمع بين الضدين ، بين سياسة رسمية تؤيد الحكومة الاتحادية ، وعلامات على تأييد غير رسمى لبيافرا .

وفى غانا ، قبيل الانقلاب الرجعى فى فبراير ١٩٦٦ ، كان طريق "تطور غير الرأسمالى يجمع بين كل من الاستثمار المحلى المخطط ، ودعوة رأس المال الأجنبى (فى الزراعة) والطاقة ، والرى ، والأسمدة ، والصناعة) . وفى عام ١٩٦٧ كانت الاستثمارات الأمريكية تقدر بحوالى ١٧٠ مليون دولار ـ وهو مبلغ كبير بالنسبة لمثل هذا البلد الصغير .

---

(١) انظر ، مجلة حزب العمال البريطانى الأسبوعيه ، تريبيون ، عدد ٢ أغسطس ١٩٦٨

وكانت خطة السبع سنوات ، التى بدأت فى عام ١٩٦٤ ، تستهدف القضاء على البطالة ، وتغيير البنيان الاستعمارى للإنتاج ، والاندماج فى الجماعة الاقتصادية للجامعة الأفريقية . وفى محاولة لمواصلة استخدام المصادر الحكومية والخاصة ، تنبأت الخطة باستثمارات قدرها ١٠٠٠ر١ مليون جنيه غانى : المصادر الحكومية — ٤٧٦ مليون جنيه غانى ؛ والمصادر الخاصة — ٥٤٠ مليون جنية غانى . (١) وكان من المقرر أن يأتى حوالى نصف الاستثمار الحكومى (٢٤٠ مليون جنيه غانى) من القروض والمنح الأجنبية . وكان هذا المبلغ ، إلى جانب ١٠٠ مليون جنيه غانى من رأس المال الأجنبى الجديد، منها ٦٠ مليونا من شركة فولتا الأمريكية للالومنيوم (فالكو) ، يجعل ثلث الاستثمار الكلى يتكون من رأسمال أجنبى . وكانت تلك محاولة جريئة لتلمس الاجابة على سؤال صريح — هو ما إذا كان رأس المال الأجنبى يمكن أن يقنع بالتعاون ، وأن يقتصر على الأنشطة الاقتصادية البحتة ، وذلك فى دولة تنتهج أهدافا اجتماعية تقدمية .

ولما كانت الولايات المتحدة تستورد حوالى خمسة أسداس احتياجاتها من الخامات الحاملة للالومنيوم ، فليس من المستغرب أن اتجه الاستثمار الأمريكى الرئيسى إلى مشروع الفولتا (السد ، ومحطة توليد الكهرباء ، وأفران صهر الألومنيوم)الذى كان الرئيس كيندى يعتبره « مخاطرة سياسية محسوبة » وبمساعدة رأس المال الرسمى الأمريكى شجعت واشنطن القيصر فى هذا المشروع المشترك الذى قدرت تكاليفه بحوالى ٣٠٠ مليون دولار . وبالاضافة إلى استثمار فالكو الصغير نسبياً ، وقدره ٣٢ مليون دولار ، كان من المقرر أن يجىء التمويل الخارجى أساسا من بنك الولايات المتحدة للاستيراد والتصدير (٩٦ مليون دولار) ، والبنك الدولى (٤٧ مليون

---

(١) و . بيرمنجهام ، ا . نيوستادت ، ا . ن . أومابوى ، A Study of Contemporary Jhana ، المجلد الأول ، ذى إيكونومى ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٤٥٣ — ٤٥٧ .

دولار) . وكان لفالكو حق الحصول على طاقة كهربائية رخيصة ، وألومنيوم رخيص . وقدم صندوق الاقراض الانمائى الأمريكى الضمان للاستثمار الخاص . وحتى إذا أممت أفران الصهر ، فان من حق الولايات المتحدة — طبقا للاتفاق — مطالبة حكومة غانا بتوريد الألومنيوم عن طريق فالكو . ومن ثم لم تكن هناك مخاطر مالية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية . ومن الناحية الأخرى كانت أكرا تتوقع حتى مكاسب اقتصادية أكبر . ومع ذلك فبمصادفة فريدة أطيح بحكومة نكروما ، ولم يكد يمضى وقت يذكر على افتتاح السد .

وكان رأس المال الأمريكى عازفا أيضاً عن دخول غينيا دون أن يصاحب دخوله تأييد من واشنطن فى سنوات ما بعد الاستقلال مباشرة . وفى مطلع عام ١٩٦٤ تغير الموقف فى أعقاب قرض قيمته ٣٥ مليون . (١) وفضلا عن ذلك فانه مع اقتراب الستينات من نهايتها تركزت بدرجة ملحوظة فى غينيا الضمانات النوعية التى تقدمها الحكومة الامريكية ضد المخاطر ، وكانت هذه الضمانات تشكل أكثر من نصف مثيلاتها فى القارة بأسرها . وهذه المظلة السياسية الاقتصادية فوق رأس المال الخاص يمكن تصويرها على أفضل نحو على أنها استمرار لسياسة كيندى القائمة على النفس الطويل ، «أى أن تظل على مقربة من الاحداث ، وتواصل العمل ، وتترقب التغيرات»(٢) وقد حققت هذه السياسة ، التى انتهجت فى أفريقيا السوداء فى مطلع الستينات استنادا إلى شليزنجر ، « أكبر نجاح ملحوظ لها فى غينيا » (٣) .

وقد اضطلعت الولايات المتحدة بالدور الاجنبى الرئيسى فى عمليات

(١) انظر ، ف. ف. رومالوف ، تحلل النظام الإستعمارى ، والاقتصاد الرأسمالى العالمى (باللغة الروسية) موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٣٥٦ ـ ٤٥٧ .

(٢) شليزنجر ، المرجع السابق ، ص ٥٠٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٠٧ .

التعدين . وتم تنظيم الكونسورتيوم الدولى (فريا) تحت النفوذ الامريكى أولين ماثيبون (الولايات المتحدة) ، وبتشينى (فرنسا) — وبدأت هارفى ألومنيوم ، بالاشتراك مع حكومة غينيا ، تشغيل موارد البوكسيت التى سبق تأميمها فى بوكى . ومنذ ذلك الحين دخلت القروض الدولية أيضا مساندة للعمليات الجديدة الرئيسية فى تعدين البوكسيت . (١) وكانت الايرادات التى تحصل عليها حكومة غينيا من « فريا » تشكل أكثر من نصف دخلها ، وتمثل ٦٥٪ من كسب الشركة المختلطة . وفضلا عن ذلك تعاقدت المنشآت الأمريكية على تشييد مصنع لمنتجات الألومنيوم ، تحت إشراف حكومة غانا ، التى تعهدت بدورها ألا تؤمم المشروع لمدة ٧٥ عاما .

وتنشط الشركات الأمريكية أيضاً فى النقل الحيوى ، مثل شركة بان أمريكان ، وماك تراك (مع احتكار بيع الجرارات) .

ومع ذلك فان رأس المال الأمريكى ، على خلاف الحال مع غاناوغينيا ، كان أقل قدره على التغلغل فى بلدان أفريقيا الغربية ذات الروابط السياسية القوية مع فرنسا . وفى جابون الغنية بالمعادن ، والتى يسود فيها رأس المال الفرنسى ، انضم رأس المال الأمريكى إلى هذا الأخير فى علاقة ثانوية فى عدد من شركات التعدين . وهكذا فى شركة كوميلوج (كامبانى ميفيير دى لوجى) كانت الشركات الفرنسية تسيطر على ٥١٪ من الأصول ، أما الأصول الباقية فكانت فى أيدى شركة الصلب الأمريكية (مورجان) . وفى شركة سوميفير (سوسييتيه دى مين دى فير دى ميكامبو) كانت شركة بثلهم ستيل تسيطر على ٥٠٪ من الأصول .

---

(١) فى سبتمبر ١٩٦٨ ، على سبيل المثال ، قدم البنك الدولى قرضاً إلى غينيا قدره ٦٤٫٥ مليون دولار ، وذلك دعماً للاتفاقات التى عقدت مع شركات الألومنيوم .

شمال أفريقيا

ترتبط الاستثمارات الأمريكية فى شمال أفريقيا — وهى أساسا فى البترول — ارتباطا وثيقا بالشرق الاوسط ، كما أن لها تشبعات عالمية هائلة ، مثال ذلك ابتداء من الإستغلال إلى النقل والتكرير . وهكذا فالى جانب امتلاك الإحتكارات الامريكية لاستثمارات قدرت فى عام ١٩٦٧ بحوالى ٤٫٥ بلايين دولار (١) على الاقل فى تسهيلات الإنتاج فى الدول العربية ، كان لها استثمارات إضافية تزيد على ١٨ بليون دولار فيما يسمى تسهيلات « اتجاه مجرى النهر » - ناقلات البترول ، ومحطات نهايات الخطوط ، وخطوط الانابيب ، ومعامل التكرير ، وبخاصة فى صناعة البترول . والبتروكيماويات فى أوربا ، ومنافذ السوق . ومع ذلك فلن نتناول هنا إلا عدادا قليلا من أبرز الاستثمارات الاساسية .

وربما كان شمال أفريقيا والشرق الاوسط هما المجمع البترولى الإقليمى الاكثر أهمية ، فقد وصل ناتجهما إلى ٤٠٪ من الناتج العالمى ، وقدره ٢٫١٣٠ مليون طن فى عام ١٩٦٩ . (٢) وفضلا عن ذلك فإن هذا لا يمثل فقط أسرع معدل للزيادة فى مختلف المناطق خلال الستينات (٣) ، ولكنه يمثل أيضاً أكبر طاقة احتمالية بالنسبة للسبعينات . وقد كان نمو الناتج فى شمال أفريقيا ، وهو نمو لم يسبق له مثيل فى تاريخ البترول ، يعزى أساساً إلى ليبيا ، التى أصبحت خامس أكبر منطقة منتجة للبترول فى النصف الاول من الستينات ، ثم

---

(١) مجلة وول ستريت جورنال ، ١٢ يونيه ١٩٦٧ .

(٢) انظر مجلة ، بيترليام برس سيرفيس ، لندن ، عدد يناير ١٩٧٠ ، ص ٥ — ٦ .

(٣) فى الستينات زاد ناتج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣٫٤ مرات ، وزاد ناتج البلاد الإشتراكية ٢٫٥ مرة ، ولم يتحقق إلا توسع بطىء فى نصف الكرة الغربى — وتمثل ذلك الولايات المتحدة فى الحد من الواردات ، وهبوط فنزويلا من الموقع الأول إلى الموقع الخامس . المرجع نفسه ، ص ٥ ، ٤٠ .

تجاوزت العراق والكويت لتصبح ثالث أكبر منتج بعد العربية السعودية وإيران بحلول عام ١٩٦٨ . (على النطاق العالمي كانت الولايات المتحدة هي أكبر منتج ، ولكن مع معدل بطيء للتوسع ، واستنفاذ كبير ملحوظ للاحتياطيات في خلال العقد ؛ على حين كان للاتحاد السوفيتي المكان الثاني ، مع معدل نمو سريع للغاية ، وعلامات على احتياطيات كبيرة لم تستغل بعد) .

إذ حققت الولايات المتحدة موقعاً سائدا في الاستثمار الأجنبي بالشرق الأوسط في العقد الذي تلا الحرب — فإنها تمتلك الآن امتلاكا تاماً الشركة العربية — الأمريكية للنفط (أرامكو) في العربية السعودية ؛ على حين كان نشاط بريطانيا يتركز في المقام الأول (تليها الولايات المتحدة) في العراق والخليج العربي — كما مدت الاحتكارات الأمريكية نشاطها في اتجاه الغرب ، في شمال أفريقيا ، بعد أزمة السويس في عام ١٩٥٦ . وبعد ذلك بعشر سنوات في عام ١٩٦٧ ، كانت الاحتكارات الأمريكية (١) قد حققت سيطرة ساحقة (حوالى تسعة أعشار) على بترول ليبيا ، الرخيص الثمن ، العالي الجوده ، الشديد الربحية . وهكذا زادت مصالحها هناك حوالى ١٨ مرة بحيث أصبحت تشكل خمس الاستثمارات الأمريكية الكلية في أفريقيا ، ثم ارتفعت إلى الربع بحلول عام ١٩٧٠ . (انظر فيما سبق القسم المعنون « الإستثمار » ، والقسم الفرعي المعنون « نبذة عامة » . وقد زادت الإستثمارات الأمريكية في الجزائر (٢) ، وأساساً في البترول ، (كان ناتجها

---

(١) كانت الشركات التي تفتح الجزء الأكبر من ناتج البلاد هي إسو ، وازيس ، موبيل ، أموسيز ، أوكسيدنتال .

(٢) لم تكن الشركات الأمريكيه معنية بأن تكون خاضعة لحصة السيطرة التي تملكها الدولة (مجلة بيزنس ويك ، عدد ، ابريل ١٩٦٩) ومن الناحية الأخرى كان الاتحاد السوفييتي يساعد في تشييد مجمع الحديد والصلب في عنابة، الذي بلغت تكاليفه ٤٠٠ مليون دولار ، والذى كان مقرراً أن ينتج ٤٠٠ر٠٠٠ طن من الصلب في مطلع السبعينات . وكان الفرنسيون يبنون مصنعاً للأسمدة تكاليفه ٥٠ مليون دولار ، ومصنعاً لإسالة الغاز الطبيعي تكاليفه ١٩٠ مليون دولار .

الكلى حوالى ربع ناتج ليبيا) ، ولكنها كانت صغيرة — كان الجزء الأكبر منها فى امتيازات البترول التى يسيطر عليها الفرنسيون ، وفى منافذ التسويق . وعلى الرغم من أن إنتاج الجمهورية العربية المتحدة كان صغيراً (عشر الإنتاج الليبى) قبل يونية ١٩٦٧ ، مع قيام الحكومة منفردة ، أو بالإشتراك مع شركة إينى الإيطالية ، بتشغيل حقول شبه جزيرة سيناء ، فقد حصلت المنشآت الأمريكية على امتيازات فى خليج السويس والصحراء الغربية (شركة بان أمريكان أويل ، وهى أحد فروع شركة ستاندارد أويل أوف إنديانا) ، وفى مصر الغربية (شركة فيليبس بتروليام) ، كما كانت تتفاوض للحصول على امتيـــاز سيناء وكانت الإحتياطيات الاحتمالية فى أراضى مصر ، وبالقرب من شواطئها ، تثير اهتمام الولايات المتحدة وإسرائيل .

إن الاحتكارات الأمريكية والأوروبية ، فى سعيها للحصول على مصادر إضافية للبترول الخام المربح ، اللازم للصناعات البترولية والبتروكيماوية الهائلة فى أوروبا ، ولتغطية الإحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة ، قد زاد اهتمامها كثيراً بالإحتياطات الموجودة فى أراضى شمال أفريقيا وبالقرب من شواطئها ، وذلك بحكم موقعها غربى قناة السويس ، وبخاصة فى البلاد الأكثر إذعاناً للنفوذ السياسى الأجنبى . وكان يمكن استخدام هذه المنطقة كقوة موازنة لبلاد الشرق الأوسط ، وفى المساومة مع هذه البلاد . ففى عشية حرب يونية ١٩٦٧ كانت الاحتياطات المقدرة فى بلاد شمال أفريقيا الخمسة ، وبالقرب من شواطئها ، تصل إلى ٢٥٪ من الإحتياطات العالمية ، وتلى مباشرة الإحتياطات المقدرة للشرق الأوسط العربى — وهى ٤٠٪ . ومع ذلك فإنه نتيجة للتغيرات السياسية التى أعقبت الحرب الإسرائيلية — العربية ، تضاءلت مزايا شمال أفريقيا التى كانت تستخدم كقوة موزانة ، ولم تلبث أن تحولت إلى النقيض : فقد أصبح من المحتوم إعتبار البترول العربى

كتلة واحدة تضم ثلثى الإحتياطات العالمية(١) ، وتقف بالمرصاد للاستغلال الاحتكارى الأجنبي .

وقد ازدادت أهمية المنطقة بدرجة أكبر بالنسبة لواشنطن ، وذلك بسبب حقيقة أن احتياطيات البترول الخام المحلية فى الولايات المتحدة لم يكن تجارى احتياجاتها ، على الرغم من الأسعار المحلية المرتفعة التى يقصد بها حماية السوق . وكان ذلك يتضمن آفاق ناتج ألاسكا ، الذى قدر بحوالى ٢ مليون برميل يومياً بحلول منتصف السبعينات . وكان مقدراً أن يزداد الطلب الأمريكى ، عند ذلك التاريخ ، بحوالى ٣ — ٤ ملايين برميل يومياً ، من مستواه فى عام ١٩٧٠ الذى يبلغ ١٤ مليون برميل يومياً مما يوضح الحاجة إلى زيادة الواردات من الخارج .

ونختتم ذلك بأن رأس المال الأمريكى كان يجرى تصديره إلى أفريقيا فى الستينات بسرعة تفوق سرعة تصديره إلى العالم فى مجموعه ، وذلك إلى حد كبير لإشباع الشهيـــة المتضخمة للاحتكارات الأمريكية فى الداخل ، والشركات المرتبطة بها فى أوربا ، إلى البترول والمعادن . وفضلا عن ذلك فإن الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا . التى واصلت الإزدياد فى مطلع السبعينات بمعدل يزيد على ١٠٪ سنوياً ، كانت تحقق أرباحا أعلى بدرجة جوهرية من المستويات العالمية ، وإذا كانت الإحتكارات الأمريكية ، ورجال المـال الأمريكيون قد أصابهم شيء من الإحباط بسبب موجة التأميم فى عدد من البلاد ، فإن هذا الإحباط لم يشكل عائقاً أمام الإستثمار . وربما كان ذلك يعزى أيضاً إلى حقيقة أن الخسائر الكلية فى البلاد النامية ، التى تتحملها شركات التأمين ضد مخاطر الاستثمار التابعة لبلاد مثل الولايات المتحدة ، وجمهورية ألمـانيا الإتحادية ، واليابان ، لم تكن تتجاوز ١٪ من

---

(١) مجلة لوموند دبلوماتيك ، عدد يولية ١٩٦٩ .

قيمة غطاء التأمين المتعاقد عليه — وفضلا عن ذلك فإن هذه الخسائر كان يتم التعويض عنها .

وأما عن النتائج ، فإنه بعد عقدين من الإستثمارات الخاصة المتزايدة فى أفريقيا (القادمة من الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الإمبريالية) ، لم يسجل أى نقص ملموس فى الحجم النسبي للسكان الذين يعيشون فى قطاع الإكتفاء الذاتى[1] ، أو من الناحية الأخرى لم تسجل أية زيادة فى قطاع الصناعات التحويلية . ولذلك فإن أفريقيا كان لديها كل ما يحملها على البحث عن معونة حقيقية لمساعدتها فى معركتها غير المتكافئة من أجل التنمية الإقتصادية .

المضمون السياسى – الاقتصادى للمعونة

المعونة الثنائيه

بينما تبحث أفريقيا عن المعونة أساساً من أجل التنمية الإقتصادية ، فإن المعونة الأجنبية الأمريكية ، على وجه الإجمال ، تعكس فى صورة مصغرة، وربما بقدر من الحيوية أكبر منه فى أى مجال آخر ، المضمون السياسى — الإقتصادى للسياسة الخارجية الأمريكية . وإن الغرض الرئيسى للمساعدات العسكرية والإقتصادية على حد سواء ، هو من الناحية الرسمية « تعزيز الأمن القومى للولايات المتحدة » — وفى الحقيقة لشن الحرب الباردة ضد الدول الإشتراكية ، ولمقاومة الحركات الوطنية المناهضة للامبريالية .

(١) فى عام ١٩٧١ كانت النسبة المئوية لهؤلاء السكان ، مثلما كانت فى عام ١٩٥٠ ، وهى ٥٩٪ فى مجموع القارة (٧٥٪ جنوبى الصحراء الكبرى) .

وفى داخل هذا الإطار السياسى العام ، فإن المساعدات الإقتصادية يقصد بها أيضاً تعزيز الإستثمار الخاص الأمريكى فى الخارج ، والتجارة الخارجية، وكذلك إلى درجة أقل — التنمية الإقتصادية . وغنى عن البيان أن هذه الفئات تتداخل وتتشابك ، بل تغفل فى بعض الأحيان : مثال ذلك أن النقل والمواصلات تحقق بالفعـــل مزايا للتنمية الإقتصادية ، ويمكن إستخدامها بالفعل لهذا الغرض ، ولكنها تنشأ عادة إما للأغراض العسكرية الأجنبية ، أو لاستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق الأرباح . إن البلاد تحصل على المعونة الإقتصادية ، ولكن كتعويض مقابل القواعد ، التى تشكل جزءاً من شبكة إمبريالية تستخدم لعرقلة التقدم السياسى والإجتماعى ـ الإقتصادى . وهكذا فإن الغرض الكامن ، أو الوظيفة الكامنة ، للمعونة ذو مغزى أكبر مما يعطى من إسم رسمى ، ولذلك فإن الأرقام الكمية التى تقدم كثيراً ما تكون محل تساؤلات كيفية خطيرة .

وقد كان التركيز السياسى — العسكرى هو بوضوح التركيز الراجح — على الرغم من بعض التغيرات . وهكذا فإن المعونة العسكرية الأمريكية المباشرة ، التى وصلت إلى حوالى ثلثى المعونة الأمريكية الكلية لجميع البلاد فى الخمسينات ، قد هبطت إلى ٤٠ ٪ فى مطلع الستينات . ولكنها مازالت تساوى ثلثى المجموع الكلى ، إذا ما أضفنا إليها الفئات الشبيهة بالعسكرية أو السياسية ذات الإرتباط (المساعدات الداعمة ، ومساعدات الطوارىء) . وقد كانت هذه النسبة ـ على الرغم من ذلك أقل من مثيلتها فى العقد السابق (حيث كانت حوالى ثلاثة أرباع) ، وتعكس المقادير المتزايدة من المساعدات الموجهة فى شكل إقتصادى ـ وهو إتجاه تميزت به الستينات بوجه عام .

وقد كانت المعونة الأمريكية لأفريقيا ، على الرغم من أن مضمونها السياسى لم يكن يقل عن مثيله للقارات الأخرى ، ذات مضمون عسكرى

مباشر ضئيل للغاية ، أى أنها كانت تتخذ فى الجزء الأغلب منها شكلا إقتصادياً . أما عن اتجاهها ، فقد كانت المساعدات الأمريكية - حتى منتصف الستينات - تذهب أساساً إلى البلاد التى أقامت الولايات المتحدة فيها قواعدها: المغرب (التسهيلات البحرية والجوية)، وليبيا (مطار هويلس)، وليبيريا(١) (القاعدة الأمريكية فى بيكرز فيلد ، والميناء البحرى فى مونروفيا) ، واثيوبيا (٢) (قاعدة الاتصالات العسكرية الأمريكية) . وكانت أموال أصغــــر حجماً تذهب لتمويل استخراج المواد الأولية فى المستعمرات البريطانية والفرنسية . وابتداء من الفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ، ارتفع ما يسمى المعونة الإقتصادية من ٣٧ مليون دولار ، إلى ١٠٠ مليون ، سنويا ، مع إمكانية الوصول إلى "قواعد" بوصفها المبرر الرسمى لمعظم هذه المساعدات(٣). وعلى نقيض ذلك فإنه لم ينفق فى عام ١٩٥٨ غير ٢٠ مليون دولار عـــلى تحسين المهارات والتكنولوجيا .

وقد كانت المقادير المتزايدة للمساعدات الأمريكية ، وإن لم تكن تخلو من تغيير أساسى فى تركيبها ، تعكس تنازلات فى مواجهة المد الصاعد لحركة التحرير الأفريقية . وبحلول عام ١٩٦٠ ارتفعت المعونة الأمريكية

---

(١) ثمة مثال حى على مدى ضآلة العون الذى قدمته المساعدات الأمريكية للتطور الاجتماعى الاقتصادى : فى عام ١٩٦٠ قال مسئول أمريكى سابق « لم تكن توجـــد فى مدرسة عامه واحدة مكتبة ، أو مراجع مدرسية ملائمة ، أو تعليم كاف » . وقد أعلنت الحكومة الليبرية أنها قررت — فى حـــدود قرض عام قدره ٨٠ مليون دولار — أن توجه أولياتها الرئيسية إلى تنمية الطرق ، وتشييد المبانى العامة ، وإرساء الأساس للاستثمارات الخاصة الموسعة فى المطاط والحديد . انظر ، ج. د. مونتجمرى ، Aid to Africa ، نيويورك ١٩٦١ ، ص ٢٢ .

(٢) فى عام ١٩٦٠ كانت المعونة العسكرية ٥ر٤٢ مليون دولار ؛ والمساعدات الاقتصادية ٥ر٢٢ مليون دولار ، كان من بينها فائض أغذية قيمته ٤ر٦ ملايين دولار ، وقروض من بنك الاستيراد والتصدير قيمتها ٤ر٢٧ مليون دولار . المرجع نفسه .

(٣) مجلة ذى ديبارتمنت أوف ستيت بولتن (نشرة وزارة الخارجية الأمريكية) ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٦٤ .

إلى ٢٨٧ مليون دولار ، وكان حوالى نصف (١) المساعدات الإقتصادية يتكون من فائض المحصولات الزراعية ، والقروض التجارية التى يقدمها بنك الإستيراد والتصدير . وفى أعقاب «عام أفريقيا» مباشرة ، قفزت المعونة الامريكية قفزة مثيرة بحيث وصلت إلى أكثر من ٤٠٠ مليون فى عام ١٩٦١ ، ووصلت إلى ذروة قدرها ٥٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ ، ثم هبطت بعد ذلك إلى متوسط سنوى قدره ٤٨٠ مليون دولار فى الفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٦ . وأعقب ذلك انخفاض اقترن على وجه التقريب بتقليص المعونة للجمهورية العربية المتحدة ، وفترة الجزر فى حركة التحرر الوطنى الأفريقية التى بدأت بهزيمة القوى الوطنية الكنغولية .

وعلى خلاف المعونة الثنائية التى كانت تقدمها بريطانيا وفرنسا ، والتى تستهدف بدرجة أكبر مستعمراتهما السابقة(٢) لم تكن المعونة الأمريكية مرتبطة ارتباطاً مباشرا بروابط سياسية ـ اقتصادية امريكية سابقة . وقد انتشرت الولايات المتحدة فى الستينات من تلك البلاد التى كانت تربطها بها «علاقات خاصة» ، إلى عدد من الدول المستقلة حديثاً . وبالتالى فإن نمط المعونة الأمريكية يمكن فهمه بدرجة أكبر على أنه انعكاس لاستراتيجية

---

(١) المرجع نفسه ، عدد ٢٥ يناير ١٩٦٠ ، ص ١٠٥ .

(٢) ذهب حوالى ٨٥ ٪ من المعونة الثنائية البريطانية إلى مناطق الكومنولث ، وذهب حوالى نصف تلك النسبة إلى المناطق التابعة . ولم يذهب إلا ١٠ ٪ إلى مناطق خارج الكومنولث ، وذهب جزء كبير من هذه النسبة إلى الأردن والسودان ، وهما شبه مستعمرتين بريطانيتين سابقتين . ر . ف . مايكسيل ، <u>The Economics of Foreign Aid</u> ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

وذهب حوالى ٩٤ ٪ من المعونة الثنائية الفرنسية فى عام ١٩٦٣ إلى إداراتها وأراضيها فيما وراء البحار ، الجزائر والمغرب وتونس ودول اتحاد مالاجاش الأفريقية . أما معونة جمهورية ألمانيا الاتحادية فى أفريقيا ، الموجهة إلى المواد الأولية والتجارة ، فكانت مبعثرة فى حوالى ٣٦ بلداً ، مع اتجاه الى أن تكون أكبر إلى حد ما فى المستعمرات الألمانية السابقة (الكمرون ، وتنزانيا ، وتوجو) ، والتى تكون أيضاً أكثر ارتباطاً بالمساعدات القادمة من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية .

واشنطن السياسية - الاقتصادية القارية أو الاقليمية (مقترنة بنمط المؤسسات المالية الدولية) .

ومن مجموع المعونة الأمريكية إلى جميع البلاد ، التى بلغ متوسطها ٤ر٦ بلايين دولار سنويا فى الستينات (انظر الجدول رقم ٣) حصلت أفريقيا إجمالا على أقل من العشر . وهكذا كانت القارة الأفريقية ، على النطاق العالمى ، أقل أهمية فى أولويات واشنطن بالنسبة لسياسة المعونة من أمريكا اللاتينية أو آسيا . ومع ذلك فإن أفريقيا كانت تحصل بالفعل على أضعاف المقدار الكلى لاستثمارات الاحتكارات الأمريكية ، ويظهر ذلك فى التجارة مع البلاد المختلفة إذا أخذ كل منها على حدة ، ولم ينظر إليها فى مجموعها .

وكان شمال أفريقيا أعلى مستوى إقليمى بما لا يقاس على نطاق القارة، إذ قد حصل على ثلثى المجموع الكلى للمعونة الأمريكية فى عام ١٩٦٤(مصر والمغرب ، وتونس ، وليبيا ، والجزائر) . وأعقبت ذلك تخفيضات حادة فى الشحنات الغذائية الأمريكية إلى مصر (١) والجزائر ، بعد فشل الضغط الأمريكى فى تحويلهما عن مسارهما السياسى المستقل . ثم توقفت المعونة الأمريكية لليبيا فى منتصف الستينات عندما تضاءلت كثيرا أهمية الأموال التى تدفع تعويضا عن قاعدة عسكرية أمريكية ، وعن الوجود العسكرى الأمريكى ، على ضوء التزايد فى ناتج البلاد وإيراداتها من النفط . وهكذا فى عام ١٩٦٧ كان شمال أفريقيا — وفى الحقيقة المغرب وتونس فقط —

---

(١) كشف الرئيس جمال عبد الناصر ، على سبيل المثال ، كيف أوقفت واشنطن شحنات من الحبوب قيمتها ٦٠ مليون دولار ، عندما رفضت بلاده السماح للولايات المتحدة بالتفتيش على الصناعات ، والمفاعلات الذرية ، وغيرها فى مصر . وعندئذ هدد مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ستزود اسرائيل بمزيد من الأسلحة اذا وجهت مصر دعايتها ضد واشنطن . جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ١٣ فبراير ١٩٧٠ .

الجدول رقم (٣)

المعونة الأمريكية الثنائية (مليون دولار)

	ابتداء من بعد الحرب حتى عام ١٩٧٠	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٧	١٩٧٠
المجموع الكلى لجميع البلاد	١٢٣ر١٣٤	٥ر٠٧٠	٤ر٤٣٧	٤ر٨١١	٤ر٩٤٧	٣ر٥٩٣
المجموع الكلى لأفريقيا	٤ر٩٣٩	٥١	٢٨٧	٤٧٤	٣٤٢	٢٧٠
منها :	٪٤	٪١	٪٦	٪١٠	٪٧	٪٨
الجمهورية العربية المتحدة(١)	١ر١٢٧	٧	١٠٨	١٩٤	٥	—
المغرب	٦٩٠	١٨	٦١	٣٩	٣٤	٦٤
تونس	٦٢٣	٦	٥٥	٤٤	٤٩	٤٩
الكنغو (كينشاسا)(٢)	٣٦٤	—	١١	٤٠	٣٥	١١
نيجيريا	٢٥١	—	٣	٢٥	٣٥	٣٦
ليبيريا	٢٤٠	٥	٨	١٢	٣٧	—١
غانا	٢٢٣	—	٢	٨	٣٥	٢
ليبيا	٢٠٦	١٧	٣٤	٦	—٦	—
اثيوبيا	١٨٥	٧	٧	٨	١١	٩
الجزائر	١٧٨	١	١	٣٩	١١	١
السودان	٩٤	—	١٧	١٠	—٢	—٢
غينيا	٩٣	—	—	١١	٧	٤
الصومال	٧٢	—	٣	٦	٥	٥

المصدر : Statistical Abstract of the U.S., 1964—71

يحصل على حوالى ٣٠ ٪ من المعونة الثنائية الأمريكية التى تقدم للقارة، مقابل ٩٠ ٪ فى عام ١٩٦٠ .[1]

إن تضاؤل هذه النسبة قد نتج جزئياً عن التخفيضات السالفة الذكر ، ولكنه نتج أيضاً عن التدفق المطرد أو المتزايد للمساعدات الأمريكية على بلاد معينة فى مناطق أخرى . ففى أفريقيا الوسطى على سبيل المثال ، أصبحت الدولة الرئيسية زائير البلد الذى يحصل على أكبر قدر من المعونة ، على الرغم من — وربما بسبب — ثروتها المعدنية الهائلة وذات الربحية العالية ، التى كان يجرى فى الوقت نفسه ضخها إلى خارج البلاد[2] . وكانت زيادة المعونة الأمريكية للكنغو تسير فى خط متواز مع زيادة نفوذ واشنطن فى كينشاسا . وفى أفريقيا الغربية ظلت ليبريا هى البلد الذى يحصل على أكبر قدر من المعونة الأمريكية . أما غانا التى كانت تحصل على مقدار متواضع من المعونة (إلى جانب معونة متعددة الأطراف لمشروع سد الفولتا) تحت حكم الرئيس نكروما ، فقد أصبحت فجأة — فى أعقاب الانقلاب الرجعى فى مطلع عام ١٩٦٦ — البلد الذى يحصل على أكبر قدر من المعونة . وأصبح للمعونة الأمريكية ، وللمسئولين الأمريكيين ، دور بارز فى أكرا . وكانت نيجيريا الدولة الأفريقية الهامة الغنية بالبترول ، والأكثر اكتظاظاً بالسكان ، تحصل ، على مساعدات تتزايد باطراد ، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة فى عام

---

(١) وفضلا عن ذلك فإن الغرض من مثل هذه « المساعدة الداعمة » للمغرب وتونس ظل كما كان فى منتصف الستينات ، استناداً الى المدير الأمريكى المساعد للمعونة الأفريقية ، وهو حوالى ١٠٠ مليون دولار « كنوع من المدفوعات مقابل القواعد » . قانون المساعدة الأجنبية لعام ١٩٦٦ ، لجنة الاستماع بمجلس النواب الأمريكى ، ٢ مارس ١٩٦٦ ، الجزء الأول ، واشنطن ، ص ١٥٠ .

(٢) وهكذا على سبيل المثال ارتفع الانتاج الى ٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٦ (١٠ ٪ زيادة على عام ١٩٦٥) ، وكان أغلب الزيادة فى المعادن . ولم تكن المنتجات الزراعية تمثل غير ٢٣ ٪ من الصادرات فى عام ١٩٦٦ (مقابل ٤٥ ٪ قبل الاستقلال) . وقد قامت المعونة الأمريكية جزئياً بسد هذه الفجوة التى نشأت عن الفشل السياسى فى كسب قوى التحرر الوطنى المقهورة فى الريف .

١٩٦٧ من حيث حصولها على المعونة . وأما غينيا ، التى كانت تحصل على معونة متواضعة ، فقد كانت الهدف لما هو أكثر من اهتمام متواضع[١] بالنسبة لدولة صغيرة لم تكن سياساتها التقـــدمية موضع رضى من جانب واشنطن .

وفى أفريقيا الشرقية ، التى ترتبط بمجمع الشرق الأوسط ، ظلت إثيوبيا هى الهدف الرئيسى للمعونة الأمريكية . وعلى الرغم من ذلك فإن الصومال، البلد المجاور الصغير ذا الموقع الاستراتيجى ، قد أصبح قرب الستينات البلد الذى يحصل على أعلى معونة بالنسبة للفرد . أما السودان ، الذى كان يتميز أيضاً بأنه أحد البلاد العشرة التى خططت واشنطن على تركيز المعونة فيها فى عام ١٩٦٧[٢] ، فقد قطع علاقاته الدبلوماسية مع واشنطن بعد حرب يونية الإسرائيلية — العربية ، وبالتالى قطعت عنه المعونة .

وقد كان لمقادير المعونة الأمريكية واتجاهاتها ، التى تحددها أهداف طبقية نوعية ، ومواقع تفاوضية محددة ، انعكاسها فى المنطق الايديولوجى الأساسى — حتى وإن يكن فى شكل دعائى مشوه . انظر قسم ، (القوى الإيديولوجية .) فسلسلة التغييرات الخمسة التى طرأت على إسم الوكالات[٣] التى تتولى تقديم المعونة الأمريكية يعد دليلا على المحاولات التى تبذل للتغلب على الوصمـــة السياسية التى تلحق بالمعونة الثنائية الأمريكية . أما الجهود

(١) ليس فقط فى البوكسيت ، فقد كان جوهر السياسة الأمريكية « الاحتفاظ بموطىء قدم عند الباب » ، من خلال وجود إدارات المعونة ، والعروض المجددة لتقديم المعونة . قال مسئول أمريكى سابق أن جهوداً دبلوماسية غربية مشتركة قد بذلت لإثناء غينيا عن الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، انظر ، ج . د . مونتجمرى ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) برنامج المساعدات الخارجية ، التقرير السنوى للكونجرس ، السنة المالية ١٩٦٧ ، واشنطن ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠ .

(٣) إن إدارات تقديم المعونة التى سبقت الإدارة الحالية — وكالة التنمية الدولية — تتابعت أسماؤها منذ عام ١٩٤٨ على النحو التالى : إدارة التعاون الدولى ؛ إدارة العمليات الأجنبية ؛ وكالة الأمن المتبادل ؛ وإدارة التعاون الاقتصادى .

الأخرى التي تبذل من جل هذا الغرض أفي السبعينات فتأخذ اتجاه تقليل السفور الذي يصحب تقديم المعونة الأمريكية ، وزيادة التركيز على الإقراض المتعدد الأطراف .

وعلى النقيض من ذلك فإن المعونة الإشتراكية ، بحكم مصدرها الاجتماعي — الإقتصادي وطبيعتها الاجتماعية — الاقتصادية ، تكون في جوهرها موجهة نحو دعم الاستقلال السياسي ، وتشجيع التصنيع والنمو الإقتصادي في الدول النامية . فبحلول عام ١٩٦٠ كان الاتحاد السوفيتي يصدر سنوياً آلات ومعدات صناعية — لاسيما تلك التي تحتاج إليها البلاد النامية — قيمتها حوالي بليون روبل ، أي ضعف قيمة ما صدره منها في عام ١٩٥٥ . وبحلول عام ١٩٦٣ كان مجموع المعونة السوفييتية ٣ بلايين روبل ، يذهب ثلثها إلى الدول الأفريقية والعربية .(١)

وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع الحاد كان ثمرة لتزايد القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي ، فإن المعونة السوفيتية المتزايدة لم تكن تقدم دون تضحية يتحملها الاقتصاد السوفييتي(٢) . وكانت شروط الإقراض السخية شروطاً

(١) كانت الدولة التي تحصل على أكبر قدر من المعونة في أفريقيا هي مصر (بعد الهند على النطاق العالمي) ، ثم تليها إثيوبيا ، وغانا ، وغينيا ، ومالي ، والسودان ، والصومال ، وتونس ، الخ . ومن أجل الاطلاع على دراسة شاملة لذلك ، انظر ، ف.ف. رومالوف، الاتحاد السوفيتي والبلاد المتخلفة اقتصادياً (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٦٣ ، ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) ذلك أمر معترف به على النطاق العام . انظر على سبيل المثال ، ف.د. هولزمان ، Soviet Trade and Aid Policies ، بحث ألقي في ندوة جامعة كولومبيا ، يوضح كيف أن التكلفة الحقيقية للمعونة في الاتحاد السوفيتي أعلى منها في البلاد الرأسمالية (التي يوجد فيها رأسمال عاطل أو فائض مؤهل للتصدير) ، فبسبب العمالة الكاملة في الاتحاد السوفيتي لا يوجد فائض من الأموال للاستثمار الداخلي ، والمعدل العالي للعائد . —Soviet American Rivalry in the Middle East ، إعداد ج.س. هيوروفيتز نيويورك ، ١٩٦٩ .

نموذجية : الأجل الطويل — حوالى ١٢ عاماً ، وأسعار الفائدة المنخفضة — ٢٫٥٪ (مقابل ٤٪ — ٧٪ أو أكثر للقروض المقدمة من الدول الرأسمالية) . وكان سداد الديون وفوائدها يأتى من الأرباح التى تتحقق بعد تشغيل المشروعات ، وكثيراً ما يتم السداد من ناتج المشروعات التى يستكمل تشييدها ، أو من صادرات البلاد التقليدية . ويساعدها ذلك على توافر سوق مستقرة وأسعار ثابتة . ومن أجل التعجيل بالتصنيع ، فإن القروض تقدم فى جزء كبير منها لمشروعات نوعية ، كما يتم توفير المعدات والمساعدة التقنية ، على حين يقوم العمال والتقنيون المحليون بتجميع المصانع بعد أن يحصلوا على التدريب اللازم فى موقع العمل . ولذلك فإن بعض هذه السمات المميزة ، الاقتصادية والمالية والتقنية ، يتناقض تناقضاً حاداً مع السمات المميزة المعونة الأمريكية وغيرها من المعونات الإمبريالية .

إن الأحداث الكلاسيكية التى تحيط بتمويل السد العالى فى مصر تقدم أبلغ دليل على مدى التناقض بين المضمون السياسى — الإقتصادى للمساعدات الإشتراكية . ومضمون المعونة الأمريكية . ففى عام ١٩٥٦ عندما حرض فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية ، على سحب عرض البنك الدولى — الأمريكى بتمويل السد العالى ، تم تأميم قناة السويس ، وكان من أهداف هذا التأميم توفير مقادير أكبر من الأموال المحلية . وكان الجواب الإمبريالى على هذه الخطوة هو حصار مصر ، والحرب العدوانية البريطانية — الفرنسية — الإسرائيلية فى أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦ . وفى أعقاب ذلك شاركت واشنطن أيضاً فى تجميد أرصدة مصر من العملات الأجنبية فى الخارج ، وفى يوليه ١٩٥٧ رفضت الولايات المتحدة بيع القمح لمصر أو شراء القطن منها . وفعل الاتحاد السوفييتى هذا وذاك ، ووفر لمصر أيضاً البترول والمساعدات . وفى ٢٩ يناير ١٩٥٨ وقع مع مصر الاتفاق الخاص بتمويل وبناء السد العالى ، الذى كان من شأنه أن يوسع بمقدار الثلث الأراضى القابلة للزراعة ، التى تبلغ مساحتها ٢٫٤ مليون هكتار ، وزيادة الدخل القومى

بمقدار ٤٥٪ . وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٢ر٢ مليون كيلو وات (أى خمسة أمثال الطـــاقة الكهربائية الأيدروليكية التى يتم توليدها حالياً) ، وتحقيق مزيد من الانتظام فى مناسيب المياه بالمجارى المائية بما يزيد طاقة النقل النهرى بمقدار ٢٠٪ — ٣٠٪ . وكان من المقرر أن يغطى السد العالى تكاليف بنائه بعد استكماله بعامين فقط(١) .

إن الأمثلة التى من هذا النوع للمعونة الاشتراكية المباشرة فى التشييد ، وفى توفير المعدات والمساعدات التقنية(٢) ، قد كشفت على نحو صارخ الجهود التافهة التى تبذلها الإمبريالية فى مجال التغلب على التخلف الاقتصادى .

وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية ليست إلا هدفاً ضئيل الشأن من أهداف المساعدات الأمريكية — إن لم يكن هدفاً شفهياً فى الحقيقة — فإن المسئولين الأمريكيين معنيون حقا ، وليس دون سبب بطبيعة الحال ، بالفجوة المتزايدة الاتساع بين البلاد الصناعية المتقدمة والدول النامية ، لكونها تشكل تهـــديداً كامناً للمصالح الإمبريالية والنفوذ الإمبريالى(٣) .

---

(١) ف.ف. روماليوف ، المرجع نفسه . وفضلا عن ذلك فإن التحكم فى مجرى نهر النيل قد جنب مصر فى عام ١٩٦٤ ما كان يمكن أن يكون كارثة فيضانات ، وفى عام ١٩٦٥ دماراً خطيراً بالناتج الزراعى نتيجة لنقص شديد فى هطول الأمطار . انظر ، ا.س. جيرا كيس ، « Some Axpects of First Five—Year Plan » ، فى مجلة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، فاينانشيال آند ديفولوبمنت كوارترلى ، العدد ١ ، ١٩٦٩ .

(٢) فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، قامت البلاد الاشتراكية بتدريب ٠٠٠ر١٥٠ من العمال والتقنيين المؤهلين فى البلاد النامية : ٠٠٠ر١٢ فى موقع السد العالى ، ٠٠٠ر٤٠ فى البلاد الأفريقية الأخرى . وفى الاتحاد السوفييتى حصل على التدريب ٠٠٠ر٣٠ ، وفى تشيكوسلوفاكيا أكثر من ٠٠٠ر١ ، من البلاد النامية . وفى ١٩٦٧ — ١٩٦٨ كان يوجد فى أفريقيا أكثر من ٥٠٠ معلم سوفييتى Financing Economic Devlopment : International Movement of Long — Term Capital and official Donation ، الأمم المتحدة ١٩٦٩ .

(٣) انظر تقرير مكنمارا ، The Essence of Security, Reflections in Office ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

ونتيجة لذلك كان هناك إقرار ملحوظ منذ مطلع الستينات بأنه من الضرورى تحقيق قدر من التنمية الإقتصادية والإجتماعية(١) إن الهدف الأدنى لمعدل النمو السنوى ، وهو ٥٪ ، الذى حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية ، كان من المقرر تحقيقه بمساعدة تدفق سنوى للمعونة قدره ١٪ من الناتج القومى الإجمالى للبلاد المانحة . ومع ذلك فإنه من الناحية الكمية لم تف الولايات المتحدة إلا بحوالى نصف ما كان يتعين عليها تقديمه(٢) .

ومع ذلك فإن النسبة المئوية من الناتج القومى الإجمالى كمؤشر كان يمكن أن تكون ذات دلالة أكبر — حتى فى الإطار الإقتصادى البحت — لو لم يكن يقابلها تدفق جوهرى من داخل البلاد إلى خارجها . وهكذا تكون شروط المعونة والقروض الخارجية ذات تعلق مباشر بالموضوع . بيد أن الولايات المتحدة بدلا من أن تخفض متوسط سعر الفائدة على القروض الثنائية ، عمدت إلى جعل شروطها أكثر قسوة . مثال ذلك أنها رفعت سعر الفائدة من ٣٪ فى عام ١٩٦٤ ، إلى ٣ر٦٪ فى عام ١٩٦٥ . (رفع البنك

---

(١) إن المؤلفات الهائلة حول المعونة تزخر بالأمثلة ، بما فى ذلك صيغ لقياس مفاهيم من نوع ، « القابلية للسقوط السياسى » (Pe) ، أى « ميل إلى الشيوعية » ، قدمها تشارلس وولف (Foreign Aid: Theory and Practice in Southern Asia ، برنستون ١٩٦٠) . ويعتبر مفهومه Pe وظيفة من ثلاث متغيرات مركبة — تتغير تغيراً مباشراً مع أ) التطلعات الاقتصادية ، وتتغير عكسياً مع ب) المستوى الحالى للمعيشة ، جـ) والتوقعات الاقتصادية . إن Pe بوجه عام ، استناداً إلى ذلك المؤلف ، يمضى يداً بيد مع العجز عن تحقيق معدلات مرضية للنمو والتنمية . انظر ، ر . ف . مايكسيل ، The Economics of Foreign Aid ، لندن ، ١٩٦٨ .

(٢) كانت هذه النسبة عند ذروتها حولى ٥٥ر٪ من الناتج القومى الإجمالى فى مطلع الستينات (مقابل ٣٢ر١٪ لفرنسا) [استناداً إلى جوت ا بينسكوس ، « The Cost of Foreign Aid » ، فى مجلة ريفيو أوف إيكونومكس آند استاتستكس ، المجلد ٤٥ ، عدد نوفمبر ١٩٦٣ ، ص ٣٦٤] حسب كيفية حساب فائض الحاصلات الأمريكي (أغذيه) — بالأسعار الرسميه ، أم بأسعار السوق العالميه . انظر ، هـ . ج . جونسون ، Economic Policies Toward Less Developed Coumtries ، مؤسسة بروكنز ، واشنطن ، ١٩٦٧ .

الدولى للإنشاء والتعمير سعر فائدته من ٥ر٥٪ إلى ٦٪ فى عام ١٩٦٦ ، إلى ٥ر٦٪ فى عام ١٩٦٨ ، وإلى ٧٪ فى عام ١٩٧٠) واستمر مجموع الديون الخارجية الأفريقية فى الازدياد ، ملقياً على البلاد المدينة عبئاً متزايد الفداحة فى مواجهة خدمة الديون (سداد الفوائد والأقساط)(١) ، التى كانت تلتهم نصيباً متزايداً من إيراداتها من الصادرات . ومن ثم كانت تتبقى أموال أقل للنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

ولكن ذلك لا يأخذ فى اعتباره نوعية المعونة ، ولا أثرها الداخلى — على وجه العموم — فى استمرار البنيان الاستعمارى الإقتصادى — بدلاً من تجديده ، مثال ذلك أن المعونة الأمريكية توجه فى جوهرها نحو البنيان السفلى اللازم للاستثمار الخاص فى الصناعات الاستخراجية ، ودعم الميزانية، والفوائض الغذائية(٢) ، ولا تقترن بمشروعات للتنمية الاقتصادية . ولذلك كان الاتجاه الاجتماعى — الاقتصادى لكل من الدول المانحة ، والدول التى تحصل على المعونة ، أهمية جوهرية .

وهكذا فإن المواد الغذائية الأمريكية كان يمكن أن تكون ذات عون للبلاد النامية التى تحتاج إليها ، مع الاستمرار فى التنمية الصناعية والزراعية، والاستمرار فى رفع مستوى التكنولوجيا والإنتاجية ، أو فى موازنة الاقتصاد . ومع ذلك ففى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، حيث كانت المواد الغذائية تستخدم بهذا المعنى ، كانت المعونة الأمريكية تستخدم كسيف

(١) فيما بين عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ ، بينما كانت أعباء خدمة الديون فى جميع البلاد النامية تزداد بمعدل سعرى متوسط قدره ١٠٪ — وهى زيادة تفوق كثيراً الزيادة فى الصادرات — كانت هذه الأعباء ترتفع فى أفريقيا بحوالى ١٥٪ سنوياً . التقرير السنوى للبنك الدولى عن الفترة ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، ص ٣٠ — ٣١ .

(٢) كانت المكونات الغذائيه كبيرة بوجه خاص — أكثر من ٤٠٪ فى منتصف الستينات . انظر ، Foreign Assistance Act of 1966 ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ ، ١٥٣ .

ديموقليس ، ثم قطعت بعد ذلك لأغراض سياسية . أما فى البلاد التى لم تتبع نهجا مستقلا قوياً يستهدف تحطيم اقتصادها ، فإن أثر المعونة كان يدعم مواقع الإمبريالية . والمحافظة على تبعية هذه البلاد .

وفى تونس، على سبيل المثال، حيث كان لفرنسا تقليدياً النفوذ الخارجى الأقوى(١) ، تحركت المعونة الأمريكية نحوها ابتداء من عام ١٩٥٧ ، وازدادت بصفة خاصة عند ما قطعت المعونة الفرنسية رداً على إجراءات التأميم . وقد كانت المعونة الأمريكية . التى وصلت فى عام ١٩٦٧ إلى مجموع تراكمى يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار — أعلى معونة أمريكية بالنسبة للفرد قدمت لأية دولة أفريقية — تشكل أكثر من نصف مجموع المعونة الأجنبية التى حصل عليها ذلك البلد . وكانت جمهـــورية ألمانيا الاتحادية والبنك الدولى مصدرين إضافيين هامين للمعونة . وقد كانت المعونة الأمريكية تتخذ فى الأساس (حوالى النصف) شكل شحنات غذائية حسب محصول البلاد. فالمحصول السيء يعنى اعتماداً كاملا، وذلك فى بلد يعمل ٦٠٪ من سكانه بالزراعة ، وينتج ٧٥٪ على أكثر تقدير من احتياجاته الغذائية ، وقد كان من العوامل الأخرى فى استمرار التبعية الإقتصادية — المالية أن أكثر من ٤٠٪ من الإستثمار الداخلى كان يأتى من المساعدات الخارجية فى مطلع الستينات(٢) . وقد وصلت أعباء خدمة الدين الخارجى الرسمى إلى ١٢٪ من حصيلة الصادرات فى عام ١٩٦٨ — وهى أعلى نسبة مماثلة فى أفريقيا .

وفى المغرب بدورها كانت الولايات المتحدة تتحرك بإطراد فى الستينات من خلال واسطة المعونة ، لاسيما منذ عام ١٩٦٦ عنـــد ما هبطت المعونة

(١) من المعونة ، والروابط المالية ، والتجارة (النبيذ وغيره من المنتجات) ، إلى الصلات التقنية والثقافية . مجلة نيو أمريكا ، عدد سبتمبر — أكتوبر ١٩٦٩ ، لندن .

(٢) غازى دواجى ، Economic Development in Tunisia ، بريجر ، نيويورك ، ١٩٦٧ .

الفرنسية من مستواها السنوى — الذى كان يبلغ حوالى ضعف مستوى المعونة الأمريكية — إلى ٢ مليون دولار(١) . وقد بلغ متوسط المعونة الأمريكية فى الستينات أكثر من ٥٠ مليون دولار سنوياً، وذلك فى صورة دعم للميزانية وفوائض غذائية (بالأسعار العالمية ، مع فائدة ٦٪ ، وفترة سداد قدرها ٣ سنوات) . ولم يطرأ تغير يذكر على تركيب الواردات من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٨ — حوالى النصف للسلع الإستهلاكية ، ٣٥٪ للوقود والمواد الأولية ، ١٥٪ فقط للزراعة والصناعة(٢). وكانت النفقات الجارية فى مطلع الستينات ترتفع باستمرار عاما بعد آخر، لا سيما فى عام ١٩٦٣ نتيجة للعمليات العسكرية على الحدود مع الجزائر . وارتفع عدد موظفى الحكومة (بما فيهم العسكريون) بمقدار ٢٥٪ فيما بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، إلى جانب « اعتماد غير عادى على الموظفين الأجانب ، والخدمات الأجنبية » . (٣) وارتفعت النفقات العسكرية من ٢١٦ مليون درهم (٤٣ مليون دولار) فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٣٣ مليون درهم (٦٦ مليون دولار) فى عام ١٩٦٥ ، (٤) وذلك إلى جانب نفقات الأمن الداخلى التى كانت تشكل حوالى ٣٠٪ من ميزانية الحكومة . وقد أفادت التقديرات بأن أعباء خدمة الدين (الفوائد والأقساط) وغيرها من المدفوعات (بما فى ذلك التعويض مقابل الأراضى المؤممة) كانت تمتص حوالى نصف المعونة الجارية ، الأمريكية والفرنسية ، فى عام ١٩٦٦ . ولذلك لم يكن يتبقى إلا القليل للتنمية وتجديد الإقتصاد .

وفى إيجاز فإن المعونة الأمريكية التى أعلن فى مطلع الستينات أنها موجهة بحيث تقدم إسهاماً جوهرياً فى التنمية الإقتصادية ، قد ثبت أنها أكثر أرتباطا

---

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢٧ يناير ١٩٦٧ .

(٢) The Economic Development of Morocco ، قامت بنشره دار جونز هوبكنز برس لحساب البنك الدولى للانشاء والتعمير ، بلتيمور ، ١٩٦٦ ، ص ٣١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣١٨ .

بالإستراتيجية الأمريكية السياسية ـ العسكرية ، والإقتصادية الخارجية ، أكثر منها للنمو و التنمية .(١) وهي من حيث المقدار ـ سواء المقدار المطلق، أو كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ـ قد انخفضت انخفاضا كبيرا في النصف الثاني من العقد . كما أصبحت شروطها أكثر قسوة ، وأدت الزيادة المستمرة في فوائدها وأقساطها إلى زيادة عبء وتبعية بلاد معينة ، مثل تونس والمغرب ، وزائير ، وليبيريا ، واثيوبيا ، وغانا (منذ عام ١٩٦٦) ، مع قليل من النتائج الملموسة من زاوية النمو .

ونتيجة لإدراك ذلك على النطاق العام أصبحت المعونة الثنائية الأمريكية موضع شك متزايد في الدول النامية ، كما أدى هذا الإدراك بنقاد الحكومة المعتدلين، مثل السناتور فولبرايت والسناتور تشرس والسناتور بروكسمير ، إلى معارضة برامج المعونة ، مثال ذلك توصيتهم في نوفمبر ١٩٧١ ، على أساس تركيزها الزائد على الجانب السياسي ـ العسكري ، بفصل الجانب الذي يتخذ شكلا اقتصاديا من المعونة ، وقدره ٤٠٪ منها في الوقت الراهن ، عن الجانب العسكري وشبه العسكري ، وقدره ٦٠٪ ، وترك هذا الجانب الأخير للبنتاجون ووكالة المخابرات المركزية ، وإلى معارضتهم لما في هذه البرامج من تبديد ، ـ وفي ذهنهم قبل كل شيء فشل الولايات المتحدة في الهند الصينية واليونان . أما النقاد الليبراليون لبرامج المعونة ، الأكثر تعاطفا مع محنة البلاد النامية، مثل جونار ميردال وتيبر يساهايتر (المرتبطين بالوكالات الدولية) فينتقدون المعونة في علنية أكثر ، بسبب إعاقتها وتشويهها للتنمية . ومع ذلك فإن أمثال هؤلاء الإصلاحيين لا يكونون عادة مستعدين لإدانة

---

(١) وهكذا نجد الاقتصاديين البورجوازيين الآن يتساءلون في جدية عما إذا كان باستطاعة برامج المعونة أن تحقق أي نمو مولد لذاته حتى عند أدنى مستوى . كتب أحد المؤلفين يقول : « من المستحيل تمييز أي منطق اقتصادي بالنسبة لتوزيع المعونة ». إن البلاد تميل لأن التوزيع على أساس علاقات تاريخيه وسياسية وتجارية . (ا.ا.مايكسيل ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

الامبريالية بسبب أهدافها الطبقية ، التي تتعارض مع أهداف الدول النامية ، وتعتبر السبب الجذري لفشل المعونة الثنائية الأمريكية . وبدلا من ذلك فقد شكل التأليف بين النقاد المعتدلين والاصلاحيين الليبراليين - جنباً إلى جنب ، وبطريق المصادفة ، مع كبار رجال الأعمال وقادة الدوائر المالية « البعيدى النظر » - عاملا هاما في تركيز واشتطن المتزايد على المؤسسات المالية الدولية .

المعونة الامريكية المتعددة الاطراف (١)

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد وفرت الجانب الأكبر من مساعداتها المالية للبلاد النامية من خلال البرامج الثنائية ، فان المؤسسات المالية الدولية - وأساسا البنك الدولي - تمثل في استراتيجيتها أهمية رئيسية (وأهمية مازالت في ازدياد) . ففيما بين عام ١٩٦٠ ، والفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، على سبيل المثال زادت قروض البنك الدولي للدول الأفريقية بمقدار خمس مرات - من ٤٠ مليون دولار ، إلى ٢١٣ مليونا . وقد هبط هذا المستوى بعض الشيء في السنوات الثلاث التالية ، ولكنه ارتفع إلى ٣٤٥ مليون دولار في السنة المالية التي انتهت في ٣٠ يونيه ١٩٦٩ . (٢) وهكذا زادت قروض البنك الدولي وتسهيلاته الائتمانية من سبع مقدار المعونة الثنائية الأمريكية في عام ١٩٦٠ ،

---

(١) إن معظم الأموال التي توفرها المؤسسات المالية الدوليه لا تعتبر معونة بالمفهوم الذي يتراوح بين رأى جريدة ذى إيكونومست ، ووجهة النظر الرسمية للولايات المتحدة ، التي تستبعد القروض التي تقدم بشروط تجارية . وقد أقر بذلك أيضاً الرئيس الراحل كيندى، عندما كان لا يزال عضواً بمجلس الشيوخ الأمريكي ، عندما أبدى أسفه لمنح « قروض غير مرنه بشروط قاسية من خلال بنك الاستيراد والتصدير والبنك الدولى ، تسدد بالدولار وفق جداول زمنية ثابتة ، الأمر الذى يعوق التنمية الاقتصادية ، بدلا من أن يشجعها » خطاب في ١٩ فبراير ١٩٥٩ ، مضبطة الكونجرس ، الكونجرس السادس والثمانون ، مجلس الشيوخ ، ص ٢٤٨٤ .

(٢) انظر التقرير السنوى للبنك الدولى والرابطة الدولية للتنمية عن السنوات المقابلة .

إلى نصفها فى عام ١٩٦٦ ، ثم تجاوزتها عند نهاية العقد . وفضلا عن ذلك فإنه بينما كان من المتوقع أن تواصل المعونة الثنائية الأمريكية اتجاهها النزولى فى السبعينات ، كان البنك الدولى يخطط لزيادة إقراضه لأفريقيا بمقدار ثلاث مرات (مقابل زيادة إقراضه للعالم ككل بمقدار الضعف) فى السنوات الخمس الأولى من العقد .

ان تناقص المعونة الثنائية الأمريكية ، وتزايد نشاط المؤسسات المالية الدولية ، ليسا اتجاهين عفويين غير مترابطين ، ولكنهما يعكسان سياسات واشنطن وقدرتها على تنفيذها . فنى البنك الدولى ، الذى تم تنظيمه وتمويله فى البداية باكتتابات البلاد المصدرة لرأس المال ، مع كون الولايات المتحدة حتى الآن هى "القوة المسيطرة فيه ، وذلك بحصتها فى اكتتابات البنك الحكومية وقدرها حوالى ٢٨٫٠٪ ، وما لها من قوة فى التصويت تبلغ ٢٥٫٠٪ ، فى عام ١٩٦٧ .[1] وتليها بريطانيا برأسمال مكتتب يبلغ ١١٫٠٪ ، وقوة فى التصويت تبلغ ١٠٫٠٪ ، وتليهما جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا ، ولكل منهما حوالى نصف بريطانيا . ولا يدفع من الاكتتابات من الناحية الفعلية غير ١٠٫٠٪ ، مثال ذلك أن الولايات المتحدة قد دفعت ٦٣٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ .

وقد توالى على رئاسة البنك الدولى منذ تكوينه ممثلو خليط كبار رجال الأعمال والمال والحكومة بالولايات المتحدة : جون . ج . ماكاوى ـ من مساعد وزير الدفاع ، إلى البنك الدولى ، ثم إلى المفوض السامى لدى ألمانيا ، إلى رئيس تشيس مانهاتن بنك ، إلى البنك الدولى ، ثم إلى مدير للشركات

---

(١) كان يزعم أن آلية الاكتتاب ، التى ترتبط بقوة التصويت ، تتكون من الصيغة التالية : ٤٪ من الدخل القومى للبلد فى عام ١٩٤٠ ، ٦٪ من تجارته السنوية فى الفترة ١٩٣٤ — ١٩٣٨ ، مع سماح قدره ٢٠٪ للتفاوض . إن النسبتين المئويتين لاكتتاب الولايات المتحدة ، وقوتها فى التصويت ، قلتا بعض الشيء عما كانتا عليه وقت تأسيس البنك فى عام ١٩٤٦ ، ولكنها بوصفها أغنى بلد فى العالم ظل لها حتى الآن النفوذ الأكبر .

والمؤسسات الكبيرة ؛ جورج د . وودز - من رئيس شركة فيرست بوسطن إلى البنك الدولى ، ثم إلى الشركات ؛ روبرت ماكنمارا - من شركة فورد، إلى وزير للدفاع ، ثم إلى البنك الدولي . ويشكل رعايا الولايات المتحدة وبريطانيا ٥٠ ٪ من موظفي البنك الدائمين . وقد يكون من الصعب أن نجد هيئة تجسد بدرجة أكبر الخصائص الأساسية للأوليجاركية الأمريكية وعلاقاتها المالية العالمية .

وعلى غرار الأشكال الأخرى للشركات المساهمة ، فإن الأصوات المتحكمة فى اتخاذ القرارات ، على الرغم من الضآلة النسبية لنصيبها فى رأس المال المكتتب ، لا يمتد نفوذها فقط إلى اكتتابات البلاد الأصغر ، بل إلى الأموال الأكبر كثيراً التى تستخدم لعمليات الإقراض (أكبر بحوالى ثلاث مرات) — السندات والأوراق النقدية التى تباع للبنوك والمستثمرين الأفراد(١) ، والكسب الذى يتحقق من القروض التى تقدم بشروط تجارية . وبحلول عام ١٩٦٩ كان البنك ، فى سنواته الثلاث والعشرين ، قد قدم قروضاً قيمتها حوالى ١٣ مليار دولار(٢) ، معظمها للبلاد النامية ، وكان أكثر من خمسة أسداسها قروضاً طويلة الأجل بأسعار الفائدة التقليدية (أما السدس الباقى فكان قروض الرابطة الدولية للتنمية التى تقدم بشروط «ميسرة») . وعادت عليه هذه القروض بربح منتظم يعتمد عليه ، وصل إلى ١٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ ، مقابل متوسط سنوى قدره ١٤٥ مليون دولار فى

---

(١) كان يوجد حوالى أربعة بلايين دولار — تسيطر الولايات المتحدة على حوالى ٤٠٪ منها - بمثابة ديون قائمة فى عام ١٩٦٩ . انظر الحديث الصحفى مع مكنمارا ، رئيس البنك، فى مجلة ذى بانكرز ، لندن عدد مارس ١٩٦٩ .

(٢) كان ذلك مبلغاً ضخماً ومتزايداً بالنسبة لتدفق المساعدات الثنائية الرسمية . وهكذا كانت قروض البنك وتسهيلاته الائتمانية ٨ر١ بليون دولار فى السنة المالية ١٩٦٩ ، أى حوالى ضعف مستوى العام السابق ، مقابل حوالى ٦ بلايين دولار هى مجموع المساعدات الثنائية الرسمية العالمية للبلاد النامية (٦٠٪ منها كان أمريكياً) . The Annual Report of the World Bank and IDA ، ١٩٦٩ .

السنوات الخمس السابقة . ومع ذلك فإن ربحية البنك تعتبر جانباً ثانوياً تماماً في عملياته الإقراضية .

إن الأهداف السياسية — الاقتصادية للاحتكارات والمؤسسات المالية الدولية — وبخاصة تلك التابعة للولايات المتحدة بوصفها الدولة الرئيسية لتصدير رأس المال — والفوائد التي تعود عليها ، ينبغي البحث عنها أساسا في وظيفة البنك المقررة ، وهي العمل « كجسر أمان بالنسبة لحركة رأس المال الخاص إلى الاستثمار الدولي »(١) . أما كيفية تشجيع البنك لهذه الحركة فيعترف بها صراحة إلى حد ما . فهو ينصح الحكومات بتغيير « التشريع المقيد غير العادل » ، من أجل جذب رأس المال الخاص ، وخدمة القروض ذات الشروط الصعبة ، ويعلن عن عدم ارتياحه للملكية الحكومية تحت حجة « الاعتبارات الإدارية »(٢) ، ويرفض أن يقرض — حتى بالشروط التقليدية — للأغراض التي يمكن حسب تقديره تمويلها برأس المال الخاص ومن أجل هذا الغرض تعهد الولايات المتحدة إلى البنك الدولي بوضع معايير للسياسة الأساسية للبديان الضريبي لبلد ما ، ولطريقة توزيع موارد الميزانية فيه ، ولسياساته التسعيرية(٣) .

فأفريقيا على سبيل المثال ، استناداً إلى مكنمارا رئيس البنك ، يجب أن تتخذ « إجراءات ضريبية » ، وأن « تختار مشروعات يمكن أن تكون غير شعبية من الناحية السياسية » ، وأن تبدى « رغبة في قبول وتنفيذ النصيحة التي يقدمها خبراء أجانب »(٤) .

---

(١) The World Bank Group in Asia — موجز ، سبتمبر ١٩٦٣ .

(٢) IBRD International Bank: 1946 – 1953 ، جون هوبكنز ، ١٩٥٤ ، ص ٤٩ .

(٣) انظر بيان أ.س. هتشنسون ، مساعد وزير الخارجيه الأمريكيه لشؤون المعونه الأفريقيه ، في Foreign Assistance Act of 1966 ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٤) مجلة ذي بانكرز ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

وقد كانت مثل هذه النصيحة موجهة نحو تشجيع ومساندة الاستثمار الخارجي المجزي ، وأساسا رأسمال بريطانيا والولايات المتحدة ، وهي تنعكس في تركيب قروض البنك ، وفي القرارات المتعلقة بمنح هذه القروض . ويعتبر التركيز العام الزائد على النقل أمراً له دلالته . ففي مطلع الستينات كان حوالي ٦٠ ٪ من القروض التي قدمت لأفريقيا ، وقدرها ٨٦٠ مليون دولار ، مخصصا للنقل . وبحلول عام ١٩٧٠ هبطت هذه النسبة ، ولكنها ظلت عند ٤٣ ٪(١) ، مع تخصيص ٢٨ ٪ للطاقة الكهربائية ، والباقي للصناعة والزراعة والتعليم . إن النقل والطاقة الكهربائية والمرافق العامة الأخرى ، على الرغم من أنها ليست غير إنتاجية ، بل إنها حيوية بالنسبة للقطاعات المنتجة السلع ، ليست في حد ذاتها مؤشراً صالحا للتنمية (مثال ذلك أنها ليست مؤشراً صالحا على وجود تصنيع ، أو إنتاجية أعلى ، أو طبقة عاملة متعلمة وأكثر مهارة) . وهي على غرار جوانب الاقتصاد الأخرى ينبغي دراستها في السياق — لمن تقام ، وأي غرض تخدم — وبلداً بيلد . ففي أفريقيا ذات العدد القليل من السكان المنتشرين عبر مساحات واسعة ، يعتبر الاستثمار في النقل بالنسبة للفرد عاليا على نحو غير متناسب(٢) . وهو يخصص بوجه عام لانشاء الطرق ، وخطوط السكك الحديدية ، والموانىء — وعلى غرار الطاقة الكهربائية(٣) — من أجل نقل المعادن التي تشحن بعد ذلك إلى خارج البلاد .

---

(١) كان الرقمان الخاصان بالعالم (بما فيه أفريقيا) هما : الثلث للنقل ، وأكثر من ذلك بعض الشيء للطاقه الكهربائيه . World Bank and IDA Annual Report, 1966 – 1967 ، ص ٦٦ .

(٢) كان ذلك معترفا به حتى من جانب ا. كاماراك ، الاقتصادي الأول بالبنك الدولي ، في The Development of Economic Infrastructure Fconomic Transition in Africa ، إعداد م. ج. هيرسكوفيتز ، لندن ، ١٩٦٤ .

(٣) بلغ مجموع ناتج الطاقة الكهربائية في أفريقيا الاستوائية ، في عام ١٩٥٧ ، حوالي ٦ر٥٢٥ مليون كيلو وات ، كان يستخدم منها ٥ر١٢٥ مليون كيلو وات في الكنغو وروديسيا ، وأساساً للتعدين . هيرسكوفيتز ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

حيث يجرى تصنيعها فى البلاد الصناعية المتقدمة ، مع قليل من التركيز على التنمية الأفريقية .

وقد ساعدت قروض البنك الدولى أيضـــا ، التى كانت تسير موازية للاستثمار البريطانى والأمريكى ، على استمرار علاقات السيطرة السياسية الامبريالية التى تميزت بهـا الفترة الاستعمارية(١) ، حتى الوقت الراهن . ويتضح ذلك بوجه خاص فى أفريقيا الجنوبية الاستعمارية والعنصرية . وهكذا عند نهاية عام ١٩٦٢ ، كان أكثر من نصف المبلغ الذى زود البنك الدولى أفريقيا به ، وقدره ٩٠٠ مليون دولار ، قد ذهب إلى أفريقيا الجنوبية والوسطى — جنوب أفريقيـــا ، وروديسيا ، والكنغو (ليوبولدفيل ، كينشاسا الآن) . وعلى الرغم من أن هذه المنطقة مترابطة بالفعل فيما بينها من خلال الاستثمار والتجارة الدوليين ، فإن النمط الاستعمارى الجديد لم يكن اقتصاديا تماما ، أو كيفما اتفق . من ذلك على سبيل المثال أن القرار الخاص ببناء سد كاريبا ، الذى موله البنك الدولى واتحاد مالى (كونسورشيوم) من البنوك وشركات التعدين ، فى روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٥ ، قد أغفل قراراً اتخذ فى فترة سابقة — عندما كانت الاعتبارات الاقتصادية هى العليا بتشييد سد على نهر كافوى فى زامبيا (روديسيا الشمالية عندئذ) ، على الرغم من حقيقة أن روديسيا الشمالية قد أنفقت بالفعل ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى على الأعمال التحضيرية ، وكان مقرراً أن تستخدم معظم الطاقة الكهربائية التى يولدها فى أغراض التعدين بحزام النحاس الموجود بهـا ، ثم تتبقى لها مقادير هائلة لأغراض الرى . ومن الواضح أن قرار بناء سد كاريبا كان قراراً اتخذ من الناحية السياسية لتعزيز الموقع السائد للنظام الاستيطانى

---

(١) فى ذلك الوقت كانت الوظيفة الأولية لتشييد السكك الحديدية هى لأسباب السيطرة الاستراتيجية أو الإدارية — البريطانيون فى السودان لإعادة غزو البلاد ، وألمـانيا فى تنجانيقا ، وبريطانيـــا من ممبسه إلى بحيرة فيكتوريا ، وفرنسا من دكار . « إن سجل الولايات المتحدة كان أشد سوءا فيما يتعلق بليبيريا » . انظر اندروم . كامارك ، The Economics of African Development ، بريجر ، ١٩٦٧ ، ص١١ .

الأبيض فى روديسيا(١) ، وعلى حساب زامبيا التى يحكمها الأفريقيون . أما أن التحيز قد استمر جزءا لا يتجزأ من سياسة البنك الدولى ، فيتضح جلياً من القرار الذى أصدره بعد ذلك بتمويل سد كابورا فى موزمبيق فى اتحاد مع جنوب أفريقيا ، وبذلك زود الأنظمة الاستعمارية والعنصرية فى جنوب أفريقيا بمساندة اقتصادية مماثلة .

وفى النصف الثانى مـــن الستينات تشعبت قروض البنك وتسهيلاته الائتمانية تشعباً كبيراً ، مغيرة معالمها الشاملة . وهكذا بحلول عام ١٩٦٨ ، ومن مجموع تراكمى قدره ١٫٧٠٢ مليون دولار (٢) (قروض البنك - ١٫٤٢٦ مليون دولار ، وائتمانات الرابطة الدولية للتنمية - ٢٧٦ مليون دولار) ، ذهبت نسبة تصل إلى ٧٠٪ إلى بلاد لا تقع فى أفريقيا الجنوبية أو الوسطى ، مما يعنى أيضاً نقل التركيز السياسى إلى عدد من البلاد المختارة المستهدفة . ففى شمال أفريقيا ، على سبيل المثال ، أصبحت المساعدات ، بدلا من أن تتجه إلى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، تتجه إلى السودان (خزان الروصيرص ، والطاقة الكهربائية . وخطوط نقل التيار الكهربائى والسكك الحديدية - مع اشتراك ثلاثة بنوك أمريكية أيضاً) ، وموريتانيا ، والمغرب ، وتونس . وفى أفريقيا الغربيه حلت نيجيريا محل غانا ، التى كانت

---

(١) كانت تلك هى السياسة العامة للاستعمار البريطانى فى خلال فترة اتحاد روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند (١٩٥٣ — ١٩٥٤) ، وفترة الإعداد للاستقلال ونتيجة لذلك فإن زامبيا أيضاً تعتمد على روديسا وجنوب أفريقيا كمنافذ لصادراتها من النحاس ، والجزء الأكبر من وارداتها . ومن أجل الاطلاع على دراسة أوسع نطاقاً ، انظر ر. هول ، Zambia ، لندن ، ١٩٦٥ .

(٢) تضمنت هذه القروض (مليون دولار) : جنوب أفريقيا — ٢٤٢ ، نيجيريا — ٢٢٢ ، السودان — ١٥٠ ، كينيا — ١٢٤ ، إثيوبيا — ٩٨ ، الكنغو (كينشاسا) ٩٢ ، روديسيا — ٨٧ ، الجزائر — ٨١ ، موريتانيا — ٧٣ ، المغرب — ٧١ ، تونس — ٥٨ ، الجمهورية العربية المتحـــدة — ٥٧ . Annual Reports of IBRD and IDA .

تحصل على الائتمانات - جنباً إلى جنب مع رأس المال الأمريكى الرسمى والخاص - حتى عام ١٩٦٢ (ثم توقفت ، ولم تستأنف إلا بعد وقوع الإنقلاب فى فبراير ١٩٦٦) ، وأصبح لنيجيريا الأولوية العليا ، بما حصلت عليه من قروض لسد نهر النيجر ، والسكك الحديدية ، وميناء لاجوس ، والطرق . وفى أفريقيا الشرقية كان التركيز أساسا على كينيا ، سواء على حدة أم على نطاق إقليمى متزايد (مع اتجاه إلى استمرار تفوقها على تنزانيا واوغندا) . ويكشف تحليل سياسات البنك ، ونوعية تركيزه على البلاد ، فى النصف الثانى من العقد ، عن نمط للإقراض موجه نحو الاستراتيجية السياسية - الإقتصادية لواشنطن ولندن ، ومكمل لها ، بدلا من أن يكون موجها نحو التنمية الإقتصادية الأفريقية المستقلة ومكملا لها .

إن تفضيل مجمع دوائر المال والأعمال والحكومة بالولايات المتحدة للمعونة الدولية تفضيلا متزايدا على المعونة الثنائية لا يخلو من أساس . إن المعونة المتعددة الأطراف كانت ذات ميزة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، أكبر مصدر لرأس المال . فبمقادير صغيرة نسبياً من رأس المال المكتتب كان باستطاعة الولايات المتحدة تنسيق تدفق رأسمال الإقراض ، والتحكم فيه ، حماية وتشجيعاً لرأس المال الأمريكى الخاص . وتستطيع الولايات المتحدة ، عن طريق إخفاء دورها فى داخل هيئة دولية تتكون جوهرياً من مصدرين عالميين لرأس المال (ولكن مع وجود البلاد النامية أعضاء فيها) ؛ أن تصبح ضالعة بعمق فى أشد قرارات البلاد النامية الداخلية حساسية ، دون أن تثار فى وجهها اتهامات بالإمبريالية الإقتصادية أو الاستعمار الجديد . ويعتبر صانعو السياسة الخارجية الأمريكية ذلك ذا أهمية رئيسية فى التعامل مع الدول غير المنحازة .

وفضلا عن ذلك فإن البنك ، قبل منح القروض ، يجرى دراسة لا

للمشروع المعنى المقترح فقط ، ولكن لاقتصاد البلاد بأسره (١) . ومثل هذه الاستخبارات الاقتصادية نادرا ما يسمح بها بلد امبريالى . وتقفز أمام العين فى وضوح صارخ النتائج التى يمكن أن تترتب على حصول رجال المال فى دوائر الرأسمالية العالمية على مثل هذه المعلومات السرية الخطيرة ، وبخاصة عندما نتذكر كيف كان لامكانية البنوك فى الوصول إلى المعلومات الداخلية للشركات دور فى إعطاء رأس المال المالى تاريخيا رافعة رئيسية فى "عالم" صناعى .

واليوم يتجاوز تنسيق رأسمال الاقراض العالمى تجاوزاً لا بأس به حدود المؤسسات المالية الدولية نفسها ، ليدخل مجال التنسيق بين السياسات الامبريالية العالمية ، أو يشمل - على سبيل المثال - منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى ، والجماعة الإقتصادية الأوربية ، والاتحادات المالية ، والمجموعات الاستشارية للبنك الدولى (مثل أفريقيا الشرقية) . فممثلو هذه المنظمات يجتمعون أسبوعياً (بل يوميا فى بعض الأحيان) لمناقشة السياسات المالية . وقد وصلت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية ، التى وجدت من أجلها ترتيبات التنسيق ، إلى خمس المجموع الكلى للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف فى عام ١٩٦٨ .

وتشير شواهد الاتجاهات فى السبعينات إلى زيادة فى نطاق نشاط رأسمال الإقراض العالمى ، وإلى اتساع نظرته الاستراتيجية العالمية . وقد كان البنك الدولى يخطط لتوسيع اقتراضه - على سبيل المثال - عن طريق جمع الأموال من العربيه السعودية والكويت (فى وقت كان العالم العربى فيه يتطلع إليهما لتمويل عمليات التنمية فيه) وجمهورية ألمانيا الاتحاديه ، ولزيادة إقراضه بالبحث عن بلاد يمكن منح القروض فيها ، بدلا من الإنتظار حتى تتقدم هى بطلب القروض ، كما كان يحدث فى الماضى . ومن الأمثلة على ذلك إنشاء فريق استشارى للإستثمار فى مكتب رئيس جمهورية زائير . وأمثال هذه المبادرات فى بلاد أفريقيا والشرق الأوسط لها متضمنات سياسية - إقتصادية تتجاوز كثيرا إطار عمليات الاقراض البحت .

(١) انظر خطاب الرئيس مكنمارا فى نادى البوند ، نيويورك ، ١٤ مايو ١٩٦٩ .

التجاره ـ التدفقات القصيره الامد ، والانماط الطويلة الامد

إن تدفقات التجارة الأمريكية مع أفريقيا فى الستينات والسبعينات ، على الرغم من استنادها إلى الأنماط الاقتصادية الكلاسيكية ، من حيث الحصول على المواد الأولية الرخيصة الثمن التى تمس الحاجة إليها ، وتوسيع الأسواق ، وما يترتب على ذلك من استخلاص للأرباح ، هى الجانب الأكثر بروزا . وإذا كان لابد من تركيز الانتباه على التجارة وحدها بوصفها مقولة اقتصادية مستقلة ، أو التركيز عليها فى ارتباطها فقط بالاستثمار والمعونة التى ترتبط بهما ارتباطا وثيقاً(١)، يكون من الضرورى، وإن لم يكن كافياً ، أن نشرح اتجاهات وتطورات هامة معينة . إن التجارة الأمريكية ، التى تتحرك فى تواز مع الروابط والأهداف السياسية ، وإن يكن بدوافع اقتصادية أساسية مباشره وغير مباشرة ، هى مجال سياسى بدرجة عالية — يتجه إلى أن يعكس ويعزز فى آن واحد العلاقات السياسية — الاقتصادية الأمريكية القائمة ، أو يستهدف تشكيل علاقات جديدة . ومن الزاوية الحقيقية تعتبر التجارة الأمريكية ، سواء الخاصة أو الحكومية ، ذراعا للاحتكارات الأمريكية فى تشكيل السياسة الخارجيـــة للولايات المتحدة وإدارتها .

فكيف تنعكس الأهداف السياسية والاقتصادية للإمبريالية الأمريكية فى تدفقاتها وأنماطها التجارية ؟ إن الاتجاهات — سواء أكانت مشجعة أم معوقة — فى العقد الماضى (انظر الجدول رقم ٤) بينه بذاتها ، لا سيما أن

---

(١) تشكل المعـــدلات العالية للربح من الاستثمار الأجنبى حق ارتهان على الاقتصاديات الأخرى التى ينبغى عندئذ أن تزيد صادراتها لا من أجل التنمية ، بل لمجرد رفع الأرباح وتوزيعات الأسهم . وفضلا عن ذلك فان عبء الديون فى البلاد النامية ،الذى يصل إلى ٦٠ بليون دولار ، استناداً إلى مكنمارا ، رئيس البنك الدولى ، كان يزيد بمقدار ضعف الزيادة فى حصيلة الصادرات . مجلة لوموند دبلوماتيك ، عدد يونية ١٩٧٢ .

الجدول رقم (٤)

تجارة الولايات المتحدة (مليون دولار)

	الصادرات إلى			الواردات من		
	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٧٠
المجموع (كل البلاد)	٢٠,٥٥٠	٢٦,٤٣٨	٤٣,٢٢٦	١٤,٦٥٤	١٨,٦٨٥	٣٩,٩٦٣
أفريقيا	٧٦٦	١,٢١٨	١,٥٧٩	٥٣٤	٩١٧	١,١١١
منها :						
جنوب أفريقيا	٢٧٧	٣٩٣	٥٦٣	١٠٨	٢٤٩	٢٨٨
الجمهورية العربية المتحدة(١)	١٥١	٢٦٨	٨١	٣٢	١٦	٢٣
الكنغو (كينشاسا)(٢)	٢٦	٦٦	٦٢	٦٨	٤٥	٤١
نيجيريا	٢٦	٦٤	١٢٩	٤٠	٣٥	٧١
غانا	١٧	٢٥	٥٩	٥٢	٧٤	٩١
ليبيا	٤٢	٥٩	١٠٤	—	٢٩	٣٩
ليبيريا	٣٦	٣٥	٤٦	٣٩	٤٨	٥١
ساحل العاج	—	١٩	٣٦	—	٦٤	٩٢
أنجولا	١١	١١	٣٨	٢٦	٥٥	٦٨
أثيوبيا	٧	١٢	٢١	٢٧	٥٣	٦٧
الجزائر	٢٤	٥٣	٦٢	١	٥	١٠
اتحاد روديسيا ونياسلاند	١٥	٢٣	—	١٦	٢٥	—
زامبيا	—	—	٣١	—	—	٢
المغرب	٣٤	٢٧	٨٩	١٠	٦	١٠
تونس	٢١	٣٢	٤٩	—	١	٣

المصدر : Statistical Abstract of the U.S., 1965

(١) جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧١

(٢) زائير منذ عام ١٩٧١

الولايات المتحدة لم يكن لها تراث استعمارى فى أفريقيا يمكن مقارنته بتراث بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا ، التى ظلت تمارس تجارتها فى الأساس مع مستعمراتها السابقة .

ويوضح الجدول أن الولايات المتحدة كان لديها تدفقات جوهرية مع بلاد مستهدفة ذات نظم اجتماعية ـ اقتصادية مختلفة فى معظم المناطق ، لا سيما مع عدة بلاد فى المجال البريطانى التقليدى . ولنتناول الآن بالدراسة عدداً قليلا من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة ، وكيف تأثر هؤلاء الشركاء بالسياسات الحكومية الأمريكية — من النواحى السياسية والتجارية والمالية .

وكان أهم شريك تجارى للولايات المتحدة فى أفريقيا ، حتى ذلك الوقت ، هو جنوب أفريقيا ، وما زالت هى الدولة العنصرية المتطورة صناعياً ، التى يمكن الاعتماد عليها ، سياسيا . وهكذا كانت التجارة الأمريكية (شأن الاستثمار) تمثل فى عام ١٩٦٨ حوالى ٣٠٪ من مجموع تجارتها مع القارة . وعلى الرغم من أن صادرات الولايات المتحدة ووارداتها كانت جميعا ذات أهمية عظمى ، فإن الصادرات كانت على وجه الإجمالى هى السائدة[١] ، باستثناء الفترة الحرجة ١٩٦١ — ١٩٦٣ ، عندما زادت الولايات المتحدة وارداتها بدرجة جوهرية ، ومن ثم ساعدت على التخفيف من حدة الصعاب السياسية والإقتصادية الخطيرة التى تعرضت لها هذه الدولة العنصرية المدانة دوليا ، ومنذ ذلك الحين كان للمستوى العالى المستمر من الواردات الأمريكية (بالإضافة إلى الواردات البريطانية واليابانية التى تزايدت كثيراً) ، والصادرات الأمريكية المتزايدة ، لا سيما من الآلات ومعدات النقل ، دورها فى تعزيز الاكتفاء الذاتى الاقتصادى والعسكرى الذى كانت جنوب أفريقيا تسعى إليه سعيا حثيثا .

---

(١) إن صادرات جنوب أفريقيا الهائلة من الذهب ، وأساساً إلى لندن ، تعتبر عاملا موازنا لما قد يبدو من عجز فى ميزانها التجارى الشامل .

إن النمو الصارخ فى تجارة جنوب أفريقيا فى مواجهة مقاطعة عالمية من المتعذر أن ينظر إليه على أنه تطور عفوى . ومن الواضح أن هـــذا النمو ماكان ليتحقق لولا مؤازرة شركائها التجاريين الأساسيين — الدول الإمبرالية الأربع الكبرى ، التى تمثل ثلاثة أخماس تجارتها .

وقد أصبحت جنوب أفريقيا بالنسبة للاحتكارات الأمريكية ، التى تلى الاحتكارات البريطانية مباشرة (كما هى الحال فى مجال الاستثمار) أكثر من مجرد شريك تجارى يحقق لها الربح . ويتعلق ذلك بمجال إمدادات الأسلحة الشديدة الحساسية من الناحية السياسية . وهكذا فعلى الرغم من أن فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية قد حلتا محل بريطانيا بعد عام ١٩٦٤ ، بوصفهما الموردين الرئيسيين للسلاح لجنوب أفريقيا تحديا للحظر الذى فرضته عليها الأمم المتحدة ، فإن بيع التراخيص الأمريكية ، على سبيل المثال ، من أجل إنتاج معدات النقل والمعدات العسكرية ، كان له ما هو أكثر من مجرد

الجدول رقم (٥)

تجارة جنوب أفريقيا (مليون راند)

	الواردات		الصادرات	
	١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٦٣	١٩٦٧
المجموع ، منه	١,٢١٣	١,٩٢١	٩١٩	١,٢٥٦
بريطانيا	٣٦٢	٤٩٧	٢٧٩	٤١٠
الولايات المتحدة	٤٠٤	٣٢٣	٨٢	١٠٨
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٣٠	٢٣٩	٥٢	٨١
اليابان	٥٦	١١٥	٧٠	١٧٥

U.N. Statistics (*)

متضمنات اقتصادية . فهو يساعد على وضع التكنولوجيا اللازمة لقوة رادعة فى أيدى الأغلبية البيضاء منذ حركة التحرر الوطنى فى داخل حدود جنوب أفريقيا ، وإلى الشمال منها . وفى الوقت نفسه تبذل واشنطن جهداً عظيما لتطمس معالم مثل هذه التجارة ، لأنها لا تستطيع أن تغفل «صورتها الديمقراطية» فى مواجهة أفريقيا المستقلة . ومن الناحية الأخرى فإن تجارة الولايات المتحدة المتزايدة مع جنوب أفريقيا لا يمكن إخفاؤها ، كما ينبغى ترشيدها ، ولذلك فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نجد الولايات المتحدة تحاول — وإن يكن بحذر إلى حد ما — تزيين صورة جنوب أفريقيا والبرتغال فى أروقة الأمم المتحدة ، أو الدفاع عن وجودهما فى مؤتمرات مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثانى للتجارة والتنمية ، الذى عقد فى نيودلهى فى فبراير — مارس ١٩٦٨ . وفى هذا المؤتمر ، وعلى الرغم من تكتيكات الولايات المتحدة[1] . سجل مندوبو أفريقيا المستقلة احتجاجهم على اشتراك النظام الاستعمارى والعنصرى الرئيسى بالقارة بمغادرة قاعة المؤتمر جماعة واحدة .

وعلى نحو لا يقل سفوراً من الناحية السياسية ، عند الطرف المقابل للقارة ، توجد ثانى أكبر تدفقات تجارية أمريكية إلى أفريقيا الشمالية . وإذ كانت واشنطن تواجه هنا بلدان — هما الجمهورية العربية المتحدة والجزائر — ينتهجان مساراً مستقلا معادياً للامبريالية ، فقد حاولت فى مرونة تحويل الفوائض الغذائية التى تملكها الحكومة الأمريكية إلى ميزة سياسية . وهكذا فقد استخدمت مبيعات الحبوب — التى تمولها المعونة الأمريكية — للجمهورية العربية المتحدة بالعملة المحلية كرافعة لمحاولة انتزاع تنازلات سياسية وعسكرية . وعندما لم تبد هذه التنازلات قريبة المنال هبطت التجارة التى

---

(١) حث المندوب الأمريكى ، يوجين روستو ، مساعد وزير الخارجية ، المشتركين على « التركيز على المشكلات العملية الصعبة » ، لا على « المشكلات السياسية » . جريدة لوموند ، عدد ٨ فبراير ١٩٦٨ .

تمولها المعونة هبوطا حادا . وجدير بالذكر أن الحرب، التى شنتها إسرائيل فى يونية ١٩٦٧ ، قد جاءت مباشرة فى أعقاب تدهور العلاقات السياسية والتجارية بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة . وكان الأمر الشاذ فى هذه العلاقات حتى إندلاع الحرب هو طابعها الأحادى الجانب . وهكذا كانت واردات الجمهورية العربية المتحدة من الولايات المتحدة تمثل نسبة جوهرية من وارداتها (حوالى ٢٠٪ من مجموع الواردات) ، وكان يلى الولايات المتحدة فى ذلك الاتحاد السوفييتى ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبريطانيا ، وفرنسا . ولكن فيما يتعلق بصادرات الجمهورية العربية المتحدة (عام ١٩٦٦) كان التسلسل على النحو التالى : الاتحاد السوفييتى ، وتشيكوسلوفاكيا ، والهند ، والصين ، وإيطاليا ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية — دون أى وجود ظاهر للولايات المتحدة ، وكان نقص الواردات من الجمهورية العربية المتحدة يعكس افتقار الولايات المتحدة إلى الحماسة لمساعدة ذلك البلد على إيجاد أسواق لسلعه .

وكانت تجارة الولايات المتحدة مع الجزائر مماثلة إلى حد ما لتجارتها مع الجمهورية العربية المتحدة ، سواء من حيث الهدف السياسى أم البنيان الاقتصادى ، إذ كانت تتكون إلى حد كبير من الصادرات الغذائية التى تمولها المعونة ، دون أية واردات مقابلة متكافئة ، ولكنها كانت على نطاق أكثر تواضعاً (أقل من نصف التجارة الأمريكية — المصرية على أساس ما يخص الفرد) . وقد انخفضت الصادرات الأمريكية ، التى كانت تلى الصادرات الفرنسية (فرنسا هى الشريك التجارى الرئيسى للجزائر فى كلا الاتجاهين)، بعد حرب يونية ، ولكن ليس بحدة انخفاضها مع الجمهورية العربية المتحدة . وقد كان لدى واشنطن التى تضع نصب عينيها على الاستثمار الأمريكى فى ميدان البترول — كما جاء فى محاضر جلسات الاستماع بالكونجرس الأمريكى — أمل أكبر فى استمرار سياستها القائمة على « الاحتفاظ بموطىء قدم عند الباب » ، التى انتهجتها فى ظل حكم الرئيس كيندى عند بداية العقد .

وعلى نقيض الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، كانت تجارة الولايات المتحدة مع ليبيا والمغرب وتونس تعكس النفوذ السياسى الإمبريالى ، والروابط الاقتصادية الإمبريالية ، الأقوى بكثير والمستمدة من تأليفات مختلفة من الاستثمارات البترولية ، والقواعد العسكرية ، والمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف . وقد كان حجم التجارة الأمريكية مطردا ، ولكنه كان مشوها أيضا — إذ كان فى كل حالة يلى حجم تجارة الدولة الاستعمارية السابقة من حيث الصادرات ، ولكن أدنى من ذلك من حيث الواردات (وبخاصة من المغرب وتونس) . وفى أعقاب الحرب الإسرائيلية — العربية زادت الولايات المتحدة بدرجة كبيرة تجارتها مع ليبيا (التى كان ناتجها من البترول ، المملوك للولايات المتحدة ، يذهب معظمه إلى أوربا الغربية) فى كلا الاتجاهين ، وذلك فى محـــاولة ظاهرة لتوسيع إسفينها الاقتصادى والعسكرى فى العالم العربى ، ولكن ذلك الجهد توقف بعد ذلك بعـامين ، عند ما أطيح بالنظام الملكى ، وعند ما اتخذت الحكومة الثورية خطوات لكبح جماح نفوذ بريطانيا والولايات المتحدة ، وإرغامهما على التخلى عن قواعدهما فى أبريل ويونية ١٩٧٠ ، وفرض قيود على الاستثمار . ومن الناحية الأخرى كان يجرى جذب المغرب وتونس فى الاتجاه المضاد ، نحو روابط تجارية ومالية أوثق مع الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية ، مثال ذلك أن البلدين قد وقعا اتفاقات مع الجماعة الاقتصادية الأوربية (السوق المشتركة) فى مارس ١٩٦٩ ، ومنحا الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات جوية وبحرية موسعة .

ويعتبر نمط زائير التجارى مثالا حياً لتجاوز علاقات ما بعد الاستقلال ما كان سائداً من علاقات فى العهد الاستعمارى ، كما أنه نمط ذو أهمية خاصة لأن زائير هى البلد الأفريقى الوحيد الذى كانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت قد كسبت فيه موقعاً سياسياً — عسكرياً متفوقاً على موقع الدولة الاستعمارية السابقة .

وعلى الرغم من أن التجارة مع الولايات المتحدة مطردة في كلا الاتجاهين بالفعل ، فإن مرتبتها النسبية عالية (بعد بلجيكا) فقط في واردات البلاد — نتيجة لتأثير واشنطن بوصفها المقرض الرئيسي ، والمورد الرئيسي للمواد الغذائية والمعدات العسكرية ، لحكومة كينشاسا . ومن الناحية الأخرى فإن استمرار البنيان الاستعماري لصادرات البلاد (النحاس — حوالى نصف مجموع الصادرات ، والكوبالت ، وزيت النخيل ، والماس ، والقصدير ، والزنك ، والمطاط) ، التي تذهب أساساً إلى بلجيكا ، تليها إيطاليا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ثم الولايات المتحدة ، إنما يعكس استمرار علاقة زائير بأوروبا الغربية ، القائمة على الاستثمار ، وعلى كون زائير ملحقاً للمواد الأولية .

وأخيراً في أفريقيا الغربية — لاسيما نيجيريا وغانا — ربما تكون التجارة الأمريكية قد حرثت أرضا أحدث عهدا منها في أية منطقة أخرى . ويظهر بوضوح ما للعلاقات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة من أثر قوى ، كما يظهر تأثير العلاقة بالبلاد الأخرى (أنظر الجدول رقم ٤) . وهكذا في نيجيريا ، الهدف الرئيسي للمعونة الحكومية والاستثمار الخاص الذى حددته حكومة الرئيس كينيدى في وقت مبكر ، كانت التجارة الأمريكية تتطور في كلا الاتجاهين ولكن بدرجة ملحوظة أكبر كثيرا في الصادرات (تلي بريطانيا مباشرة) ، وذلك حتى عام ١٩٦٧ ، عندما أصبحت البلاد ثالث أكبر شريك تجاري أفريقي . وقد أوقف هذا التطور نتيجة لانفصال الإقليم الشرقي الغني بالبترول ، الذى أثار لعاب الاحتكارات الأمريكية ، وجذب تأييدها . وقد شهد العامان التاليان هبوطا حادا في التجارة الأمريكية مع الحكومة الاتحادية حتى انتهت المغامرة الإنفصالية الإمبريالية ، التي ساندها الاستعمار ، بالإخفاق . وسرعان ما تجاوزت الزيادة المتوقعة في التجارة الأمريكية مع البلاد — التي أعيد توحيدها — في السبعينات مستويات

ما قبل الحرب ، على الرغم من أنها كانت تواجه نيجيريا أكثر حذرا مما كانت عليه فى العقد السابق .

وبالمثل غانا ، التى تعتبر من أكثر البلاد ثراء أو نفوذا فى أفريقيا السوداء ، والتى سرعان ما تحددت بعـــد الاستقلال ، فى عام ١٩٥٧ ، بوصفها هدفا لاهتمام واشنطن الخاص . وكان موقع الولايات المتحدة القوى ، الذى نشأ سريعا ، خلف بريطانيا من حيث المجموع الكلى للتجارة راجعا فى المقام الأول إلى القروض المتعددة التى قدمت بتشجيع من الحكومة الأمريكية ، والتى قدمتها الهيئات الدولية ، وإلى الاستثمار الخاص الذى تضمنه الولايات المتحدة فى المعادن والطاقة الكهربائية ؛ والذى إضطلعت له واشنطن فى عام ١٩٦١ ، وكذلك إلى أكبر مصدر فى غانا ، وأكثرها تعرضا للتقلبات ، للعملات الأجنبية — وهو الكاكاو . إن « الضغط » الدولى على أسعار الكاكاو فى منتصف العقد ، وما ترتب على ذلك من خفض حصيلة صادراته (على الرغم من المشتريات السوفيتية) ، لم يكن لهما أثر هين فى زيادة مصاعب التنمية الاقتصادية فى البلاد ، وفى تغذية التربة اللازمة لانقلاب فبراير ١٩٦٦ ضد نكروما . وفور ذلك الإنقلاب مباشرة أدى منح القروض الدولية (التى كانت تحجب من قبل) على نحو محموم إلى زيادة التجارة مع الولايات المتحدة ، مع استعادة الربحية نتيجة لارتفاع « خارق » فى أسعار الكاكاو .

وقد وجدت التجارة الأمريكية ، على نقيض التغلغلات الجـــديدة فى فى المجال البريطانى الذى فتحت أبوابه ، فرصا ميسرة للبيع فى منطقتها التقليدية ذات « الأهمية الخاصة » . وربما كانت ليبريا هى المثال الكلاسيكى فى أفريقيا لسبق الولايات المتحدة إلى استهلال « العصر الاستعمارى الجديد » ، من خلال السلسلة الإقتصادية الكاملة للإستثمار (فى المزارع الرأسمالية الواسعة ، واستخراج خام الحديد ، وإنشاء خطوط السكك الحديدية) ، والمعونة ، والبنوك ، والتأمين ، والنقل البحرى ، والتجارة . وفى كل هذه المجالات المترابطة ، التى ترتبط بالتجارة بمعنى معين ، تعتبر الولايات المتحدة

هى القوة السائدة . وهى الأولى على النسق الاستعمارى — تليها جمهورية ألمانيا الاتحادية — سواء فى واردات البـــلاد (حوالى ٤٠٪ من مجموع الواردات) ، أم فى الصادرات (حوالى ٣٠٪) ، مع حصولها على حوالى ربع خام الحديد الذى يستخرج من البلاد، وتسعة أعشار المطاط الذى تنتجه . ويعتبر الأسطول التجارى الليبيرى أكبر أسطول فى العالم ، وتملك الولايات المتحدة معظم هذا الأسطول . كما أن التأمين فى ليبيريا تتحكم فيه شركتان أمريكيتان . وفى داخل ليبيريا فان أكبر مؤسسة تجارية هى شركة (ى . س تريدنج كومبانى » الأمريكية (التى تتاجر فى السجاير ، والسيارات ، إلخ) ، وتليها شركة « تكساكو » الأمريكية أيضاً ، التى تتولى توزيع المنتجات البترولية على نطاق البلاد . إن الهيمنة الإقتصادية والتجارية الأمريكية تعطى واشنطن قبضة سياسية لا منافس لها، لا تترك للبلاد إلا أقل القليل من استقلالها الرسمى .

وعلى الرغم من أن التوسع التجارى مع منطقة الفرنك — المغلقة باحكام أكثر — فى مرحلة ما بعد الاستقلال كان أقل إثارة بالنسبة للاحتكارات الأمريكية منه فى ليبيريا أو المجال البريطانى ، فإنه لا ينبغى مع ذلك الإنتقاص من شأنه . ففى بضعة بلاد ، مثل ساحل العاج ، تقوم الواردات المتزايدة من عميل جديد وكبير ، مثل الولايات المتحدة ، بدور متنام فى اقتصاد هش ، وإن يكن يتسع باطراد ، يعتمد على تصدير البن والكاكاو والموز . وعلى الرغم من أن منطقة الفرنك كانت لاتزال تمثل أكثر من ٤٠ ٪ من الصادرات فى منتصف الستينات ، فإن منطقة الدولار كانت تليها مباشرة ، وتمثل نسبة تصل إلى ٣٠ ٪ من هذه الصادرات . وفضلا عن ذلك فان الواردات الأمريكية من بن ساحل العاج قد وصلت إلى مستوى واردات فرنسا منه فى عام ١٩٦٤ ، على الرغم من هبوطها بعد ذلك ، كما أن واردات الولايات المتحدة من الكاكاو، التى لم تكن تتجاوز نصف واردات فرنسا فى عام ١٩٦٠،

قد تجاوزت هذه الأخيرة فى عام ١٩٦٥ . [1] وهكذا فإنه على الرغم من الهيمنة الفرنسية الشاملة فى المجال الإقتصادى ، وفى غيره من المجالات ، فإن النفوذ الأمريكى المتميز كان ملموساً تماماً .

* * *

إن التدفقات التى أشرنا إليها فيما سبق هى التدفقات التجارية الأمريكية الرئيسية الفعلية التى تطورت مع دول ذات نظم اجتماعية - سياسية متباينة - من استعمارية فى الجنوب ، إلى تقدميه فى الشمال ، وكذلك مع بلاد أخرى توجد فى مختلف المجالات الإمبريالية - بريطانية وفرنسية وبلجيكية وأمريكية. وملامح هذه التدفقات ملامح سياسية على نحو متميز ، وتعكس الاستراتيجية والأهداف الإمبريالية الأمريكية ، وترتبط فى الوقت نفسه ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بالإستثمارات والأرباح الاحتكارية الأمريكية ، وكذلك بالمعونة الأمريكية .

وتعتبر هذه التدفقات أيضاً ، من حيث العمق ، نتاجاً لفرض سياسات اقتصادية خارجية أمريكية فرضاً علوياً ولأمد أطول ، مثل الدفاع عن « التجارة الحرة » فى الخارج ، ولكن مع انتهاج سياسة الحماية الجمركية فى الداخل ؛ وهو منهج عزز التصنيع الرأسمالى للولايات المتحدة ، كما عزز توسيع سوقها الداخلية. إن نظام الرسوم الجمركية ، والحصص ، وغيرها من الحواجز ، الذى وضع فى القرن التاسع عشر لحماية الصناعات الأمريكية الناشئة ضد الدول الأوربية ، قد أسهم بنصيبة فى ظهور الاحتكارات العملاقة التى تفوقت على منافسيها منذ أمد بعيد .

إن المستوى التكنولوجى الأمريكى العالى ، وحجم السوق ، والمقدرة

---

(١) Marchés Tropicaux de Méditerranées, 3. IV ، ١٩٦٦ .

الإقتصادية الشاملة فى الصناعة والزراعة ، تشكل ميزة أكثر إثارة حتى بالنسبة للبنيان الإقتصادى للبلاد المتخلفة التى تقوم بدور ملحق للمواد الأولية ، وسوق للسلع المصنعة ، أى بالنسبة لكل أفريقيا (فيما عدا جنوب أفريقيا) إن التباين فى القوة ، وما يترتب على ذلك من وصول الأرباح الرأسمالية للتجارة والصناعة الأمريكيتين إلى أقصى معدل ممكن (مع رجال الصناعة فى جنوب أفريقيا يوجد تقسيم للربح ، قائم على العمل الأفريقى ، يمكن مقارنته ـ ربما بدرجة أكبر ـ بالعلاقة بين أصحاب الاحتكارات فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) لم يكن لهما فى أفضل الأحوال إلا اعتبار ضئيل من حيث تأثيرهما على التنمية الأفريقية ، وكان لهما فى أسوأ الأحوال تأثير معوق مباشر على هذه التنمية (١) .

---

(١) إن البينة من الناحية التاريخية ساحقة إلى حد ما . ففى أربعة قرون من تجارة الرقيق ، يقال إن الخسارة فى السكان نتيجة للتجارة الكلية للرقيق إلى العالم « المتمدين » إكلفت أفريقيا السوداء ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ روح» (و.ا. بيرجهاردت دى بوا ، The Negro ، نيويورك ، ١٩١٥ ، ص ١٥٥ — ١٥٦) . وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت تجارة الرقيق أكثر ربحية من التجارة فى الذهب والعاج والفلفل . وفى القرن التاسع عشر شهدت « فترة البواخر التجارية » أو « حدود البواخر التجارية » انتقالا من تجارة تقوم على صيد الحيوانات أو جمع الثمار (المجتمعات التقليدية وعمل الرقيق) ، إلى تجارة تقوم على الزراعة وانتاج المعادن (العمل الأجير) . ومع ذلك فان النمو الحضرى لم يكن مصحوباً بتنمية صناعية ، وانما كان يشكل بدلا من ذلك تطوراً للمراكز التجارية ، مثل ليوبولدفيل (زيت النخيل ، الخ) ، وأكرا (الكاكاو) ، ولاجوس (زيت النخيل ، والكاكاو والفول السودانى) ، وابادان (الكاكاو) ، لتوسيع الصادرات الزراعية الى أوربا . وكانت الحصيلة الصافية لمثل هذه التجارة بالنسبة لأفريقيا بوجه عام هى الركود والفقر ، استناداً الى كتاب ليبراليين مثل س.ميردال ، وكثير من الماركسيين والمتخصصين فى الدراسات الأفريقية . أما الآخرون الذين قد يحبون تبييض وجه الاستعمار ، فيعددون المزايا التى عادت على أفريقيا نتيجة لزيادة الدخل النقدى ، وتحسين النقل ، الخ . (انظر ، س.د. نيومارك ، Foreign Trade and Economic Development in Africa ستانفورد ، ١٩٦٤ .) ان المسألة الحاسمة ، حتى فى السياق الاقتصادى البحت ، هى أى مدى من التقدم يمكن أن تكون البلاد الأفريقية قد قطعته اليوم لو أنها ظلت دولا ذات سيادة تتطلع الى الأمام ، ولم تقع تحت السيطرة الإمبريالية .

واليوم يؤدى استمرار سياسة الحماية الجمركية ، وغيرها من السياسات الإقتصادية الأمريكية الرامية إلى تحقيق أقصى زيادة ممكنة فى الصادرات ، وأقصى تخفيض ممكن فى واردات معينة ، إلى استمرار توسيع سوق الولايات المتحدة وتنويع منتجاتها ، أى توفير قدر أكبر من وفورات الحجم الكبير ، وتقليل الاعتماد على سلع أجنبية خاصة ، ومن ثم تحسين مزاياها وموقعها فى المساومة .

وسعيا إلى ترشيد الحاجة التى انقضى أوانها إلى حماية الصناعات الناشئة ، فان حجة أنصار الحماية الراهنة تتركز حول الدفاع عن الصناعات المحلية الأمريكية المستقرة ضد الأجور الأقل ، وتكاليف الإنتاج الأقل ، فى الخارج ومن الناحية الأخرى فانه عندما يدافع البلد المتخلف عن حقه فى التغلب على محنة صناعته الناشئة وسوقه الصغيرة بوضوح ، ترد عليه البلاد الرأسمالية المصنعة بما يمكن أن يرقى إلى إدامة الوضع القائم - وهو التخصص الدولى وفق خطوط « ميزة التكلفة النسبية » . وليس معنى ذلك أن هذا التخصص لا يكون فى كثير من الحالات محققاً لمنفعة الطرفين ، إذ أن التجارة وغيرها من العلاقات فى العالم الرأسمالى يحكمها مبدأ قوة المساومة (اقتصادية ، وسياسية وعسكرية) وتنعكس نتيجة لذلك فى عدم استقرار الأسعار ، وتدهور نسب المبادلة ، والتبعية ، وهى أمور تعود كلها بالضرر على العالم الآخر .

وتكشف التجارة الأمريكية مع أفريقيا فى الستينات عن فائض فى الميزان التجارى بوجه عام يتراوح بين ٢٠٠ — ٣٠٠ مليون دولار سنويا (انظر الجدول رقم ٤) . ونتيجة لدوافع سياسية سجلت انخفاضات عن هذا المستوى - وإن يكن قد ظل هناك ميزان موات قدره ١٠٠ — ١٥٠ مليون دولار - فى الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٦٢ (ناشئة عن زيادة واردات الولايات المتحدة من جنوب أفريقيا) ، وفى عام ١٩٦٨ (ناشئة من ناحية عن الانخفاض العنيف فى صادرات الولايات المتحدة إلى الجمهورية العربية

المتحدة ، ومن الناحية الأخرى عن زيادة فى واردات المواد الغذائية الاستوائية والمواد الأولية من بلاد مثل ساحل العاج وأنجولا) .

إن التجارة المنحرفة بوجه عام ، سواء من حيث المقدار أم من حيث التركيب ، التى تمارسها الولايات المتحدة مع معظم أفريقيا ، والتى تشكل عائقاً بالنسبة لأفريقيا — سواء من حيث حصيلة الصادرات أم من حيث التنمية — إنما تنشأ فى جانب كبير منها عن استمرار الانحياز العام للسياسة التجارية ، وسياسة المعونة ، (١) اللتين تنتهجهما الولايات المتحدة . إن الحواجز الجمركية ، وغيرها من الحواجز (٢) التى تقيمها البلاد الرأسمالية المصنعة ، تعتبر من الناحية النوعية عقبة أمام التوسع التجارى للبلاد الأقل تطورا بمقتضى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ، كما جاء فى تقرير هابرلر (عام ١٩٥٨) وفى برنامج العمل (الذى وضعته الجات فى مايو ١٩٦٣) (٣) .

---

(١) أدت المعونة الأمريكية المقيدة فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٤ على سبيل المثال الى زيادة واردات أقل البلاد تطوراً من الولايات المتحدة بأسرع من نمو الصادرات بمقدار الثلث ، على حين زادت وارداتها من البلاد الرأسمالية المصنعة الأخرى بأسرع من الزيادة فى صادراتها اليها بمقدار النصف فقط .

(٢) تتراوح هذه الحواجز بين حصص الاستيراد والرقابة على الصرف الأجنبى (العملات الأجنبية) الى حواجز غير جمركية أكثر تعقيداً ، مثل المغالاة فى التقدير لأغراض جمركية ، ومختلف الوسائل الإدارية للتعطيل والتأجيل ، ووضع الصعوبات فى طريق منح الموافقة الصحية. انظر هـ.ج.جونسون ، The World Economy at the Cross—roads ، مونتريال ، ١٩٦٥ .

(٣) السوق المشتركة والكومنولث من خلال كتلتيهما ، والولايات المتحدة والبلاد الرأسمالية المصنعة الأخرى من خلال سياساتها المختلفة التى لا توجه على الإطلاق نحو تيسير « جهود أقل البلاد تطوراً لتنويع اقتصادياتها ، وتعزيز قدرتها على التصدير ، وزيادة حصيلتها من مبيعاتها فيما وراء البحار » . (Point 8 of the Gatt Programme of Action) ، انظر هـ. ج. جونسون ، Economic Policies Towards the Less Developed Countries ، مؤسسة بروكنز ، ١٩٦٧ .

وينطبق ذلك على المدى الكامل للواردات الأمريكية : على المنتجات الأولية - سواء غير المنافسة (المحصولات الإستوائية) أم المنافسة (المحصولات الزراعية للمنطقة المعتدلة وبعض المعادن) بل كذلك على السلع المصنعة . فالولايات المتحدة لا تسمح بحرية الوصول إلى سوقها حتى بالنسبة لمعظم المنتجات الاستوائية (على نقيض ما تفعله النرويج والسويد) ، محتجة أولاً بأنه لم يعد هناك توسع كبير في السوق ، بسبب ضعف استجابة العرض والطلب لمثل هذه السلع ، وثانياً بأن إلغاء الرسوم الجمركية يمكن أن يسبب مشكلات للميزانية الأمريكية . (١) ولكن لما كانت هاتان الحجتان تكادان تعجزان عن تبرير حرمان البلاد المتخلفة من حصة فى الحصيلة الاحتمالية لصادراتها، فانه ينبغى حتى على الشركات الأمريكية الكبيرة أن تعبر على الأقل عن جدوى الإلغاء التصاعدى لمثل هذه الرسوم (٢) .

وفى حالة عدد من المنتجات الأولية المنافسة (النحاس ، والقطن ، وخام الحديد ، والبترول (٣) ، والمواد الغذائية) ، فإن المعونات المالية الداخلية ، وسياسات دعم الأسعار ، التى تلجأ إليها الولايات المتحدة كانت تؤدى إلى خفض الواردات الأمريكية . وفضلا عن ذلك فإن إصرار الولايات المتحدة على فرض قيود كمية على مدى واسع من منتجات زراعتها ذات الدرجة العالية من الميكنة ، وعجزها عن تسويق فوائض محصولاتها الزراعية ، قد

(١) انظر ، Trade Policy Toward Low-income Countries ، لجنة التنمية الاقتصادية ، نيويورك ، يونية ١٩٦٧ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) ان النظام الراهن لحصة البترول ، على سبيل المثال ، تفضله احتكارات البترول الرسم الجمركى المقترح ، الذى كان يمكن أن يسفر عن زيادة الواردات ، وخفض الأسعار المحلية للبترول ومشتقاته — ربما مع خفض فى الأرباح ، ولكن مع وفر للمستهلكين الأمريكيين يتراوح بين ٥ر٤ ، ٧ دولارات سنويا ، استناداً إلى النائب تشارلس فاينك (أوهيو) ، فى جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٨ — ١٩ يولية ١٩٧٠ .

أديابها إلى أن تعارض فى عناد الإتفاقيات الزراعية والتجارية والسلعية التى تعقد فى نطاق اتفاقية الجات، والتى تستهدف تثبيت الأسعار وحصيلة الصادرات. إن البرنامج الأمريكى ذا الحدين للتصرف فى فوائض المحصولات الزراعية (لا سيما بمقتضى قانون فائض الحاصلات الأمريكى ابتداء من عام ١٩٥٤)، وإن يكن حتى ذا فائدة مباشرة بالنسبة لبعض الدول التى يطبق عليها، كان يؤدى إلى تقييد صادرات البلاد المتخلفة، ليس فقط عن طريق جعل الحصول على مثل هذه السلع الأمريكية مشروطاً بتقييد البلد الذى يحصل عليها الصادراته من السلع التى يفوق عرضها فى الولايات المتحدة الطلب عليها، ولكن أيضاً عن طريق إحلال صادرات مماثلة لبلاد متخلفة أخرى [١]. إن إلغاء الحماية الشاملة المقررة للزراعة وحدها فى البلاد الرأسمالية المصنعة يمكن أن يعنى زيادة قدرها السدس فى حصيلة أقل البلاد تطوراً من صادراتها (٢).

وفى مجال المصنوعات الشديد الضآلة، وإن يكن خطيرا للغاية، يكون النمط النموذجى للحماية الجمركية الأمريكية على النحو التالى: كلما كان التصنيع يتناول مادة أساسية، كانت الرسوم الجمركية أعلى. إن التحيز ضد الصناعات الناشئة فى أقل الدول تطوراً يكون صارخاً للغاية عندما ندرك أن حوالى ١٪ فقط من الاستهلاك الكلى للمصنوعات فى البلاد الرأسمالية المصنعة يأتى من تلك الدول — وأساساً من بضعة بلاد فى آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكن من المحتمل من أفريقيا كذلك. إن إلغاء الحواجز الجمركية على الواردات المصنعة من أقل البلاد تطوراً يمكن أن يزيد واردات الولايات المتحدة منها بحوالى ٥٠٪ (٣).

---

(١) وينطوى ذلك على خسارة فى حصيلة الصادرات تقدر بأكثر من ثلثى بليون دولار سنويا، دعك من انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الأخرى، استناداً إلى هـ.ج.جونسون، المرجع السابق.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) تقديرات جونسون وبالاسا (المرجع نفسه).

وفى التجارة الرأسمالية العالمية تتعرض البلاد المتخلفة ، ولا سيما أفريقيا للعراقيل أساسا نتيجة لعدم تكافؤ قوتها الإقتصادية وقدرتها على المساومة ، الناشىء عن النمط البنيانى الضعيف والمشوه لإقتصادها وتجارتها . وذلك مازال بدوره — إلى حد كبير — نتيجة مترتبة على علاقاتها وروابطها مع البلاد الإمبريالية ، وعلى السياسات الإقتصادية التى تنتهجها هذه البلاد . وعلى الرغم من التباين الواسع فى وجهات النظر حول المسألة نتيجة لتعدد المصالح المعنية (مثل الإحتكارات الإمبريالية والبورجوازية القومية ، والعمال وغيرهم من الطبقات المستغلة) (١) فإن الخلل الأساسى فى القوة التجارية معترف به مع ذلك على النطاق العام ، مثال ذلك من جانب الولايات وفى أحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) . ومع ذلك فإن جهود أفريقيا لإصلاح هذا الخلل تصطدم باستمرار مع الدول الإمبريالية —

---

(١) ليس من المستغرب أن يوجه أحد أصوات الشركات الكبيرة فى الولايات المتحدة ، وهو لجنة التنمية الإقتصادية ، اللوم إلى البلاد المتخلفة المحنة التى تعانيها ، قائلا بوجه خاص إن نمو السكان يعرقل التنمية بدرجة خطيرة ، ويقترب من «المعدلات العملية للزيادة فى الناتج الإقتصادى ، وبذلك يحول دون تحقيق نموذى دلالة فى دخل الفرد » . (Trade Policy Toward Low—income Countries.) إن الهيئات التى ترى التنازع فى المصالح، وتمكن أن تساعد واشنطن فى التخفيف من حدته ، بما فيها أكاديميات العلوم وغيرها من الهيئات الوثيقة الصلة بالحكومة الأمريكية ، تدافع — على سبيل — عن فرض « بعض القيود على إساءة استخدام القوى لقوته ضد الضعيف » (هـ.ج.جونسون ، المرجع السابق) فى شكل تجارة أكثر ليبرالية ، ومعونة للتنمية لإعتبارات سياسية . وينظر ممثلو التنمية الإقتصادية القومية ، مثل رول بريبش ، إلى النمو البطىء فى حصيلة صادرات البلاد المتخلفة على أنه من الناحية الجوهرية نتيجة للتقدم التكنولوجى ، أى نتاج لعوامل بنيانية (المواد التركيبية ، وانخفاض الطلب على المنتجات الأولية) تتفاقم نتيجة لحواجز تجارية تؤدى إلى تدهور نسب التجارة . وهم يرون أنه التزام على الدول الرأسمالية المصنعة أن تنقل دخلا إلى أقل البلاد تطوراً ، وأن تساعد هذه البلاد على زيادة صادراتها من المصنوعات من خلال تغيير سياساتها التجارية ، أى عن طريق منح أفضلية دون مقابل . أما الماركسيون — اللينينيون فينظرون إلى مشكلة التجارة فى الإطار السياسى — الإقتصادى الأوسع نطاقا للنضال الطبقى والوطنى ضد الاستغلال والإمبريالية .

وأساساً من خلال كتلتي السوق المشتركة والكومنولث من ناحية، والولايات المتحدة من الناحية الأخرى.

إن السياسات التجارية الخارجية الأمريكية، التي استمرت على وجه الإجمال في الستينات عندما حصلت معظم أفريقيا على استقلالها، كانت موجهة على نطاق واسع نحو عرقلة تصنيعها، ووضع العقبات أمام زيادة حصيلة صادراتها (وهي الزيادة الضرورية للتنمية). وكان من الأدلة الحية على ذلك المجموع الكامل للمواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في جنيف في مارس — يونيه ١٩٦٤. ومن المتفق عليه بوجه عام أن الولايات المتحدة كانت في هذا المؤتمر أقل البلاد الرأسمالية المصنعه رغبة — على أفضل الأحوال — حتى في النظر في إيجاد تقسيم دولي «جديد» للعمل يمكن أن يسمح للبلاد النامية بالتصنيع.(١) وفضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة كثيراً ما كانت المعارض الوحيد لطلب البلاد النامية بالحصول على أفضليات لزيادة حصيلتها من الصادرات. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كانت الولايات المتحدة هي صاحبة أكثر الأصوات السلبية ضد مطالب الدول المتخلفه. ومن بين المبادىء العامة الخمسة عشر التي وردت بالوثيقة، صوتت الولايات المتحدة بمفردها ضد المبدأ رقم ١ الذي جاء فيه: «احترام مبدأ السيادة، والمساواة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلاد الأخرى»)؛ وصوتت بمفردها ضد المبدأ رقم ٤ (تعجيل النمو، وتضييق الهوة الإقتصادية بين البلاد المتطورة وأقل البلاد تطوراً)؛ وصوتت بمفردها ضد المبدأ رقم ٦ (زيادة حصيلة صادرات أقل البلاد تطوراً بصرف النظر عن النظام الإجتماعي)؛ وضد المبدأ رقم ١٢ (استخدام

---

(١) ح.س ميز، «Canadaat UNCTAD»، في مجلة ذي انترناشونال جورنال، المجلد ٢ (عدد ربيع عام ١٩٦٥).

الموارد التى يتم توفيرها نتيجة لنزع السلاح فى أغراض التنمية) . أما فى المبادىء الأخرى فقد اشترك مع الولايات المتحدة فى معارضة الدول المتخلفة عدد من الدول الإمبريالية الأخرى (١) .

وجدير بالذكر أن موقف الدول الاشتراكية فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية كان على نقيض ذلك تماماً . وفضلا عن ذلك فإن سياساتها التجارية فى الممارسة هى أكثر من مجرد تأكيد لموقفها فى المؤتمر . مثال ذلك أن التجارة الاشتراكية ، التى ما زالت ذات أبعاد متواضعة بالنسبة لافريقيا فى مجموعها ، (٢) كانت تدعم على الرغم من ذلك عدداً من البلاد التى أضيرت نتيجة للتبعية السياسية والإقتصادية ، مثل الجمهورية العربية المتحدة ، وغانا ، والسودان ، التى كانت تمثل حوالى ثلاثة أرباع تجارة الاتحاد السوفييتى مع مع أفريقيا فى الفترة ١٩٥٨ — ١٩٦٥ . وكان من دلائل هذا التأييد بنيان التجارة وتركيبها ـ كانت الواردات تتكون من المنتجات الرئيسية لهذه البلاد ، بما فى ذلك المصنوعات ، وكان حوالى ثلاثة أرباع الصادرات يتكون من سلع ومعدات إنتاجية .

وإنه لمحل تقدير بوجه عام أن التجارة الإشتراكية ، التى ليست لديها

(١) من ذلك أن الولايات المتحدة قد عارضت أيضاً المبدأ رقم ٢ (لا تمييز على أساس النظام الاجتماعى — الإقتصادى) ؛ والمبدأ رقم ٣ (حرية التجارة والتصرف فى الموارد الطبيعية الخاصة) ، والمبدأ رقم ٧ (ترتيبات دولية لإمكانية الوصول إلى الأسواق ، وأسعار مجزية للمنتجات الأولية) ؛ والمبدأ رقم ٨ (تنازلات فى التفضيل لأقل البلاد تطوراً دون طلب أية تنازلات فى المقابل) ؛ والمبدأ رقم ١١ (زيادة المعونة دون خيوط سياسيه أو عسكرية) . وفيما يتعلق بالمبادىء الخاصة صوتت الولايات المتحدة ضد المبدأ رقم ١ (وضع أهداف للتوسع التجارى ، والمبدأ رقم ٧ (التمويل التعويضى انسب المبادلة التى تزداد سوءاً) ؛ والمبدأ رقم ٨ (التصرف فى الفائض وفقاً لقواعد يجرى الاتفاق عليها دولياً) ؛ والمبدأ رقم ١٢ (إجراءات لحفز المكاسب غير المنظورة) .

(٢) حوالى ٦٪ ، على حين أن ٨٠٪ من تجارة أفريقيا الكلية هى مع البلاد الرأسمالية المصنعة .

دوافع إلى تصدير رأس المال ، أو أية دوافع رأسمالية أخرى إلى تحقيق أرباح فى الخارج، قد دعمت اقتصاديا البلاد الأفريقية التى تتبادل معها التجارة، وذلك من خلال مبادىء توجيهية مثل الموازنة الثنائية ، والشراء بأسعار السوق العالمية أو أعلى قليلا ، والشراء المستقر مع زيادات فى سنوات التسويق السيئة ، على الأقل مع عدم النزول عن مستويات السنوات السابقة ، وتوفير الاسواق التى تخلق تجارة بالنسبة للدول الأفريقية ، أو منافذ بديلة تساعد على دعم الأسعار . والنقد البورجوازى النموذجى للتجارة الإشتراكية هى أنها أيضاً سياسية ، أى أن لها غرض السعى إلى تقويض الروابط الغربية - بدلا من أن يكون لها أهداف حب الغير . ولكن إذا كانت السياسات الإشتراكية تساعد فى بناء أفريقيا قوية ومستقلة ، الذى يعد فى حد ذاته مقاومة للشروط غير المتكافئة التى يفرضها الإستعماريون الجدد ، فإن ذلك يكون مجرد تأكيد آخر للمصالح المتوازية .

وفى داخل إطار المصلحة الإمبريالية المشتركة فى إخضاع الدول الأفريقية المستقلة حديثاً ، كان على الولايات المتحدة فى تنافسها مع الدول الأوربية الدخول فى منازعات مع كتلتها التجارية المتميزة ، ومحاولة التغلب على النقص الذى تواجهه ، وهو عدم وجود كتلة كبيرة خاصة بها . إن الجماعة الإقتصادية الأوروبية ، مع الدول المنتسبة لها فيما وراء البحار ، وبريطانيا ، مع الكومنولث ، تتمتعان بامكانية دخول صادراتهما بطريقة متبادلة ، على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية أو برسوم تفضيلية ، فى الكتلة التابعة لكل منهما — مما يؤدى إلى استمرار الصادرات التقليدية والإقتصاد غير المتوازن فى هاتين الكتلتين ، وتفتيت قدرتهما على المساومة ، مع ما يترتب على ذلك من تبعية . (١) ومن شأن ذلك أيضاً أن يستبعد الولايات المتحدة،

---

(١) إن غالبية الدول الأفريقية تعتمد على سلعة أو سلعتين بالنسبة لأكثر من ٧٠٪ من مجموع صادراتها : ٣٣ بلداً تعتمد على سلعة أولية واحدة ، ٧ بلاد على سلعتين . (على =

أو يضعها فى موقف غير متميز ، فى أسواق هاتين الكتلتين (على الرغم من أن ذلك لا ينطبق على الكثير من منشآتها المقامة فيا وراء البحار) وكذلك فى بلاد أخرى ليست داخلة فى نطاقهما .

ولكى يكون باستطاعة الولايات المتحدة تحقيق الاستفادة التامة من قوتها الإقتصادية ، فقد ضغطت فى مطلع الستينات من أجل « النظام المفتوح » — أى أن يكون لجميع البلاد الرأسمالية المصنعة علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية « خالية من التمييز » — ، أى حق الإستغلال على قدم المساواة . ومع ذلك فقد أخفقت هذه الجهود ، بسبب عدم رغبة الدول الأوربية فى التخلى عن مواقعها التجارية المتميزة ، وعدم استعداد المصالح القطاعية الأمريكية فى الزراعة والصناعة التحويلية للتخلى عن قيود التجارة (١) .

إن الاعتبارات السياسية — العسكرية التى دفعت واشنطن إلى تأييد الجماعة الإقتصادية الأوروبية، قد أدت أيضاً إلى قبول الولايات المتحدة لأن تقوم فى إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بعض قسمات معاهدة السوق المشتركة ، من حيث دعم أسعار المنتجات الزراعية

= أساس البيانات التى قدمت فى الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية ، فى مارس ١٩٦٨) . وعلى الرغم من أن التجارة الأفريقية محدودة (حوالى ٥٪ من مجموع التجارة العالمية) ، فإنها تشكل نسبة أعلى من الناتج القومى (مما يساعد على زيادة حساسيتها للاسعار العالمية ، وتبعيتها للبلاد الرأسمالية الكبيرة التى تحصل على حوالى تسعة أعشار صادراتها) بالمقارنة بالبلاد المصنعة ، حيث تتراوح بين ٥٠٪ فى كثير من البلاد ، وحوالى ١٥٪ بالنسبة لبلد تجارى كبير مثل بريطانيا ، إن الدولة الاستعمارية السابقة مازالت هى الشريك التجارى الرئيسى ، مثال ذلك أن بضع دول من المتحدثة بالفرنسية ترسل أقل من ٥٠٪ من صادراتها إلى فرنسا ، وترسل إليها السنغال نسبة تصل إلى ٨٦٪ ؛ وتستورد من فرنسا نسبة عالية بالمثل — تصل إلى ٦٦٪ فى حالة ساحل العاج ، ٦٨٪ فى حالة موريتانيا ، فى منتصف الستينات .

(١) انظر ، « **The Future. of the U.S. Foreign Trade Policy** » . جلسات الاستماع ، لجنة الشئون الخارجية ، اللجنة الفرعيــة للسياسة الاقتصادية الخارجية ، يولية ١٩٦٧ .

بحيث تبق أعلى من المستوى العالمى ، واقتران هذا الدعم بفرض رسوم على الواردات ، والترتيبات التفضيلية مع المستعمرات الافريقية السابقة . وقد كان تأييد الولايات المتحدة للجماعة الإقتصادية الاوربية ينطوى على زيادة فى سياسة الحماية الجمركية فى الخارج ، أما قبولها لقيام هذه القسمات فى إطار الجات فكان ينطوى على تفضيلات جديدة يترتب عليها انتهاك أحكام(الجات) ولكن واشنطن كانت تتطلع بأمل كبير إلى جولة كيندى للتفاوض حول تخفيضات متبادلة فى الرسوم الجمركية ، باعتبارها الطريق إلى فتح أسواق الجماعة الإقتصادية الأوروبية (وبالتالى أسواق كتلتها الافريقية) ، وإقامة صلات مع هذه الاسواق . ولكن هذا الجهد باء بالفشل — مؤقتاً على الاقل — وكان مرجع الفشل جزئياً النزاع السياسى مع ديجول ، الذى عارض فى ازدراء طلب بريطانيا الذى تؤيده واشنطن الانضمام إلى السوق المشتركة فى عام ١٩٦٣ (ومرة أخرى فى عام ١٩٦٧) ، بالإضافة إلى رغبة البلاد الاخرى الاعضاء فى الجماعة الإقتصادية الاوروبية فى الحيلولة دون تعاظم النفوذ الامريكى .

وقد أدى رفض واشنطن الاعتراف بهزيمة سياساتها واستراتيجيتها التجارية إلى العزلة الفعلية للولايات المتحدة فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وأدى الدفاع عن هذه "سياسات ، من مواقع القوة ، مواقع "تجارة الحرة ، « وعدم التمييز » ، « وتبادل المزايا » ، إلى صدام طائش مع مطالبة جميع الدول المتخلفة بأسعار أعلى للمنتجات الأولية ، وترتيبات سلعية دولية ، وتعديل سياسات الحماية الجمركية التى تقيد سوقها ، ولا سيما التفضيلات ذات الطريق الواحد . ووقف المندوب الأمريكى منفرداً ، وبعيداً حتى عن زملائه الأوروبيين الغربيين ، على الرغم من أن هؤلاء الأخيرين كانوا بدورهم غير راغبين فى أن يقدموا تفضيلات للدول المتخلفة — بطبيعة الحال غير تلك الموجودة فى كتلتيهم التجاريتين — أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .وظلت معارضة الولايات المتحدة للتفضيلات دون تغيير طوال اجتماع لجنة

التفضيلات ، التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، فى عام ١٩٦٦ .

ولما أدرك ممثلو دوائر الشركات الأمريكية الكبيرة ، فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، أن جهود واشنطن لإستبعاد النظام التفضيلى قد فشلت ، وأن مشكلة الإحتكارات الأمريكية يمكن حتى أن تتفاقم إذا اتسع نطاق السوق الأوروبية المشتركة (وانضمت بريطانيا إليها) ، كانوا فى حيرة من أمرهم لا يعرفون كيف يغيرون الإستراتيجية التجارية . مثال ذلك أن بول ، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق ، كان فى شهادته أمام الكونجرس مثبط الهمه تماماً فيما يتعلق بآفاق « النظام المفتوح » [١] ، على الرغم من أن دافيد روكفلر — من تشيس مانهاتن بنك — لم يكن يشاركه الرأى ، وكان يرى أن على واشنطن أن تواصل المحاولة . ومع ذلك فقد كان الرأى المتفق عليه فى دوائر الشركات الكبيرة أن التفضيلات مطلوبة لإعتبارات سياسية ، وأنه إذا كانت الدول الرأسمالية الكبيره تريد الاحتفاظ بنفوذها فى الدول المتخلفة فلابد لها أن تتخذ بعض الخطوات [٢] .

ولم يكن ذلك يعنى ، مهما مضت واشنطن فى الدفاع عن « التجارة الحرة » لصادراتها الخاصة ، أن أسوار الحماية الجمركية يمكن أن تنهار مثلما انهارت أسوار أريحا * ، أو أن الإحتكارات الأمريكية كانت على استعداداً لتقديم تضحيات كبيره فى السماح بالواردات من أقل البلاد تطوراً . فى المقام الأول

(١) وذلك إلى حد أنه كان يشعر بأنه من الأفضل الاعتراف بالأولوية الأوروبية فى أفريقيا ، مثلما كانت تتمتع الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ، المرجع نفسه .

(٢) لجنة التنميه الإقتصاديه ، المرجع السابق ، وكذلك Issues and Objectives of U.S. Foreign Trade Policy ، الكونجرس الأمريكى ، الدورة الإقتصاديه المشتركة ، واشنطن ، سبتمبر ١٩٦٧ .

(*) مدينة قديمة هامة فى وادى البحر الميت (بالأردن حالياً) ، اشتهرت بحصونها وأسوارها . كانت أول مدينة كنعانية يهاجمها الإسرائيليون . أثبتت الحفريات الحديثه أنها دمرت فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، وتحولت إلى كومة من الخرائب — المترجم .

كانت هناك صفوف كثيرة من الحواجز التجارية الامريكية الاخرى التى يمكن اللجوء إليها ، مثل القيود الكمية التى تفرض كرها أو طواعية (١) ، والتى يمكن أن تطبق تطبيقاً شكلياً أو متشدداً ، والتى قد تطبق بجمود الروتين الحكومى أو بالتساهل والتواطؤ . ثانيا كان الإحساس بأنه فى أية حال يمكن أن يكون الاثر الصافى على الاقتصاد الامريكى صغيراً ، وثالثاً أن التنازلات التفضيلية القليلة الشأن يمكن أن تصرف أقل البلاد تطوراً عن إحلال الواردات (أى عن إعاده تشكيل اقتصادياتها) ، وأن تدفعها نحو السوق الرأسمالية العالمية دون شعور بأنها ضحية للتمييز . ومن شأن ذلك أن يساعد على استمرار الحلقة المفرغة نفسها للبنيان المشوه والتبعية - سواء للإمبريالية الاوروبية أو الامريكية ، أم لتأليف ما بينهما .

وهكذا ظهر أن واشنطن قد شرعت بحلول السبعينات فى انتهاج تكتيك متقن جديد فى السياسة التجارية الخارجية ، كان دافعه الاساسى كسب ثقة سياسية فى البلاد المتخلفة مقابل تقديم الحد الادنى من التنازلات ، مثل التخلى عن معارضتها لمطالب هذه البلاد بالتفضيلات . وكان ذلك يتوازى من الناحية الجوهرية مع توصيات الشركات الامريكية الكبيره فى أواخر الستينات . وفى الوقت نفسه يمكن أن تستمر الولايات المتحدة فى الضغط من أجل قلب « التفضيلات العكسية » التى كانت تحابى مصالح الدول الإمبريالية الأوروبية المنافسة . وفى هذا الصدد عرضت حكومة نيكسون على البلاد الأفريقية عدم ربط المعونة الأمريكية بمشتريات من الولايات المتحدة مقابل الدخول

(١) كانت بعض البلاد المصدرة تنظر إلى اتفاقية الخمس سنوات للمنسوجات القطنيه التى وقعت فى عام ١٩٦٢ — على سبيل المثال — على أنها أقرب الى الخداع (ج. باترسون، Discrimination in International Trade: The Policy Issues, 1964—1965 ، برنستون ، ١٩٦٦) . وقد أكد المسئولون الأمريكيون ، الذين تناولوا بالدراسة إمكانية تجديد هذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات تبدأ فى عام ١٩٦٧ ، توقع انخفاض الواردات ، وليس زيادتها . (Issues and Objectives of U.S. Foreign Trade Policy ، المرجع السابق) .

فى أسواقها (١) . إن اللعبة كانت لا تزال هى نفسها ، على الرغم من أن التكتيكات كانت تتغير .

إن للتناقض الغالب بين الدول الإمبريالية ، على الرغم مما بينها من تنافس ، قد تعزز على نحو أكثر أتساعا فى الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التى عقدت فى سنتياجو فى أبريل — مايو ١٩٧٢ ، عندما رفضت الولايات المتحدة والبلاد الرأسمالية المصنعة الأخرى ، بصورة لا تقل صراحة عما فعلت فى دورتى المؤتمر السابقتين ، تقديم تنازلات للتخفيف من محنة البلاد النامية . وهكذا رفضت مطالب مثل استخدام التخفيض الجزئى فى نفقات التسليح لصالح الدول النامية ، أو تخفيف أعباء ديونها ، أو السماح باشتراكها مع صندوق النقد الدولى والجات فى لجنة دائمة تعنى بمسائل العملة . (قدم الاقتراح الأخير على ضوء الخسائر الخطيرة التى تعرض لها موقعها التجارى نتيجة لإعادة تقويم البلاد الامبريالية لعملاتها فى أغسطس ١٩٧١) .

---

(١) U.S. and Africa in The 70's ، واشنطن ، ابريل ، ١٩٧٠ .

٣- البنيان الاجتماعى والعلاقات الاجتماعيـة

القوى الاجتماعية الافريقية والولايات المتحدة

من أجل التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة المتبادلة بين الولايات المتحدة والقوى الاجتماعية الأفريقية ، يكون من الضرورى أن نبدأ بدراسة موجزة لتطور التكوينات الاجتماعية فى هذه القارة . وقد كان باستطاعة الولايات المتحدة بوجه عام ، على غرار الامبرياليات التى سبقتها ، أن تستفيد من تأخر الأنظمة الاجتماعية ، كما سعت للسبب نفسه إلى إدامة هذا التأخر . ومع ذلك فانه لما كانت هذه المجتمعات قد تطورت ببطء — إستجابة لدوافع داخلية ، وكذلك للإستغلال الأجنبى — فقد انبثقت قوى شرعت على نحو متزايد تتحدى الوضع القائم . وكان من الأمور ذات الأهمية القصوى فى هذا الصدد القوه الدافعة الجباره التى وفرها مثال البلاد الاشتراكية ومساندتها .

إن اتجاه المؤلفات البورجوازية إلى أن تعزو تباطؤ التطور الاجتماعى الاقتصادى لأفريقيا «السوداء» إلى أسباب عرقية وعنصرية وأسباب مماثلة ، قد فقد جاذبيته فى فتره ما بعد الحرب ، وكان مرجع ذلك إلى حد كبير انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، وظهور عدد كبير من البلاد المستقلة حديثاً فى الساحة الدولية ، والتقدم الرائع الذى تحقق فى ظل الاشتراكية فى غضون فتره تاريخية قصيره فى مناطق كانت متأخره فيما سبق ، مثل

منغوليا(١) ، وجمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية(٢) ، والصين ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية . ولذلك فانه ليس مما يثير الدهشة أن نجد التحبيذ الغربى الأحـــدث عهدا ينقل تركيزه إلى ظروف أفريقيا الطبيعية والديموجرافية .

إن أفريقيا التى عرفت فى عصور ما قبل الإستعمار حضارات عالية التقدم (السنغى ، ومالى ، وأويو ، وبنين ، وغانا ، وزيمبابوى) ، لا تخلو من صعاب طبيعية خطيرة تؤثر فى تقدمها ، مثل النقص المألوف فى الأرض الخصبة القابلة للزراعة(٣) ، أو عدم كفاية الأمطار وموارد المياه ، أو وجودها بوفرة زائدة ، مما يترتب عليه انتشار الصحارى أو الغابات التى لا يمكن اختراقها ، أو الإنتشار الواسع للملاريا وذبابة التسى تسى ، مما يقضى على تربية الماشية ، ويصيب الآدميين بمرض النوم المهلك . ومما لا شك فيه أن الظروف المناخية والجغرافية كانت عامل تعويق ، وبخاصة فى أفريقيا

(١) كانت منغوليا فى القرنين السابقين للثورة مستعمرة نائية مهملة يسيطر عليها أصحاب الأرض الإقطاعيين المحليين ، والتجارة الخارجية ، ورأس المال الربوى . وكانت تفتقر إلى الصناعة ، والنقل الحديث والزراعة الحديثة ، بل إلى نظام نقدى خاص بها . وعلى النقيض من ذلك ، فانه فى الفترة من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ زاد الناتج القومى الإجمالى بمقدار عشر مرات ، وأصبحت الصناعة تمثل ٤٠٪ من هذا الناتج ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الستينات ١٠ر٣٠٪ واليوم يشكل العمال أكثر من ثلث السكان . انظر ، ى. تسيدنبال ، « The Revolutionary Party and Social Changes » ، فى مجلة وورلد ماركست ريفيو ، عدد فبراير ١٩٦٦ .

(٢) نمت الصناعة سريعاً (كنسبة مئويه من الناتج القومى الإجمالى) بفضل المعونة المقدمة من كل الاتحاد السوفييتى ، فى الفترة من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٢ ، على النحو التالى : كازاخستان — ١٧٪ إلى ٤٤٪ ، أوزبكستان — ٣٠٪ إلى ٥٣٪ ؛ تادجيكستان — ٢٣٪ إلى ٤٤٪ . الاقتصاد الاشتراكى العالمى (أربعة مجلدات — باللغة الروسيه) ، المجلد الأول ، ١٩٦٦ .

(٣) تتراوح على سبيل المثال ، من ٨٪ فى ليبيا و ٢٠٪ فى الجزائر ، إلى ٤٨٪ فى المغرب ، أما المساحه الصغيرة وقدرها ٣٪ فى الجمهورية العربية المتحدة فتقتصر على وادى النيل الشديد الخصوبة .

الإستوائية ، من ذلك أن موسم العمل الزراعي فى مناطق السفانا لايتجاوز ما بين ١٠٠ يوم و ١٥٠ يوماً ، وفى مناطق الغابات الموسمية ٦٠ — ٨٠ يوماً ، إلى جانب موسم جاف هو فى الحقيقة موسم « ميت » .

ومع ذلك فانه دون الاستهانة بالتأثير عير المواتى لمثل هذه العوامل ، فانها هى وحدها التى تفسر بالكاد الفشل فى ظل الاستعمار فى الإنتقال من المعول الخشبى إلى معدات أفضل ، ومن العجز والهوان فى موسم الجفاف إلى بعض أشكال الرى ، ومن الحرف اليدوية إلى شيء من الصناعة الخفيفة على الأقل (١) . وقد ظل التطور الإجتماعى بدوره معوقاً عند المستوى التقليدى السابق للتمايز الطبقى ، أو الاقطاعى الأولى ، فى معظم القاره ،مع بعض استثناءات بارزة مثل مصر والمغرب وشمال السودان ، حيث المجتمع الأبوى قد حلت محله بدرجة كبيرة تكوينات طبقية ، وقومية عرقية صاعدة قبل مقدم الدول الأوروبية .

إن بقايا الأبنية الاجتماعية لفترة ما قبل الاستعمار ، وهى الأبنية التى أبقى عليها ، وفرضت عليها من أعلى تغييرات استعمارية ، تضاف إلى صورة فسيفسائية مركبه لا يستطيع أى نموذج بمفرده تفسيرها .

ويتصل الافتقار إلى التقدم اتصالا وثيقاً بالاقتصاد ، كما توقف ذلك على العلاقات مع الدول الاستعمارية ، وعلى السياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية لهذه الدول . وفى الفترة حتى منتصف القرن التاسع عشر ، عندما كانت التجارة فى البشر هى السائدة ، وكانت التجارة فى السلع شيئاً تافها ، كانت

---

(١) فى عام ١٩٥٨ كانت أفريقيا (فيما عدا جنوب أفريقيا) لا تمثل غير ٧ر٠٪ من الصناعة الخفيفة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وكان ٩٠٪ من هذه الصناعة يوجد فى خمسة بلاد . ف. ف. راعالوف ، Disintegration of the Colonial System and the World Capitalist Econony ، موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠٠ — ٣٠٤ .

القبيلة تستخدم ضد الأخرى عند اقتناص الرقيق . وهكذا فى القرون الأربعه تقريباً ، التى تطور فى غضونها بلاد مثل بريطانيا وفرنسا ، من الاقطاع إلى التصنيع الرأسمالى وتكوين الأمة ، ترتب على تصدير ما بين ٥٠ مليوناً و ١٠٠ مليون من الرقيق الأفريقى ، وأساساً إلى أمريكا . تخريب القرى ، واستنزاف القوة البشرية ، وازدياد حدة الصراع والانقسام بين القبائل . كما أن النهب الاقتصادى من خلال نظام الرؤساء الاقطاعيين والقبليين ، تحت جناح السلطات الاستعمارية(١) ، قد استفاد من الأعراف القبلية ، ومن أشكال الاستغلال الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، مثل الأنواع المختلفة من الضرائب الصغيرة والسخرة ، ومن ثم اتجه إلى إدامة الركود الاجتماعى والاقتصادى .

ومع الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، سعى التصدير الامبريالى لرأس المال إلى توسيع الناتج الجزى للمواد الأولية الأفريقية ، باستكمال المواد التى كانت تستخلص من عملية الجمع المبكر من الغابات (القائم على المجتمعات التقليدية)، مع استغلال أكثر انتظاماً وكثافة للأراضى والمناجم الافريقية ، لإشباع حاجة « ورشة » أوربا وبحلول العقد الأول من هذا القرن كانت المجالات اليسيرة المنال للثروة الإستوائية(مثل المطاط ، والأخشاب ، والنخيل البرى ، فى أفريقيا الفرنسيه

---

(١) انتشر على نطاق واسع سواء استخدام الرؤساء والحكام الإقطاعين فى « الحكم غير المباشر » ، مثال ذلك فى شمال نيجيريا ، ورؤساء الأشانتى فى غانا ، وفى أوغندة . وبصرف النظر عما إذا كانت سلطة الرؤساء مستمدة من موقعهم التقليدى ، أو من موقعهم كعملاء للاستعمار ، فإن الإدارة الفرنسيه فى المستعمرات ، كما يقول الأستاذ ل. ديلافاينت ، الحاكم العام السابق لأقاليم فرنسا فيما وراء البحار ، كان يمكن أن تصاب « بالعجز » لولا الرؤساء التقليديون ، ولذلك فقد استفيد منهم منذ البداية . انظر، Colonialism in Africa, 1870 – 1960 ، المجلد الثانى ؛ The History and Politics of Colonialism 1914—60 إعداد ل. هـ جان ، ب ديوجنان ، جامعة كمبردج ، ١٩٧٠.

الاستوائية والكنغو البلجيكى) قد استنزفت (١) ، وأخذت الصادرات فى التناقص . وظهرت الحاجة إلى تغلغل أكثر عمقاً وإلى توسيع الأسواق ، وأمكن توفير هذه الحاجة بمساعدة النقل الحديث ، مثال ذلك من أجل الفول السودانى فى نيجيريا الشمالية والسنغال .

واستكملت التجارة عندئذ بوظائف إنتاجية . ففى أفريقيا الغربية أدى إدخال محصولات جديدة مستديمة من أجل السوق ، مثل البن ، والكاكاو ، والمطاط ، بدلا من إنتاج المحصولات السنوية (الموسمية) على الأرض الكميونية ، إلى الإستثمار الأفريقى فى الأرض ، ووراثة مثل هذا الإستثمار وظهور طبقة من صغار الزارعين والتجار . وفى أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية ، حيث المناخ كان أكثر مواتاة ، قامت أعداد كبيرة من المستوطنين بمصادرة خيرة الأراضى (٢) من أجل المزارع الرأسمالية الواسعة ، والمزارع العادية ، واستخراج المعادن اللازمة للأسواق المحلية والأجنبية ، مما تطلب مئات الآلاف من الأيدى العاملة التى تعيش على مساحات صغيرة قليلة الخصوبة ، وأرغم هذه الآلاف المؤلفة على التحول إلى كادحين مقابل أجر .

وهكذا فعلى نطاق القارة ، وفى مجموعة كبيرة منوعة من الأشكال ، خلق إقتصاد مزدوج يتكون من قطاع موجه نحو التصدير ، مع تمايز طبقى نابع من

---

(١) انظر ، و.ف. باربر ، "The Movement in the World Economy" ، فى « Economic Transition in Africa » ، إعداد م . ج . هرسكوفيتز ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص ٣٠١ .

(٢) تختلف النسب المئوية من ٧٪ فى كينيا ، و ٩٪ فى الكنغو البلجيكى ، و ٤٩٪ فى روديسيا الجنوبية وسوازيلاند ، إلى ٨٩٪ فى اتحاد جنوب أفريقيا . م . هيلى ، An African Survey Revised, 1956 ، ص ٦٨٩ ، لندن ، ١٩٥٧ . انظر ، ج. ووديس ، Africa—the Roots of Revolt ، الفصل الأول ، لندن ، ١٩٦٠ . [كان لى شرف نقل هذه الدراسة العالية القيمة إلى اللغة العربية ، تحت عنوان : جذور الثورة العربية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ — المترجم] .

إقتصاد طبيعي توقف عن النمو بما له من بنيان اجتماعي تقليدي، وموجود جنباً إلى جنب مع هذا الإقتصاد. ومع ذلك فان نسف العلاقات الإقتصادية القديمة لم يشهد تطور سوق قومية، وإنما شهد بالأحرى ضخا متزايداً للمواد الأولية من المناجم والمزارع الرأسمالية الواسعة من خلال الطرق الحديدية والموانى — وهي عبارة عن سلسلة من الجزر التى تمتلكها أو تسيطر عليها الشركات التجارية الأوروبية فى أفريقيا الغربية، أو أصحاب المناجم والمزارع الرأسمالية والزارعون من الأجانب أو المستوطنين فى الشرق والجنوب.

إن التطور الإجتماعي المعاق والمشوه قد تركز بدرجة كبيرة حول مستوى وسائل الإنتاج، ودرجة استغلال العمل، وأشكال هذا الإستغلال. كما أن الضخ المستمر إلى الخارج، من خلال تهجير الأرباح، والفوائد على الديون، والتحويلات الإستعمارية للناتج الفائض، بل لجزء من العمل اللازم لتكاثر العامل الأفريقي — أجوره الهزيلة وظروفه البائسة — لم يكن من شأنه إلا أن يعوق التراكم المحلي، وإلا أن يكون عقبة أمام التقدم التقني. ففى أفريقيا الغربية كانت تكلفة «المحرك الذى يعمل بالموز»، كما يشير أصحاب المزارع الرأسمالية فى ساحل العاج إلى العامل الزنجي الذى يحصل على أقل الأجور، أو لا يحصل على أى أجر، ويتغذى على الموز، أقل من تكلفة الآلة، أو حتى تكلفة الأدوات الأولية. (١) إن ما يتطلبه الأمر هو مستودع رخيص من الكادحين غير المدربين الذين يستغلون بكثافة، والذين لا يعرفون إلا استخدام أبسط الأدوات، إن كانوا يعرفون استخدام أية أدوات أصلا (٢).

---

(١) جان سوريه — كانال، Afrique Noire, Occidentale et Centrale, l'Ere Coloniale (1900—45)، باريس، ١٩٦٤، ص ٩٠ — ٩١.

(٢) حتى الخمسينات لم يكن آلاف الناس فى ساحل الذهب قد رأوا قط معولا أو جاروفا؛ وفى نيجيريا يحمل الكادحون سلال الخام فوق رءوسهم؛ وفى محاجر ساحل العاج يعمل الناس حتى دون الجاروف وعربة اليد لأنه «بالنسبة للإدارة لم يكن الأمر يستحق منها أن=

وبغية الحصول على مثل هذا العمل استخدمت فى مختلف الأوقات درجات متباينة من القوة الخارجية والقهر — الرق ، والإستيلاء على الأرض وفرض الضرائب لوقف الزراعة القائمة على الإكتفاء الذاتى ، ودفع الأفريقى إلى العمل فى الإقتصاد النقدى السلعى ، واستخدام الرؤساء فى تجنيد أبناء قبائلهم . وكان ذلك على درجة كبيرة من التعارض حتى مع المعايير المألوفة فى أوروبا الرأسمالية ، بحيث ان العداء العالمى لأسوأ هذه الممارسات قد أرغم الدول الإستعمارية الرئيسية (فيما عدا البرتغال) على أن توقع فى عام ١٩٣٠ إتفاقية جنيف بشأن السخرة . وكان لذلك أيضاً ، كما أشير فيما سبق ، مضاعفاته المتتالية على السخرة فى منطقة « المسئولية الخاصة » للولايات المتحدة — أى فى ليبيريا .

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت مثل هذه الممارسات ، سواء من خلال التحايل على الإتفاقية ، أو فى أشكال مرتبطة بها . وكانت السخرة المباشرة تتراوح بين الخدمات التى تؤدى للرؤساء المحليين ، وضريبة الكورفيه (عمل إلزامى من أجل الخدمات العامة) . كما أن ضريبة الرءوس أو الكوخ لا تدفع إلا نقداً ، مما كان يرغم الأفريقيين على السعى إلى الاستخدام من أجل الأجور ، مثال ذلك فى الكنغو ، ورواندا — أوروندى ، وتنجانيقا ، وأدى إلى مفهوم « عامل الهدف » — للحصول على النقود من أجل الضرائب ومهور الزواج ، التى حلت فيها النقود محل الماشية .

وفى أفريقيا الجنوبية وصلت أرقام العمل الإلزامى (السخرة) المهاجر إلى مئات الآلاف (١) ، وبخاصة من الشبان الذين يغادرون قراهم للعمل فى

= تقوم بتعليمهم ، ماداموا ليسوا مرتبطين بالعمل سوى بضعة أيام أو أسابيع» . وردت فى ج. ووديس ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ . (وردت فى الطبعة العربية ص ٢٥٥) .

(١) African Labour Survey ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، ١٩٥٨ ، ص ١٣٧ — ١٤٤ ، هيلى (طبعة منقحة) المرجع السابق ، ص ١٣٧٧ — ١٣٧٩ .

المناجم وفى المزارع الأوروبية . وتواصل السلطات الإستعمارية البرتغالية ، بمقتضى إتفاقيات قديمة العهد ، توفير ما يزيد على ١٠٠٫٠٠٠ من العمال المتعاقدين كل سنة لجنوب أفريقيا ، (١) التى يأتى حوالى ثلثى عمال المناجم الأفريقيين فيها من أقاليم أخرى (٢) . إن العمل الإلزامى غير الماهر ، المقيد بمعسكرات العمل ، والذى يمنع من الإنتقال إلى استخدام حضرى آخر ، والذى يسهل أن يحل محله مهاجرون آخرون ، يربط بسلالم أجور منخفضة تقوم بوجه عام على الحد الأدنى للمعيشة بالنسبة للعامل الأعزب ، ويتم تبرير

---

(١) كان العدد الرسمى للعمال المهـــاجرين من أبناء موزمبيق فى مطلع الستينات : ١٦٩٫٠٠٠ فى جنوب أفريقيا ، ١٨٧٫٠٠٠ فى روديسيا . ومن أجل الإلمام بالجذور التاريخية والأثر الاقتصادى لهذه الظاهرة ، انظر ، ف.ل. تشابيس ، الإمبريالية البرتغالية فى أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٥ — ١٨٢ . ووصلت التقديرات التى يعتمد عليها للعمال المهاجرين الدائبين من أبناء موزمبيق فى أواخر الخمسينات إلى ٥٠٠٫٠٠٠ـ ٦٠٠٫٠٠٠ (الإحصاءات الرسمية ٣٦٠٫٠٠٠ـ ٤٠٠٫٠٠٠) ، أى ذكران بالغان من كل خمسة ذكور بالغين أو ستة . (ومن المقدر ١٠٠٫٠٠٠ آخرون كانوا يعملون أيضاً فى جنوب أفريقيا) .

(٢) بدأت العملية عندما شرع المستعمرون الإنجليز، الذين استولوا على مستعمرة الكاب فى عام ١٨٠٦ ، فى غير رحمة يحرقون ويذبحون ، ويصـــادرون الماشية والأرض ، ويحولون الشعب القبلى إلى كادحين أجراء ، وزبائن للسلع الإنجليزية . ومع اكتشاف الماس فى كمبرلى فى عام ١٨٦٧ ، والذهب فى وتووترزاند فى عام ١٨٨٦ ، تم الإسراع بالعملية اللازمه للتطور الرأسمالى — مصادرة الأرض الأفريقية ، وضريبة الرءوس ، وضريبتا الكوخ والحيوانات ، وقوانين المرور ، والتحكم فى العمل. ولم يكن باستطاعة مناجم الذهب الحصول على كفايتها من العمل ، فتم تصعيد الهجرة إلى الداخل (بما فى ذلك العمال الصينيون لبعض الوقت) . وبناء على طلب أصحاب مناجم الذهب ، أوصت لجنة حكومية فى عام ١٩٠٣ بتعديل نظام امتلاك الأهالى للأرض لإرغام الأهالى على العمل فى المناجم عن طريق إبعادهم عن الأرض . وقد أمكن إصدار قانون الأرض لعام ١٩١٣ ، الذى جعل من غير المشروع بالنسبة للافريقيين شغل أراضى خارج « معازل الأهالى » (التى تسمى الآن أوطان البانتو) التى تشكل أقل من ١٣٫٠٪ من مساحة البلاد ، نتيجة لتسليم بريطانيا السلطة السياسية لأقلية بيضاء متميزة فى المستعمرات الأربع — الكاب ، وناتال ، والترنسفال ، ودولة أورانج الحرة — بمقتضى قانون جنوب أفريقيا لعام ١٩١٠ . انظر دوماوكوى . The Nationol Liberation Movement of South Africa ، بحث مقـــدم للمؤتمر العالمى ضد العنصرية والاستعمار الجديد ، الذى عقد فى برلين ، فى مايو ١٩٦٨ .

ذلك بأن العامل يحصل على دعم إضافى من مستحقاته لدى قريته الأصلية(١) (حيث تعيش أسرته فى مجتمع قبلى أو كوميونى ، والتى يعود إليها بعد عام أو عامين) .

إن مثل هذا الاستغلال الرأسمالى ، المندمج فى النظام الصارم للتمييز العنصرى والاجتماعى ، تشترك فيه — من خلال الاستثمار والتجارة — الاحتكارات الكبيرة للدول الامبريالية ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، مما يجعل منها على الأقل مشاركين صامتين فى الأبارتهيد .

وهكذا على نقيض أوربا ، حيث التكوين الطبقى - وبخاصة البورجوازى والبروليتارى — قد تطور ونضج من قوى داخلية إلى حد كبير فى المجال الاقتصادى ، وتكونت أمة فى ارتباط بالعملية الصناعية الرأسمالية الأكثر تقدماً ، وكان سعى البورجوازية إلى السلطة يمثل كفاحاً سياسياً — إقتصاديا ضد ارستقراطية إقطاعية مالكة للأرض ، فان أفريقيا تطرح ديناميكية أكثر تعقيداً . فهنا قامت القوى الامبريالية الخارجية بدور كبير ، وإن لم يكن حاسما . ولا يعنى ذلك إنتقاصاً من عوامل موازنة داخلية ، أو من قوى أخرى ، مثل : الحركة القومية العربية ، والعرقية ، والدينية ، القوية فى أفريقيا الشمالية ؛ وأكبر تركز للمستوطنين الأوروبيين ، الذين طوروا مجتمعاً استعمارياً مصنعاً خاصاً بهم ، فى جنوب أفريقيا ؛ والقوى الاجتماعية الصاعدة ، التى لا تتخذ موقف الحياد من الأحداث والأفكار العالمية ، فى أفريقيا الاستوائية .

وتكشف التكوينات التى انقضى أوانها ، أو كفت عن النمو ، والتى ورثت

---

(١) African Labour Survey ، ص ١٤٧ — ١٦٠ ؛ انظر أيضا ، و.ا. مور ، Adaptation of African Labour Systems to Social Change ، الفصل الثالث عشر ، فى Economic Transitons in Africa .

عند الاستقلال (١) ، عن مركب متنوع من طبقات وفئات سائدة ، وإن تكن ضعيفة ، مع ما يسفر عن ذلك من ائتلافات الأحزاب فى السلطة ، مثال ذلك الائتلافات بين كبار أصحاب الأرض الاقطاعيين ومختلف الاتجاهات الرأسمالية . وفى أفريقيا الشمالية (وحدها) ظهرت بورجوازية قومية قبل الاستقلال ، وذلك كطبقة تكونت بشكل نهائى فى المغرب ، ومصر ، والسودان . وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت العناصر الاقطاعية قوية نسبياً ، وتمثل قوة أيضاً — برغم الاصلاحات الزراعية — فى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر (وكذلك فى وسط غانا ، وفى شمال نيجيريا وغربها ، وأوغندا ، وزامبيا ، ورواندا ، وبوروندى ؛ كما أنها ما زالت سائدة فى أثيوبيا) .

وفى أفريقيا الاستوائية ، حيث يوجد تلاحم بين العلاقات الأبوية — الاقطاعية ، والقبلية المحتضرة ، والرأسمالية النامية ، تعتبر البورجوازية القومية محدودة للغاية ، إذ أن الانتاج الصناعى ، وتجارة الجملة ، بل تجارة التجزئه إلى حد ما ، توجد عادة فى أيدى الأوروبيين (أو اللبنانيين والسوريين فى أفريقيا الغربيه ، والهنود واليونانيين والأرمن فى أفريقيا الشرقيه) .

وبدلا من ذلك فان البورجوازيه الأفريقيه ، المتوسطه أو الصغيرة ، توجد أساساً فى تجارة التجزئه ؛ أو كوسطاء بين الفلاحين المنتجين لمحصولات التصدير والشركات التجارية الأجنبية . وفى الأرض انبثقت البورجوازية

---

(١) من أجل الاطلاع على دراسة متعمقة ومعالجة تفصيلية للتطــور الإجتماعى — الاقتصادى فى البلاد الأفريقية والبلاد المتخلفة الأخرى ، انظر على سبيل المثال ، الطبقات والصراع الطبقى فى البلاد النامية (باللغه الروسية) ، فى ثلاثة مجلدات ، إعداد ف.ل. تياجونتسكو ، ١٩٦٨ ، المجلد الثالث ، وبخاصه فى الفصل الخامس ؛ ف.ف.رومالوف ، المرجع السابق ؛ « الأمم والمسألة القومية » ، فى أفريقيا ، كتيب موسوعى (باللغة الروسية) موسكو ، ١٩٦٣ ؛ الثورة المعادية للامبريالية فى أفريقيا (باللغــة الروسية) ، إعداد ف.ج. سولودوفينكوف ، موسكو ، ١٩٦٧ ، الفصل الأول .

من الزارعين الذين يزرعون المحصولات النقدية من أجل التصدير ، وبخاصة فى غانا (الكاكاو) ، والسنغال (الفول السودانى) ، وساحل العاج(١) (البن والكاكاو) ، ومن ذلك أن الرئيس هوفويه - بوانييه يعتبر من كبار أصحاب الأرض ، وليبيريا (المطاط ، والبن ، والكاكاو) ، وداهومى (زيت النخيل) ، والكمرون (البن) . وفضلا عن ذلك فان هذه الفئة باستطاعتها التشعب إلى مجالى التجارة الداخلية والنقل(٢) .

إن جزءا من البورجوازية ، ذات الروابط مع الامبريالية ، لا يستثمر رأسماله محلياً ، ولكنه يفضل ، جنبا إلى جنب مع كبار الموظفين والمسئولين (مثال ذلك فى ليبيريا ، وكينيا ، ونيجيريا ، وأوغندا ، وغانا) امتلاك أسهم فى الشركات الأجنبية (٣) . وتستفيد البورجوازية « البيروقراطية » الجديدة من صوتها غير المتناسب فى سلطة الدولة للحصول على ثروة شخصية وامتيازات ووسائل ترف لا تتمشى مع الموارد المتواضعة للبلاد (٤) .

---

(١) إن التوسع الاحادى الجانب لقطاع التصدير المرتبط بالشركات الأجنبية ، وظهور بورجوازية قوامها حوالى ٢٠٫٠٠٠ من أصحاب المزارع الرأسمالية ، قد أدى إلى النمو ، وإن لم يؤد إلى التنمية ، مع حصول الأجانب على حوالى ٤٠٪ من الدخل فى القطاعات الإنتاجية ، وسيطرتهم على كل المواقع الرئيسية . وقد وصلت التحويلات النقدية إلى الخارج فى عام ١٩٦٥ إلى ٢٥٫٢ ألف مليون فرنك فرنسى ، أى ما يساوى ضعف مقدار المعونة زائدا التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الداخل . سمير أمين ، Le Développementau Côte d'Ivoire ، باريس ، استشهد به فى جريدة وست أفريكا ، عـدد ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ .

(٢) انظر ، رايموند باربيه ، Les Classes Sociales en Afrique Noire ، باريس ، ١٩٦٤ ؛ ج وودیس ، « African Capitalism » ، فى مجلة ماركست توديى ، عدد مايو ١٩٦٦ .

(٣) ت.جايجر ، و.أرمسترونغ ، The Development of African Private Enterprise ، واشنطن ، ١٩٦٤ ، ص ٧٧ — ٧٨ .

(٤) وهكذا فى موازنة السنغال للعام المالى ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، استناداً إلى دراسة قام بها ج تشاليائد ، كانت ٤٧٪ من النفقات الكلية تقع فى باب « العاملين » ؛ وفى ساحل العاج كانت هذه النسبة ٥٨٪ لمجموعة تمثل ٥٫٠٪ من مجموع السكان ؛ وفى داهومى كانت ٦٥٪ . L'Afrique dans l'Epreuve (أفريقيا فى قفص الإتهام) ، حلقة دراسيه ، إعداد ف.ماسبيرو ، باريس ، ١٩٦٦ .

وعلى ضوء الضعف النسبي للتطور الطبقي ، فان الانتلجنسيا الأفريقية ، التي هي من أصل أجتماعي غير مستوى ، تقوم بدور ذى أهمية خاصة . إن هؤلاء الذين دربوا فى الادارة والتعليم والطب والشئون العسكرية ،وأساسا للخدمة فى ظل الاستعمار ، قد عمل كثيرون منهم كصفوة باسم الطبقات الحاكمه القديمة . كما سعى آخرون إلى الموازنة بين القوى الطبقية القديمة والجديدة ، سواء على النطاق المحلى أم الدولى . وربط قطاع منهم مصيره بالمصالح القومية والأفكار الاشتراكية — زعماء مثل لومومبا ، وسيكوتورى وموديبوكيتا ، ويوليوس نيريرى ، وقوامى نكروما — ويعول فى الحصول على التأييد على الطبقه العاملة الفتيه ، وعلى جماهير الفلاحين العريضه .

وعلى الرغم من أن الامبرياليه كانت تستند فى الماضى الاستعمارى على الارستقراطيات القديمه ، وكبار أصحاب الأراضى الاقطاعيين ، والرؤساء التقليديين ، فإن النضال مع ذلك كان فى بعض الاحيان يتخطى هذه الحواجز مثال ذلك الزعماء الاقطاعيون فى المغرب الذين اشتركوا فى الكفاح المعادى للاستعمار فى منتصف العشرينات ؛ وأصحاب المزارع الرأسمالية فى ساحل العاج الذين ساعدوا فى القضاء على السخره فى عام ١٩٤٦ ، كى يكون لديهم مزيد من العمل الأجير المتاح ، وشكلوا فئة بورجوازية — إقطاعية ذات تأثير فى حركة الاستقلال ؛ والرؤساء فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٢ ، الذين كانوا — جنبا إلى جنب مع المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى — المؤسسين للمؤتمر الوطنى الأفريقى ، بما فى ذلك الرئيس العام للمؤتمر — الرئيس ا . لوتولى .

وفى فترة ما بعد الاستقلال ظلت السياسة الاجتماعية الأمريكية ، فى تواز مع الأهداف السياسية الأمريكية ومصالح الإحتكارات الأمريكية ، ظلت بالنسبة للجزء الأكبر من أفريقيا تستند استناداً قويا إلى الطبقات السائدة تكوينات إجتماعية - إقتصادية انقضى أوانها ، والطبقات التى كانت

لها روابط إستعمارية سابقة بالإمبريالية . ويعتبر ذلك بوصفه جزءاً من العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية ، الطريق الأكثر ملاءمة ، والذى اعتبر لفترة الطريق الأقل تكلفة ، والبورجوازية الكومبرادورية فى عديد من بلاد أفريقيا الشمالية ؛ والزعماء القبليون والإقطاعيون فى أفريقيا الإستوائية ؛ وأصحاب المزارع الرأسمالية العنصريون فى المستعمرات البرتغالية ؛ وطبقة رأسمالية بيضاء فى جنوب أفريقيا . (انظر القسم التالى ، « مشاركة الولايات المتحدة فى القهر الاجتماعى ») .

ومع ذلك فقد أبدت واشنطن بالإضافة إلى التركيز الرئيسى على مثل مثل هذه الطبقات الحاكمة ، إهتماماً فعالا بالطبقات الجديدة والنامية ، مثل البورجوازية الأفريقية الصغيرة الزراعية والتجارية والبيروقراطية . وكان ذلك ملحوظاً بوجه خاص فى بلاد معينة فى أفريقيا الاستوائية ، حيث تشغل هذه الصفوة مكانا هاماً فى سلطة الدولة .

ففى ليبيريا على سبيل المثال تطورت البورجوازية التى تشجعها الولايات المتحدة ، وبخاصة منذ عام ١٩٤٤ ، عندما وصل إلى السلطة الرئيس توبمان ، وهو من أسلاف أمريكيين ليبيريين . والمهنة الرئيسية لهؤلاء الأسلاف هى المناصب الحكومية ولكنهم أيضا زارعون وأصحاب أرض وعقارات سكنية ، وإداريون فى الشركات المختلطة التى تمتلك الحكومة فيها نصف الأسهم . كما أن غالبية الشخصيات البارزة فى البلاد من أصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة ، وهى مزارع أصغر حجما بكثير من تلك التى تمتلكها الإحتكارات الأمريكية ، وإن كان ناتجها الكلى المشترك مساويا لمثيله فى المزارع الأخيرة ، وتوجد بها أدنى حدود دنيا لسلالم الأجور - ٨ سنتات فى الساعة(١) . وثمة رابطة قوية بين هذه البورجوازية والشركات الأمريكية

---

(١) جريدة وست أفريكا ، عدد ٢٧ يناير ١٩٦٨ .

الكبيرة ، وبخاصة من خـــلال الإنتاج والتسويق وغيرها من الصلات الإقتصادية والمالية ، هي المصلحة المشتركة في قهر الشعب العامل واستغلاله(١) وقد أفادت التقارير بأن الرئيس توبمان قد خلف لزوجته ، بعد وفاته في عام ١٩٧١ ، ثروة تزيد على ١٠٠ مليون دولار ، كما أن شقيق زوجته الأكبر وليم تولبرت ، قد تولى الرئاسة من بعده .

وفي كينيا أقدمت الامبريالية البريطانية منذ مطلع الخمسينات على تشجيع طبقة صغيرة من الزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، وكذلك بورجوازية بيروقراطية(٢) ، أصبحت فيما بعد هدفا لا يقل أهمية لإهتمام الولايات المتحدة ونفوذها . وقد حصل المسئولون ، بما فيهم أعضاء الوزارة ، على مزارع كان يملكها مستوطنون ، واستسلموا لمغريات الثروة(٣) . وكان يعبر عن مصالح الصفوة الجديدة رجال من أمثال كيانو وموا وتوم مبويا . ومنذ الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ وجدت هذه الصفوة التعبير السياسي عنها في حركة نحو اليمين في داخـــل الحزب الحاكم — الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا — بقيادة مبويا ونجالا وكينياتا ، أسفرت عن طرد اليسار من السلطة ، واستبعاده من الإتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (الكانو) .

وقد كشف مؤتمر الحزب ، الذي عقد في ليمورو في مارس ١٩٦٦ ، عن الدور الذي قامت به الإمبريالية . ويوضح وليم آتوود ، سفير الولايات

---

(١) كان من المحاولات الأخيرة لتهدئة السخط الاجتماعي والمعارضة « سياسة التوحيد » التي وضعها توميان لتحقيق التكامل بين الأمريكيين — الليبيريين وأبناء القبائل ، والتي سمحت لهؤلاء الأخيرين « بالتطابق مع الأمة الليبيرية من خلال شخصية الرئيس » . انظر. ح.ج. لاينباو ، Liberia ، جامعة كورنيل ، ١٩٦٩ .

(٢) كانت مناصب الخدمه المدنيه بعد الاستقلال مازال يشغلها مغتربون يميلون إلى مقاومة التغيير . ج . أوجنجا أودنجا ، Not Yet Uhuru: An Autobiography ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ٤٧ .

(٣) مجلة أفريكان كومنست ، العدد رقم ٣٢ ، ١٩٦٨ ، ص ١١ .

المتحدة السابق ، فى مذكراته(١) كيف ساعد فى طرد « الحمر » . وساعد الظهور المفاجىء لمقادير كبيرة من الأموال قوى اليمين على تخويف المندوبين « غير الملائمين » ورشوتهم واستبعادهم من المؤتمر ، وإبطال انتخاب بيلداد كاجيا كنائب لرئيس الكانو للاقليم الأوسط ، وتجريد أوجنجا أودنجا من منصبه كنائب لرئيس الحزب .

وقد بذلت الدول الإمبريالية كل ما فى وسعها للحيلولة دون نمو الطبقة العاملة الأفريقية وتنظيمها، وربما كان ذلك نتيجة لإدراكها أن هذه الطبقة على الرغم من أنها مازالت فتية وغير متطوره ، من المقدر لها أن تقوم بدور يتزايد باستمرار . وعلى الرغم من ذلك فان عدد الكادحين بأجر — ولو أن معظمهم موسميون ومهاجرون — كان يزداد ، وذلك بوصفهم جزءاً من العملية التاريخية لتوسيع الاستغلال الرأسمالى بحيث يشمل المناجم والأرض . ومن الكادحين بأجر فى أفريقيا — البالغ عددهم ١٨ - ١٩ مليونا - فان حوالى ١٠٪ - ١٥٪ (أى مالا يزيد على ثلاثة ملايين) يمكن إعتبارهم بروليتاريا تماما ، أى يعتمدون فقط على الأجور من أجل معيشتهم(٢) . إن البروليتاريا الصغيرة عدديا ، التى ترتبط إرتباطا متبادلا بالتنمية الصناعية والتحضر (عمال المناجم والموانى والسكك الحديدية) توجد أساسا فى أفريقيا الشمالية يليها جنوب أفريقيا ، ثم زائير وأفريقيا الاستوائيه(٣) . وينعكس ذلك

---

(١) و. آتوود ، The Reds and the Blacks ، نيويورك ، ١٩٦٧ . وقد كان على جلين ا. فرجسون ، وهو السفير الأمريكى الذى خلف آتوود ، أن يتبرأ من الكتاب بوصفه « انتهاكا للأخلاق » ووعد بألا يكتب عن أنشطته (لمدة خمس سنوات من مغادرتى كينيا) . ا. ليرمو ، New Ligit on Kenya ، فى مجلة أفريكان كومنست ، العدد رقم ٣٠ ، ١٩٦٧ .

(٢) الطبقة العاملة فى أفريقيا (باللغة الروسية) ، إعداد ى. ب. باستريبوفا ، موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ١٧ ، ٢٩ .

(٣) يتراوح العمال بأجر من حوالى ٤٠٪ من السكان فى نيجيريا وأفريقيا الغربية الفرنسية السابقة ، إلى ٢٥٪ فى زائير . يووان داغيز ، African Trade Unions لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .

أيضا فى نسب مماثلة تقريبا للعمال المنظمين فى نقابات(١) .

ومن الناحية التاريخية كانت نقابات العمال الأفريقية ، التى نظمت فى وقت متأخر كجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطنى ، محظورة فى معظم البلاد على أيدى السلطات الاستعمارية حتى الحرب العالمية الثانية . إن الحق فى التنظيم قد اكتسب أساسا فى خلال الحرب ، وفى حركات الاستقلال فى فترة ما بعد الحرب زادت عضوية النقابات إلى حوالى ثلاثة ملايين عضو بحلول عام ١٩٦٠ . وكانت النقابات ، حتى على الرغم من صغرها ، تمثل قوة كبيرة لاعتبارات كثيرة ليس أقلها أنها كانت وثيقة الإرتباط بنقابات العمال فى الدول الإستعمارية — بل كانت تشكل أقساما منها — وبخاصة فى فرنسا وبلجيكا وإيطاليا . وبالمثل فإن الحركة الشيوعية فى أفريقيا ، بوصفها التعبير السياسى عن الطبقة العاملة ، تطورت أيضاً فى روابط وثيقة مع أوربا فى كفاح التحرر الوطنى فيما بعد الحرب ، وأساساً فى المغرب ، وجنوب أفريقيا ، وأخيراً فى السنغال ونيجيريا وباسوتولاند . وعلى الرغم من أن العضوية فى القارة صغيرة ، فقد ارتفعت من ٥٠٠٠٠ فى عام ١٩٣٩ ، إلى ٢٠٠٠٠ فى عام ١٩٥٧ ، و ٤٠٠٠٠ (١٩٦١) ، وإلى ٦٠٠٠٠ فى عام ١٩٦٧ ، فى وجه مصاعب كبيرة .

ومع ذلك فإن القوة المتزايدة لنقابات العمال كانت تتعرض بانتظام للاضعاف والتقويض فى نقابات عمالية قومية معينة نتيجة للسياسات الإمبريالية والإستعمارية(٢) ، أو نتيجة للتكتيكات الانشقاقية الدولية

---

(١) وهكذا فمن العضوية الكلية فى منتصف الستينات — حوالى خمسة ملايين — كان يوجد حوالى النصف فى أفريقيا الشمالية . ومن أجل توزيع هذا الرقم حسب البلاد انظر ، مجلة وورلد ماركست ريفيو ، عدد فبراير ١٩٦٦ ، ص ٤٠ — ٤٣ .

(٢) فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال كان مرض العنصرية الإجتماعى الذى ترعاه الطبقة الحاكمة يتسلل إلى تنظيمات العمال البيض ، ويؤدى إلى إضعافها ، عن طريق إبعادهم عن الأغلبية الأفريقية الكبيرة (يأتى ثلثا قوة العمل فى المناجم من خارج جنوب أفريقيا ، أى أنها قوة =

للزعماء العماليين اليمينيين(١)، فى ارتباط بالطبقة الرأسمالية فى بلد كل منهم، ولصالح هذه الطبقة — وبخاصة الطبقة الرأسمالية فى الولايات المتحدة .

وعلى أساس تاريخ طويل من التعاون مع الزعماء النقابيين اليمينيين ، لم تكن الحكومة الأمريكية(٢) تجد صعوبة فى تحويل جهود مماثلة إلى أفريقيا فى فترة ما بعد الحرب . وتم ذلك إلى حد كبير من خلال القيادة اليمينية للاتحاد العام للعمال الأمريكيين (فى عام ١٩٥٥) تحت قيادة جورج ميني ، والشخص الذى عينه مديراً لقسم الشئون الدولية ، جي لافستون ، رجل

= عمل مهاجرة ، مع دوران للعمل مدته عام أو عامين ، ومنع هؤلاء العمال من التنظيم ، إلخ) وبالمثل سلاح « العداء للشيوعية » : وهكذا فإن الحركة النقابية الأفريقية ، التى وصلت إلى ربع مليون عضو فى العشرينات ، مع وجود أعضاء لها فى خارج الوطن ، مثال ذلك زيمبابوى وزامبيا وملاوى ، قد ضعفت بعد طرد « الحمر » — الأعضاء الأكثر كدحا ونضالية انظر ، د. نوكوى ، المرجع السابق .

(١) فى الفترة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، فى التقاء مع شن الحرب الباردة ، عمدت القيادة الإصلاحية لقوة العمل الفرنسية ، والاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية ، ومجلس نقابات العمال البريطانية ، والاتحاد العام للعمال البلجيكيين ، إلى شق صفوف حركة نقابات العمال الدولية ، وتفتيت المنظمات النقابية الأفريقية . وعلى الرغم من أن اتحاد نقابات عمال كل أفريقيا ، الذى تأسس فى ٢٥ مايو ١٩٦١ فى الدار البيضاء ، قد استعاد الوحدة بين أربعة أخماس عضوية نقابات العمال الأفريقية ، فإن تأثير الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة لايستهان به ، مثال ذلك فى ليبيريا ، وسيراليون ، وتونس، ونيجيريا ، وأثيوبيا ، وكذلك فى أفريقيا الغربية الفرنسية السابقة . ويظهر فى مالاجاشي ، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية السابقة ، والكنغو (كينشاسا) ، تأثير الحركة المسيحية (الاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية) . وقد استخدمت كمبالا كمركز غربى ، كما كان الهستدروت نشيطا فى غانا وكينيا ج. ميينود ، ا.س.بى <u>Trade Unionism in Africa</u> ، لنـدن ، ١٩٦٧ ، ص ٨٥ ، ٩٢ .

(٢) يرجع ذلك إلى الحرب العالمية الأولى ، أنشأ صامويل جومبرز حركة للجامعة الأمريكية بأموال زوده بها الرئيس ويلسون . وبحلول مطلع الستينات كانت الحكومة الأمريكية تنفق أكثر من ١٣ مليون دولار كل عام على الشئون العمالية الدولية ، وكان الإتحاد العام للعمال الأمريكيين يخصص ٨./ من ميزانيته للانشطة الدولية . انظر ، يووان دافيز ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

وكالة المخابرات المركزية الذى احترف العداء للشيوعية(١) . وقد كان التركيز على كبح جماح الحركة النقابية الأفريقية المناضلة ، وتفتيتها ، وتمزيق روابطها الدولية فى ظل شعارات الحرب الباردة .

وقد جاء ذلك فى أعقاب الجولة التى قام بها نيكسون فى أفريقيا فى فبراير — مارس ١٩٥٧ ، عندما كان نائبا لرئيس الولايات المتحدة ، حيث دعا إلى توسيع الأنشطة الأمريكية ، وبصفة خاصة إلى أن توجه السفارات الأمريكية بدرجة أفضل نحو تشجيع الاستثمار الأمريكى الخاص ، ونحو كبح جماح النشاط « الشيوعى » (أى النشاط النضالى للطبقة العاملة) .

قال نيكسون : « كنت أتشبث فى كل مناسبة بالحديث إلى الزعماء النقابيين البارزين فى البلاد الذى أزورها . وكان من عوامل التشجيع لى أن أجد الحركة النقابية الحرة تحقق تقدماً كبيراً فى أفريقيا . . وأدركت أهمية توفير الحلول البديلة للاتحادات التى يسيطر عليها الشيوعيون . . . . ومنع الشيوعيين من أن يكسبوا موطىء قدم . . . وأحب أن أعرب عن التقدير للتأييد الفعال الذى تقدمه نقابات العمال فى الولايات المتحدة للنقابات الحرة فى البلاد التى زرتها »(٢) .

وبغية تنفيذ السياسات التى أوصى بهـــا نيكسون ، حث جوزيف ساترثويت — الذى كان عندئذ مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ، فى مؤتمر للسفراء وكبار المسئولين الأمريكيين ، عقد فى لورنسوماركيز عاصمة موزمبيق ، حث على الاستفادة من المشاعر المعادية للاستعمار الموجهة ضد الدول الأوربية ، حتى وإن يكن ذلك صعباً من الناحية

---

(١) انظر سيدنى لينز ، Levestone Democracy ، فى جريدة نيشن ، عـدد ٥ يولية ١٩٦٥ .

(٢) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٧ أبريل ١٩٥٧ .

الرسمية بسبب عضوية الولايات المتحدة فى حلف الأطلنطى . ونصح بأن تكون إحدى طرق تحقيق ذلك من « خلال إتصالات الاتحاد العام للعمال الأمريكيين فى الحركة العمالية الأفريقية »(١) .

وفى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ، كان المندوبون الأمريكيون يتنافسون على المناصب مع البريطانيين (كان أكثر من نصف الحركة العمالية الأفريقية من المستعمرات البريطانية) ، ويصطدمون معهم حول السياسة . وكان التكتيك الأمريكى ، بما يتمتع به من قدرة أكبر على المناورة ، يسعى إلى أن يسير مع التيار ، وإلى التطابق مع حركة التحرر ، وتأييد الاتحادات القوميه لنقابات العمال(٢) ـ وذلك فى صدام حاد مع وجهة النظر البريطانية .

ومع ذلك كانت القضيه الحرجه بالنسبه للزعماء النقابيين الأمريكيين هى عدم كفاية إيديولوجية الحرب الباردة التى يمارسها الإتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة . وقد اختلفوا مع البريطانيين ، على سبيل المثال ، حول جعل الإيديولوجيه السياسيه المقبولة (أى العـــداء للشيوعيه) شرطا أساسيا للمساعدة الدوليه التى تقدم لنقابات العمال النيجيرية . وفى عام ١٩٦٤ كان للاستياء من ضآلة النشاط المعادى للشيوعيـه(٣) فى ممارسات الإتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة دوره أيضا فى قطع الإتحاد العام للعمال الأمريكيين لتبرعه المالى لصندوق التضامن الدولى التابع للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ، ثم فى تكوينه لمنظمه مستقلة تابعة له خاصه بالأنشطه فى أفريقيا .

---

(١) الدراسة البريطانية Cabinet Paper on Policy in Africa ، ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ (التى تتضمن موجزا لمؤتمر ديسمبر فى بروكسل للاتحاد الدولى لنقـابات العمال الحرة) ، التى نشرها مؤتمر نقابات العمال لنيجيريا . وردت فى جورج موريس ، فى جريدة ذى وورکر ، ٥ و ١٢ فبراير ١٩٦١ .

(٢) يووان دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٩٢ — ١٩٦١ .

(٣) كان الاتحاد العام للعمال الأمريكيين يهاجمه بوصفه عديم الكفاية (يزعم أن أمواله كانت ترقد دون استخدام فى البنوك) . المرجع نفسه ، ص ٢٠٧ .

كما أن إنشاء المركز العمالى الأفريقى - الأمريكى فى عام ١٩٦٥ ، وعلى رأسه إيرفنج براون ، الذى زامل جي لافستون طويلا ، جاء بعد فشل جهود إستمرت سنوات عديدة لحمل الإتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة على قبول إيرفنج براون كسكرتير له مسئول عن الشئون الأفريقيه . إن المركز الذى أنشىء على نمط المعهد الأمريكى لتنمية نقابات العمال الحرة فى أمريكا اللاتينيه ، الذى أنشىء فى عام ١٩٦٢(١) ، وإن كان أصغر منه حجما ، يعمل بدوره فى تعاون وثيق مع الوكالات الحكوميه الأمريكيه ، وبخاصه وكالة التنميه الدوليه ، التى يعرض عليها مشروعاته للموافقه والحصول على الأموال اللازمه : التدريب المهنى ، والتعاونيات ، وتعليم العمال . والعيادات الطبيه ، والإسكان . وثمه إشراف محـــدود من جانب وكالة التنميه الدوليه على المشروعات ، لأن الحكومه الأمريكيه « لاتريد أن تكون وثيقه الإرتباط بها علانيه(٢) » ، ما دامت ملائمه مثل هذه العلاقه يمكن أن تكون محل تساؤل(٣) .

---

(١) ومن المسلم به أن المعهد حصل منذ عام ١٩٦٢ على حوالى ٢١ مليون دولار ، وذلك استناداً إلى لجنة مورس الفرعية التابعة للجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس (مضبطة الكونجرس ، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٨ ، جريدة ديلى وورلد ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٦٨) .

وقد حصل المركز العمالى الأفريقى — الأمريكى ، استناداً إلى وكالة التنمية الدولية ، فى ثلاث سنوات على حوالى ٢ر٤ مليون دولار من الصناديق الإتحادية الأمريكية ، وعلى « مليون دولار آخر » من صناديق خاصة أنشئت لتمويل الأنشطة الخاصة التى يمارسها السفراء الأمريكيون فى البلاد الأفريقية (جريدة لوس انجيلوس تيمس ، عدد ٢٢ مايو ١٩٦٦ ؛ وجريدة ديلى ووركر ، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٦٨) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) عندما استدعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى جورج ميني للادلاء بشهادته فى يولية ١٩٦٩ ، سألة السناتور فولبرايت عما إذا كان من الصائب ، بوصفه مديراً للمركز العمالى الأفريقى — الأمريكى ، أن تجيء ٩٠٪ من أموال المركز من وزارة الخارجية الأمريكية . جريدة ديلى وورلد ، عدد أول أغسطس ١٩٦٩ .

وقد كان المركز العمالى الأفريقى — الأمريكى، منذ عام ١٩٦٥ ، يرسل المواد والمعدات إلى نقابات العمال فى ليبيريا والسنغال . وتذهب مبالغ هائلة إلى المعهد النقابى للتنمية الإجتماعية والإقتصادية التابع له فى نيجيريا ، وكان أكثر من سبعين مسئولا نقابيا بارزا قد استكملوا الدورة الدراسية لهذا المعهد بحلول نهاية عام ١٩٦٧ . وفى كينشاسا أنشىء معهد للكوادر النقابية للمسئولين عند المستويين الأدنى والمتوسط ، واستكمل ٢٤٠ مسئولا منهم دراسته بحلول نهاية ١٩٦٧ . كما زودت سيراليون بدورها بالمساعدات المالية.

إن كثيراً من مشروعات المركز العمالى الأفريقى — الأمريكى الأربعة والثلاثين فى ١٦ بلداً أفريقيا(١) (مثل معهد كينيا للخياطة) لا تستهدف إحداث تأثير كبير على التنمية بقدر ما تستهدف أن تكون مبرراً أو غطاء لوضع العملاء فى المراكز الحساسة ، وإقامة اتصالات مع المجموعات العمالية الأفريقية . وكما اتضح فى عام ١٩٦٧ من الكشف عن مؤسسات وهمية لتوجيه الأموال من خلال المنظمات العمالية والطلابية والثقافية ومنظمات البحث العلمى ، فان أموال وكالة المخابرات المركزية كانت تمضى من خلال مؤسسة بيرد إلى المعهد الأفريقى - الأمريكى، والأصدقاء الامريكيين للشرق الاوسط ، ومن خلال مؤسسة فردريك براون الصغير إلى الجمعية الأمريكية للثقافة الأفريقية .(٢) كما أن الكشف عن نشاط وكالة المخابرات المركزية قد تضمن أيضاً منظمة واحده ، هى شركة السلام والحركة ، التى كان يرأسها مهاجر مجرى اسمه روبرت ت. جابور ، سبق طرده فعلا من كينيا بسبب ارتباطاته بوكالة المخابرات المركزية(٣) .

---

(١) جريدة ديلى وورلد ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٢) جريدة ذى ووركر ، عدد ٢٦ فبراير ١٩٦٧ .

(٣) كشف توماس براون ، وهو مساعد سابق خاص لرئيس وكالة المخابرات المركزية آلن و. ولاس ، عن روابط ايرفنج براون الخاصة بالوكالة ، وذلك فى مقال بعنوان : "I'm Glad the CIA is Immoral" ، فى جريدة ساترديى ايفننج بوست ، عدد ٢٠ مايو ١٩٦٧ .

ونتيجة لتلك الانشطة التخريبية أصبح الزعماء النقابيون اليمينيون الامريكيون موضع شك متزايد فى أفريقيا. ففى عام ١٩٦٢ اعترض مجلس نقابات العمال النيجيريه على الضرر الذى تلحقه مجموعه من الجواسيس الامريكيين الذين يتخذون زى زعماء نقابيين، وذلك فى جهودهم الرامية إلى تخريب الوحدة التى يتطلع إليها العمال النيجيريون»(١). وصدر فى ذلك الوقت أيضاً نداء يطالب باعتبار إيرفنج براون مهاجراً محظوراً دخوله إلى البلاد. وبالمثل أفادت الأنباء بأن سفير الولايات المتحدة لدى كينيا، جلين ا. فيرجسون، قد نصح نائب الرئيس الأمريكى هيوبرت همفرى بألا يضم براون إلى الوفد المرافق له عند زيارته لأفريقيا فى يناير ١٩٦٨، لأنه لا توجد أرضية للترحيب به فى نقابات العمال الأفريقية (٢). وقيل ان الزعيم الكينى الراحل، توم مبويا، الذى كان يرأس نقابات العمال الكينية قبل أن يصبح وزيراً للتخطيط الإقتصادى، قد تزعزعت الثقة فيه بسبب صلاته الوثيقة بأمثال هؤلاء المسئولين النقابيين الأمريكيين (٣).

ومع ذلك فان نقابات العمال الأفريقية، فى معركتها ضد الإمبريالية الأمريكية والقيادة العمالية الرجعية، لم تسمح لنفسها بالإنعزال، أو بالإنصراف عن القضايا العالمية. وهكذا فقد قرر الإتحاد العالمى لنقابات العمال، واتحاد نقابات عمال كل أفريقيا، فى اجتماع عقداه فى براغ فى مايو ١٩٦٨، تحقيق استفادة أكبر من قدرتهما بوصفها قوة دولية عن طريق الإعداد لمؤتمر استشارى مشترك لنقابات العمال الأفريقية والأوروبية. وتمخض عن ذلك اجتماع عقد فى كوناكرى فى مارس ١٩٦٩، ولم يتوصل هذا الإجتماع

---

(١) و. هـ. فريدلاند، د. نلـكين "Differences, and Policies Towards Africa"، فى مجلة أفريكا توديى، عدد ديسمبر ١٩٦٦.

(٢) جريدة ديلى وورلد، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٦٨.

(٣) جريدة لوس انجيلوس تيمس، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٦٨.

فقط إلى إعلان مشترك أدان الإمبريالية الأمريكية ، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية ، وقاعدة الإمبريالية والعنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وأفريقيا الجنوبية الغربية ، وإنما مهد الأرض أيضاً لمزيد من التعاون ووحدة العمل (١) .

مشاركة الولايات المتحدة فى القهر الإجتماعى

تزودنا أفريقيا الجنوبية بأوضح مثال على علاقات الولايات المتحدة بالطبقات السائدة وسياساتها تجاه هذه الطبقات . فتوجه واشنطن نحو الأقليات البيضاء الصغيرة الحاكمة فى أفريقيا الجنوبية (حوالى ٥٪ فى روديسيا ، ١٪ فى موزمبيق ، ٤٪ فى أنجولا ، ١٩٪ فى جنوب أفريقيا) يقحم الولايات المتحدة بالضرورة فى نظام العنصرية والإستعمار . ومن العسير المغالاة فى تقدير آثار العنصرية على الأفريقى — التى لا تختلف عن مثيلاتها على الأسود فى الولايات المتحدة — حيث البنيان الطبقى يقوم على العنصرية ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً . وهكذا نجد أن لون البشرة يستخدم فى الغرض المسبق للحقوق السياسية ، والأجور ، والتعليم ، والإسكان ، والحالة الإجتماعية . فالأوروبيون يوجدون بما لا يقاس عند قمة السلم ، ويليهم الآسيويون على مستوى أدنى كثيراً ، وأخيراً الأفريقيون عند القاع . وبالنسبة للأفريقيين فإن حكم الأقلية والاستعمار — « وهو ما يضطلع به البيض بالنسبة للسود » يجسدان القهر والاستغلال والتمييز . وقد أثار مطلب زيمبابوى « رجل واحد

(١) Report of Activity of the World Federation of Trade Unions ، عن الفترة مايو ١٩٦٥ — أبريل ١٩٦٩ ، بودابست ، أكتوبر ١٩٦٩ ، ص ٤٨٥ — ٤٨٧ .

(٢) على أساس احصاءات الأمم المتحدة (تقريبية) . إن بيانات السكان بالنسبة لأفريقيا ليست دقيقة وينبغى تفسيرها على أنها تقريبية فقط . (انظر الجدول رقم ٦ ، ص ١٩٣)

صوت واحد ، شبح حكم الأغلبية ليس فقط فى روديسيا الجنوبية ، وإنما فيا تبقى للإستعمار من مواطىء قدم فى الجنوب .

وليس هناك ما هو جديد فى حقيقة أن أفريقيا الجنوبية تعتبر مجموعاً اجتماعياً — اقتصادياً منسقاً ، كما أن كلا من الامبريالية الخارجية والاستعمار الأفريقى الجنوبى (والبرتغالى) كانا ينظر إليها على هذا النحو .

وفى روديسيا على سبيل المثال تميزت الاستعدادات الطويلة الأمد التى أجرتها بريطانيا (بتأييد سياسى من الولايات المتحدة وفرنسا) ، لاستمرار الحكم الاستيطانى الابيض (١) بعد حل اتحاد روديسيا ونياسالاند ، بتسليم الجيش والقوة الجوية لروديسيا الجنوبية فى عام ١٩٦٣ (٢) . ولكن ذلك وحده لم يكن كافياً لقمع الأفريقيين الذين يشكلون ٩٥ ٪ من السكان . من ذلك أن وزير حكومة جنوب أفريقيا لشئون البانتو ، مستر بوثا ، قد أشار الى أن جنوب أفريقيا وروديسيا قد توصلتا إلى تفاهم قبل وقت طويل من إعلان الاستقلال من جانب واحد فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ . وبعد اغتصاب نظام سميث للسلطة ، شمح دور بريطانيا والولايات المتحدة فى النصح « بضبط النفس » ، وفى إرجاء « شبح العنف » (٣) ، لهذا النظام بأن

---

(١) يرجع سير تشارلس بونسوني ، رئيس الجمعية الملكية الأفريقية (وزوج أخت الحاكم السابق لروديسيا ، سير همفرى جيبس) التاريخ إلى عام ١٩٦١ ، على الرغم من أنه يضع المسئولية الرئيسية على أصحاب المزارع الروديسيين ، بدلا من أن يضعها على التواطوء من جانب الحكومة البريطانية . انظر ، مجلة أفريكان أفيرز ، عدد يولية ١٩٦٦ ، لندن .

(٢) استخدمت بريطانيا حق الفيتو فى مجلس ضـــد مشروع القرار الذى تقدمت غانا والمغرب والفلبين ، والذى يقضى بعدم نقل أية « سلطات أو صفات للسيادة » حتى تقوم حكومة تمثل الأغلبية ، كما امتنعت الولايات المتحدة وفرنسا عن التصويت . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٧ أكتوبر ١٩٦٣ ، ص ٥٥٩ — ٥٦١ .

(٣) يوصف كرجع فكر سابق بأنه « أسطورة ، على ضوء الأقلية البيضاء الصغيرة ، مقابل الأربعة ملايين أفريقى فى البلاد » . كيث إيرفين ، "Southern Africa: the White Fortress" ، فى مجلة كارنت هيستورى ، عدد فبراير ١٩٦٨ :

يلقى الدعم والتعزيز من جانب جنوب أفريقيا ، على حين كان يعاق أى إجراء فعال ضده على المسرح الدولى .

وقد قدمت بريطانيا ، بوصفها « الدولة الحاكمة» المسئولة ، «استراتيجية» لضغوط إقتصادية ومالية جزئية فقط ضد روديسيا الجنوبية ، بدلا من استخدام القوة ، أو حتى فرض حظر إجبارى يخلو من الثغرات . وفى مؤتمر الكومنولث فى لاجوس فى يناير ١٩٦٦ ، أعلن ويلسون — رئيس الوزراء — بطريقة مهدئة أن الضرورة الإقتصادية لن تلبث أن تصرع الحكومة المتمردة فى غضون « أسابيع لا شهور » . (١) وعلى الرغم مما كان يساور غالبية بلاد الكومنولث من شكوك ، فانها قد أغريت بعدم اتخاذ مزيد من الإجراءات .

وقد أعرب مساعد وزارة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية عن تأييد واشنطن « التام » للإجراءات الإقتصادية المحدودة التى اتخذتها الحكومة البريطانية ، وعن تأكيداتها بفعالية هذه الإجراءات — بل عن ضمان التعاون الإستعمارى : « إن السلطات البرتغالية فى موزمبيق وأنجولا ، وسلطات جنوب أفريقيا ، قد أبدت موقفاً سلبيا . فقد احترمت الحظر البريطانى ، وأبدت كل علامة على استمرارها فى ممارسة حيادها فيما ترى أنه مشكلة بريطانية محلية » (٢) . ولكن ما كان أبعد ذلك عن الحقيقة ، بحيث إن الممثل البريطانى قد أرغم على التقدم لمجلس الأمن فى أبريل ١٩٦٦ ، تحت ضغط عالمى ، للتفويض باستخدام القوة ضد ناقلات كانت تحمل البترول إلى

---

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٦ مايو ١٩٦٦ .

(٢) حديث ألقاه ج. مينين ، فى ٢٨ يناير ١٩٦٦ ، ورد فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ١ ، فبراير ١٩٦٦ .

روديسيا الجنوبية — ولكن فقط عن طريق ميناء واحد ، هوبيرا فى موزمبيق (١) .

وعلى الرغم من أن الدول الأفريقية والإشتراكية كانت تدرك حقيقة مثل هذه التكتيكات التضليلية المعوقة ، واستمرت فى الحث على استخدام القوة ، فانها لم تلق التوفيق ، وحصل المطلب البريطانى (٢) الذى تسانده الولايات المتحدة على الموافقة فى نهاية الأمر (عشرة أصوات ضد لا شيء ، وامتناع خمس دول) . كما أن حلولا وسطاً مماثلة ، مثل فرض حظر على صادرات الكروم والتبغ من روديسيا الجنوبية ، بدلا من أن تفرض عليها عقوبات شاملة إجبارية (بما فى ذلك الحظر على البترول) ، ووقف الترانزيت عن طريق جنوب أفريقيا وموزمبيق ، كانت تمضى بعيداً وبعيداً عن المقترحات الأفريقية والسوفييتية التى تطالب بمقاطعة فعالة .

وفى مؤتمر الكومنولث ، الذى عقد فى سبتمبر ١٩٦٦ ، كانت الدول الأفريقية مصممة أيضاً على أن « القوة هى الوسيلة الوحيدة المضمونة لإسقاط النظام غير الشرعى » (٣) . ولكن بريطانيا تحايلت على الإرجاء حتى نهاية

---

(١) منعت ناقلة من تفريغ حمولتها هناك ، ولكن الجزء الأكبر من شحنات البترول كان يمر من خلال موزمبيق عن طريق خط السكك الحديدية القادم من جنوب أفريقيا . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٦ مارس ١٩٦٧ .

(٢) وبالمثل ساندت واشنطن محادثات بريطانيا شبه الرسمية مع الممثلين المتمردين (السفير جولدبرج : « من أجل استقصاء أية آفاق للحل السلمى » . نشرة وزارة الخارجيه الأمريكيه عدد ٢ يونية ١٩٦٦ ، ص ٩٩١) ، التى هاجمتها الدول الأفريقيه على أساس أنها تفوح منها رائحة « صفقة » ، وخطوة كبيرة إلى الوراء عن موقف لندن الأصلى ، وهو أنه لا محادثات حتى يسحق التمرد نفسه . وقد فشل القرار الأفريقى ، الذى أيده الإتحاد السوفييتى ، وكان يحث بريطانيا على التشاور مع الزعماء الأفريقيين بدلا من التشاور مع الأغلبية العنصرية ، فى الحصول على موافقة مجلس الأمن ، نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، المرجع نفسه ، ص ٩٨٦ — ٩٩١ .

(٣) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٦ مارس ١٩٦٧ ، ص ٣٧٢ .

العام ، ووعدت بالتقدم بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة لفرض مقاطعات انتقائية . وقد رفض المندوب الأمريكي فى الأمم المتحدة تأييد القرارات الأفريقية فى شهرى أكتوبر ونوفمبر بسبب « لهجتها غير المعتدلة » وبسبب أنها تطعن فى دوافع بريطانيا » . (١) وعندما ووفق على قرار المقاطعات الانتقائية فى مجلس الأمن فى ١٦ ديسمبر ، فانه لم يمض بعيداً بدرجة كافية ، ولم يسد الثغرات .

قال مراقب أمريكى يتسم بالبصيرة إن مساندة المندوب الأمريكى لبريطانيا « ستكلف الولايات المتحدة الشىء الكثير فى أفريقيا المستقلة » (٢). فالمقاطعات الانتقائية لا تمنع البترول وغيره من المواد من التدفق إلى روديسيا الجنوبية ، ولا تمنع هذه الأخيرة من بيع منتجاتها لجنوب أفريقيا من أجل إعادة تصديرها . لقد كانت أفريقيا تريد قراراً أشد حزما بكثير ، ومن ذلك أن المندوب النيجيرى ، الذى يوصف بأنه « واحد من أشد المندوبين الأفريقيين ميلا نحو الغرب ، لم يكن « أقل حدة من أى » وقد معاد للغرب » وفى أعين الأفريقيين « تتزاوج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى مؤامرة غربية تستهدف السماح لنظام سميث بالاستمرار قوياً ، وفى الحقيقة فى أن يصل إلى تفاهم — وفق شروطه الخاصة — مع بريطانيا » . (٣) وتتهم حكومة الولايات المتحدة « بأنها تساند ، لأسباب إقتصادية ، بقاء العنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقيا » . (٤) وأصبح تعرض الولايات المتحدة للاتهامات بأنها « إحدى دول الاستعمار الجديد أكبر مما كان عليه قبل التصويت » . وقد أشار الرئيس كاوندا فى وقت مبكر إلى الدور الرئيسى للولايات المتحدة

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٧٣ . وفى الوقت نفسه سلم السفير جولدبرج فى بيانه فى ١٢ ديسمبر بأن روديسيا الجنوبية كانت تمثل تهديداً للسلام ، وبرر ضرورة فرض عقوبات إجبارية .

(٢) دور ميدلتون ، فى جريدة ذى نيويورك تيمس ، فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع نفسه .

فى أفريقيا الجنوبية ، ولأنه «من غير مساندة أمريكية نشطة » (١) ، لا يمكن أن يكون وقف تدفق البترول من خلال موزمبيق وجنوب أفريقيا فعالا .

وفى داخل الولايات المتحدة نفسها توجد معارضة حتى لدفاع واشنطن شفاهة عن العقوبات الاقتصادية ، ليس فقط من جانب المتطرفين (خليفة السناتور جولدووتر ، السناتوربول فانين من أريزونا ، والنائب جيمس ب. أوت فى مجلس النواب ، واللجنة الأمريكية لجنوب أفريقيا التى أنشئت فى واشنطن لمساندة نظام سميث فى المقام الأول) ، ولكن أيضاً من دين أتشيسن . وجريدة واشنطن بوست . وقد أقيمت فى واشنطن مأدبة «للسلام مع روديسيا» ، حضرها عدد من الشخصيات الهامه من الدوائر التجارية والمالية الأمريكية ، وحيا المجتمعون سميث بوصفه «جورج والاس أفريقيا الجنوبية » (٢) ، وكان التعاطف مع الشعب الأفريقى يأتى من الأمريكيين التقدميين والسود ، الذين كانوا يدينون جبابرة المال البريطانيين والأمريكيين لتدليلهم الأبارتهيد الذى يهدد أفريقيا السوداء « بحرب عنصرية خطيرة وعنيفة ترقى إلى درجة الكارثة » (٣) .

وسرعان ما كشفت الأحداث عن مهزلة العقوبات الإنتقائية ، وعن كيف أبقت لندن وواشنطن — كما كان متوقعاً — على قابلية نظام سميث

(١) جريدة ذى إيكونومست ، عدد ١٩ نوفمبر ١٩٦٦ .

(٢) جريدة ذى ناشيونال جارديان ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٣) حديث ا. فيليب راندولف ، رئيس جمعية حمالى عربات النوم ، أمام المؤتمر الثالث للقيادة الزنجيه الأمريكية بشأن أفريقيا . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٢٨ يناير ١٩٦٧ . وقد دعا ، على نقيض النقد الذى يوجهه الزعماء الأفريقيون لموقف الولايات المتحدة ، الزعماء الزنوج لتأييد سياسه الرئيس جونسون فى مساندة العقوبات الإلزامية التى تقرها الأمم المتحدة ، لأن بريطانيا لن تتصرف وفقاً لمسئولياتها . وهذا النداء المتضارب ليس منبت الصلة بتغيير وزارة الخارجية الأمريكية للتركيز الدعائى بعد مؤتمر الكومنولث فى سبتمبر — التقليل من أهمية دور الولايات المتحدة ، والانفصال بأقصى درجة ممكنة عن ويلسون ، والإفلات من وطأة النقد العالمى .

العنصرى للحياة ، بتأمين تجارته وطرق إمداداته من خلال الدولتين الاستعماريتين جنوب أفريقيا والبرتغال (١) . ولم تكن محاولات الاقناع من جانب الأعضاء الأفريقيين الآسيويين فى مؤتمرات الكومنولث (بما فى ذلك التخلى عن عضوية الكومنولث) ، وفى الأمم المتحدة ، ذات جدوى فى زحزحة موقف بريطانيا أوالولايات المتحدة . وكانت الدول الأفريقية المستقلة مازالت مقيدة بروابط اقتصادية قوية بالدول الامبريالية ، التى كانت ترى أنها على درجة من الضعف العسكرى لا تمكنها من تكوين قوة خاصة بها .

وفضلا عن ذلك فانها لم تحاول فى السنوات التالية سبق قواتها المتعددة ، وإن تكن غير منظمة حتى الآن (٢) ، ضد الأقليات العنصرية التى تتبادل المساعدة فيما بينها . وسعت بريطانيا ، على سبيل المثال ، إلى تقييد أيدى القوى المجاورة المعادية للاستعمار ، وذلك باساليب منها رفض بيع الأسلحة لزامبيا ، والمطالبة بألا تستخدم كقاعدة للمقاتلين من أجل الحرية الذين يذهبون لمساعدة الأفريقيين فى روديسيا . وقد شجع ذلك بدوره جنوب أفريقيا على أن تقدم

(١) Insight ، فى جريدة صنداى تيمس ، وهو مقال يصف جزءاً من الآلية : كانت شركة شل "ميدل إيست تبيع البترول الخام لمعمل تكرير فى دربان بجنوب أفريقيا (مملوك على نحو مشترك لشركتى شل وبريتش بتروليام فى لندن) . وكانت المنتجات المكررة تباع لشركة تسويق شل / بريتش بتروليام (جنوب أفريقيا) التى تبيع لمتعاملين يزودون روديسيا بحاجتها . وكانت البرتغال تعيد التصدير إلى روديسيا بمقتضى أوراق زائفه " وكان النحاس الروديسى يذهب إلى جنوب أفريقيا وأوربا عن طريق شركة للمبيعات مقرها بريطانيا (جريدة صنداى تيمس ، عددا ٢٧ أغسطس و ٣ سبتمبر ١٩٦٧) .

وفى الربع الأول من عام ١٩٦٧ ارتفعت صادرات روديسيا الجنوبية (وبخاصة من الكروم والاسبستوس والنيكل) بمقدار ٧١٪ إلى سويسرا ، ٥٠٪ إلى الولايات المتحدة ٣٨٪ إلى اليابان . مجلة نيوزويك ، عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ؛ طبعة الأطلنطى ، لندن . أما الإشارات الأخرى لهذا المصدر فهى للطبعة الدولية .

(٢) فى ٧ أغسطس ١٩٦٧ أعلن المؤتمر الوطنى الأفريقى ، والاتحاد الأفريقى لشعب زيمبابوى (الزابو) أن القوات المشتركة للمنظمتين قد اشتبكت فى معارك مع قوات الأمن الروديسيه .

المطلب نفسه ، بل على أن تهدد زامبيا بهجوم عسكرى إذا رفضت الاذعان لهذا المطلب ، أى « بحرب وقائية ». وفى الوقت نفسه اكتشفت يد واشنطن فى مساعدة النظام العنصرى على شراء الأسلحة، ودفع أجور المدربين البرتغاليين والألمان الغربيين لتدريب الوحدات العسكرية الروديسية فى جنوب أفريقيا(١).

وإذا كانت لندن ، فى الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ، تقوم بتأييد هادىء من واشنطن بدور مخفف الصدمات بالنسبة لحكومة سالزبرى فى الأمم المتحدة، فان الممثل البريطانى قد عمد فى الذكرى الخامسة لاغتصاب الأقلية للحكم فى روديسيا إلى استخدام الفيتو فى مجلس الأمن ، ولكن استخدامه هذه المرة كان ضد القرار الذى يقضى باستمرار سريان العقوبات المحدودة القائمة ضد النظام العنصرى .

وبعد ذلك بوقت قصير قدمت واشنطن إسهامها فى هذه الحقبة الجديدة - حقبة الاجراءات الأكثر عدوانية لاخراج روديسيا من عزلتها — بمنحها شركة يونيون كاربيد ، كما أفادت الأنباء فى فبراير ١٩٧١ ، ترخيصا لإستيراد ١٥٠,٠٠٠ طن من خام الكروم الذى تنتجه روديسيا الجنوبية . وقد جاءت موافقة الكونجرس على شراء مثل هذا الخام واستيراده فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ ، الذى يتطابق مع يوم الذكرى السادسة لإعلان الاستقلال من جانب واحد فى روديسيا الجنوبية .

وذلك ربما أمكن اعتباره تلميحا إلى أن الكروم هو أكثر من مجرد قضية « مادة أولية » ، أو إلى أن تكلفة واردات الكروم السوفييتى ليست هى التى أدت بواشنطن — كما زعم فى ذلك الوقت — إلى رفع الحظر . وذلك لان الاتحاد السوفييتى ، كما أشار نائب وزير الخارجية جاكوب ماليك فى الأمم المتحدة ، كان يبيع كرومه بسعر السوق العادى ، ولأنه فى الحقيقة كان يزود

---

(٣) الجرايد التنزانية نجرومو ، وردت فى جريدة برافدا ، عدد ٩ يناير ١٩٦٨ .

الولايات المتحدة بـ ٤٩٪ من وارداتها من الكروم حتى قبل الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة (١) . وفضلا عن ذلك فان ثمة حقيقة ظفرت حتى بقدر اقل من الاعلان، ومفادها أن الولايات المتحدة لديها كميات كبيرة للغاية من الكروم فى مخزونها الاستراتيجى، حتى أن إدارة الخدمات العامة قد اقترحت اعلان وجود ١,٣ مليون طن من الكروم — وهى كمية تكفى الاحتياجات الدفاعية لمدة عشر سنوات — فائضة عن الحاجة، وهكذا إذا كان وزير الخارجية سير أليك دوجلاس هيوم هو الذى أغلق عند نهاية عام ١٩٧١ «الصفقة المشينة» للاعتراف بالعنصريين فى روديسيا الجنوبية، استنادا إلى وكالة تاس (٢)، فان واشنطن لم تكن أقل أهتماما من لندن برد اعتبارهم السياسى .

وبينما ظلت بريطانيا، وذلك إلى حد كبير نتيجة لروابط تاريخية استعمارية اقتصادية مربحة، هى الراعى الخارجى السائد، على حين تقوم الامبريالية الأمريكية بدور أقل بكثير، فليس هناك شك فى أن الولايات المتحدة قد كسبت فى حالة المستعمرات البرتغالية تفوقا على بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية، سواء من الناحية السياسية أم العسكرية، على الرغم من أنها ليست الشريك التجارى التقليدى أو الرئيسى . فمن الناحية الإقتصادية، منذ اتصال البرتغال الأول فى أنجولا فى عام ١٤٨٣ ، كانت تجارة الرقيق هى المصدر الرئيسى للربح حتى منتصف القرن التاسع عشر، وفى موزمبيق منذ عام ١٤٩٨ - كان هذا المصدر هو العاج والذهب والأحجار الكريمة، وأخيراً المائة ألف كادح الذين يجرى توريدهم سنوياً بمقتضى عقود (وفقاً لإتفاقية وقعت فى سبتمبر ١٩٢٨، وتم تجديدها فى عام ١٩٦٢) لجنوب أفريقيا، حيث يخضعون هناك للابارتهيد، والذين تحصل البرتغال نظيرهم على نصف مرتب العمال عن

---

(١) زاد ذلك بعد الحظر إلى ٥٨٪ . جريدة هيرالدتريبيون، عدد ١٧ نوفمبر ١٩٧١

(٢) بيان فى جريدة برافدا، عدد ٤ ديسمبر ١٩٧١ . وجدير بالذكر أنه لا تقدم أية إمكانية للاغلبية الأفريقية لتحقيق التكافؤ — حتى من الناحية النظرية — مع الأقلية البيضاء الحاكمة الضئيلة قبل عام ٢٠٣٥ .

الشهور الأربعة الأولى فى مقابل « النقل » . ويثير ذلك السخرية من سياسة «الإستيعاب» المتبجحة التى تعلنها البرتغال ، والتى تتباهى بالحقوق المتكافئة التى يتمتع بها السود فى « مناطقها فيما وراء البحار » . وهكذا فان العمل البشرى ، والاستغلال العرضى للمناجم ، لم يساعدا فقط فى دعم البرتغال الضعيفة اقتصادياً والتى طحنها الفقر — ظل الجزء الأكبر من الثروة المعدنية دون أن يكتشف حتى السبعينات ، ثم بدأ استغلاله نتيجة لتدفق رأس المال ، بما فى ذلك الاستثمارات الأمريكية الثقيلة التى بدأت أصلا فى الماس ، ثم امتدت بوجه خاص إلى البترول فى العقد الماضى -وإنما وفرا أيضاً الصلات الاجتماعية-الاقتصادية بالنظام الاجتماعى الرجعى الرئيسى أدنى نهر الزمبيزى .

والحقيقة أن المسئولية التاريخية عن جذور المشكلات الاجتماعية والعنصرية فى جنوب أفريقيا ترجع إلى صراع الدول الاستعمارية من أجل السيطرة على الشعوب الأفريقية — من الاكتشاف البرتغالى لرأس الرجاء الصالح فى ثمانينات القرن الرابع عشر ، الذى أعقبه الاحتلال الهولندى فى عام ١٦٥٢ وبعد ذلك البريطانيون الذين طردوا الهولنديين من الرأس فى خلال الحروب النابليونية ، وأرسلوا المستوطنين فى عام ١٨٢٠ . وقد أنشأ الأفريكانيون الذين من أصل هولندى ، والذين تحركوا إلى الداخل ، جمهوريتين للبوير فى خمسينات القرن الثامن عشر ، وهما الجمهوريتان اللتان أخضعهما الإستعمار البريطانى فى حرب البوير ، فى الفترة ١٨٩٩ — ١٩٠٢ . ولكن ذلك لم يكن قبل استيلاء شركة سيسل رودس البريطانية لجنوب أفريقيا على روديسيا ، وقمع انتفاضتى قبيلتى متابيلا وماشونا الأفريقيتين ضد حكم المستوطنين البيض .

وفى فترة أحدث عهدا أنشىء فى عام ١٩١٠ اتحاد جنوب أفريقيا ، من التدفق البريطانى والبويرى المزدوج للمستوطنين ، مع سيادة العنصر الأفريكانى الصاعد بعد الحرب العالمية الثانية . أما الملونون والهنود فى جنوب أفريقيا فكثيراً ما كانوا يتطلعون إلى البريطانيين طلباً للمساعدة ضد عنصرية

الأفريكانيين الخبيثة . وعلى الرغم من ذلك فقد كانت التناقضات قائمة بينهم وبين البريطانيين ، كما أشار إلى ذلك برنامج الحزب الشيوعى : « الطريق إلى حرية جنوب أفريقيا » (الذى أقر فى عام ١٩٦٢) بقوله « كانت الامبريالية البريطانية ، والقومية الأفريكانية ، تجدان أرضاً مشتركة فى قهر العناصر غير البيضاء ، واغتصاب أملاكها ، واستغلالها » .

وفضلا عن ذلك فاننا يجب أن نضيف اليوم إلى هؤلاء الشركاء (المباشرين الفعالين) فى الأبارتهيد ، شريكا ثالثاً صامتاً نسبياً (أنظر الفصل الثالث ، قسم « الأساس الاقتصادى) — هو الولايات المتحدة ، وبخاصة منذ عام

جدول رقم ٦ — سكان أفريقيا الجنوبية (تقريبى)

البلد	عدد السكان مليون[١]	النسبة المئوية للبيض[٢]
جنوب أفريقيا	١٩,٦	١٩, ٣
موزمبيق	٧,٤	١, ١
أنجولا	٥,٤	٣, ٥
روديسيا الجنوبية (زيمبابوى)	٥,١	٤, ٦
ليسوتو	٠,٩	٠, ٣
بوتسوانا	٠,٦	٠,٠٦
ناميبيا	٠,٦	١٣, ٩
سوازيلاند	٠,٤	٢, ٥

المصدر : (١) Demographic Yearbook, 1970 ، الطبعة الثانية والعشرون الاتجاهات السكانية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧١ .

(٢) Demographic Yearbook, 1963 ، الطبعة الخامسة عشرة ، إحصاءات تعداد السكان II ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٦٤ .

١٩٦٠ (١) . وينبع ذلك بشكل جوهرى من روابط الاحتكارات الأمريكية بالنظام الاجتماعى – الاقتصادى فى جنوب أفريقيا ، وبالطبقة الرأسمالية فيها التى تمارس السيطرة والاستغلال على السكان غير البيض ، وعددهم حوالى ١٨ مليون نسمة – الأفريكانيين ، والملونين الذين من أصل مختلط ، والآسيويين ، فى أفريقيا الجنوبية من خلال نظام القهر المسمى الأبارتهيد ، والقائم على أكبر قاعدة فى القارة للامتيازات والتعصب القومى .

وقد انتشرت جرثومة العنصرية ، وأصابت حتى الطبقة العاملة . فأضعفت العمال البيض المنظمين ، الذين خضعوا لنقابات منفصلة (٢) . ولا يتمتع الأفريكانيون بأية حقوق سياسية – فهم لا يتمتعون بحق التصويت ، أو حق الاجتماع ، أو حق تكوين النقابات ؛ ويجب عليهم أن يحملوا تصاريح مرور من أحيائهم القذرة المعزولة (التى سرعان ما أصبحت معسكرات

(١) منذ عام ١٩٦٢ أخذت الجمعية العامة للامم المتحدة ، التى كانت فيما سبق تكتفى بادانة الأبارتهيد ، تحث أعضاءها على بدء مقاطعة دبلوماسية واقتصادية لفرض تغيير جذرى فى سياسة جنوب أفريقيا . القرار ١٧٦١ (الدورة السابعة والعشرون) ، ٦ نوفمبر ١٩٦٢ . وفى عام ١٩٦٦ أكدت الجمعية العامة أن « العقوبات الإقتصادية الإلزامية التى تطبق عالمياً » هى الطريق الوحيد إلى حل سلمى ، وأن جنوب أفريقيا قد لقيت التشجيع على انتهاج سياساتها المشئومة من خلال المعارضة الدعوبة لمثل هذه العقوبات من جانب « شركائها التجاريين الرئيسيين » . القرار ٢٢٠٢ (الدورة الحادية والعشرون) ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٢) انظر ف. زانزولا ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا ، "The Conscience of South Africa" ، فى جريدة برافدا ، عدد ٢٩ يولية ١٩٦٦ ، انظر أيضاً ، ر . ا . برافرمان ، "Trade Union Apartheid" ، فى مجلة أفريكان كومونست ، العدد رقم ٢٩ ، ١٩٦٧ . وفى الربع الأول من القرن ، عندما كانت المقاومة للامبريالية البريطانية ورأسمالية المناجم تأتى بدرجة كبيرة من العمال الأفريكانيين القوميين فى الراند ، كان الوضع الطبقى واللون يثيران بعض المشكلات الصعبه للحزب الشيوعى بدوره . وقد أعاد الحزب الشيوعى فيما بعد تقويم الموقف ، وترتب على ذلك توجيه تركيز أكبر على القهر العنصرى بوصفه المعيار الرئيسى للنضال ضد الرأسمالية ، ومن أجل إقامة دولة اشتراكية غير عنصرية . ومن الناحية الأخرى كانت الصفوة غير البيضاء تأمل بوضوح و عقد صفقة مع الامبريالية البريطانية والرأسمالية الأفريكانية .

اعتقال) إلى أماكن عملهم بوصفهم عمالا يدويين منخفضى الأجر فى مدينة بيضاء ، ويعاملون اجتماعياً « ويلقنون وضعهم » بوصفهم من طبقة دنيا ، وفى الحقيقة دون الرجال ، ويتعرضون للضرب والإعتقال دون أن يمثلوا الماضى لمدة ١٨٠ يوما ، وللتعذيب .

إن للقهر الإجتماعى ، بحكم طبيعته ، نتائج سياسية بعيـــدة الأثر . فالعنصرية والتعصب القومى يمضيان بقوة ويوجهان ضد المجموعة العرقية والإجتماعية الأخرى كذلك ، بما فى ذلك البيض ، مثال ذلك أن العداء للسامية منتشر على نطاق واسع ، والإنجليز يشار إليهم باستنكار على أنهم أنجلو — يهود . ويتعرض الليبراليون والشيوعيون للملاحقة ، وتحظر المطبوعات الديمقراطية والاشتراكية (بما فى ذلك الأعمال الكلاسيكية الماركسية) ، وهى المطبوعات التى تركز على التكافؤ العنصرى . وليس مما يثير الدهشة بالنسبة للمسئولين فى جنوب أفريقيا أن تكون لهم روابط وثيقة بالفاشية وإيديولوجيتها(١) .

كما أن اليمين الأمريكى المتطرف بدوره يلقى التشجيع من حكام جنوب أفريقيا ، ويعتبر نفسه جزءا منهم . وعنـــدما ظهر فى عام ١٩٦٥ كتاب «Apartheid and U.N. Collective Measures: An Analysis» (الأبارتهيد والإجراءات الجماعية للأمم المتحدة : تحليل) ، الذى نشرته « منحة كارنيجى للسلام العالمى» — والذى يدرس مدى فعالية العقوبات — وصفه المتطرفون الأمريكيون بأنه « خطة معركة لغزو الأمم المتحدة لجنوب

---

(١) كان رئيس الشرطة ، فان ديربيرج ، نازيا معروفا . كما أن م . س . بوثا ، وزير شئون البانتو ، وألبرت هيرتزوج ، وزير الصحة ، فى الجناح الفاشى بالحزب القومى . ويعتبر بييت بوثا ، وزير الدفاع ، من المتعاطفين مع النـــازية ، جنبا إلى جنب مع رئيس الوزراء فورستر ، ووزير المالية ديدريخ الذى كانت له روابط وثيقة مع هيرمان آبز ، وهو مسئول رئيسى فى النازى ، ورجل بارز فى البنوك والصناعة والتسليح فى ألمانيا الغربية فيما بعد الحرب) . جريدة كومنت ، عدد ١٠ فبراير ١٩٦٨ .

أفريقيا »(١) وكان ممن اندفعوا إلى الشجار الإيديولوجي جريدة شيكاغو تريبيون ، وجولد ووتر ، وجمعية نظمت حديثاً للشئون الأمريكية — الأفريقية مع النائب ج. آشبروك (وهو جمهوري من أوهيو) ، ورالف دي توليدانوا وماكس ييرجان ، الذين قاموا بجولة في روديسيا . وكان رجل العلاقات العامة في جمعية الشئون الأمريكية — الأفريقية هو مارفن لايبان ، الذي ساعد أيضاً في تنظيم « لجنة المليون » ضد قبول جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ، و « اللجنة الأمريكية لمساعدة المقاتلين من أجل حرية كاتانجا » ومؤيدي ترشيح جولد ووتر لرئاسة الولايات المتحدة . وقد اشتركت مجلة ناشونال ريفيو أيضاً في الحملة ، وأدرج خمسة عشر من محرريها البالغ عددهم ٥٤ محرراً في البيـــان التمهيدي لانشاء جمعية الشئون الأمريكية الأفريقية . كما أن « المحافظين » ، كما يسمى المتطرفين في « الحزب القومي » الحاكم بجنوب أفريقيا أنفسهم ، قد أعلنوا من جانبهم تأييدهم الصريح في انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٦٤ لجولد ووتر ، الذين كانوا يمجدونه بوصفه « داعية ذا عقيدة دولية »(٢) .

وقد كان موقف واشنطن من القهر الاجتماعي أكثر حذراً . وأجبرت السياسة الرسمية الأمريكية في مطلع الستينات ، على ضوء التصاعد الملحوظ في حركة التحرر الوطني الأفريقية والحركة التقدمية العالمية في مجموعها ، على أن تبدي من المواربة أكثر مما كانت تبديه فيما سبق تجاه عنصرية جنوب أفريقيا(٣) . وكان من الممكن أن نتوقع انضمام واشنطن بشكل منتظم إلى

---

(١) فيرنون ماكاي ، « Africa and the American Right » ، في جريدة نيوريبابليك ، عدد ٢٦ مارس ١٩٦٦ .

(٢) س. أوس ، « Goldwater in South Africa » ، في جريدة نيو ريبابليك ، عدد ٦ يناير ١٩٦٨ .

(٣) في أعقاب « مذبحة شاربيفيل » التي قتل فيها ٧٢ من الأفريقيين الذين كانو يحتجون سلمياً ضد « قوانين المرور » (قوانين العزل العنصري) في ٢١ مارس ١٩٦٠ ، ثار الرأي =

ما كان يعتبر « إدانة شعائرية للأبارتهيد »(١) (نصائح لجنوب أفريقيا ، وإعلانات بأن سياستها العنصرية « بغيضة » ، إلخ) ، ولكن أن نتوقع أيضاً العمل على التخفيف من المقترحات الأفريقية باتخاذ إجراءات فعالة (وصف الموقف على أنه « يعكر بدرجة خطيرة » ، بدلا من أن « يهدد » ، السلام والأمن الدوليين . فالوصف الأخير يمكن أن يعطى قرارات مجلس الأمن قوة إلزامية ، لا قوة لها طابع التوصية)(٢) .

وقد انعكست فى نيروبى التناقضات الكامنة فى سياسة الحدود الجديدة بين محتواها الإمبريالى وتلاعبها البهلوانى بالألفاظ ، وذلك عندما أعلن ج.مينين وليامز ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ، فى أثناء زيارة قام بها فى عام ١٩٦١ ، أن الولايات المتحدة تؤيد شعار « أفريقيا للأفريقيين » وكانت الصدمة التى ترتبت على هذا التصريح فى لندن وفى دوائر العنصريين البيض على درجة من العنف أدت به إلى أن « يشرح » قائلا أنه لم يكن يعنى الأفريقيين السود وحدهم . وسرعان ما رأى مستر وليامز بعد ذلك فى أوغندا أن لزاما عليه — بعد أن حذر الأفريقيين من أن يستبدلوا باستبداد استبداداً آخر — أن يصدر تأكيدات مباشرة بأنه لم يكن يعنى وصف الحكم البريطانى بالاستبداد(٣) .

= العام العالمى لدرجة حملت وزارة الخارجية على إصدار بيان تعرب فيه عن الأسف للخسارة المفجعة فى الأرواح . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، ١١ أبريل ١٩٦٠ ، ص ٥٥٩ .

(١) أرثر م . شليزنجر الصغير ، A Thousand Days ، بوسطن ، ١٩٦٥ ، ص ٥٨٠ .

(٢) مجلة يونايتد نيشنز ريفيو (مجلة الأمم المتحدة) ، عدد أغسطس — سبتمبر ١٩٦٣ ، ص ٢٠ — ٢٤ .

(٣) قال الأستاذ الأفريقى البارز فى جامعة هارفارد ، إمرسون ، معلقا على هذه المعضلة إن « باستطاعة أى شيوعى أن يقول : « أفريقيا للافريقيين » و « للارهاب » ، وأن يتمسك بذلك » . « American Policy in Africa » ، فى مجلة فورين أفيرز ، عدد يناير ١٩٦٢ .

وقد كان تصلب السياسة الخارجية فى أعقاب اغتيال الرئيس كيندى يمثل ما هو أكثر من تغيير فى شاغلى البيت الأبيض . ونعكس الاهتمام بنمو المصالح الإقتصادية الاحتكارات الأمريكية فى أفريقيا الجنوبية ، فى تواز مع نجاحات مثل التحركات السياسية والعسكرية التى تحفزها الولايات المتحدة فى الكنغو ، انعكس فى تناقص الحساسية تجـــاه الكفاح الأفريقى ضد العنصرية . ففى عام ١٩٦٤ ، على سبيل المثال ، أرسل الرئيس جونسون أحد أصدقائه المقربين تشارلس انجلهارد ، الذى ربما كان يجسد أكثر من أى مبعوث آخر ارتباط الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا الأبدى ، لينوب عنه فى حضور احتفالات عيد استقلال زامبيا .

وعلى ضوء المطالب المتزايدة بفرض عقوبات ، كانت الولايات المتحدة تجادل قائلة إنه لا يوجد أساس قانونى لهذه العقوبات ، وأن العقوبات على أية حال ستكون غير فعالة ، وفضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن تمضى على دفع جنوب أفريقيا إلى « العزلة » عن طريق وقف العلاقات التجارية على الفور ، ولكنها تسعى إلى تحقيق « تكييف سلمى مع قوى التغيير » . ورداً على اتهام الولايات المتحدة بأن روابطها الإقتصادية المتزايدة تساعد فى مد الأبارتهيد بأسباب الحياة ، أجاب مساعد وزير الخارجية الأمريكية متهرباً بأن أهداف الولايات المتحدة فى جنوب أفريقيا هى « من الناحية الجوهرية أهداف سياسية »(١) . وتلك إجابة لا تدحض الاتهام ، أو تحسن الموقف الأمريكى .

إن تحرك الرئيس جونسون فى اتجاه اليمين فيما يتعلق بنظام الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا كثيراً ما كان يرد عليه فى الكتابات الرسمية بزعم مفاده

---

(١) مساعد وزير الخارجيه ، وليامز ، فى نشرة وزارة الخارجية ، عدد ٢١ مارس ١٩٦٦ ، ص٤٣٢ — ٤٣٩ ؛ ووزير الخارجية ، راسك . فى جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢٢ يولية ١٩٦٦ .

أن الولايات المتحدة تتخذ من الناحية الرسمية موقفاً « ليبراليا » من قضية أفريقيا الجنوبية الغربية . ولكن ذلك أمر مشكوك فيه تماما ، حتى على الرغم من أن الدور الأمريكي لا تحل ألغازه بسهولة . ومع نصح الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لأفريقيا بألا تتخذ أى إجراء ، أو تحيد عن الإجراءات القانونية الصارمة (١) ، كانت اثيوبيا وليبيريا تحاولان منذ عام ١٩٦٠ تأكيد آراء استشارية مبكرة لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى مفادها أن جنوب أفريقيا إنما تنتهك انتداب عصبة الأمم لها عندما تطبق قوانين الأبارتهيد على الأقليم . وعلى الرغم من أن المحكمة الدولية قد حكمت فى عام ١٩٦٢ بأن اثيوبيا وليبيريا (وهما الدولتان الأفريقيتان السوداوان الوحيدتان فى عصبة الأمم التى منحت الإنتداب فى عام ١٩٢٠) كان لديهما « شروط المصلحة » (أى مصلحة قانونية كافية فى الموضوع تسمح لهما بالتقدم بالشكوى) ، فان محكمة ذات تشكيل مختلف (٢) قررت فى ١٨ يونيه ١٩٦٦ أن هاتين الدولتين تفتقران إلى « شروط المصلحة » وقد استندت المحكمة إلى شكلية (وهى ان النقطة التى استند إليها فى عدم توافر هذا الشرط لدى الطرفين لم يتقدم بها حتى المحامون عن جنوب أفريقيا فى طلباتهم النهائية) للحكم بما إذا كان الإنتداب ما زال سارياً ، وبما إذا كان تطبيق قوانين الأبارتهيد على الإقليم ، كما أشارت جريدة ذى نيويورك تيمس بطريقة

---

(١) انظر ر.ن. نوردو ، The South West Africa Case ، فى مجلة وورلد توديى ، عدد مارس ١٩٦٦ . إن الضعف الأساسى فى السعى إلى الفكاك من شرك قانونى استعمارى وضعته الدول الإستعمارية نفسها ، أشار إليه رئيس الوزراء نهرو ، ورفضه ، عندما اتخذت الهند الإجراءات لاستعادة جوا ودماو وديو فى ١٨ ديسمبر ١٩٦١ : « Colonialism is Illegal » .

(٢) من أجل مزيد من التفاصيل عن المناورات السياسية والقانونية ، انظر ، ر. فيرست « South West Africa » ، فى مجلة ليبرمنتلى ، عدد سبتمبر ١٩٦٦ : ب. بيلكنجتون ، فى جريدة ناشونال جارديان ، ٣٠ يونية ١٩٦٦ .

تحكمية ، يحفز الرفاهية المادية والمعنوية للسكان ، وعددهم ٥٢٦٫٠٠٠ نسمة (منهم ٧٥٫٠٠٠ من البيض) (١) .

وعلى الرغم من أن الممثل الأمريكي لدى المحكمة قد قرر التصويت إلى جانب الأقلية المعارضة ، وهو أمر لم يكن يغير شيئاً من النتيجة ، فقد كان مما يبعث على ما هو أكثر من الريبة أن وزارة الخارجية « قد وجدت فضلا فى هذه النهاية المناهضة للمناخ العام بعد سنوات من المداولات » ، وأن بياناً صدر عن البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة « كان يبدو وكأن به إحساساً بالراحة لأنه قد أمكن تجنب مواجهة مع كيب تاون » (٢) .

إن حقيقة أن قرار المحكمة لم يكن ليغير من الأمور شيئاً ، وإنما لا يعدو أن يساعد بريطانيا والولايات المتحدة على مواصلة تكتيكات الإرجاء المحققة لصالحهما (٣) ، كانت حقيقة متوقعة فى عشية صدور الحكم نتيجة لكشف الخطط الأمريكية : إن دعوى جنوب أفريقيا بادارة الإقليم إذا ما دعمت ، استناداً إلى جريدة ذى نيويورك تيمس ، فان سياسة الولايات المتحدة ستواصل مناشدة جنوب أفريقيا بألا توسع نطاق الأبارتهيد وتطبقه على أفريقيا الجنوبية الغربية . ومن الناحية الأخرى إذا « أقرت المحكمة

---

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢١ يوليه ١٩٦٦ .

(٢) المقال الإفتتاحى فى جريدة نيشن ، عدد ٨ أغسطس ١٩٦٦ .

(٣) من الناحية الاقتصادية كان من المقدر أن موارد الإقليم من الماس والنحاس (التى تستغلها جنوب أفريقيا والولايات المتحدة وبريطانيا) باستطاعتها الاستمرار لأقل من جيل واحد . كما أن المصالح الاقتصادية المباشرة ليست إلا جزءاً صغيراً من المجتمع الجنوبى بأسره. ومن الناحية الاستراتيجية ، استنادا إلى ريتشارد جوت (فى بحث بعنوان **South west Africa : The Defense Poritin** ، قرىء فى المؤتمر الدولى لأفريقيا الجنوبية الغربية الذى عقد فى أكسفورد ، فى مارس ١٩٦٦) ، فان الإقليم يحيط ببوتسوانا ، ويوفر صلة إلى روديسيا ، وقاعدة جوية متقدمة ، هى قاعدة شريط كابريفى ، أقرب إلى أفريقيا المستقلة بحوالى ٥٠٠ ميل من مقاطعات أقصى الشمال فى جنوب أفريقيا . مجلة ليبرمنثلى ، العدد نفسه ، المقال نفسه .

بمسئولية الأمم المتحدة عن الإقليم ، فإن واشنطن ستضغط عندئذ على الدول الأفريقية الأخرى من أجل انتظار الوقت المناسب حتى تتاح لجنوب أفريقيا فرصة الإذعان للمعايير الدولية » (١) . كما أن غالبية الدول الأفريقية « التى تساندها فى الامم المتحدة البلاد الآسيوية والشيوعية ستطالب سريعاً باتخاذ إجراء قسرى ضد جنوب أفريقيا ، وهو ما تعارضه لندن وواشنطن حتى الآن (٢) » .

والحقيقة أنها واصلت المطالبة بذلك فى السنوات التى تلت إعلان الجمعية العامة للامم المتحدة بانتهاء الإنتداب ، وبأن « أفريقيا الجنوبية الغربية قد أصبحت تحت المسئولية المباشرة للامم المتحدة » (٣) . وفضلا عن ذلك فقد أفادت الانباء أن رئيس الوزراء ويلسون قد وافق فى عام ١٩٦٩ — فى انتهاك صارخ لهذا القرار — على قيام فرع لشركة ريو - تنتو للزنك بشراء خام اليورانيوم سرا من جنوب أفريقيا وزامبيا (٤) .

وينحصر موقف واشنطن الاكثر منعة فى إعلانات غير فعالة مفادها أن « الإحتلال غير الشرعى » لناميبيا من جانب جنوب أفريقيا لا يمكن التغاضى عنه ، وفى الإعاقة المحدودة للاستثمار والتجارة بالامتناع عن منح ضمانات حكومية أمريكية (٥) . وقد شعرت الولايات المتحدة أنها مرغمة على إعلان

---

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٨ يوليه ١٩٦٦ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) القرار ٢١٤٥ (الدورة الحادية والعشرون) ، ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ . وفى مواجهة الاقتراح الأفريقى — الآسيوى بوضع الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة ، أو الاقتراح السوفييتى بإعلان استقلاله ، كان الاقتراح الأمريكى يقضى بتشكيل لجنة توصى « بجدول زمنى » .

(٤) مجلة صنداى تيمس ، عدد يوليه ١٩٧٠ .

(٥) السفير تشارلس يوست فى الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للأمم المتحدة ، ٢٠ مايو ١٩٧٠ .

موافقتها على قرار مجلس الامن (١) الذى اعترف بقرار الجمعية العامة بانهاء الانتداب ، وأعلن عدم شرعية سلطة جنوب أفريقيا فى ناميبيا . ومع ذلك فان إعادة تأكيد القرار الخاص بحظر تصدير السلاح إلى جنوب أفريقيا ، كانت لا تزال بعيدة عن التدابير القسرية التى أكدت أفريقيا والدول الاشتراكية على ضرورتها .

وبطرق أقل علانية كانت واشنطن تعمل على أن تتيح لجنوب أفريقيا إمكانية الوصول إلى البحوث والخبرة ، التى ليست لها فقط تأثير مباشر على القوة الاقتصادية والعسكرية ، وإنما لها تأثير غير مباشر أيضاً على الابارتهيد . وهكذا عندما أنشأت وكالة أبحاث الفضاء الامريكية (الناسا) فى عام ١٩٦١ محطة بحوث لاسلكى الفضاء ، التى كانت تضم معمل الدفع النفاث ، الذى يدار بمقتضى عقد مع معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ، أعطت وزارة الخارجية تأكيدات بأن الولايات المتحدة لن تكون شريكا فى ترتيبات الابارتهيد . وحدث الخداع عن طريق التعاقد على أن يعهد بتشغيل المحطة ، التى تبلغ تكاليفها ٥ر٢ مليون دولار ، إلى مجلس جنوب أفريقيا (شبه الحكومى) للبحوث العلمية والصناعية ، بدلا من تشغيلها عن طريق الاستخدام المباشر للامريكيين والرعايا المحليين ، كما تفعل معظم محطات « الناسا » فى الخارج(٢). إن مستخدمى المجلس ، الذين يبلغون حوالى ٢٥٠ مستخدماً ، والذين تم تدريبهم فى الولايات المتحدة ، يعملون فى ظل لوائح الابارتهيد ، التى تقضى بعدم السماح لغير البيض بتولى وظائف فوق المستوى الوضيع ، وبعدم حصولهم

---

(١) قرار مجلس الشيوخ رقم ٢٨٧ ، الذى صدر فى ٢٩ يوليه ، نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، ٧ سبتمبر ١٩٧٠ . وبالمثل الرأى الاستشارى للمحكمة الدولية فى ٢١ يونيه ١٩٧١ .

(٢) د.س. جرينبرج South Africa ، فى مجلة سيانس ، عدد ١٠ يوليه ١٩٧٠ .

على أجر مكافىء فى مقابل العمل الواحد ، وبعدم تناول الطعام مع البيض أو مشاركتهم وسائل النقل العام . وتستخدم أموال « الناسا » أيضاً فى التمويل الجزئى لدورة تدريبية مدتها أربع سنوات فى الالكترونات بالنسبة للبيض وهى دورة تقررت فى عام ١٩٦٤ ، استناداً إلى نائب مدير المحطة . الذى كان فيما سبق قائد مدرسة القوات الجوية للالكترونات بجنوب أفريقيا(١). وقد اكتسبت جنوب أفريقيا العنصرية مكانة قومية بفضل مشاركتها فى بحوث الفضاء ، كما حصلت على عضوية اللجنة الدولية لبحوث الفضاء ، وتمكنت من تنمية المهارات فى أحدث المعدات وفى التقنيات الالكترونية .

وترتبط الولايات المتحدة بالجوانب الإقتصادية والاجتماعية المشتقة لمشكلات الصناعات المعدنية المرتبطة بأهم صناعة فى جنوب أفريقيا — وهى الذهب (والتى تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستفيدة منه بسبب الانخفاض المصطنع لسعر الذهب) . إذ لا يجرى تشغيل إلا أغنى العروق ، وتلك التى توجد على أعماق قياسية تزيد على ١٢٫٠٠٠ قدم . وعلى ضوء عدم مرونة السعر ، فانه يمكن تحقيق ربحية أكبر من خلال زيادة الاستغلال —وبخاصة عن طريق خفض تكاليف الانتاج ، سواء فى التكنولوجيا ، أم فى العمل البشرى . وفى المجال الأول يحدث تعاون جوهرى مع جامعة مينيسوتا (مثال ذلك أن مدير معملى بحوث التعدين ، التابع لغرفة جنوب أفريقيا للمناجم ، يشغل أيضاً منصب أستاذ فى جامعة مينيسوتا) ، ومعهد مساشوستس للتكنولوجيا ، وجامعة كاليفورنيا فى بيركلى . وفى محاولة لمواصلة خفض التكلفة التى يتحملها أصحاب المناجم لتوفير المتطلبات الغذائية لحوالى ٢٢٢٫٠٠٠ كادح أفريقى — يشملهم الدوران السنوى للعمل — يعملون فى المناجم (وهو ما يشتم من دراسة عن المتطلبات الغذائية لعمال الرقيق) فان الباحثين

---

(١) المرجع نفسه .

فى جنوب أفريقيا يحتفظون بعلاقات وثيقة مع المؤسسات الأمريكية ، بما فى ذلك معهد مساشوستس للتكنولوجيا ، ووزارة الزراعة الأمريكية .

وفى مجال الطاقة النووية توضح دراسة للصلات العلمية والتقنية الوثيقة مع الولايات المتحدة أن عشرات العلماء الذين يتلقون تدريباً أمريكياً ، وبخاصة فى معمل أول ريدج القومى . كما أن المفاعل الوحيد فى بليندابا من تصميم أول ريدج ، وتم شراؤه من خلال أليس — تشالمرز .

٤ ـ القوى الايديولوجية

على الرغم من أن المادية الديالكتيكية لا تعزو وجود علاقة مستقيمة مباشرة بين التكوينات الإجتماعية ـ الإقتصادية وبنيانها العلوى ، بما فى ذلك الإيديولوجية ، فانه يوجد مع ذلك ـ منذ أن أبرز ماركس وانجلز أهمية الاساس الإقتصادى (البنيان السفلى للتكوين الإجتماعى) فى التطور التاريخى اتجاه بالنسبة للبعض لتصور هذا الاساس على أنه شرط مسبق ، إن لم يكن مقرراً سلفا ، لكل التطور الإجتماعى ويوجد ضمنا على الاقل تشويه لقوة الافكار والإيديولوجية.

وقد أشار لينين ، على سبيل المثال ، فى محاولة لمكافحة المنهج الاستاتى الذى يفتت القضية إلى أجزاء مستقلة منفصلة ، أو المنهج التخطيطى ، فى معالجة التغيير فى البلاد المتخلفة ، إلى أن المرحلة الرأسمالية ليست محتومة بالنسبة لهذه البلاد ، إذا وضع المرء فى اعتباره قوة الافكار (« الدعاية المنتظمة ») و« المعونة التى تقدمها بروليتاريا البلاد المتقدمة » . (١) وفضلا عن ذلك فان الافكار نفسها تتطور فى عملية النضال ، وتحت تأثير القوى والاحداث العالمية . وفى هذا الصدد تنبأ لينين بأن « حركة أغلبية سكان العالم ، التى تستهدف أصلا حركة التحرر الوطنى ، ستستدير ضد

(١) Report of the Commission on the National and Colonial Questions to the Second Congress of the Communist International, July 26, 1920 ، فى ف ٠ ا ٠ لينين ٠

الرأسمالية والإمبريالية ، وربما ستقوم بدور أعظم ثورية بكثير مما انسقنا إلى توقعه » (١) .

وقد اكد ذلك فى الحقيقة عدد من البلاد الافريقية التى تسلك الآن طريق التطور غير الراسمالى ولكن الصراع الايديولوجى ، شأن الصراع فى المجالات الاخرى قضية ذات اتجاهين تدركها الإمبريالية جيدا . وفى هذا الصدد فانه لا ينبغى ايضاً الاستخفاف بالجهود الايديولوجية للولايات المتحدة فى افريقيا بوصفها قوه رجعية .

ومن المؤكد أن للايديولوجية جوانب موضوعية ، أى تعكس الظروف والاتجاهات والسياسات والأعمال الفعلية ، وكذلك جوانب ذاتيه ، منفصلة عن الأولى ، أو على خلاف معها ، أو ببساطة يجرى تطويرها على طاولة الكتابة « للتأثير فى عقول الناس وقلوبهم » وليس من العسير أن نفهم لماذا يمكن أن تروق الجوانب الذاتية بوجه خاص لواشنطن والإحتكارات الأمريكية بوصفها إجابة يسيرة على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة .

ومن الناحية التاريخية يعتبر من المألوف بالنسبة للرجعية فى أمريكا ، أى المنظمات اليمينية المتطرفة ، مثل ابناء وبنات الثورة الأمريكية ، ان تنسب لنفسها بالألفاظ الأحداث التقدمية فى ماضى البلاد — حيث اصبح ذلك مأمون العواقب الآن وبالمثل ، فى حالة افريقيا ، كان المسئولون الأمريكيون يشيرون كثيرا إلى تقاليد امريكا الديمقراطية والمناهضة للاستعمار ، وإلى الصلات بين القارتين — بل كانوا يتمادون إلى « الرابطة » مع افريقيا بوصفها اصل الرقيق الأمريكيين . ومن المؤكد انه لا يجرى تمييز بين روابط الطبقات الحاكمة

---

(١) The National Liberation Movement in the East ، موسكو ، ١٩٥٧ ، ٢٦٨ — ٢٦٩ . Report of the Third Congress of Communist International, June 5, 1921 ، المرجع السابق ص ٢٩٠ .

وملاك الرقيق السابقين بأفريقيا ، على نقيض رابطة الأفريقيين — الأمريكيين(١) .

ويركز المسئولون تركيزا كبيرا إيضاعلى تلك الفرية المركبة ، فرية العداء للشيوعية — أولا تشويه محتوى الشيوعيه وتزييفها لجعلها تبدو مستحقة للشجب والتوبيخ ، ثم دمغ جميع القوى الوطنية بأنها شيوعية ؛ كما تركز على القوة الصناعية للاقتصاد الأمريكي للتخويف ، أو الإغراء ، أو عن طريق التداعى جعل النظام الاجتماعى الرأسمالى يبدو فى ضوء ، وعلى الجهود الرامية إلى إحلال النظام الاجتماعى الرأسمالى من تبعة أوزار القهر العنصرى والاستغلال والتمييز بأن تعزى امثال هذه العيوب والنواقص إلى البشرية بوجه عام ، بدلا من ان تعزى إلى الراسمالية ، بوصفها قسمات عضوية .

وقد اخذت خطوط كثيرة من دعاية واشنطن من التوصيات السياسية ذات الطابع الليبرالى العام (وهى بوجه عام — كسياسة — لم تكن تطبق) التى وضعها مربون من أمثال أولئك الذين وضعوا برنامج جامعة الشمال الغربى للدراسات الأفريقية(٢) ، أى الحديث من زاوية المصالح الأفريقية ، والاعتراف بسياسة أفريقية فى الحرب الباردة تقوم على عدم الانحياز ، وتأييد الحكم الذاتى والتكافؤ العنصرى بدلا من الحكم الاستعمارى ، وتشجيع التطور المتحرر من التدخل الخارجى .

وعلى الرغم من أنه يمكن الالتقاء بصور مختلفة من هذه المفاهيم فى «حرب الكلمات » فى واشنطن ، فان إثارة شبح الشيوعية (الذى كان الرائج الثالث

---

(١) قارن تحبيذاً إستعماريا بريطانيا أكثر سفورا : إن تجارة الرقيق .(كانت تقوم ببيع الرقيق بوساطه أفريقيين آخرين إلى تجـار الرقيق البيض فى مقابل السلع التى كان هؤلاء الأفريقيون يريدونها . . . الجوع الأفريقى الشديد إلى مصنوعات الحضارة الأكثر تقدما) . اسبسيو ، Emergent Africa ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) التى تنشر تحت عنوان . United States Foreign Policy ، ١٩٥٩ ، المرجع السابق ، ص ١٣ — ١٧ .

يستخدمه ذات يوم (ستظل جزءاً محورياً من دعاية الحرب الباردة الأمريكية مثال ذلك ما أكده مستشارو الحكومة ونقادها الليبراليون ، عندما عالجوا فى جدية سياسة الحكومة الأمريكية الرسمية فى العداء للشيوعية ، من أن النفوذ الشيوعى فى أفريقيا جنوبى الصحراء هو عند أدنى حد ممكن ، وأن الضجيج حول الشيوعية فى الحقيقة « يسمع أكثر من أى مكان آخر فى البلاد الافريقية ذات الارتباط الاقوى بالغرب — جنوب أفريقيا ، واتحاد روديسيا ونياسالاند ، والمناطق البرتغالية .

« بيد أن ذلك نادراً ما يجعل من الوطنيين الافريقيين شيوعيين . فعندما يقال لنا إن دكتور هستنجز باندا ، زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى لنياسالاند قد تأثر بالشيوعيين لانه التقى بعدد معين من الروس فى أكرا — كان مجموع الوفد الروسى هناك ستة أعضاء ، فى مقابل اكثر من مائة امريكى — يكون من حقنا ان نطالب ادلة نوعية على هذا التأثير (١) » .

ومع ذلك فمهما كانت سجايا مثل هذا النقد الليبرالى ، فانه ينطوى أيضاً على اكاذيب معينة : منها ان افكار الاشتراكية العلمية و"طريق الاشتراكى ليست افكاراً عالمية ، وإنما اختراعات روسية ، وانها ليست اموراً تقررها الشعوب والدول الافريقية نفسها ، وإنما تخضع لقرار واشنطن ، وانها ليست قوية التأثير ، ومن ثم لا تبرر الاجراء الامريكى المضاد .

والحقيقة أن العصا الغليظة للإمبريالية الأمريكية ، فى هذا الشكل أو ذاك ، كانت تتخفى وراء العداء للشيوعية — من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى الكنغو ومع ذلك فعندما أخذ هذا الخط الشفاف فى الإنقشاع ، بعد الجسر الجوى البلجيكى (القوات المظلية) ، وتدخل القاعدة الجوية البريطانية

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١ . وفى السنوات العشر التى انقضت منذ ذلك الحين ربما ندهش لهذا العدد الهائل من الاتهامات التى كيلت عمداً كجزء من الحرب النفسيه الرامية الى البلبلة والتخويف والتشويه .

إبهاماً للتدخل الأمريكي « كلما خلق وجوده عدم استقرار إقليمياً ذا أبعاد متزايدة الإتساع » ، كما قال عضو قوى النفوذ فى مجلس التخطيط السياسى بوازرة الخارجية الأمريكية (١) . وقد أشار هذا العضو إلى أن التدخل « ينبغى أن يحكم عليه إلى حد كبير من زاوية مزاياه الدولية ، وليس من زاوية نتائج محلية نوعية فى داخل كل دولة على حدة »(٢) . وتلك صيغة أخرى لترشيد سياسة الولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب فيما يتعلق بفرض الأمن والنظام فى العالم .

وعلى الرغم من ذلك ، فانه خلف كل هذه السلسلة من العبارات ، كانت الإمبريالية الأمريكية معنية إلى حد كبير جداً بالزعماء الأفريقيين ، والايديولوجيات الأفريقية، الباحثين عن طريق غير رأسمالى إلى الأشتراكية(٣). ويتعلق ذلك بوجه خاص بالإشتراكية العلمية ، المتطلعة إلى أساس عمالى للتنمية الإقتصادية فى ظل ظروف عصرية ، متحررة من النفوذ الإمبريالى . وعلى نقيض ذلك فان « الاشتركية الأفريقية » (٤) ، التى تتطلع إلى الوراء

---

(١) زبجنيو برزيزنسكى ، The Implications of Change for U.S. Foreign Policy ، فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكيه ، عدد ٣ يوليه ١٩٦٧ .

(٢) تلك من الواضح إعادة صياغة لمفهوم « تأثيرالدومينو » البالى . من ذلك أنه أشار إلى « أن ذلك هو الامتياز الذى يجبر انغماسنا فى الجهود الرامية إلى خلق استقرار إقليمى فى جنوب شرق آسيا » . المرجع نفسه .

(٣) وعلى سبيل المثال قال مدافع مبكر ، هو ما كنمارا فى كتابه Consciencism ، إن الإيديولوجية فى أفريقيا الاستوائية تعتبر أمراً محورياً بالنسبة للكفاح الثورى الأفريقى.

(٤) مع ظلال مختلفة من التأكيد : مفهوم «الزنجية »الروحى المرتبط بالرئيس سنجور— « . . . إن المجتمع الزنجى الأفريقى مجتمع جماعى ، أو بدقة أكثر مجتمع كوميونى ، لأنه كوميون للارواح أكثر منه مجموع للافراد » . (African Socicalism ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص ٤٩ .) ويبرز الرئيس نيريرى حقيقة أنه لم يمت أحد بسبب الجوع ، لأن المرء كان باستطاعته الاعتماد على الكوميون بوصفه يشكل جوهر الاشتراكية . Ujumaa : The Basis of African Socialism ، ١٩٦٢ ، ص ٣ .) انظر ا. كوكس ، Socialist Ideas in Africa ، لندن ، ١٩٦٦ .

إلى مجتمع تقليدى أساسه المشاعية والمساواة ، تؤمن بأن أفريقيا — على خلاف أوربا — خالية من الطبقات المتنافسة ، ولها حضارة فريدة وتاريخ فريد . ومن ثم ينبغى أن تعتمد كلية على بناء أفريقيا لمستقبلها الخاص . وليس من العسير أن نفهم أن مثل هذه الآراء الرومانسية الناظرة إلى الخلف ، التى يمكن أن تعزل أفريقيا أيضاً عن القوى التقدمية والحلفاء التقدميين على نطاق العالم ، لا تعتبرها الإمبريالية تهديدا حقيقياً لها ، وأن الرجعية قد استخدمتها فى مواجهة الاشتراكية العلمية (١) .

إن المقدرة الصناعية والاقتصادية المحلية للولايات المتحدة قد زودت واشنطن « برجال فكر » ذوى حجة قوية لحفز الرأسمالية الأمريكية فى الخارج . فلا الاستثمارات الخارجية الامريكية ، ولا التجارة الخارجية الامريكية ، قد جلبت لافريقيا شيئاً يمكن مقارنته بما نزحته منها الاحتكارات الامريكية . وتلك هى الحقيقة التى تسعى إلى إخفائها برامج رأس المال الخاص والحكومه الامريكية ، مثل « المعونة »(٢). ويعهد بجزء من اللعبة السيكولوجية السنوية ، التى تدور حول توزيع الاموال ، إلى رجال الكونجرس ووسائل الاعلام ، التى هى من الناحية الجوهرية أجهزة تابعة للشركات الكبيرة ، وذلك لتوجيه الاتهام بأن المعونة تصل إلى حد « التبرعات » و « النفقات التبديدية على مشروعات الهيبة » . وعندئذ تسعى الحكومة الامريكية بوجه

(١) « إن الزنجية » — استناداً إلى نكروما — « تعد بمثابة جسر بين الطبقة الوسطى الأفريقية التى يسيطر عليها الأجانب ، والجهاز الثقافى الفرنسى » . Class Struggle in Africa ، الناشرون الدوليون ، نيويورك ، ١٩٧٠.

(٢) سلكت الاحتكارات الأمريكية سبلا مختلفة فى « غرس روح الرضا » ، تتراوح بين أنشطة مؤسساتها وتوجيه « علاقات الكوميون » . ففى منتصف السبعينات ، على سبيل المثال ، قام فرع شركه موبيل أويل فى غانا برعاية مسابقه فى الفنون والتعليم على نطاق الأمة كالنحت والتصوير ، وبرامج لأمن المرور ، واشتراك الموظفين المحليين فى مهام كوميونية .

عام إلى أن « تخطب ود » الكونجرس والاحتكارات الامريكية ، بتأكيدها على « الامن القومى » الامريكى والمزايا الاقتصادية المستمدة ، وبدرجة أقل على مبادىء أدبية ومبادىء الرفاهية — من أجل إحداث تأثير على الرأى العام الافريقى والعالمى . إن المعونة نفسها ، التى تكمن دلالتها الرئيسية فى خيوطها السياسية ودوافعها الاقتصادية (انظر قسم ، « الاساس الإقتصادى ») تتضمن بالفعل تنازلات ثانوية ، ولكنها لا تكاد للتملص من المسئولية الإمبريالية فى الماضى والحاضر عن التأخر الإقتصادى للقارة .

وإذا كانت الولايات المتحدة تمتلك قوة إقتصادية تحققت على أساس التكنولوجيا والإستغلال (جزئياً فى أفريقيا) ، فان الرأسمالية قد ولدت ضعفاً فى المجال الإجتماعى ، حيث التناقضات صارخة بين الامبريالية الأمريكية والأفريقيين ، مثال ذلك العنصرية فى أفريقيا الجنوبية (وما يقابلها من تمييز محلى ضد الأفريقيين — الأمريكيين) . وفى الأساس كان المسئولون الأمريكيون يسعون إلى أن يحلوا الامبريالية من تبعة تأييد العنصرية ، عن طريق فصل مسألة الروابط الاحتكارية المربحة للولايات المتحدة عن موقفها من الاجراءات العالميه ضد الأبارتهيد . وهكذا يعلن « بيان السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا » أن الولايات المتحدة لا تؤمن بقطع الروابط « مع هذه الأرض الغنية المثيرة للمتاعب » ، « وستواصل إطلاعهم وإطلاع العالم ، على وجهات نظرنا القوية بشأن الأبارتهيد » . وكانت هناك خطة أخرى قوامها الزعم بأن العقوبات ، والمقاطعات ، إلخ . ليست فعالة (٢). ومع ذلك فن المعروف جيداً أن واشنطن لم تتردد على الاطلاق

---

(١) US and Africa in the Seventies ، المرجع السابق ، ص ٢١ • .

(٢) جاء من لندن أن رئيس الوزراء هيث ، فى حديث مع كينيث كاوندا رئيس زامبيا، « قد عرض (حتى بطريقــة أكثر نفاقا) الأكذوبة المستهلكة عن التقدم الاقتصادى فى جنوب أفريقيا الذى يرغمها من الناحية الفعلية على التخلى عن الأپارتهيد (كان لدى جنوب أفريقيا مرحلة توسع مستمر لأكثر من عشرين عاما ، وطوال هذه الفترة كان الأپارتهيد ، =

فى استخدام الاسلحة الاقتصادية ضد الدول التى تختلف معها إيديولوجياً . وقد كان الخط الامريكى فى الامم المتحدة هو إثارة شبح العنف وإراقة الدماء فى أفريقيا الجنوبية ، ومن ثم الحث على « الاعتدال » والتدرج (١) ، أى سد الطريق أمام الاجراءات العالمية ، على حين يتم فى الوقت نفسه توسيع العلاقات الاقتصادية . وفضلا عن ذلك فان المحبذ بين الامريكيين ، فى محاولة لتبرير عدم ممارسة الضغط على جنوب أفريقيا ، قد سلموا — وإن يكن بمكر وخداع — بأن سجل العلاقات العنصرية الداخلية الامريكية ليس بدوره « غير ملطخ » . وكان من شراك الحرب الباردة التى استخدمت لحرف الانظار عن القضايا المعنية الزعم بأن الروس ، أو الصينيين ، أو الكوبيين ، « يستغلون » الوضع .

وينبغى أن نلحظ فوارق فى التركيز والنغمة منذ عبارة ماكميلان : « إن رياح التغيير تهب » ، التى وردت فى خطاب له عند ذروة لحركة التحرر الوطنى فى عام ١٩٦٠ . من ذلك أنه بعد أن تخلت جنوب أفريقيا عن عضوية الكومنولث فى عام ١٩٦١ بسبب مسألة الابارتهيد ، حذر مندوب أمريكى فى الامم المتحدة جنوب أفريقيا من أن سياساتها العنصرية يمكن « أن تهز القارة بأسرها » (٢) . وكان يبدو من المعقول عندئذ أن واشنطن — كما زعم

= وما يصاحبه من شرور ، ويزدادان سوءاً) » . وأشار ، كما لو كان ضربة قاضية ، الى استنتاج لا يتفق مع المقدمات مفاده أن « زامبيا قد حصلت على معونة من الصين وروسيا » جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ .

(١) فيما يتعلق بالمناطق البرتغالية ، على سبيل المثال ، يعلن « بيان السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا » أن الشعوب لها الحق فى تقرير المصير ، وأن الولايات المتحدة ستشجع « التقدم السلمى نحو ذلك الهدف » ، وأن السياسة المعلنة للبرتغال بالنسبة للتسامح العنصرى « تحمل أملا حقيقياً بالنسبه للمستقبل » ؛ المرجع نفسه (إن الشعب الأفريقى الذى يكافح الآن بالفعل من أجل حق تقرير المصير ، كان ينكر عليه هذا الحق طوال أربعة قرون !) .

(٢) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢٥ أكتوبر ١٩٦١ .

فى ذلك الحين — كانت تسعى من خلال محاولات دبلوماسية مع بريتوريا تحقيق تغيير ما أكثر تمشياً مع العصر .

ومع ذلك فبحلول النصف الثانى من العقد كان الخط الرسمى الأمريكى قد اتجه نحو اليمين ، مركزاً فى أغلب الأحيان على الأساس المنطقى للتكيف الأمريكى مع الوضع القائم ، وهو ما تعبر عنه بدرجة كافية حتى الأجهزة الصحفية التى تعتبر ليبرالية بالنسبة للقضايا العنصرية : على الرغم من أن السياسة العنصرية لجنوب أفريقيا تبعث على الاشمئزاز ، فإنها « من شئونها الخاصة — مثل شئون أسبانيا ، حيث توجد للولايات المتحدة قواعد عسكرية والبرتغال ، حليف الولايات المتحدة » (١) . يقول رئيس الوزراء فورستر إن البريطانيين لم يحلوا مشكلاتهم العنصرية ، وإن السياسة العنصرية الأمريكية « ليست من شئوننا » . إن الحظر العسكرى ليس ذا قيمة جوهرية ، لأنهم يحصلون على السلاح من أماكن أخرى . وقد ترتب على عدم السماح لبحارة حاملة الطائرات الأمريكية روزفلت — بسبب الأبارتهيد — بقضاء إجازة على الشاطىء فى فبراير ١٩٦٧ ، تجميد « زيارة للصداقة » . إن تشجيع الأفريقيين ضد الأبارتهيد يجعل « الأفريكانيين هنا يشرعون على مهل فى التحرك متكاتفين » ، إستناداً إلى السيدة هيلين جوزمان ، « الصوت البرلمانى الوحيد للمعارضة الحقيقية » فى جنوب أفريقيا (٢) .

إن سياسة الولايات المتحدة لتقطيع أوصال الإجراءات الدولية كثيراً ما كانت تتعرض لمزيد من الترشيد وفق خطوط براجماتية . وقد وجه السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة ، س . و . يوست ، فى خطاب له بكنيسة المسيح المتحدة فى بوسطن ، النقد إلى الجهود الرامية إلى فرض عقوبات على بلاد فى أفريقيا الجنوبية ، ووصفها بأنها جهود « غير واقعية » ، حتى على

(١) س . ل . سولزبرجر ، فى جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ .

(٢) المرجع نفسه .

الرغم من أن إنكار حقوق الإنسان « أمر يستحق الشجب والتوبيخ »(١) . ومضى قائلا إن الفشل فى تحقيق نتائج فى روديسيا ينبغى أن يكون تحذيراً ضد إضعاف الأمم المتحدة عن طريق محاولة تطبيق عقوبات ضد بلاد أقوى ، مثل جنوب أفريقيا .

وفى كندا ، التى اتبعت سياسة مماثلة لسياسة الولايات المتحدة ، فرضت المعارضة الداخلية الأقوى إجراء دراسة لعلاقات الحكومة بأفريقيا الجنوبية كما فرضت بعد عامين إصدار « كتاب أبيض » عن السياسة الخارجية . وعلق رئيس الوزراء ترودو على ذلك ، فى مارس ١٩٧٠ ، قائلا : « أنا لست فخوراً أكثر مما ينبغى بهذه السياسة . . . إنها ليست متسقة . . . فاما أن نوقف التجارة ، أو نوقف الشجب والادانة »(٢) . ولكن لم تبد هناك سوى حماسة حكومية محدودة للنيل من الأرباح الاحتكارية لصالح إجراء يتخذ وفق مبادىء أخلاقية (٣) .

---

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد أول يوليه ١٩٦٩ .

(٢) مجلة أفريكا ريبورت ، عدد أكتوبر ١٩٧٠ . ويستخدم هذه الحجة الخادعة نفسها مساعد وزير الخارجية السابق ، جورج و. بول : « إما أن نحكم الحصار حول جنوب أفريقيا ، بحيث نعزلها تماماً عن العالم » ، أو أن نسعى إلى « . . . نسف مجتمع جنوب أفريقيا بالقوة الحرة للافكار الإنسانيه وتأثيرها . » ثم يشير فى استحسان إلى أن رئيس ساحل العاج ، هوفويه بوانييه ، يحث الآن الدول السوداء على اجراء محادثات مباشرة مع جنوب أفريقيا ، وإلى وجود ادراك متزايد لأن وجود ٣٠ سفارة أفريقية سوداء فى بريتوريا يمكن أن يشجع على نمو مواقف اجتماعية أكثر استرخاء » . (مجلة نيوزويك ، عدد ١٦ نوفمبر ١٩٧٠) .

(٣) تأتى المعارضة لسياسة الحكومة من مجموعه من رجال الكنيسه ، والمنظمات الطوعية والنقابيين ، والمتطوعين العائدين التابعين « لخدمات جامعة كندا فيما وراء البحار » ، الذين أعدوا كتاباً أسود يطرح سياسه كنديه بديلة فى أفريقيا الجنوبيه — انهاء تفصيلات الكومنولث لجنوب أفريقيا (بعد عشر سنوات من تركها الكومنولث) ، واعاقه التورط الكندى ، وبخاصه فى مشروع سد كابوراباسا وفى ناميبيا ؛ ووقف معونه حلف الأطلنطى للبرتغال ؛ وتقديم المعونه لتنزانيا وزامبيا وبوتسوانا .

وعلى ضوء الإستهجان العالمي المتزايد ، والإقرار الأكبر بأن العنصرية في الولايات المتحدة وأفريقيا الجنوبية تعتبر قسمة مستمرة للإمبريالية والمجتمع الطبقي ، الذي قضت عليه المجتمعات الإشتراكية ، قامت وسائل الدعاية في الولايات المتحدة بحملة متعمدة في الستينات لترويج أسطورة أن الجمهوريات والقوميات السوفيتية بدورها كانت تتعرض للتمييز ، وأن المشكلات العنصرية لا يمكن حلها بين عشية وضحاها ، أو حتى لترويج الخط الأكثر براعة وتعقيداً ، القائل بأنه من سجايا المجتمع البورجوازي — الديمقراطي أنه لا يحاول فرض ممارسات المساواة على كل مواطنيه ، ولكنه يأمل في أن يختفي التمييز العنصري بمرور الوقت . والحجة على كل ما فيها من مغريات ، يشوبها عيب مفاده أنه في ظل الرأسمالية يوجد إطار كامل (سياسي ، وإقتصادي ، واجتماعي ، وقانوني) يجيز — إن لم يكن يشجع - التبشير بالتمييز العنصري وممارسته، وهو التمييز الذي قضى عليه في ظل الأشتراكية.

° ° °

وإقراراً من الامبريالية الأمريكية بأهمية الأفكار في التأثير في مجرى الأحداث ، فقد استثمرت أموالا وجهوداً لا يستهان بها في برامج ذات طابع إيديولوجي متميز ، تتكون من مجالات مرتبطة مثل الاعلام والدعاية، والأنشطة التعليمية والدينية والثقافية ، والمساعدة التقنية . وفي كل هذه المجالات ، وبخاصة في مجال الاعلام — وهي لا يمكن أن تصنف كلها على أنها دعاية ، يوجد خليط من الحقيقة والخيال ، من الصدق والأكاذيب ، من الواقع والأسطورة .

وفي هذا الصدد تعتبر وسائل الاتصال (الاعلام) الأجنبية ذات دلالة خاصة في أفريقيا ، فحتى وقت قريب (١) كانت هناك سبعة بلاد لا تزال

---

(١) رالف فريبرج ، « Some Aspects of News from Africa » ، في مجلة ديمقراتك جورنالست ، العدد ٦ ، ١٩٦٩ .

تفتقر إلى أية صحافة يومية ، فيما عدا النشرات الحكومية المجانية ، وخمسة عشر بلداً ليس لديها أية جرائد يومية . وفى كل أفريقيا يوجد حوالى ٢٠٠ جريدة ، وأقل من ٤٠ نظاماً قومياً للإرسال الاذاعى (بالاضافة إلى عشر محطات تخدم النظم العنصرية أو الإستعمارية) وكان يوجد حوالى ستةملايين جهاز راديو (أكثر من نصفها فى البلاد الناطقة بالعربية) ، وعشرون محطة للإرسال التلفزيونى (١) ، مع حوالى ٦٠٠،٠٠٠ من أصحاب أجهزة الراديو فى أفريقيا (منهم ٣٧٥،٠٠٠ كانوا فى الجمهورية العربية المتحدة) .

ويوجه الاعلام الأمريكى من خلال شبكة هائلة من المشروعات الحكومية المتشابكة ، وشبه الرسمية ، والخاصة ، تتمتع بالأولوية نفسها التى تتمع بها الاستثمارات والتجارة الأمريكية فى الخارج . وعلى الرغم من أن خدمات الأنباء الأمريكية توجد أساساً فى أيدى احتكارية خاصة ، فإن ٧٠ ٪ من جميع محطات الارسال الاذاعى فى الولايات المتحدة توجد تحت إشراف فيدرالى ، كما أن ٤٠ ٪ منها تخضع كلية لوكالات حكومية(٢) . وتملك وزارة الدفاع وحدها فى الخارج حوالى ٣٨ و ٢٠٠ محطه قوية للإرسال التلفزيونى والإذاعى على التوالى . ويذيع « صوت أمريكا » من أديس أبابا ، ومونروفيا ، وكينشاسا ، وطنجه ، وكذلك من الولايات المتحدة (جرنيفيل . كارولينا الجنوبيه) .

وغنى عن البيان أنه توجد علاقة متبادلة وثيقة فى الخط الدعائى للمشروع الحكومى والخاص (المجمع العسكرى — الصناعى) . وقد أصدرت وكالة

---

(١) إن برامج الإذاعه تتبع خطى تكنولوجيا التركيب ، مثال ذلك أن أول نظام للتليفزيون فى الكنغو كينشاسا ، الذى قامت بتركيبه شركة RCA ، يعمل وفق العيار الأمريكى 625—line ، وليس وفق العيار الفرنسى 819—line .

(٢) انظر هربرت ا. شيلر ، Mass Communications and American Empire نيويورك ، ١٩٧٠ .

الإعلام الأمريكية ، التى تزيد موازنتها السنوية على ١٠٠ مليون دولار (يخصص حوالى ١٠ ٪ منها لأفريقيا) ، تعليمات واضحة مفادها أن مهمتها لا تقتصر على مجرد تقديم الأنباء ، أو الأعمال الأدبية ، أو التسلية ، فى حد ذاتها ، وإنما مهمتها « العرض الماهر والانتقائى للحقائق » لحفز سياسة الولايات المتحدة وأهدافها . وكان الرئيس السابق لوكالة الإعلام الأمريكية منذ وقت ليس ببعيد يردد (١) أنه من دعاة « الخط المتصلب » ضد الشيوعية. وتنشر الوكالة مجلتها الخاصة أمريكان أوتلوك فى أكرا وكينشاسا ، وتوزع فى الوقت نفسه نسخاً مجانية من المجلات : نيوزويك و لايف و إيبونى . ولدى الوكالة خدماتها السلكية الخاصة للمبرقات الكاتبة منذ عام ١٩٦٠ (التى تربط ما بين بلاد بعيدة ، مثل إثيوبيا وساحل العاج) — وهى تقدم مجاناً للجرائد الأفريقية . ولديها قاعاتها الخاصة للإطلاع (تصل محتوياتها إلى ٥٠٠٠٠ مجلد ، بخلاف الصحف والمجلات) فى أكثر من ٣٠ مدينة ، وتقدم عروضاً سينمائية (أفلاماً تسجيلية تعدها شركة « تودى » فى أديس أبابا) ، كانت تلقى على الرغم من ذلك معارضة من عدة بلاد ذات تفكير مستقل (٢) .

وفى مكان لاجوس ، التى ظلت لفترة طويلة موقعاً رئيسياً متقدماً لوكالة الإعلام الأمريكية لمناهضة الشيوعية ، شرعت أكرا فى الوصول إلى المقدمة بعد انقلاب فبراير ١٩٦٦ . ففى أكتوبر ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، أنشىء هناك « مجلس مكافحة الشيوعية فى أفريقيا » (الذى أعلن رئيسه أنه لا يخشى صفة « عميل الإمبريالية الغربية ») .

---

(١) محطة الإرسال التليفريونى ABC ، ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠ .

(٢) من ذلك أن مصر وتنزانيا قد منعتا عرض الأفلام المعـادية للسوفييت ، كما أن الصوماليين — على سبيل المثال — قد تظاهروا ضد مضمونها الموالى للحرب الفيتنامية . مجلة انترناشونال أفيرز ، العدد ٩ ، ١٩٦٧ .

ويعتبر تغيير الولايات المتحدة للاجوس مثالا مرشداً لخط واشنطن السياسى ولتشعباته الإيديولوجية . وقد تكشف العداء النيجيرى للإمبريالية الأمريكية فى خلال سنوات الحرب الثلاث ، عندما أظهرت "الصحافة والإذاعة والتلفزيون فى الولايات المتحدة تحيزاً واضحاً لصالح بيافرا .(وفضلا عن ذلك فقد استمر خط واشنطن بعد أن انتهت الحرب فى ١٥ يناير ١٩٧٠ ، عندما رفض الكونجرس الأمريكى فى مارس ١٩٧٠ رفضاً مهيناً طلبا بتدريب عدد من الجنود النيجيريين فى موضوعات تقنية — فقد زادت الحكومة الاتحادية جيشها من ١٠٫٠٠٠ جندى إلى حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ جندى) ومن الواضح أن الموقف الذى اتخذته وسائل الاعلام الأمريكية فى خلال الحرب لم يكن من قبيل المصادفة . قال يعقوب جوون ، رئيس الدولة ، عند استرجاعه للأحداث وتعليقه عليها ، إن معظم أوربا والولايات المتحدة كانت تريد فصل بيافرا عن نيجيريا ، إذ أن تقطيع أوصال نيجيريا يناسب مصالحها الاقتصادية (١) . ولذلك فان موقف نيجيريا — كما يقول جوون — لم يظفر بمعاملة عادلة فى الصحافة الأمريكية فى خلال الحرب، بل إن نيجيريا لم تستطع عرض وجهة نظرها فى إعلان مدفوع الأجر فى جريدة تيمس اللندنية (٢) .

وعلى الرغم من أن واشنطن قد تعرضت لهزيمة سياسية فى علاقاتها مع لاجوس نتيجة لأنشطتها الرسمية وغير الرسمية فى نيجيريا ، فان الولايات المتحدة قد حافظت على الاستمرار فى قنواتها الايديولوجية غير الرسمية لممارسة النفوذ من خلال منظمات مثل « المؤسسات » ، التى لا يعرقلها تدقيق الرأى العام ، وتستطيع أن تتحرك سريعاً ، كما تستطيع أيضاً العمل على أساس طويل الأجل . مثال ذلك أن واين فريدركس ، مساعد وزير الخارجية السابق للشئون الأفريقية (١٩٦١ — ١٩٦٧) ، يرأس الآن

(١) جريدة واشنطن إيفننج ستار ، عدد ٢٨ أغسطس ١٩٧٠ .

(٢) المرجع نفسه .

قسم الشرق الأوسط وأفريقيا فى مؤسسة فورد (التى جاء منها فى الأصل إلى الحكومة الأمريكية). وقد زودت هذه المؤسسة المعهد الأفريقى الدولى فى لندن بمبلغ ١٢٠٫٠٠٠ دولار لتنسيق البحوث والمعلومات. وفى المجالات التعليمية والتقنية ذات الارتباط، وفرت مؤسسة فورد المعونة المالية والأفراد اللازمين: عدة مستشارين للحكومة، وأكثر من ١٠٠٫٠٠٠ دولار للمعهد النيجيرى للشئون الدولية فى إبادن، وحوالى ١٠ ملايين دلار لمعهد الزراعة الإستوائية (كان من الهيئات المتبرعة الأخرى مؤسسة روكفلر) (١). وكان من المقرر أن تستكمل فى عام ١٩٧٢ مكتبة البحوث العالمية، تحت رعاية مؤسسى فورد وروكفلر، جنباً إلى جنب مع وكالات المعونة الأمريكية والكندية. وجدير بالذكر أن التحكم فى الزيادة السكانية (تنظيم الأسرة) كان يبرز بوضوح بين الدراسات البرناجية.

وفى مجال الأنشطة التعليمية واللغوية والثقافية يعتبر النفوذ الايديولوجى على وجه الإجمال أكثر براعة، وغير مباشر بدرجة أكبر، منه فى مجال الإعلام، وكان فى خلال فترة ما قبل الإستقلال يتركز فى أيادى دينية. أما أسس النظام المدرسى الأفريقى الراهن فقد أرستها البعثات التبشيرية للقرن التاسع عشر، وتحمل نمط التعليم الأكاديمى، أى إعداد الكتبة اللازمين للخدمة فى البيروقراطيات الإستعمارية، ونخبة صغيرة من ذوى التدريب الجامعى المتوجهين نحو البلد الإستعمارى، وذلك فى المستعمرات البريطانية والفرنسية (كان التركيز البلجيكى الأكثر نفعية على التعليم الابتدائى). وعلى الرغم من أن التعليم قد اتخذ إلى حد كبير طابعاً علمانياً منذ الاستقلال، فانه بسبب التكلفة كانت غينيا هى البلد الوحيد الذى أمم تماماً النظام المدرسى بحلول منتصف الستينات (٢).

---

(١) جريدة وست أفريكا، عدد ١٣ يونية ١٩٧٠.

(٢) Education and Nation—Building in Africa، إعداد ل. ج. جروان، لندن، ١٩٦٥، ص ١٦.

ولما كان معظم المثقفين والزعماء الأفريقيين الحاليين قد تلقوا تعليمهم في المدارس التبشيرية الغربية ؛ فان نفوذ الكنيسة من الأمور التى ينبغى الاقرار بها . وتفيد التقديرات أن ٣٧٪ من الأفريقيين ينتمون إلى أديان تقليدية ، ٤٠٪ منهم مسلمون (حوالى نصف المسلمين يوجدون فى شمال أفريقيا) ، ٢٢٪ مسيحيون (منهم ٩٠٪ كاثوليك — حوالى ٢٢ مليوناً ، ٠٧٪ بروتستانت — حوالى ١٥ مليوناً) (١) . ويوجد الكاثوليك أساسافى المستعمرات الفرنسية السابقة ، والبروتستانت فى ليبيريا وغانا وملاوى وروديسيا وجنوب أفريقيا ، حيث يسود النفوذ البريطانى — الأمريكى .

واليوم تقوم المنظمات الكنسية الأمريكية بالإنفاق على عدة آلاف من البعثات التبشيرية ، مما جعل من أعضائها أكبر مجموعة من المقيمين المدنيين الأمريكيين فى أفريقيا . إن نطاق النفوذ التبشيرى ، الذى يبدأ بالتعليم ، يمتد إلى الحكومة ، والمهن ، والصناعة ، بل إلى الزراعة . وعلى الرغم من ذلك فان التباين الواسع بين المثل التى يبشر بها الدين ، والتمييز العنصرى الذى يمارس بأسمه أو فى إطاره ، قد أدى إلى الانفصال عن الكنائس التبشيرية . ففى جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال ، توجد حوالى ٣٠٠٠٠ كنيسة انفصاليـــة .

وعلى الرغم من أن أفريقيا المستقلة تعتبر التكوين الرأسمالى أحد العوامل المفردة الأكثر أهمية فى النمو الإقتصادى ، فان تنمية المهارات من خلال التعليم والتدريب ، وكذلك بالنسبة لمحتواها الإيديولوجى ، لها أولوية عالية وبالتالى فقد باشرت الحكومات الجديدة منذ وقت مبكر توسيعات كبيرة فى

---

(١) تم تجميع الأرقام على أساس المصادر الآتية : U.N. Demographic Year Book; Europa Year Book; Britannica Book of the Year and Witaker's Almanach . انظر أيضاً الدين فى البلاد الأفريقية (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٦٣ ، ص ٣٨ — ٣٩ .

برامجها التعليمية ، وتحويلها إلى العلمانية ، وأفرقة المقررات الدراسية التى تستهدف القضاء على معدلات للأمية قدرها ٧٠٪ — ٩٠٪ ، وتحويل الفلاح التقليدى إلى زارع حديث ، والتغلب على النقص فى الأفراد المدربين(١) .

وقد حققت الولايات المتحدة ، التى كانت تتخلف عن الدول الأوربية فى ممارسة التأثير فى هذه المجالات ، قفزات سريعة للحاق بها . فبينما كانت الجامعات الأمريكية الرئيسية عند نهاية الحرب العالمية الثانية تنفذ برامج بالنسبة لكل المناطق الرئيسية فى العالم ، ما عدا أفريقيا ، ساعدت مؤسستا فورد وكارينجى بحلول الخمسينات فى بدء برامج لخريجى الجامعات الأفريقيين فى عدد من الجامعات الرئيسية . وعند منتصف الستينات كان يوجد حوالى ٤٢ برنامجاً أفريقيا فى الجامعات الأمريكية ، ٣٠ مركزاً رسمياً للمراجع المدرسية والبحوث العلمية فى أفريقيا ، قامت بتوزيع حوالى ٦٠٠,٠٠٠ مرجع مدرسى فى عام ١٩٦٤ ، كما كانت تعمل فى أفريقيا ٣٠ مؤسسة أمريكية .

وكان تدريب الطلبة الأفريقيين فى الولايات المتحدة ، الذى بدأ فى أواخر الخمسينات ، يشمل ٢٨٠٠ طالب فى ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، قفز عددهم إلى ٦٨٠٠ طالب (بما فى ذلك ١٢٨٠ طالباً من الجمهورية العربية المتحدة) بحلول عام ١٩٦٤ . وفى النصف الثانى من الستينات كان هؤلاء الطلبة يشكلون حوالى ٨٪ من مجموع الطلبة الأجانب فى الولايات المتحدة . ويدرس حوالى ثلثى الطلبة الأفريقيين تحت رعاية الحكومة الأمريكية ، ورعاية حكوماتهم

(١) ومع ذلك فإن برامج التعليم الإبتدائى وحدها قد أوضحت تباينا واسعاً فى عدد المقيدين بين البلاد المختلفة ، مثل النيجر — ٣,٣٪ ، موريتانيا — ٧٪ ، غينيا — ٢٠٪ ، ساحل العاج — ٣٣٪ ، الكنغو (برازافيل) — ٧٠٪ . ومن الناحية الأخرى فإن بلاداً عديدة ، أفريقيا الغربية على سبيل المثال ، كان يعتبر أن لديها « أعداداً فائضة من خريجى المدارس الابتدائية » . Conference of African States on the Development of Education in Africa ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، أديس أبابا ، مايو ١٩٦١ ، ص ٦٣ — ٦٤ ، ١٩٧١ .

والوكالات الخاصة (كنيسة كانت أم مؤسسة). ويتعهد عدد متزايد من الطلبة («المشاركين») بأن يشتركوا عند عودتهم إلى أفريقيا فى مشروعات يكون للصناعة الخاصة الأمريكية والحكومة الأمريكية مصلحة فيها. ووصل عدد هؤلاء الطلبة إلى ٤٧٠٠ طالب فى العام المالى ١٩٦٦، بزيادة قدرها ١٣٠٠ طالب بالنسبة لعام ١٩٦٤، وكان منهم حوالى النصف فى الزراعة، والخمس فى التعليم. ولم تغفل البرامج التعليمية الأمريكية الزعماء الإحتماليين للمعارضة، حتى فى بلاد تحتفظ الولايات المتحدة مع حكوماتها بعلاقات ودية للغاية، مثل برنامج للمنح الدراسية للطلبة (أكثرهم مهاجرون) من البلاد العنصرية فى أفريقيا الجنوبية يجرى تنفيذه فى جامعة روتشستر وجامعة لينكولن (وهى مؤسسة يسود فيها الزنوج فى بنسلفانيا).

وكثيراً ما كان صانعوا السياسة الأمريكيون يسعون إلى التركيز على التعليم الأفريقى بوصفه بديلا للتغييرات الصناعية والإقتصادية البعيدة الأثر. من ذلك على سبيل المثال أن برامج تنمية الجماعة (تعليم البالغين القراءة والكتابة والعناية الصحية، والترفية، والتعاونيات) كانت تعطى الأولوية على افتراض أن أفريقيا ستظل مرتبطة بالأرض، وكذلك لتجنب الآثار «المفتتة» للتحديث وقيل أن «النهوض بالريف هو فى جزء منه للحيلولة دون الانتفاضة الاجتماعية والسياسية»(١). إن حفز مثل هذه البرنامج، بدلا من العوامل الأكثر دينامية، كان يعكس عادة المحاولة الخيرية الاصلاحية الرامية إلى التوائم مع وضع قائم جامد، بدلا من دفع الاقتصاد والمجتمع إلى الأمام. ومع ذلك فان أفريقيا قد واصلت سعيها إلى التقدم فى جميع المجالات.

ولذا كانت واشنطن، واضعة ذلك فى اعتبارها، تعمد إلى تصعيد روابطها التعليمية مع أفريقيا فى مجالات العلم والزراعة والطب. وهكذا قام فريق

---

(١) و.د. روبنصون، مجلة أفريكا تودى، المجلد ١٤، العدد ٢، ١٩٦٧، ص٣١.

حكومي أمريكي ، برئاسة رئيس لجنة الطاقة النووية الأمريكية (١) ، بزيارة للمغرب وتونس وإثيوبيا وكينيا وزائير وغانا فى منتصف عام ١٩٧٠ .وكانت خطة هذا الفريق المكلف ، متخذة كنقطة بدء المجموعات الصغيرة من الاداريين والعلماء والأطباء الأفريقيين ، الذين تلقى معظمهم تعليمه فى الولايات المتحدة أو أوربا الغربية ، تقضى فى غضون ثلاث سنوات بأن تكون كلية العلوم أو الطب فى كل جامعة أفريقية مرتبطة بعلاقة « الكلية الشقيقة » بالقسم المقابل ، أو الكلية المقابلة ، فى جامعة أمريكية . وفضلا ذلك توضع المؤسسات الأفريقية فى قوائم تداول المجلات الأمريكية مجاناً ، كما أعد برنامج لتمكين الأمريكيين من قضاء عام أو أكثر فى أفريقيا(مماثل لذلك الذى تنفذه فرنسا) ، مع تطويع الخدمات الأمريكية فى مجال الزراعة للظروف الافريقية ،وتشجيع التبادل والصلات من جانب المنظمات الخاصة والجامعات والعلماء المختلفين فى الولايات المتحدة .

وتعتبر فرق السلام الأمريكية من أكثر البرامج الإيديولوجية الأمريكية طموحاً ، وذلك فى شكل مساعدة تعليمية وتقنية . يقول أحد كتاب السيرة إن جون ف . كيندى ، عندما كان يضع أسس تكوين هذه الفرق ، أعلن قرب نهاية حملته فى شيكاغو فى عام ١٩٦٠ ، أنه يريد أن يبرهن للاتحاد السوفييتى على « أن جيلا جديداً من الأمريكيين قد تولى الأمور فى هذا البلد . . . هو الأمريكيون الشبان » (٢) . وفضلا عن ذلك فان كيندى كان ينظر بعين الحسد إلى الشبيبة الشيوعية فى كوبا ، حيث » . . . . يذهب ١٠٫٠٠٠ معلم إلى

---

(١) إن اختيار مجال الطاقه النووية البالغ الأهمية اختيار جدير بالملاحظة . وفضلا عن ذلك فإن لوفانيوم ، فى زائير ، بمركزها للبحوث النووية الذى تبلغ طاقته ٥ كيلووات ، يوجد بها المفاعل النووى الوحيد فى أفريقيا ، خارج مصر وجنوب أفريقيا . انظر ، جلين ت.سيبورج ، « A Scientific Safary to Africa » ، فى مجلة سيانس ، عدد ٧ أغسطس ١٩٧٠ .

(٢) شليزنجر ، المرجع السابق ، ص ٦٠٦ .

الريف عند نهاية كل أسبوع لخوض حملة لمكافحة الأمية » (١) .

وقد زادت فرق السلام ، التى تشكلت فى أول مارس ١٩٦١ ، وعلى رأسها سارجنت شريفر ، نسيب السيد كيندى ، كأول مدير لها ، زادت من رقم ابتدائى قدره ٥٠٠ عضو ، إلى ٥٫٠٠٠ عضو بحلول مارس ١٩٦٣ ، وإلى ١٠٫٠٠٠ عضو (وهو رقم ذروتها على وجه التقريب) فى عام آخر . وعلى الرغم من أن أيزنهاور قد أشار إليها فى بادىء الأمر باعتبارها « تجربة شبابية » ، وأن نيكسون قد أشار إليها على أنها برنامج للمتطوعين « يمكن فى الحقيقة أن يحاولوا الخروج على مسودة الميثاق » ، فان موافقة حزبى الكونجرس كانت عامة ، وامتدت من « الحدود الجديدة » إلى اليمين المتطرف من أمثال بارى جولدووتر .

إن الهدف ، الذى كان من العسير توقع أن تكون له دلالة إقتصادية كبيرة ، كان فى الأساس تغيير صورة الإمبريالية الأمريكية الساعية إلى الربح عن طريق التجارة على أساس « رصيد المثالية » لدى الطلبة الأمريكيين المتطوعين التواقين إلى المساعدة والتأييد . لقد كان شبكة شديدة الإغراء ، وفضلا عن ذلك لا ينبغى أن تستخدمه وكالة الإستخبارات الأمريكية لأغراض شديدة البعد عن التنمية الأفريقية .

ومن بين مجموع أعضاء فرق السلام فى يونيه ١٩٦٦ ، وقدره ١٠٫٥٣٠ عضوا ، كان يوجد حوالى الثلث (٣٫٤٢١ عضوا) فى أفريقيا (٢) . وكان أربعة أخماس هؤلاء يعملون فى التعليم ، والخمس الباقى فى خدمات الجماعة . وكما يمكن أن نتوقع فان الأغلبية الراجحة قد أرسلت إلى البلاد التى كانت

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) كانت أغلبيتهم فى نيجيريا ، واثيوبيا ، وليبيريا ، وتنزانيا ؛ وكانت توجد أعداد أقل فى سيراليون ، ومالاوى ، وكينيا ، الكمرون ، وغانا . Annual Report of Peace Corps ، ٣٠ يونية ١٩٦٦ .

الولايات المتحدة وبريطانيا تمارس فيها أكبر قدر من النفوذ ، وأرسل حوالى السدس فقط من المجموع إلى الدول الناطقة بالفرنسية . وفى هذه الدول الاخيرة كانت واشنطن ، فى التنافس على النفوذ مع الفرنسيين ، تواجه عقبات سياسية وإجتماعية وثقافية رئيسية ، وهى عقبات أرغمتها — على سبيل المثال — على وقف تدريس اللغة الإنجليزية فى المدارس الثانوية (١) .

وتدهورت فرق السلام فى بلاد أفريقية أخرى لأسباب مختلفة . فقد أوقفت برامج قليلة الشأن نسبياً : فى غينيا ، فى نوفمبر ١٩٦٦ ، رداً على منع عدد من المسئولين الغينيين بالقوة من أن يستقلوا طائرة تابعة لخطوط بان - أمريكان فى أكرا ، وهم فى طريقهم إلى مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا ، وأوقفت موريتانيا برنامجها فى يونيه ١٩٦٧ على أساس تورط الولايات المتحدة فى الحرب الإسرائيلية — العربية ، وأوقفت جابون برنامجها فى ديسمبر ١٩٦٧ . وخفضت تنزانيا (أول بلد أفريقى يطلب فرق السلام) البرامج الرئيسية ، من ٣٩٤ برنامجا فى عام ١٩٦٦ ، إلى ٨ برامج بحلول عام ١٩٦٧ ، ثم ألغتها فى عام ١٩٦٩ احتجاجاً على السياسة الخارجية الأمريكية فى جنوب شرق آسيا وأفريقيا الجنوبية ، أما إثيوبيا التى كان يوجد لديها ٢٨٠ عضواً من فرق السلام فى عام ١٩٦٢ ، كانوا يشكلون ثلث مجموع قدرات التدريس فى كل المدارس الثانوية بحلول عام ١٩٦٦ ، فقد كان عليها تقليص برنامجها بعد ذلك بسبب الإضرابات والمظاهرات الطلابية ضد التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية للبلاد . وهبط العدد الكلى فى أفريقيا

---

(١) فى جابون ، وساحل العاج ، والكمرون ، وتوجو وتشاد ، والنيجر ، والسنغال . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٦ فبراير ١٩٦٧ . ٤ - اللغة الفرنسية والروابط الثقافية الفرنسية وحدها إلى عشرات المنظمات ، ويعين الشعراء فى مناصب وزارية ، إلخ . وفى ١٩٦٨ كان يوجد فى الدول الناطقة بالفرنسية حوالى ٢٨٫٠٠٠ معلم فرنسى (حوالى نصفهم فى التعليم الثانوى أو العالى) و ١٣٫٠٠٠ مستشار . مجلة أفريكا هيت ، العددان ٢ ، ٣ ، عام ١٩٦٩ .

إلى ٣٫٦٣٩ عضواً بحلول مارس ١٩٦٩ ، استناداً إلى جاك هـ . فون ، المدير المتقاعد لفرق السلام ، بسبب « الحرب فى فيتنام » ، ولأن « البرنامج كان كبيراً للغاية » (١) .

ومن الواضح أن عدداً من العوامل قد أسهم فى فشل هذا البرنامج الايديولوجى الهائل ، بحيث عجز عن أن يحقق ما هو أكثر من نتائج متواضعة . كما أن المزايا المبكرة للعب على التقاليد الأمريكية المعادية للإستعمار ، على حين لم تكن الولايات المتحدة دولة استعمارية رئيسية ، سرعان ما تلاشت فى وجه السياسات الامريكية الاستعمارية الجديدة النشطة . وكان العداء للشيوعية يفقد قدراً كبيراً من قدرته على الإغراء (٢) ، وذلك لإفتقاره إلى أى مبرر أو أساس ، وعلى ضوء السياسات الإشتراكية التى تتطابق مع المصالح الأفريقية مثل المساعدة دون خيوط . إن المستوى الصناعى الأمريكى العالى ، وإغراء إقتصاد السيارة الأمريكى ، وحماسة المتطوعين فى المراحل المبكرة ، ظل لها تأثيرها ، ولكن ما كان أبعدها عن إخفاء تشوهات فى المجتمع الرأسمالى الأمريكى ، مثل العنصرية الأمريكية فى الداخل (٣) والخارج .

إن فرق السلام نفسها قد حققت قدراً من الإعلان للرأسمالية الأمريكية

---

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٤ يولية ١٩٦٩ .

(٢) « إن الروس » استناداً إلى رئيس أوغندا ميلتون أوبوتى ، « ليس لديهم قاعدة بحرية فى أى مكان فى المحيط الهندى ، ولا فى المحيط الأطلنطى . وعلى الرغم من ذلك فانه يقال لأفريقيا إن الأسطول الروسى يهدد ممرات بحرية معينة فى أفريقيا الجنوبية ، وإن رجل الشرطة الذى يمكن الاعتماد عليه أكثر من غيره فى احتواء الروس هو الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا التى تحتاج إلى الأسلحة » . خطاب أمام مؤتمر الشعوب فى مبالى ، فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠ ، جريدة مورننج ستار ، عدد ٢١ ديسمبر ١٩٧٠ .

(٣) عند ختام دورات اللجنة الخامسة (لجنة الميزانية) التابعة للجمعية العامه للامم المتحدة ، قدمت شكاوى من العراق ، وترينيداد ، وتوباجو ، وساحل العاج ، وجويانا وكوبا ، ضد التمييز العنصرى الأمريكى ، حسبما يمارس إما رسميا فى الجنوب ، أو اجتماعيا ، كما هى الحال فى نيويورك . تقارير صحفيه ، ديسمبر ١٩٧٠ .

ونشاط وكالة المخابرات المركزية ، أو تدخلت فى الشئون الداخلية ، أكثر مما قدمت من مساعدة تقنية . ونتيجة لهذه النواقص كان مدير نيكسون الجديد لفرق السلام ، جوزيف بلاتشفورد ، يحث فى منتصف عام ١٩٦٩ على التركيز على الأفراد ذوى التدريب التقنى ، لا على خريجى الكليات النظرية ذوى العقلية الليبرالية ، كما كان يحدث من قبل . ومع ذلك كان من المشكوك فيه ما إذا كان المدير الجديد ، الذى كان المؤسس « لفرق سلام تمولها هيئات خاصة » فى أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٠ (« وقيل إن بعض أموالها كانت تجىء من وكالة المخابرات المركزية ») (١) ، والحصة الأكبر المقترحة للمساعدة التقنية ، يمكن أن يكون أكثر نجاحاً فى حجب التناقضات بين الإمبريالية الأمريكية والمصالح القومية الأفريقية .

(١) مجلة نيوزويك ، عدد ٢ يونية ١٩٦٩ .

٥ـ الجوانب العسكرية

النفوذ الأمريكى جنوبى الصحراء الكبرى

إن المجال العسكرى لا ينفصل عن المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإيديولوجية ، بل هو مقولة تتصل اتصالا وثيقاً ، سواء كسبب أم كنتيجة ، بالقوى الإنتاجية والعلاقات الإجتماعية وتتلاحم معها(١). وعلى الرغم من ذلك فان الجيش قد تمتع أيضاً بدور مستقل نسبياً فى مجتمعات معينة وفترات معينة ، وشكل قوة حاسمة فى الدولة ، وبخاصة فى موازنة الجماهير غير المنظمة .

وفى التكوينات الإجتماعية — الإقتصادية المشوهة فى أفريقيا ، مع ما يقابل ذلك من تطور قزمى للطبقتين الرئيسيتين الحديثتين — البورجوازية والبروليتاريا ، لا يكون مما يبعث على الدهشة أن تشغل الفئات الإجتماعية الوسيطة الأقل تجانساً مواقع رئيسية فى جهاز الدولة الجديدة ، بما فى ذلك

---

(١) كان الجيش تاريخيا ذا أهمية كبيرة بالنسبة للتطور الرأسمالى — الإطار الذى طور فيه القدماء نظاماً كاملا يقوم على الأجر ، وكذلك نظاماً ملحقاً به لطوائف الحرفيين . وكانت القيمة الخاصه للمعادن ، واستخدامها كنقود ، وتستند إلى دلالتها العسكرية . كما أن تقسيم العمل فى داخل فرع واحـــد قد نفذ أيضاً لأول مرة فى الجيوش . انظر ، « رسالة ماركس إلى انجلز » ، فى ٢٥ سبتمبر ١٨٥٧ . وفى أفريقيـــا الشمالية والشرق الأوسط المعاصرين ، كان الجيش لأكثر من مرة قوة رئيسية فى السعى من أجل التحديث الاقتصادى والاجتماعى ، والاستقلال الوطنى .

الجيش . وقد اختلف دور هذه الفئات من بلد لآخر ، مما يجعل من العسير إيجاد قاسم داخلي مشترك . والحقيقة أن الكثير كان يتوقف على مسار تطورات ما بعد الحرب ، لا سيما فيما يتصل بالنضال المعادي للإمبريالية ، أولا من أجل التحرر الوطني ، ثم من أجل الإستقلال الكامل في جميع المجالات.

وقد كان العامل الخارجي السائد (بتشعباته الداخلية) في المجال العسكري هو الإمبريالية ، في بادىء الأمر من خلال علاقات استعمارية مفروضة ، بما في ذلك سواء الجيوش المحترفة التي خلقها ، على سبيل المثال ، البريطانيون في شرقي أفريقيا وغربيها ، أم التي خلقت من خلال استيعاب الأفريقيين في الجيوش الإستعمارية ، كما فعل الفرنسيون . وكان المجال العسكري ، الذي يتكون من قوة صغيرة لها طابع المرتزقة تستهدف قمع المعارضة الداخلية . نتاجاً للدولة الإستعمارية — سواء من حيث التزويد بالضباط ، أم التدريب أم المعدات . وكان كل من التكوين والتركيب العرقيين يستهدفان تغذية النزاعات الداخلية — في المغرب ، كان البربر الجبليون يجندون لإستخدامهم ضد سكان المدن العرب ؛ وفي نيجيريا ، كان حوالي أربعة أخماس الضباط غير المقلدين من المناطق الشمالية (من المسلمين) في مواجهة المسيحيين الجنوبيين ؛ وفي الأردن ، كان البدو يجندون بدلا من القرويين العرب . ولم تكن القوات المحلية الكبيرة بوجه عام ضرورية للدول الإستعمارية ، التي كان باستطاعتها أن تعتمد ، بل كانت تعتمد بالفعل ، على مواردها العالمية ، أو فصائلها المرابطة في البلاد المجاورة ، أو احتياطياتها في بلادها نفسها ، على سبيل المثال ، ضد مصر ، أو الجزائر ، أو الكنغو (ليوبولدفيل) .

وفي أعقاب الإستقلال ، لم تتعجل الدول الإستعمارية إجلاء قواتها من الدول الفتية ، بل استمرت الروابط العسكرية ، تحت مبرر أو أكثر ، من خلال الاتفاقات (١) (التي كثيراً ما كانت تعتبر شرطاً للسيادة ، ومن ثم

---

(١) في عام ١٩٦٦ ، كانت ١٤ دولة ، من الدول الست والثلاثين الأعضاء في منظمة =

انتها كا لها) ، والقواعد ، والتدريب ، والمعدات (بما فى ذلك قطع الغيار). وقد كانت الجيوش التى خلفتها الدول الاستعمارية صغيرة وضعيفة بالمعايير الدولية (١) . فمن مجموع الجيوش فى منتصف الستينات ، الذى كان يصل إلى حوالى ٤٠٠٫٠٠٠ جندى ، كان يوجد حوالى ٢٥٠٫٠٠٠ جندى فى أفريقيا الشمالية ، ٣٤٫٠٠٠ جندى فى إثيوبيا ، ٣٠٫٠٠٠ جندى فى وقت ما بالكنغو (٢) . وكان لدى غانا ، بسكانها الذين يبلغون سبعة ملايين ، جيش قوامه ١٥٫٠٠٠ جندى ، ولدى نيجيريا (بسكانها الذين يبلغون ٥٥ مليون نسمة) جيش قوامه ٨٫٠٠٠ جندى (قبل الحرب) (٣) .

وكان الجيش النموذجى جنوبى الصحراء يتكون من حوالى ألفى جندى، وذا تسليح خفيف ، وليست لديه من الناحية العملية أية قدرة على استخدام

= الوحدة الأفريقية ، لاتزال فى أحلاف عسكرية رسمية (غير معلنة) مع الدول الإمبريالية — ١٢ دولة مع فرنسا ؛ وليبيريا مع الولايات المتحدة ، وليبيا مع بريطانيا . وبحلول عام ١٩٧١ كانت الولايات المتحـــدة قد وسعت اتفاقاتها العسكرية الثنائية فى جنوب الصحراء ، بحيث شملت : زائير ، وإثيوبيا ، وليبيريا ، وجنوب أفريقيـــا ، وداهومى ، وغينيا ، ومالى ، والسنغال ، (The Military Balance, 1970 —71 ، معهد الدراسات الاستراتيجية، ص ٤٧) . وفضلا عن ذلك كانت هناك مساعدات عسكرية واتفاقات أخرى أبقى عليها سرية ، ولكن بعضاً منها خرج إلى دائرة الضوء ، مثال ذلك مع المغرب .

(١) أقوى فى أفريقيا الشمالية ، حيث — من زاوية كمية بحتة — ٤٤ر٠٪ . من السكان فى القوات المسلحة النظامية (بما يماثل أمريكا اللاتينية) ؛ بالمقارنة بأفريقيا الاستوائية، حيث النسبة ٧ر٠٪ ومن الميزانيات القومية ، يخصص ١٠٪ — ٢٠٪ للنفقات العسكرية ، أى ٢٪ — ٥٪ من الناتج القوى الإجمالى . ف . ما كاى ، African Diplomacy ، بريجر ، ١٩٦٦ ، ص ٧٠ .

(٢) د. أوستن ، Britain and South Africa ، لندن ١٩٦٦ ، ص ٢٧ .

(٣) و.جوتريدج ، « Why Does An African Army Take Power » ، فى مجلة أفريكان ريبورت ، عدد أكتوبر ١٩٧٠ . وهناك أرقام أعلى بعض الشىء يعطيها ج.م.لى فى كتابه African Armies and Civil Order ، بريجر ، ١٩٦٩ .

الطيران أو البحرية (١) . (وفضلا عن ذلك كانت مصر هى الدولة الوحيدة وجنوب أفريقيا عند القطب الآخر – التى لديها صناعتها العسكرية الخاصة). وبوجه عام كانت نسبة المغتربين ، أو الضباط الأجانب ، عالية . والأسلحة والمعدات من طراز عتيق ، وتسود القوات المسلحة سيكولوجية معادية للشعب طابعها الارتزاق لمجموعة متميزة محافظة ، وذلك بدلا من التقاليد العسكرية الوطنية والديمقراطية . ونتيجة لذلك فان الدول الاستعمارية السابقة التى وفرت قوى القوات المسلحة للدول الأفريقية (باستثناء مصر والجزائر)، ظلت تمارس نفوذاً رجعياً له قدرة كبيرة على الجذب ، سواء من خلال وجودها المباشر أم الروابط .

ولذلك فان أية محاولة لمعالجة القوات المسلحة الأفريقية كمقولة داخلية بصرف النظر عن هذه العلاقات ، لا يمكن أن تكون شديدة الجدوى . كما أن المتخصصين البورجوازيين فى الشئون العسكرية ، مثل و . جوتريدج ، يلوحون بأيديهم فى بعض الأحيان فى إيماءة إلى أية محاولة لتصنيف الانقلابات إنما هو « نوع من اللعبة » (٢) . ما يحدث فى الدول الجديدة من تصارع بين القوى الإجتماعية ، وأزمات ، وانقلابات ، كثيراً ما كان يظهر فى شكل «صراع حول الأسلاب بين شرائح متنافسة من النخبة المتربعة على السلطة»(٣).

---

(١) ربما « أسطول » مكون من زورق حراسة أو زورقين . مجلة أفريكا كونفيدنشل ، عدد يوليه ١٩٦٨ . وفى أفريقيا السوداء ، على سبيل المثال ، كانت إثيوبيا الدولة الوحيدة التى تمتلك طائرات نفاثة . (مجلة أفريكا توديى ، عدد أبريل ١٩٦٨) . انظر أيضاً ، م.ج. بل ، Military Assitance to Independent African States ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ١٩٦٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) روث فيرست ، The Barrel of a Gun ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٤٢٩ . فى هذه الدراسة عن نيجيريا وغانا والسودان يرى المؤلف الخصومات الداخلية الرئيسية على أنها صراع بين « الموظفين والعسكريين » فى مواجهة « الساسة المتربعين على السلطة » .

ليس بدرجة أقل نتاجا للتركة الإستعمارية ، وللتأثيرات العالمية المعاصرة البالغة الأهمية — والحاسمة فى أكثر الأحوال .

وعلى غرار الفئات الأخرى ، يمكن أن يبدو أن القوات العسكريه بدورها مفهومة للغايه فيما يتعلق بالنضال فى المجالات الرئيسيه الثلاثه (١) : أفريقيا الشماليه ، حيث انغمست مصر والجزائر ، على سبيل المثال ، فى كفاح كثيف وطويل الأمد ضد الإمبرياليه ، وأفريقيا الاستوائيه ، ذات الكفاح الجماهيرى العنيف القصير الأمد نسبيا . ونقيض القارة ، أفريقيا الجنوبيه ، بما يعانيه من قهر استعمارى وعنصرى له ضراوة خاصه . ومع ذلك فانه من بين التأثيرات الامبرياليه دور الولايات المتحدة الذى يعنينا هنا بالقدر الأكبر .

وفى فترة انهيار النظام الاستعمارى ، وظهور الدول الجديدة ، أخذت الأنشطه العسكريه للولايات المتحدة ، فى تشابك مع روابطها السياسيه ومصالحها الاقتصاديه ، فى التوسع بما يتجاوز قوتها الخاصه إلى أبعاد عالمية(٢)، مع سياسات تحيط بأسلحه حلفائها والبرامج العسكريه الجديدة . وفى أفريقيا كان حلف الأطلنطى ، الذى ترعاه الولايات المتحدة ، يستهدف الابقاء على مجالات المسئولية التى كانت تتحملها الدول الإستعمارية السابقة فى الدول

---

(١) أجرى تصنيف على أساس أصل الجيش : جيوش غير استعمارية لدول ذات سيادة رسميا ، مثل إثيوبيا (وكذلك تركيا وإيران) ؛ ٢) جيوش استعمارية سابقة ورثتها الدول القومية ، مثل مصر والكنغو كينشاسا (وكذلك العراق وسوريا والهند وباكستان) ؛ ٣) جيوش تشكلت فى مجرى الكفاح ، مثل الجزائر (وكذلك بورما وإندونيسيا) ؛ ٤) جيوش تشكلت بعد الاستقلال ، مثل معظم الدول الأفريقية . الجيش والسياسة فى أفريقيا وآسيا (باللغة الروسية) ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٥ — ٦ .

(٢) قال الرئيس كيندى إنه « لولا الولايات المتحدة ، لانهارت فيتنام الجنوبية بين عشية وضحاها . ولولا الولايات المتحدة ، لانهار حلف جنوب شرق آسيا بين عشية وضحاها . ولولا الولايات المتحدة ، لما كان هناك حلف الأطلنطى ، ولاندفعت أوربا تدريجيا نحو الحيادية واللامبالاة » . خطاب ألقاه فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ .

الفتية . وعلى الرغم من أن كل بلد عضو فى حلف الأطلنطى له اهدافه الإمبريالية الخاصة ، التى تكون فى بعض الأحيان على خلاف مع أهداف واشنطن (مثال ذلك فى أفريقيا الشمالية) ، فانه لا توجد أية حالة استخدم فيها بلد استعمارى واحد قواته ضد قوات بلد آخر . كما أن الإتفاقات العسكرية المختلفة ، التى تغطى القواعد وتزويد القوات المحلية بالضباط ، وتدريبها وتسليحها ، كان ينظر إليها — من جانب واشنطن على الأقل — على أنها شبكة عالمية أو فيما بين القارات ، تستخدم إما فردياً أو بطريقة مشتركة لدعم الأنظمه التى تحمى المصالح الإمبريالية ، أو لنسف الحكومات ذات التفكير المستقل . ومن الجوهرى أن نعرف كيف كانت هذه الاتفاقات تستخدم . ففى عام ١٩٦٣ ، على سبيل المثال ، كان مازال للبلاد الاستعمارية ١٧ قاعدة جوية ، ٩ قواعد بحريه ، فى أفريقيا . وكان الجزء الأكبر من هذه القواعد تحتفظ به فرنسا ، التى توجد أكبر قاعدة لها فى أفريقيا السوداء فى دكار (السنغال) ، كما توجد لها قواعد أخرى فى فورجورو (موريتانيا) ، وفورلامى (تشاد) ، وأبيدجان (ساحل العاج) ، ودييجوجوريه (مدغشقر). ولفرنسا اتفاقات خاصه (غير معلنه) مع كل مستعمراتها السابقة ، ما عدا غينيا ومالى ، تمنحها الحق فى التدخل « لحفظ النظام العام » . وهكذا فان القوات الفرنسية التى تدخلت فى اتحاد مالى فى أغسطس ١٩٦٠ ، قد نقلت إلى حدود غانا — توجو فى ديسمبر ١٩٦٢ ، وتدخلت فى الكونغو (برازافيل) فى أغسطس ١٩٦٣ . ومن الناحية الأخرى فإن الحكومة الفرنسيه لم تكن تقرر الاستجابة عندما لا تكون هـــذه الاستجابة مناسبه لمصالحها ، مثال ذلك أن طلب أبى فولبير يولو ، رئيس الكنغو (برازافيل) السابق ، بارسال قوات قد رفض ، وأن حكوماته سقطت ، وأن طلبا من جانب موديبوكيتا قد رفض أيضاً . وفى عام ١٩٦٦ كانت سلسلة الانقلابات العسكرية فى داهومى ، وفولتا العليا ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، بقيادة ضباط دربوا على أيدى الفرنسيين ، وشاركوا منذ عشر سنوات فى حرب الهند الصينية .

واحتفظت الإمبريالية البريطانية بقواعد فى العضم وطبرق فى ليبيا الغنية بالبترول (حتى عام ١٩٧٠) ، وفريتون (سيراليون) ، وكانو (نيجيريا) وكذلك فى أفريقيا الشرقية وروديسيا وجنوب أفريقيا . وكان لها فى الستينات حوالى ٦٠٠ خبير عسكرى فى أفريقيا ، يخططون تدابير «الدفاع» ، ويدربون الضباط ، ويشرفون على المناورات المشتركة لبلاد الكومنولث . وفى عام ١٩٦٤ كانت التركة التى ورثتها كينيا وتنجانيقا ، المتمثلة فى جيش دربه البريطانيون ومزود بضباط بريطانيين ، سبباً فى حدوث اضطرابات فى جيشهما ، وضعت هاتان الدولتان الحديثتا الاستقلال فى موقف خطر ، وارغمتهما على استدعاء قوات الدولة الإستعمارية السابقة لمساعدتهما فى إستعادة النظام . وبالتالى فمن أجل الحيلولة دون تكرار هذه الخبرة المهينة ، قررت منظمة الوحدة الأفريقيه فى دار السلام الدعوة إلى أن تشكل دون إرجاء جيوش قوميه مكونة كلية من أفريقيين .

واحتفظت الإمبريالية البلجيكية بقاعدة جوية هامة بالقرب من كامينا ، وكذلك بخبراء عسكريين فى كاتانجا وروابط عسكرية معها ، وكان لذلك أهميته فى منع حكومة لومومبا الفتية من دعم الحكم الذاتى الكنغولى . وفضلا عن ذلك فانه فور تحقيق الكنغو للإستقلال ، فى يونيه ١٩٦٠ ، تشير كل الدلائل إلى تمرد حرضت عليه بلجيكا فى جيشها الكنغولى الإستعمارى الخاص ، الذى دربته بأيديها وزودته بضباط بلجيكيين ، وهو تمرد اقترن بالحركة الإنفصالية فى كاتانجا التى لقيت مساندة عسكرية بلجيكية . (من أجل الإلمام بذلك ، وما ترتب عليه من منافسة بين الولايات المتحدة وبلجيكا فى الكنغو ، انظر فيما سيأتى) .

وعلى الرغم من أن قوات البلاد الإستعمارية فى سنوات ما بعد الحرب كانت تشكل العنصر الرئيسى للقدرة العسكرية الإمبريالية العامة فى أفريقيا ، فان واشنطن بدورها كانت تمارس تأثيرها المباشر الخاص من خلال وجود القواعد والقوات الأمريكية ، وبرامج المعونة العسكرية الأمريكية . وقد

تعرضت علاقة هذه الأخيرة فيما يتعلق بالمفاهيم السياسية ـ العسكرية الأمريكية لبعض التعديل ، لا سيما في خلال الستينات ، على سبيل المثال ، من اتفاقات مبكرة تستهدف من زاوية الإمدادات والتموين أساساً توفير إمكانية للوصول إلى القواعد ، إلى تركيز فيما بعد على رقابة سياسية غير مباشرة ، بالإضافة إلى « عنصر عسكرى قادر على تغيير التوازن المحلى للسلطة »(١) .

ومن أجل ممارسة مثل هذه الرقابة ، فان وزارة الدفاع الأمريكية ، على سبيل المثال ، تحسب ميزانيه عسكريه مثلى — تركيب القوات العسكريه ، وحجمها المرغوب فيه — لكل الدول غير الإشتراكيه ، كأساس لبرنامج المساعدة العسكريه الأمريكية(٢) . وجدير بالذكر أن مجموع المعونة العسكريه الرسمية لأفريقيا صغير بالمقارنة بالمناطق الأخرى (حوالى خمس مثيله لأمريكا اللاتينية ، أو جزء من عشرين من مثيله للشرق الأدنى وجنوب آسيا ، بل أقل من مثيله للشرق الأقصى) . ولكن أرقام المعونه الرسميه الأمريكية تعرض بأقل من حقيقتها على نحو مشين (٣) .

---

(١) ج. ليـكا ، Imperial America—The International Politics of Primacy ، بلتيمور ، ١٩٦٧ ، ص ٩٨ . كان ذلك يرتبط بالمعقولية السياسية ، ونتج جزئياً عن قرار منظمة الوحدة الأفريقية ، الذى اتخذ بالإجماع فى عام ١٩٦٣ ، ويحث الدول الأعضاء فيها على ألا تشترك فى أحلاف عسكرية وألا تسمح بوجود قواعد فى أراضيها . وعلى الرغم من أنه لم يختف حلف واحد ، أو قاعدة واحدة ، فى السنوات الثلاث التالية للقرار ، فإن الوجود العسكرى الأجنبى الصريح كان يصبح أكثر إرباكا ، وينبغى إخفاؤه خلف اتفاقات دفاعية سرية .

(٢) شهادة تاوسند هوبس ، المساعد السابق لوزارة الدفاع ، أمام جلسات الاستماع للجنة الاقتصادية المشتركه بالكونجرس ، ٥ يناير ١٩٧١ . وقد أعلن هوبس أن وزير الدفاع السابق ، ماكنمارا ، قد « تجاهل فى أدب » مثل هذه الحسابات المثلى ، غير أن مذهب نيكسون يدعو إلى « زيادة أكبر كثيراً فى الإنفاق على المساعدات العسكرية » تقارير صحفية ٦ — ١٨ يناير ١٩٧١ .

(٣) تمول وزارة الدفاع الأمريكية منذ الستينات برنامجا صنف جزئيا ، من خلال « مركز الجامعة الأمريكية للبحوث فى العلوم الإجتماعية » ، لدراسة الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمنشآت العسكرية فى عمليات التغيير الاجتماعى . ويقوم فريق من شيكاغو ، على سبيل المثال ، برئاسة موريس جانوفيتز ، بدراسة النخب (جمع نخبة) =

وفى داخل أفريقيا ، يشوه الإطار الفعلى للتركيز العسكرى الأمريكى أيضاً إذا ما اعتمد المرء على الاحصاءات الرسميه المعونه العسكريه الرسميه، التى تفيد أن أكثر من نصف مجموعها يذهب إلى إثيوبيا ، ثم تذهب مقادير أقل بكثير إلى ليبيا والكنغو (كينشاسا) وليبيريا . أما الفئة الأكبر ، « الأخرى » ، على سبيل المثال ، فتخفى برامج ذات دلالة ، مثال ذلك مع المغرب . وفضلا عن ذلك فإن أرقام المعونة نفسها تبدو ضئيلة جدا بالنسبة لبرامج أخرى ليست معتبرة على هذا النحو ، وإن كانت فى بعض الأحيان تنطوى على تأثير عسكرى وشامل أكبر كثيراً من مثيله فى حالة الكنغو .

وفضلا عن ذلك ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار أيضاً معاملات الولايات المتحدة مع التجمعات الاقليمية ، من خلال قواها الخاصه أو المتحالفه ، أو الرجعية المحلية . ومثل هذه الأسلحة بعيدة كل البعد عن أن تكون ذات طبيعة تكميلية ، وكثيراً ما تكون ذات أبعاد رئيسية ، مثل القوات الأمريكية فى البحر المتوسط فى ارتباطها بدور إسرائيل فى أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، أو ميزانية جنوب أفريقيا العسكرية الضخمة ، والأسلحة التى تحصل عليها البرتغال عن طريق حلف الأطلنطى . كما أن « التوازن المحلى للقوة » يمكن أن يترنح أيضاً نتيجة لسلسلة كاملة من العمليات الأمريكية ، ابتداء من الدراسات الإجتماعية التطبيقية ، إلى التدخل ، والأنشطة السرية ، مثل الانقلابات . بل إن هذه الأنشطة لا تخضع كثيراً للقياس الاحصائى ، أى التكلفة بالدولارات فيما يتعلق بالنتائج أو الآثار .

= العسكرية وأفريقيا الشرقية، ومصر، والشرق الأوسط، وكولومبيا (وقد نشرت دراسة عنوانها Social Structure and Revolution ، أعدها جاك بلوم ، وذلك كوثيقه عسكرية) . وفضلا عن ذلك يقوم مكتب القوات الجوية للبحوث العلميه بتمويل برنامجه الخاص للبحوث التطبيقيه « لفهم ودعم وظائف النخب العسكريه المحليه » . ومن بين علماء الاجتماع البارزين الذين يستخدمهم البرنامج سيمور م . ليبسيت ، آموس بيرلموتر (Political Functions of Military Elites: North Africa and The Middle East)

انظر جريدة جارديان ، عدد ١٦ مارس ١٩٦٨ .

وقد كانت المنطقة التى جذبت بلا جدال القدر الأكبر من اهتمام واشنطن السياسى ، وكانت أكبر مصدر للأرباح الاحتكارية ، ومسرحاً للأنشطة العسكرية الأكثر كثافة ، هى أفريقيا الشمالية ، التى ينبغى أن ينظر إليها بوصفها جزءا من مجمع الشرق الأوسط . وكانت الدول التقدمية ، التى طرقت بأكبر قدر من الحزم سبيلا مستقلا ، لا سيما مصر . تشكل من جانبها العقبة الأكثر ضخامة أمام الامبريالية الأمريكية فى هذه المنطقة . وما يترتب على ذلك من نزاع له من الأهمية المرجحة ما يتطلب معالجته على انفصال فى بعض جوانبه فى الفصل الثانى .

وفى الدول الأفريقية الاستوائية الضعيفه نسبياً ، فان الولايات المتحدة إما حلت محل منافسيها الامبرياليين ، أو دفعتهم جانباً ، فى عدد مختار من البلاد، مثل إثيوبيا، والكنغو كينشاسا . وهذه البلاد ليست فقط كبيرة وهامه فى حد ذاتها ، ولكن لها أيضاً تأثيراً ومتضمنات بالنسبه لاستراتيجية الولايات المتحدة التى تمتد إلى ما هو أبعد كثيراً من حدودها الخاصة .

وفى إثيوبيا ، مع عدة بلاد ذات سيادة شكليه ، تغلغلت فى العصور الحديثه بريطانيا وفرنسا ، كما تغلغلت إيطاليا بوجه خاص . وعلى الرغم من أن إيطاليا قد دحرت فى أدووا فى عام ١٨٩٦ ، فقد واصلت مع ذلك وجودها فى إريتريا ، ولم ينته إحتلال إيطاليا الفاشيه لاثيوبيا فى عام ١٩٣٥ إلا فى عام ١٩٤١ ، على أيدى القوات البريطانيه الاثيوبيه المشتركة . وتحت إغراء الموقع الاستراتيجى للبلاد ، التى تتاخم الشرق الأوسط والعالم العربى ، نجحت الولايات المتحدة فى أن تحل محل الامبرياليه البريطانيه عند ختام عام ١٩٥٢ وأن تحصن نفسها فى هذه الدولة الملكية .

ومما يرمز إلى رجحان كفة الولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العدد الكبير [illegible] الأمريكيين فى معاهد التعليم العالى والجامعات ، التى تستخدم اللغة الانجليزية كواسطه للتدريس ، حتى فى مدن إريتريه مثل أسمرة

حيث اللغه الايطاليه مازالت لغة مشتركة غير رسميه . وتعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الاكثر أهميه لاثيوبيا ، حيث البن هو محصولها الرئيسي للتصدير . وتشكل السفارة الامريكية ، وغيرها من الوكالات المدنيه الامريكيه فى إثيوبيا ، أكبر تمثيل رسمي فى أى بلد أفريقي(١) . ولكن مما لا شك فيه أن المجال الرئيسي للتغلغل الامريكي فى هذه البلاد ، التي تحتفظ بنظامها الاقطاعي وتقاليدها العسكرية القوية ، إنما هو من خلال الاتفاقيه العسكريه ، والعسكريين والقواعد العسكريه .

إن القاعدة الجوية فى كاجنيو ، خارج أسمرة ، عاصمة إريتريا ، ليست مجرد قاعدة للإتصالات تدعى وجود محطة الترحيل الاذاعي وموقع التصنت اللذين يعملان بأكبر تردد معروف فى العالم ، وإنما توجد بها أيضاً عدة ممرات جوية (مدارج للطيران) ، وتقول التقارير إنها تستخدم فى توزيع الاسلحة النووية بمقتضى اتفاقية مدتها عشرون عاماً وقعت فى واشنطن فى مايو ١٩٥٣ ، ولم يعلن عنها إلا مؤخراً . ويقوم على إدارة المحطه ٣٫٥٠٠ شخص ، منهم ١٫٨٠٠ أمريكى (يصحبهم ١٫٤٠٠ من المعولين) ، لا يتقاعسون عن تأكيد وجودهم .

وقد حصلت إثيوبيا على أكثر من نصف جميع المعونة العسكرية الأمريكية لأفريقيا — حوالى ١٣٥ مليون دولار (من عام ١٩٥٠ حتى يونيه ١٩٦٨ — والأرقام اللاحقه مصنفه) (٢) ، بالإضافة إلى المعونه الإقتصادية . ويعتبر « الفريق الاستشارى للمساعدة العسكريه الأمريكية » ، المكون من حوالى ١١٠ ضباط وجنود ، أكبر فريق من نوعه فى أفريقيا ، مع وجود ضباط أمريكيين ذوى رتب عالية فى وزارة الدفاع الإثيوبية ،

---

(١) جريدة ذى إيكونومست ، عدد ٢٠ يوليه ١٩٦٨ .

(٢) هـ.هـ.هوفيى ، U.S. Military Assistance ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٤ ؛ وجريدة ى.س. آند وورلد ريبورت ، ٢٣ فبراير ١٩٧٠ .

على بعد « ٢٥ ياردة من مقر رئيس الأركان » (١) . وعلى الرغم من أن إثيوبيا والولايات المتحدة ليستا حليفين رسميين ، فان الاستراتيجيين الأمريكيين يدعون أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تعول على استخدام القواعدالجوية والبحرية فى البلاد . ومصوع هى مقر قيادة البحريةالاثيوبية ، التى تتكون من سفن بنيت فى الولايات المتحدة . ولدى الخطوط الجوية الإثيوبية ، المزودة بطائرات من طراز بوينج ، رحلات تصل أديس أبابا برو برتسفيلد (ليبيريا) ، وكذلك بعدد من المدن الأفريقية والأوربية .

إن المتضمنات القارية والعالمية لنظام الاتصالات الامريكى ، والنظام الجوى الامريكى ، فى إثيوبيا — مع قدرتهما على إقامة إتصال مع أسطول على نطاق عالمى ، وتصوير المطارات والمنشآت عن طريق أقمار التجسس ، وتحديد الارتفاعات التى تحلق عليها الطائرات لتجنب مجالات عمل الرادار - قد دخلت دائرة الضوء بعد ٦ يونيه ١٩٦٧ ، عندما أفادت الانباء بمايقدمان من مساعدة لاسرائيل . وجدير بالذكر أن إسرائيل تحتفظ ببعثة عسكريه رئيسيه فى إثيوبيا ، تساعد فى تنفيذ برنامج مناهض للتمرد ضد « جبهة تحرير إريتريا » فى الشمال ، كما تقدم المساعدة فى هدوء أيضاً للقبائل الثائرة فى السودان المجاور .

إن الضباط الاثيوبيين والقوات المقاتلة الاثيوبية ، التى دربت وجهزت بأسلحه وطائرات أمريكيه حديثه ، قداستخدمت فى كل من العملياتالعسكرية فى كوريا والكنغو (التى قامت فيها الولايات المتحدة بدور رئيسى) . وفضلا عن ذلك فان التدريب يعتبر ذا دلالة خاصة — بمقتضى البرنامج الامريكى لتدريبالقيادات — بالنسبة للدول الافريقيه ، وهو البرنامج « الذى يتجاوز التدريب الذى يقدم للبلاد الاخرى فى مجال المساعدة العسكرية » (٢) . والتفكير

(١) المرجع نفسه .

(٢) هـ. هـ. هوفى ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

هنا براجاتى تماماً . فبسبب انخفاض مستوى التنظيم والانضباط فى البلاد التى تعتبر فى حالة جنينية من تكوين الامة ، « ستكون هناك مناسبات كثيرة فى غضون العقد القادم ، حيث ستسيطر القوات المسلحه على بعض الحكومات الافريقية »(١) . وليس ذلك أقل انطباقاً على الكنغو ، حيث حدث التغلغل الامريكى فى ظل أكثر الظروف تعقيداً لتركة استعماريه سياسية وعسكريه أقل ثباتاً ، إزاء منافس أعمق تحصنا .

التنافس والهدنه بين الولايات المتحدة وبلجيكا

عندما لم يعد باستطاعة الاستعمار البلجيكى ، عن طريق التدابير القمعيه والاصلاحات التى مضى أوانها منذ وقت بعيد ، إخماد حركة تحرير كنغوايه متأججة فى قارة استيقظت ، استسلم الحكم الاستعمارى للإستقلال فى ٣٠ يونيه ١٩٦٠ .

وبعد ذلك مباشرة كانت استراتيجية الاستعمار الجديد البلجيكية تهدف إلى توجيه هجوم ذى شعبتين : الاولى ، إصابة الحكومه الجديدة بالشلل والعجز عن طريق تمزيق « القوى العامة » وسحب الاداريين والتقنيين البلجيكيين ، والتدخل بقوتها الخاصة ؛ الثانية ، انتزاع كاتانجا الغنية بالمعادن من الجمهورية الفتية ، وتحويلها إلى دولة منفصلة تدعمها الاسلحه والاموال البلجيكيه والجنود البلجيكيين ، والروابط الوثيقه مع النظم الاستعمارية ؛ ونظم الاقلية البيضاء ، فى أفريقيا . وكان رجل بلجيكا فى اليزابيثفيل مويس تشومبى ، الذى تلقى تعليمه فى مدرسة ميثوديه أمريكيه ، وابن أحد « المليونيرات » السود القليلين فى الكنغو .

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٠ .

وفى الولايات المتحدة وجد تشومبى التأييد بين المتطرفين والعنصريين فى الجنوب والغرب : أعضاء مجلس الشيوخ روسل ، وثورموند ، وهربرت هوفر ، وتشارلس ديركنز ، وبارى جولدووتر ، وجمعية جون بيرسن . وقد قام ميشيل ستروبلنز ، المواطن البلجيكى ، بوصفه عميلا مزدوجا للمجموعات المالية فى بلجيكا والولايات المتحدة ، ومع صلات فى أوساط الأساقفة الكاثوليك اليمينيين ، بحملة هستيرية لتأييد كاتانجا .

وعلى نقيض الإستعمار البلجيكى الجديد (وبدرجة ثانوية الإستعمار الجديد البريطانى والفرنسى) فى الكنغو المستقل ، كان الإستعمار الأمريكى الجديد ، الذى أصبح مرتبطاً باجراء من جانب الأمم المتحدة ، يجرى تصويره على أنه « مناهض للإستعمار » . ومع ذلك فان الخلافات بين الدولتين فى الإستراتيجية السياسية لم تكن تنبع فقط من التنافس الإقتصادى ، ولكن - وذلك حتى أكثر أهمية - من التناقضات فيما بينها فى القوة النسبية . فالامبريالية الامريكية ، بقوتها العالمية وموقعها العالمى فى النظام الرأسمالى ، كانت تضارب على أهداف أبعد كثيرا — هى الكنغو بأسره .

وطوال المرحلتين الاولى والثانية من عملية الكنغو ، كانت السياسة الخارجية الامريكية معنية فى المقام الاول بسحق حركة التحرر الوطنى الكنغولية ، ومعنية بعد ذلك فقط باخضاع الشركاء / المنافسين الامبرياليين وكان تطبيق مفهوم الولايات المتحدة لما بعد الحرب ، مفهوم ملء « الفراغ » ، يتم التعبير عنه بصراحة إلى حد ما — فور اغتيال لومومبا — على النحو التالى : « إذا أقصيتم البلجيكيين غدا . . . . . فلن يبقى وراءهم شىء . . . . . إن المشكلة هى إيجاد طريقة لاحلال قوة الامم المتحدة محل القوة البلجيكية التى كانت هناك من قبل » (١) . وكانت وزارة الخارجية الامريكية تسعى

---

(١) انظر شهادة مساعد وزير الخارجية كليفلاند فى « U.N. Operations in the Congo » . جلسات الاستماع أمام اللجنة الفرعية للمنظمات والحركات الدولية ، التابعة لـ مجلس النواب للشئون الخارجية ، ٣١ أبريل ١٩٦١ .

إلى إقامة حكومة مركزية لينة العريكة فى ليوبولدفيل ، يمكن على الاقل أن تتسامح حيالها دول أفريقيا وآسيا ، التى كان اهتمامها يتركز على هزيمة الدولة الإستعمارية السابقة التى كانت تعمل على « بلقنة » الكنغو عن طريق فصل كاتنجا . وكانت الإمبريالية الأمريكية، عند تنفيذ استراتيجيتها السياسية العسكرية الخاصة، تستفيد من تدخل بلجيكا ، الذى يستهدف إصابة الحكومة المركزية للجمهورية الجديدة بالشلل ، ويستهدف فى كاتانجا قمع كارتل بالوباكات(*) بزعامة جاسون سيندوى ، وتشكل القبائل التى يمثلها ٤٠٪ من سكان الإقليم ، وتقطن ثلث أراضيه ، حيث مناجم الماس الثمين التى توجد بها المصالح الجوهرية الإمبريالية الأمريكية.

وفى المرحلة الأولى ، من يوليه ١٩٦٠ إلى فبراير ١٩٦١ (اغتيال لومومبا فى ١٧ يناير ١٩٦١) كان الهجوم المضاد للإمبريالية الأمريكية يسعى - فى داخل الكنغو - إلى تفتيت الحركة الوطنية وقمعها ، ودق عنق زعمائها ؛ وعلى النطاق الدولى - إلى عزلها عن حلفائها العالميين(١). وخلف المسارح كان للولايات الأمريكية بلا جدال يد مباشرة فى حمل موبوتو(٢) وأدولا وكازافوبو على

(*) الحزب التقدمى الكاتانجى ، المناوىء لحزب تشومبى — اتحـاد جميات كاتانجا (كوناكات) ، والذى يمثل قبائل بالوبا . وقد دخل هذا الحزب قبيل انتخابات مايو ١٩٦٠ ، مع حزبين كاتانجيين آخرين فى تحالف فضفاض مع حزب لومومبا — الحركة الوطنية الكنغولية — المترجم .

(١) كانت واشنطن فى الأساس مسئولة عن : تخريب قرار الأمم المتحدة فى يولية ١٩٦٠ ، الذى كان ينص على استخدام قوات الأمم المتحدة لطرد القوات البلجيكية وقوات المرتزقة ؛ واستبعاد الاتحاد السوفييتى والبلاد الإشتراكية الأخرى ، سواء فى مركز القيادة فى نيويورك أم فى الكنغو ، من المشاركة فى إجراءات الأمم المتحدة ؛ وطرد ممثلى الدول الإشتراكية من ليوبولدفيل ؛ وإساءة استخدام امتيازات الأمم المتحدة فى الحصـول على مساعدات من الحكومة المركزية ، مثل إغلاق المطارات الكنغولية أمام « العمليات غير الخاضعة للامم المتحدة » . (انظر على سبيل المثال ، س.س.أوبراين To Katanga and Back ؛ س.ليجوم ، Congo Disaster) .

(٢) انظر على سبيل المثال ، أندروتولى ، CIA—The Inside Story ، نيويورك ، ١٩٦٢ ، ص ٢٢٠ — ٢٢٧ .

عزل لومومبا واعتقاله . وقد منع لومومبا فى أول الأمر من الإتصال بشعبه وبالعالم ، ثم سلم بلا ضمير — مع موريس مبولو ، الوزير السابق للشباب ، وجوزيف أوكيتو ، نائب رئيس مجلس الشيوخ — إلى تشومبي وموزنجو وكيبوى وكيمبي وموتاكا ، ليقتل على أيدى أعدائه الرئيسيين .

قال موظف سابق فى المخابرات الأمريكية إن قوة الحركة الإنفصالية الكاتانجية لم تكن تستند إلى جيشها المكون من ثمانية أو عشرة آلاف رجل ، بقدر ما كانت تستند إلى « كوادرها من الضباط - مائتان من الجنود البلجيكيين المأجورين ، وثلاثمائة أو نحو ذلك من المرتزقة الذين استأجرهم تشومبي أساسا فى جنوب أفريقيا وروديسيا وفرنسا » (١) ، وفضلا عن ذلك فان « طائرة كاتانجية وحيدة — وهى نفاثة من طراز فوجاميستير — سيطرت على الأجواء ، وحققت الفرق الهام » (٢) فى منع قوات الأمم المتحدة من أن تعيد سريعاً دمج كاتانجا فى الكنغو . وفى وسط القتال ، فى بداية سبتمبر ١٩٦١ ، رفض البريطانيون السماح للطائرات المقاتلة الإثيوبية باعادة التزود بالوقود فى أوغندا ، وهو ما طالبت به الأمم المتحدة . وكان من الأمور ذات الدلالة أن مثل هذا القدر الصغير من القوات العسكرية والمعدات الحديثة قد منع الأمم المتحدة من إرغام الجنود النظاميين البلجيكيين والمرتزقة على الانسحاب ، على الرغم من أن هذا الفشل ينبغى أن ينظر إليه مقترنا بسياسة أمريكية يهمها كنغو متحدا من خلال مصالحة مع تشومبي وبلجيكا لا من خلال نصر شامل على الإستعمار . وفى هذا السياق كان من المفهوم لماذا كان الممثلون الأفريقيون والإشتراكيون فى الأمم المتحدة يتهمون داج همرشولد بالتقاعس بعد الانتصارات الأولى للامم ، وباسترضاء الاستعمار .

وفى المرحلة الثانية — من فبراير ١٩٦١ إلى يوليه ١٩٦٤ — كان الاستعمار

---

(١) روجر هيلزمان ، To Move a Nation ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ٢٥١ .

(٢) المرجع نفسه .

الأمريكي الجديد ، عن طريق ممارسة القوة من خلال الدمى التابعة له ،وتحت علم الأمم المتحدة ، يسعى إلى دفع العناصر الوطنية الكنغولية عن طريق الخداع إلى داخل حكومة ليوبولدفيل ، وعندما فشل فى ذلك لجأ إلى القوة السافرة (١) . وعلى نقيض ذلك ففى خلال هذه الفترة توصلت حكومة أدولا ، التى تساندها الولايات المتحدة ، إلى اتفاق مع تشومبى « من أجل أن يعاد سلمياً إدماج كاتانجا فى الكنغو » (٢) .

وهكذا يكون مفهوما لماذا كان وكيل وزارة الخارجية ، جورج س . ماكهى ، يعلن عند نهاية ديسمبر ١٩٦١ أن الخطب القوية المناهضة للإستعمار (ضد ستروبلنز ، وتشومبى ، وشركة يونيون مينيير) التى كان يلقيها مساعد وزير الخارجية مينين وليامز ، ونائب مساعد وزير الخارجية للشئون العامة كارل ت ، روان ، لم يكن « مرخصاً بها على أعلى مستوى فى وزارة الخارجية »(٣) . وبينما كانت الحكومة الأمريكية من الناحية الشفهية مرتبطة بمناهضة الاستعمار ، « التى كانت تبدو بمثل هذا الوضوح أنها حركة التاريخ » ، فانها كانت معنية فى الأساس بتأمين التناسق بين حلفائها — المستعمرين ، والعنصريين ، والمستثمرين الأمريكيين . وعندما لم يبد تشومبى ، حتى يوليه ١٩٦٢ ، أى اتجاه نحو إدماج كاتانجا فى الكنغو — على سبيل المثال ، عن طريق الاستئثار بالثمرة الكبيرة ، أى الإيرادات الكلية من شركة يونيون

---

(١) وهكذا فان كازافوبو وأدولا قد أغريا فى يولية — أغسطس ١٩٦١ جيزنجا وسيندوى على الإشتراك فى الحكومة ، الأول كنائب لرئيس الوزراء ، والثانى والثالث كوزراء . وفى سبتمبر توقف تنفيذ اتفاق أدولا — جيزنجا . وألقى القبض بطريقــه غير قانونية على جيزنجا فى ٢٤ يناير ١٩٦٢ ، ونقل إلى معسكر موبوتو لقوات المظلات ، وظل فيه حتى ٢٧ يولية ١٩٦٤ .

(٢) وكيل وزارة الخارجية ج. بول ،The Elements of Our Congo Policy، نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، ٨ يناير ١٩٦٢ .

(٣) To Move a Nation ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

مينير ، على حين لم تكن الحكومة المركزية تجمع أية ضرائب تقريباً إلا فى إقليم ليوبولدفيل — كانت خطة الأمم المتحدة ، التى تساندها الولايات المتحدة ، والرامية إلى المصالحة القومية ، تحاول نوعا من القهر الإقتصادى المعتدل ، فى شكل مقاطعة لخامى النحاس والكوبالت اللذين تنتجهما شركة يونيون مينير ، والإستيلاء على أصول كاتانجا فى الخارج ، وإغلاق خطوط السكك الحديدية من كاتانجا إلى روديسيا . ولكن هذه التدابير لم تجد نفعاً ، وسرعان ما خاب أمل الأفريقيين فى إجراءات الأمم المتحدة .

ومع فقدان أدولا لنفوذه بين الكنغوليين ، قررت وزارة الخارجية الأمريكية فى ١١ ديسمبر ١٩٦٢ — لخوفها من أن تكتسب حكومة ليوبولدفيل طابعاً راديكاليا — اللجوء إلى القوة لانهاء الانفصال ، وأعلنت فى ٢٠ ديسمبر أن الولايات المتحدة قد أرسلت بعثة عسكرية إلى هناك ، تحت قيادة لفتنانت جنرال لويس ترومان . وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد شجبت من جانب السفير السوفييتى زورين وآخرين ، بوصفها « إجراءا تحكمياً من جانب واحد » ، فقد نجحت واشنطن فى استغلال موقعها القوى فى الأمم المتحدة وعلى نطاق العالم ليكون لها فضل إحباط حركة إنفصال كاتانجا بحلول ١٦ يناير ١٩٦٣ (بعد عامين ونصف عام) ، ومن ثم فى أن تكسب هيمنة على منافسيها فى الكنغو . ولكن روح كفاح لومومبا ضد الاستعمار — القديم منه والجديد — لم تسحق .

وقد ثبت أن المعونة الأمريكية الضخمة العسكرية (١) والمالية ، التى تقدر بحوالى ٥٥ مليون دولار فى السنة ، بالاضافة إلى الأموال البلجيكية ، وما

---

(١) قال مساعد وزير الخارجية وليامز « لأكثر من عام حتى الآن كانت الولايات المتحدة توفر معدات عسكرية ، مثل معدات النقل البرى والجوى ، للمساعدة فى تدريب الجيش القومى الكنغولى. وكانت جهودنا مرتبطة بجهود بلجيكا وإسرائيل ، وإيطاليا ، التى تقدم التدريب الفعلى للجيش » . نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ١٣ يولية ١٩٦٤ .

يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار أنفقت فى غضون أربعة أعوام ونصف عام تحت إشراف الأمم المتحدة (التى تحرر أعضاؤها من الناحية الفعلية من وهم هذه العملية العالية التكلفة والتى أسىء توجيهها)، ثبت أنها عاجزة عن إخضاع الشعب الكنغولى. وتوقعاً لانسحاب الأمم المتحدة، وعلى ضوء المكاسب الواسعة التى تحققت تحت قيادة بيير موليلى فى إقليم كويلو فى يناير ١٩٦٤، وتحت قيادة جاستون صوميالوت فى إقليم كيفو فى أبريل، عقدت واشنطن وبروكسل صفقة يقوم الرئيس كازافوبو بمقتضاها بتعيين تشومبى رئيسا للوزراء مكان أدولا، الذى عجز - على الرغم من المعونة الأمريكية - عن التغلب على «الاستياء الاقتصادى، وعلى المعارضة للحكومة المركزية»(١). وكان ذلك بداية المرحلة الثالثة للهجوم المضاد الذى تقوده الولايات المتحدة، فى اقتران ببلجيكا بعد انسحاب الأمم المتحدة فى يونيه.

ومع عزوف بلجيكا عن تزويد الجيش الكنغولى بضباط بلجيكيين، وتفضيل الولايات المتحدة للتحرك من المقعد الخلفى، «اتفقت الحكومتان فى بروكسل فى الشهر الماضى على أنه ينبغى تنظيم نوع ما من قوات المرتزقة لاستكمال الجيش الكنغولى، الذى إنهار من الناحية الفعلية فى وجه الهجوم المتمرد»(٢). وفضلا عن ذلك حثت الولايات المتحدة نظام تشومبى على طلب قوات من الحكومات الأفريقية، على أمل أن ذلك يمكن «على الأقل أن يوفر غطاء دبلوماسيا لعملية المرتزقة»(٣).

وعلى الرغم من استخدام المرتزقة من جنوب أفريقيا وروديسيا وبلجيكا كقوات صدام، تعمل تحت غطاء جوى من الطائرات الأمريكية ب-٢٦،

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) جريدة ذى نيويورك تيمس، عدد ٢٥ أغسطس ١٩٦٤.

(٣) المرجع نفسه.

وقاذفات مقاتلة يقودها طيارون من الكوبيين المهاجرين (١) ، فقد عجزت قوات تشومبي عن الاستيلاء على عدد من المدن الرئيسية ، بل كان باستطاعتها بالكاد الاحتفاظ بالأراضي التي مرت بها . ثم حدثت اجتماعات تمهيدية بين هاريمان وسباك وتشومبي ، فيما بين أغسطس ونوفمبر ، إعدادا للتدخل المشين لقوات المظليين الأمريكية — البلجيكية في ٢٤ نوفمبر (٢) .

وقد كان التدخل الأمريكي — البلجيكي — البريطاني ، المستند جوهريا إلى اعتبارات عسكرية ، لتمكين قوات ماجورمايك هواري الكنغولية بقيادة المرتزقة البيض من الاستيلاء على ستانلى فيل وبوليس ؛ يشكل هجوما فاضحا بحيث كان في حاجة إلى مبرر له طابع إنساني يدور حول إنقاذ الرهائن البيض . وقد فضح ذلك (٣) زعماء أفريقيون ، من أمثال جومو كينياتا الذي قام بدور مباشر في المفاوضات في ستانلى فيل . وفي الولايات المتحدة طلب مارتن لوثر كنج ، وخمسة آخرون من الزعماء السود البارزين ، في تعبير عن مشاعر أمريكية واسعة ، من الرئيس جونسون وقف التدخل الأمريكي ؛ وتغيير السياسة المناهضة لأفريقيا التي تمارسها واشنطن .

أما القوات التي اشتركت في العملية المشتركة للقوات المظلية الأمريكية البلجيكية ، والتي نجحت في تحقيق هدفها العسكري ، فسرعان ما أرغمت بعد

(١) كانوا يعملون « تحت توجيه « دبلوماسيين » أمريكيين ، وموظفين آخرين يشغلون في الظاهر مناصب مدنيـــة » . جريدة ذي نيويورك تيمس ، عدد ٢٧ أبريل ١٩٦٦ . وكانت وكالة المخابرات المركزية هي الراعي ، وصراف الرواتب ، والموجه ، لهذه « القوة الجوية الحالية » . المرجع نفسه .

(٢) قبل ذلك بثلاثة شهور ، ومرة أخرى في عشية عملية (٢٢ نوفمبر) حذر الاتحاد السوفيتي في بيان رسمي من أن الولايات المتحدة وشريكاتها في حلف الأطلنطي تعد للتدخل في الكنغو لسحق القوى الوطنية ، ومواجهة العالم بالأمر الواقع .

(٣) أدانت أفريقيا المستقلة بالإجماع تقريبا (مع الاستثناء الملحوظ لحكومة نيجيريا في ذلك الوقت) هذا الهجوم في الأمم المتحدة .

ذلك على الانسحاب فى وجه المعارضة السياسية الساخرة من جانب الشعب الأفريقى والرأى العام العالمى . وكانت هناك حاجة إلى حل سياسى ، إذ أن النظام غير الشعبى كان عاجزاً حتى عن الاحتفاظ بالمدن التى استولت عليها قوات المرتزقة التابعة له ، أو وضع حاميات فيها ، أو تزويدها بالمدن ، فمابالك باخضاع الشعب الكنغولى بأسره فى القرى والأحراش .

وفور عدوان ٢٤ نوفمبر الذى قامت به دول حلف الاطلنطى ، كان من المتوقع حدوث أزمة سياسية فى الامم المتحدة نتيجة لاصرار الولايات المتحدة على أن تلك البلاد التى لم تساعد فى تمويل عملية الكنغو (التى وصلت تكاليفها إلى أكثر من الموازنة العادية للامم المتحدة ، وقدرها ١٠٠ مليون دولار سنوياً)لا بد أن تفقد صوتها فى الجمعية العامة . وقد رفض الاتحاد السوفييتى وعدة بلاد أخرى الاشتراك فى هذه التكاليف ، ومن ثم رفضت ضمنا التغاضى عن الاجراء الذى اتخذ ضد الوطنيين الكنغوليين وبسبب تصلب واشنطن أرغمت الجمعية العامة(١) على التأجيل حتى خريف عام ١٩٦٥ .

وطوال عام ١٩٦٥ تقريبا كانت الولايات المتحدة ، والدول الامبريالية الحليفة لها ، تسعى إلى رد اعتبار تشومبى ، من ذلك على سبيل المثال ضمه إلى اتحاد الأفرو — مالاجاش (بمبادرة من جانب هوفوية — بوانييه ، رئيس ساحل العاج) ، والإعلان عن إجراء الانتخابات الكنغولية التى تم التبشير لها على نطاق واسع ، ودعوة دول أفريقية معينة للقيام بدور المراقب. وقد تبين أن هذه الانتخابات إما خربت أو ألغيت عند إجرائها . وفى التحليل الأخير فقد باءت بالفشل المحاولات التى كانت ترمى إلى « أفرقة » حكومة ليوبولدفيل دون القضاء على الشر الكامن ، وهو النفوذ الإمبريالى .

---

(١) لم تكن وزارة الخارجية ، استناداً إلى المعلقين ، عازفة عن شل الجمعية العامة للامم المتحدة فى خلال هذه الفترة . فمن بين الدول الأعضاء فى الجمعية العامه ، وعددها ١١٥ دولة ، كانت توجد ٣٥ دولة من منظمة الوحدة الأفريقيه ، ٤٢ دولة من البلاد النامية الأخرى .

وأخيرا أصبح واضحا أن تشومبي، الذى كانت حكومته تعتبر غير شرعية من جانب معظم أفريقيا المستقلة ، أخذ يشكل عبئا باهظا ، ومن المتعين دفعه بعيدا عن المقاعد الأمامية . وقد حدث ذلك فى الحقيقة فى ١٨ أكتوبر ، عندما عزله الرئيس كازافوبو ، وحل محله إيفاريست كيمبا فيما عرف بأنه فترة فاصلة قصيرة .

وجاء التنافس بين الولايات المتحدة وبلجيكا ، من أجل الهيمنة فى حكومة ليوبولدفيل ، إلى المقدمة فى ٢٥ نوفمبر ، عندما تمكن الجنرال موبوتو من أن يعزل فى هدوء الرئيس كازافوبو (الذى كان يتودد إلى قوات منظمة الوحدة الأفريقية المناهضة لتشومبي فى أكرا ، فى أكتوبر) دون إراقة للدماء ، ومن أن ينصب نفسه رئيسا للبلاد ، وينصب الكولونيل مولامبا رئيسا للوزراء ، وأن يقيم حكما عسكريا لمدة خمس سنوات .

ومهما تكن الجاذبية السياسية التى تكمن فى تسريح وحدات المرتزقة ، كما كانت تدعو منظمة الوحدة الأفريقية ؛ فان كينشاسا وجدت هذا التسريح غير ملائم من الناحية العسكرية ، لأن هذه الوحدات ، حتى على الرغم من صغر عدد أفرادها ، كانت ذات أهمية خطيرة فى قمع « النشاط التمردى » . ومع ذلك فان الخطر الكامن ، المتمثل فى الاعتماد على قوات المرتزقة ، قد تكشف من جديد فى ٥ يونيه ١٩٦٧ ، عندما تمردت ضد الحكومة المركزية على الرغم من الاختطاف « الدولى » لتشومبي جوا قبل ذلك ببضعة أيام ، وهو فى طريق عودته إلى بلاده بزعم قيادة الانتفاضة هناك . وعلى الرغم من أن المرتزقة قد احتلوا على الفور كيسانجانى وبوكافو ، فان التمرد قد أخمد، وإن لم يكن من غير مساعدة ثلاث من طائرات النقل من طراز 130 — C ، قدمتها الولايات المتحدة ، وكذلك عدة طائرات مقاتلة نفاثة قدمتها إثيوبيا ، وطيارين قدمتهم غانا . وقد وعى المشتركون الدروس العسكرية — وليس أقلها شأنا علاقة القوة بين الافريقيين المسلحين بالحراب ، والمرتزقة الافضل

تسليحا وتدريبا ؛ والدور الحاسم الذى قامت به هناك القوة الجوية الحديثة ـ إذ أن هذه الدروس كانت صورة معدلة لما حدث فى عام ١٩٦١ .

وعندما قضى فيما بعد على زعماء المعارضة السياسيين (١) ، أصبحت إمكانيات تجدد المواجهة العسكرية بين كاتانجا ـ بلجيكا من ناحية، وكينشاسا ـ الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، أكثر بعدا .

وعندئذ انتقل الصراع بدرجة كبيرة إلى المجالين السياسى والإقتصادى، حيث المجموعات المالية الامريكية ؛ مثل بنك أوف أمريكا وروكفلر ومورجان ، كانت تحتل بالفعل مواقع قوية ، وإن لم تكن بدرجة تكفى لزحزحة المصالح المالية — الصناعية — الحكومية البلجيكية المتحصنة . ومن ثم كان من الطبيعى أن يتركز النفوذ السياسى والمالى الامريكى فى كينشاسا على التحكم فى شركة يونيون مينيير (التى كان مقرها ما زال فى بروكسل) التى أممت مناجمها فى أول يناير ١٩٦٧ . إن تيودورسورينسون ، المساعد الخاص السابق للرئيس كيندى وكاتب خطبه ، يشار إليه عادة باعتباره المهندس القانونى لتسوية الحكومة الكنغولية مع المصالح البلجيكية فى شركة يونيون مينيير ؛ ولإنشاء الشركة الخليفة لها جيكومين (الشركة الكنغولية العامة للمعادن) فى سبتمبر ١٩٦٩ .

وكان الحل الوسط المعقد الذى اتفق عليه ، من حيث الجوهر ، يعطى كينشاسا مركز السيطرة ، مع حصولها على ٢٥ ٪ من أسهم الشركة الجديدة . (كان من المتوقع أن تشترى المجموعات المالية الأمريكية نصيباً جوهرياً من الأسهم التى طرحت للجمهور ، والتى تبلغ حوالى ٤٠ ٪ من مجموع أسهم

---

(١) أطلق الرصاص على موليلى فى عام ١٩٦٨ بعد أن كان قد تلقى وعداً بالعفو ، ولم تقم الجزائر بتسليم تشومبى « الذى توفى من أزمة قلبية » فى يونية ١٩٦٩ ، وعزل جوستين بومبوكو وفيكتورنيندا كا من منصبيهما الوزاريين ، بعد أن تولى موبوتو وظائفهما (وقد قبض عليهما فيما بعد ، فى ٥ أكتوبر ١٩٧١) .

الشركة) وكان من المقرر تعويض أصحاب يونيون مينيير السابقين بمقدار ٦٫٠ ./. من قيمة كل النحاس والكوبالت وغيرهما من المعادن التى تنتجها شركة جيكومين فى غضون فترة ١٥ عاما (وبعد ذلك بمقدار ١ ./. من قيمة الإنتاج كمكافأة مقابل التعاون التقنى) . وقد كفلت مثل هذه المدفوعات بأن عهد بتسويق ناتج جيكومين إلى الشركة العامة للمعادن (وهى فرع للشركة العامة البلجيكية — المصالح البلجيكية المسيطرة السابقة) .

وبغية الحصول على قدر أكبر من التأييد الشعبى وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية ، شرعت كينشاسا فى إرضاء المشاعر الواسعة المناهضة للإستعمار ، وذلك عن طريق إجراءات مثل تكريم لومومبا بعد فوات الأوان ، وإلغاء الأسماء البلجيكية من المدن الكنغولية فى منتصف عام ١٩٦٦ . وقد استمر هذا الاتجاه نحو الأفرقة مع إطلاق اسم جديد على البلاد ، هو « جمهورية زائير » ، بعد ٢٧ أكتوبر ١٩٧١ ، واتخاذ علم جديد فى نوفمبر . وفضلا عن ذلك تم تغيير الأسماء ذات الرنين الأجنبى فى مجرى حملة متزايدة الاتساع فى يناير ١٩٧٢ .

وعلى الرغم من أن الصراع قد انتقل بدرجة كبيرة إلى المجالين السياسى والإقتصادى ، فان الجيش الكنغولى ظل العنصر الرئيسى للسلطة ، مع حلول المستشارين الأمريكيين بالتدريج محل البلجيكيين ، وظهور البعثات العسكرية الأمريكية على نحو جلى ومتزايد فى كينشاسا ، واعتماد كينشاسا المتزايد على واشنطن فيما يتعلق بالتدريب والأسلحة والمعدات ، بل حتى فى دفع نفقات القوات المسلحة وارتفع الجيش القومى الكنغولى ، الذى كان قوامه ٥٠٠٠٠ جندى عند الاستقلال إلى ٦٠٠٠٠ جندى عند نهاية عام ١٩٧٠ ، وكان من المتوقع أن يصل إلى ٨٠٠٠٠ جندى بحلول عام ١٩٧٣ . وكان الطيارون — الذين تدرب بعضهم فى الولايات المتحدة ، والبعض الآخر فى إيطاليا — يتعلمون استخدام الطائرات من طراز C — 130 . ووصل عدد المظليين ،

الذين تدربوا على أيدى الاسرائيليين، إلى ٧٫٠٠٠ مظلى فى عام ١٩٧٠ ،وكان من المقرر زيادتهم إلى ١٠٫٠٠٠ مظلى بحلول عام ١٩٧٣ . وكانت المطارات وأبراج المراقبة مجهزة بحوالى ٣٠٠ من التقنيين الأمريكيين . كما كانت الولايات المتحدة تقدم النقل والمواصلات ، مما كان يزود واشنطن بقبضة حيوية على الحياة المدنية والدفاع القومى للبلاد .

* * *

وقد كان للنجاحات العسكرية التى حققتها الإمبريالية الأمريكية فى الكنغو، وبخاصة تدخلها المنظم المشترك فى نوفمبر ١٩٦٤ ، متضمنات عالمية ذات شأن. وثمة رأى تردد فى أروقة الأمم المتحدة بعد ذلك بوقت قصير ، مفاده أن استخدام الأسلحة الغربية فى ستانلى فيل قد تطور إلى مفهوم لدى وزارة الخارجية الأمريكية يؤمن بأن الاستخدام الجيد التوقيت للقوة الأمريكية يمكن أن يقمع حركات التحرر الوطنى — وتلك صيغة تتفق مع استراتيجية « الاستجابة المرنة » التى طبقت بوجه خاص فى فيتنام . وكان هذا التحول للأحداث — استناداً إلى مستشار البيت الأبيض ؛ و . روستو — نذيرا « بالنهاية (الوشيكة) للثورة الرومانسية » فى العالم .

وفى أفريقيا الاستوائية لم يكن تعاظم ثقة واشنطن فى الدور الحاسم للقوات العسكرية منبت الصلة بتتالى الإنقلابات التى حدثت فى النصف الثانى من الستينات . وفضلا عن ذلك فان هذه المكاسب الرجعية بوجه عام لابد أنها قد دخلت بدورها فى تقدير واشنطن لقدرة الانظمة الاستعمارية والعنصرية على الاستمرار فى كبح جماح التغيرات الاجتماعية التى آن أوانها منذ وقت طويل فى أفريقيا الجنوبية .

وقد أدت قرون من القهر ، من جانب طبقات حاكمة تشكل أقلية صغيره للأغلبيات الساحقة من السكان ، الذين كانوا عاجزين عن الخلاص من معاناتهم ،

سواء على النطاق المحلى ، أم من خلال إجراء سياسى أو مقاطعة إقتصادية فى الأمم المتحدة ، أدت إلى كفاح مسلح فى المستعمرات البرتغالية فى النصف الأول من الستينات ، وفى روديسيا فى أغسطس ١٩٦٧ . وقد قامت جنوب أفريقيا ، بمقتضى اتفاقيات عسكرية سابقة أعدت من أجل العمل المشترك ضد حركة التحرير ، بارسال ٥٠٠ من قوات الأمن التى دربت على تكتيكات مكافحة حرب العصابات ، مع تزويدها بالطائرات والعربات المصفحة ، لقمع المحاربين من أجل الحرية ، التابعين للإتحاد الأفريقى لشعب زيمبابوى (الزابو)، فى منطقة وانكى . وقد أكد رئيس الوزراء ، جون فورستر ، فيما بعد ، الموقع الرئيسى لجنوب أفريقيا ، ودور الدعم العسكرى العام الذى تضطلع به ، عندما أعلن فى ٢٢ سبتمبر أن استخدام مثل هذه القوات « سيستمر فى أية منطقة يسمح فيها لجنوب أفريقيا بالقتال » . وبحلول الربيع كانت التقديرات المتحفظة (١) تفيد بأن حوالى ٢٫٧٠٠ جندى من قوات جنوب أفريقيا ، فضلا عن الطيران والمدرعات ، كانوا ملحقين بقوات روديسيا النظامية ، وعددها ٣٫٦٠٠ جندى . وكانت توجد فى موزمبيق ، فى الوقت نفسه ، كتيبتان من قوات جنوب أفريقيا (٢) ، وقد أرسلت هاتان الكتيبتان إلى إقليم تيت للعمل ضد مقاتلى حرب العصابات التابعين لجبهة تحرير موزمبيق (الفريليمو) . وقد كانت الفريليمو ، على الرغم من الجهود العسكرية البرتغالية الهائلة ، تسيطر بالفعل على سدس مساحة البلاد ، ويشرف نفوذها الإدارى على مليون نسمة من مجموع سكان موزمبيق ، وعددهم سبعة ملايين .

ولولا دعم جنوب أفريقيا لما كان باستطاعة الأقلية العنصرية الصغيرة فى روديسيا ، والإستعمار البرتغالى الآيل إلى الزوال ، استثارة أى تفاؤل عسكرى . وقد زعم مستشار وزارة الخارجية الأمريكية ، فيرنون ماكاى ،

(١) جريدة ذى إيكونومست ، عدد ١٠ مايو ١٩٦٨ .

(٢) المرجع نفسه .

على سبيل المثال ، أنه لا توجد قوة أفريقية تضاهى أفريقيا الجنوبية التى يسيطر عليها البيض من حيث القوة العسكرية : البرتغال — ٦٠٫٠٠٠ جندى (١) فى أنجولا وموزمبيق ؛ وروديسيا — ٣٠٫٠٠٠ جندى ، وجنوب أفريقيا — من ١٢٠٫٠٠٠ جندى إلى ٢٥٠٫٠٠٠ جندى(٢). ومن الأمور ذات الدلالة أن مثل هذه الحسابات كانت تفترض العمل المشترك ، أو توحيدا للقوات الرجعية تزوده جنوب أفريقيا بالجزء الغالب من القوات .

وعلى نقيض ذلك فانه مما لا شك فيه أن الجماهير الأفريقية فى هذه البلاد ، وفى الدول المستقلة ، ما زالت تفتقر إلى التنظيم العسكرى والأسلحة والتدريب . ومع ذلك فيما له تعلق لا يستهان به فى هذا الصدد الجهود الإمبريالية الرامية إلى منعها من تعزيز صفوفها ، مثال ذلك رفض حكومة حزب العمال البريطانية فى سبتمبر ١٩٦٧ بيع الأسلحة إلى زامبيا المهددة (٣) ، والتى تجاور روديسيا فى الشمال (والتى ظل ضباط جيشها بريطانيين حتى يناير ١٩٧١) . وفى الوقت نفسه كانت هذه السياسات نفسها تجد التبرير فى الصحافة البورجوازية ، وذلك عن طريق التهوين من القوة العسكرية لأفريقيا السوداء ، وحتى مع تشجيع عرضى شبه مقنع لجنوب أفريقيا كى تدفع بنفوذها فى اتجاه الشمال ضد زامبيا (٤) . وتتمادى استهانتهم بالأفريقيين حتى إلى حد إنكار قدرتهم على

---

(١) الأرقام اللاحقة أكبر من ذلك ، مثال ذلك أن مراسل صحيفة ذى نيويورك تيمس ، م . هووى ، يعطى رقما قدره ١٠٥٫٠٠٠ جندى (فى مجلة أفريكا ريبورت ، عدد نوفمبر ١٩٦٩) .

(٢) ف. ما كاى ، African Diplomacy ، بريجر ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٠ ، ١٦٥ — ١٧٠ . والحسابات وردت فى ا . س . لايس ، Apartheid and U.N. Collective Measures ، كارينجى ، ١٩٦٥ .

(٣) بازيل دافيدسون ، فى مجلة صن ، عدد ٩ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٤) مثال ذلك أن جريدة ذى ايكونومست كتبت تقول إنه « ليس من الصحيح أن ذلك لابد أن يدفع الدول الأفريقية الأخرى إلى الانتقام من أى ذنب يظهر نتيجة لإنقلاب تحوله جنوب أفريقيا ولو جزئيا ، وربما كان ذلك لأن أحداً لا يستطيع أن يقدم الدليل على =

خوض حرب تحرر وطني واسعة النطاق مثل تلك المستعمرة في فيتنام — استنادا إلى جريدة ذي إيكونومست - « على ضوء انعدام الكفاية العسكرية لدى الأفريقيين ، الذين يوجدون على بعد آلاف الأميال من أقرب مصدر شيوعي للإمدادات » (١). (من الواضح أن إمكانية المساعدة الغربية لأفريقيا السوداء مستبعدة) .

وتتنبأ صحيفة أمريكية من صحف الشركات الكبيرة (٢) ، في تعبيرها عن استخفاف مماثل من جانب الطبقة الحاكمة الأمريكية ، باستمرار السيطرة البيضاء خمسين سنة أخرى . وتكشف الصحيفة ، في بحثها عن نظير تاريخي في العصور القديمة ، مشيرة إلى أن ٤٠,٠٠٠ من الرومان ظلوا يخضعون ١,٥ مليون من البريتون طوال ٤٠٠ عام قبل مقدم التكنولوجيا الحديثة ، تكشف اعتماد الطبقة التقليدية المتجهة نحو الأقلية على الأسلحة والقوات المسلحة الأفضل تنظيما في قمع الجماهير . ومثل هذه التقديرات للقوة العسكرية التي تتأثر بالاعتبارات الإقتصادية والسياسية ، لها بدورها تأثيرها على السياسات الخارجية للولايات المتحدة (٣) وغيرها من الدول الإمبريالية ، لا سيما فيما يتعلق بامدادات السلاح للبرتغال وجنوب أفريقيا .

ومن الأمور ذات الدلالة أن بناء واشنطن للقوة العسكرية للإستعمار البرتغالي إنما يسبق زمنيا استثماراتها الكبيرة في أفريقيا . وقد بدأت هذه العملية أساسا عن طريق حلف الأطلنطي منذ مطلع الخمسينات ، ووصل ما

= هذا الاتهام؛ كما أن منظمة الوحدة الأفريقية قد اعتادت على مضض أن تكون دول كثيرة من أعضائها نتاجا للانقلابات » عدد ٢٧ يولية ١٩٦٨ .

(١) المرجع نفسه .

(٢) جريدة ذي وول ستريت جورنال ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩ .

(٣) إن جورج بول على سبيل المثال ، يجد أن النبذ الحالي لجنوب أفريقيا « ينطوي على ادعاء وعقم بغيضين » ، وردت في The discipline of Power ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

أنفقته واشنطن — استنادا إلى دكتور ادواردو موندلانى، زعيم جبهة تحرير موزمبيق الراحل - فيما بين عامى ١٩٥١، ١٩٦١، إلى نصف مليون دولار(١). وكانت المعدات العسكرية الأمريكية — التى أفادت التقارير بتوريدها فى خلال هذه الفترة — تتضمن ما يلى: ٥٠ طائرة من طراز ريبابليك ثاندرجيتس فى عام ١٩٥٢؛ ١٨ قاذفة قنابل من طراز لوكهيدهاربون فى عام ١٩٥٤؛ ١٢ قاذفة قنابل من طراز لوكهيدنبتون فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦١؛ وكذلك طائرات نقل من طراز سكايماستر وداكوتا (٢). وتم أيضا توريد سفن حربية، من بينها ثمانى كاسحات ألغام فى الفترة ١٩٥٣ — ١٩٥٥؛ وأربع كاسحات ألغام كبيرة فى عام ١٩٥٥؛ وثلاث سفن حراسة فى الفترة ١٩٥٦ - ١٩٥٨، ومدمرة فى عام ١٩٥٧، إلى جانب مدمرتين على سبيل الإعارة. ومثل هذه المعدات العسكرية والبحرية، التى لا يجوز استخدامها — استنادا إلى لوائح حلف الأطلنطى — خارج حدود الدول الأعضاء، تستهدف — كما تقول التأكيدات عادة — حماية المصالح العالمية للولايات المتحدة، ولكن العدد الذى استخدمت ضده قد اتضح أنه حركات التحرير الأفريقية.

وقد أكدت هذه الحركات ذلك، لا سيما منذ الانتفاضات فى غينيا البرتغالية (فى أوائل الستينات)، وأنجولا (مارس ١٩٦١)، وموزمبيق (سبتمبر ١٩٦٤)، عندما وجهت مثل هذه الأسلحة إلى الأنصار فى البر والبحر. وفضلا عن ذلك ففى خلال الستينات قيل إنه تم تقديم ٥٠ من مقاتلى فرسان أمريكا الشمالية، ٣٠ من مدربى سسنا، وبضع مئات من مدربى هارفارد الأمريكيين الشماليين المزودين بالمدافع ومنصات إطلاق القنابل المستخدمة فى عمليات مكافحة حرب العصابات. وقد امتدت المساعدة العسكرية

---

(١) س. ا. ويلسون، « Portuguese Africa and the U.S. »، فى مجلة فريدمز، المجلد ٧ العدد ٣، صيف ١٩٦٧.

(٢) انظر و. ج. بوميروى، Apartheid Axis, the U.S. and South Africa، نيويورك، ١٩٧١.

الثنائية أيضاً فى العقد الماضى إلى تدريب حوالى ٥٠٠٠ من الضباط والجنود « بمقتضى مقررات دراسية لمكافحة الأنصار » فى فورت براج بكارولينا الشمالية .

إن المساعدة العسكرية الأمريكية ، التى تعتبر ذات أبعاد كبيرة سواء على المستوى الثنائى (١) ، أم من خلال حلف الأطلنطى ، لا تغطى على الرغم من ذلك المتطلبات العسكرية المتنامية للبرتغال التى سلبت قوتها ، والتى تحتفظ بحوالى ٨٥ ٪ من قواتها المسلحة فى جبهات القتال تغوص إلى أعماق متزايدة فى حروب استعمارية فى أفريقيا ، وتلتهم ميزانية عسكرية ارتفعت من ٢٧ ٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٤٥ ٪ فى عام ١٩٦٧ . ومن أجل أن تواجه البرتغال نفقاتها العسكرية الهائلة ، كان ينبغى عليها أن تلجأ بدرجة متزايدة إلى الاقتراض مع ما يترتب على ذلك من مديونية والتزام مستمر بتنفيذ ما لا يمكن اعتباره سياسة عشوائية من صنعها . فى الفترة ١٩٦٩ — ١٩٧١ ، على سبيل المثال ، تجاوزت القروض ٣٠٠ مليون دولار ؛ وكانت البنوك الخاصة والوكالات الأمريكية هى أكبر مصدر واحد لهذه القروض ، على حين جاءت بقيتها من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية .

وقد كان من الأمثلة الكاشفة الأخيرة التوقيع فى بروكسل ، فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ ، على استمرار العمل باتفاقية جزر الآزورس لعام ١٩٤٤ ، الخاصة باستخدام قواعد لاجيس الجوية والبحرية فى جزيرة ترشيرا ، حتى ٤ فبراير ١٩٧٤ ، وفى مقابل ذلك قدمت حكومة الولايات المتحدة للبرتغال ٣٦ مليون دولار ، كما منحها بنك التصدير والإستيراد قرضا تصل قيمته إلى ٤٠٠ مليون دولار . وقد أشار رئيس وزراء البرتغال ، مارسيللو كايتانو ،

---

(١) كان متوسط المساعدة العسكرية الثنائية الرسمية الأمريكية ٣٠ — ٣٥ مليون دولار سنويا فى الستينات ، ولكن هذا الرقم لم يكن يتضمن مبالغ لم يكشف عنها خاصة « بدعم الدفاع » .

فى إذاعة له على نطاق الأمة ، إلى أن الإتفاقية الأمريكية — البرتغالية لم تكن مجرد أموال تدفع فى مقابل القواعد : « نحن نساعد الولايات المتحدة بأقصى ما نستطيع، ومن الصواب أن نتلق المساعدة من الولايات المتحدة»(١). كما أن خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى قد فسروها بالفعل على أنها اتفاقية واسعة النطاق للسياسة الخارجية ، تتطلب من الناحية الدستورية موافقة مجلس الشيوخ عليها . وفضلا عن ذلك فانه فى إجراء لم يسبق له مثيل استقال عضو مجلس النواب الأمريكى الديمقراطى عن دائرة متشيجان ، تشارلس س . ديجز ، من الوفد الأمريكى الرسمى لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، احتجاجا على السياسة الأفريقية للبيت الأبيض « فى تقديم مساعدة فعالة للبرتغال فى شن الحروب ضد الشعب الأسود » (٢) . كما لاحظ بشكل نقدى أن أصوات الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة إنما تدعم مواقف جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال فى أفريقيا ، مما يتعذر اعتباره سياسة عشوائية .

إن الموقف الرسمى الأمريكى فيما يتعلق بالنظام الإستعمارى لم يظل فى الحقيقة موقفاً استاتيكياً ، ولكنه تحول مع مد التحرر الوطنى . فنى الخمسينات كانت سياسة واشنطن تنحاز صراحة وبدرجة وثيقة إلى جانب موقف البرتغال ولكن مع التصاعد الملحوظ فى حركة استقلال أفريقيا فى مطلع الستينات ، كان يمكن أن نجد المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة يدلى بصوته مؤيدا لحق تقرير المصير — حتى إذا اعتبر ذلك مجرد إيماءة احتفالية ، بين إيماءات أخرى ، من جانب قادة بارزين لسياسة الحدود الجديدة .

ومع ذلك ، فمنذ منتصف عام ١٩٦٤ ، بعد هزيمة الوطنيين فى الكنغو المجاورة ، غيرت واشنطن مسارها بوجه عام ، وذلك تحت ضغط الحاجة إلى تقديم تنازلات لأفريقيا السوداء ، واتخذت موقفاً « توفيقيا » بدرجة أكبر

---

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عددا ٨ : — ١٩ ديسمبر ١٩٧١ .

(٢) المرجع نفسه .

من الإستعمار العالمى ، ساعية « إلى تشجيع كل من البرتغال والأفريقيين على التوصل إلى تفاهم عملى » (١) . وبحلول بداية الستينات ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فى بيانها للسياسة الأفريقية كانت لا تزال تقدم تأييدا لفظيا لحق شعوب المستعمرات البرتغالية فى تقرير مصيرها ، فان ذلك قد وصف فى البيان على أن واشنطن يمكن « أن تشجع التقدم السلمى نحو ذلك الهدف » (٢)، كما وصف فى نفس المكان من البيان على أنها تقر « السياسة المعلنة للبرتغال » فيما يتعلق بالتسامح العنصرى ، التى « تحمل أملا أصيلا بالنسبة للمستقبل » (٣). وقد كان ذلك بعد أن كان الأفريقيون ، الذين أنكرت عليهم الحرية قرونا عديدة ، وتخلوا عن أمل بلوغها عن طريق الضغط السياسى السلمى المحلى والدولى ، قد خاضوا الحرب بالفعل من أجلها لعدد من السنوات — وبنجاحات ملموسة .

إن كون صانعى السياسة الأمريكيين يعولون — على الرغم من ذلك — على استمرار الإستعمار البرتغالى بدعم من جانب الغرب ، ربما لم يكشفه أحد بصراحة أكثر مما فعل وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق ، بول: « على ضوء المقدرة النسبية ، وفعالية القوات المتاحة لكل جانب ، فان موقع البرتغال يمكن أن يبدو مطمئنا فى أنجولا ، على الرغم من أنه مطمئن بدرجة أقل إلى حد ما فى موزمبيق ؛ على حين أن الطابع العام لأفريقيا البرتغالية يتغير أسبوعاً بعد آخر بدرجة لا تكاد أن تكون ملموسة ، وذلك كلما وصل المهاجرون من البلد الأم لشغل الأراضى التى يهجرها المتمردون » (٤) .

---

(١) مساعد وزير الخارجية الأمريكى ، فريدركس .

(٢) « U.S. and Africa in the Seventies » ، فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٢٠ أبريل ١٩٧٠ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع السابق . هذه الأراضى فى الحقيقـــه قام النظام الاستعمارى بمصادرتها أو توزيعهـــا .

ومن أجل التوصل إلى تسوية يوصي بول بأن أعضاء حلف الأطلنطي لابد أن يبدوا تفاهما وديا ، إذ أن البرتغال فى حاجة إلى « عنصر الزمن الثمين» . ومما لاشك فيه أن ذلك يتصل بخطط مثل دعم التكامل بين المستعمرات البرتغالية وروديسيا من خلال مشروع سد كابوراباسا ، ومحطته الايدروليكية (٣ر٦ ملايين كيلووات) ، الذى يتكلف ٢٧٥ مليون دولار ، والذى تشجعه جنوب أفريقيا منذ ١٩٦٦ ، والكونسورتيوم الدولى « زامكو ZAMCO » الذى أنشىء فى يوليه ١٩٦٨ ، والذى سيتم بمقتضاه جلب مليون مستوطن أبيض إلى منطقة من المخطط أن تقام فيها شبكة من المناجم والمصانع .

وفضلا عن ذلك فان الإستعمار البرتغالى له متضمنات بالنسبة للإمبريالية، وكذلك بالنسبة للجزء الجنوبى من القارة ، مثل الدعم العسكرى لبيافرا المنفصلة ، فى محاولة لتمزيق أوصال نيجيريا ، والغزو البرتغالى لجمهورية غينيا التقدمية فى نوفمبر ١٩٧٠ . وعندما أدان مجلس الأمن البرتغال بحدة ، بعد أن تلقى تقريرا من فريق لتقصى الحقائق ، لإقدامها على هذا الإجراء ، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ، ومن ثم « تعرضت مكانتها فى أفريقيا والعالم الثالث لتآكل خطير » (١) . ومن أجل تجنب مزيد من الارتباك الدبلوماسى الناشىء عن التطابق مع أحد أعضاء حلف الأطلنطى فى اللجنة الخاصة للإستعمار (لجنة الأربع والعشرين) التابعة للأمم المتحدة — وهى لجنة طابعها النقد العنيف — انسحبت الولايات المتحدة وبريطانيا رسميا من تلك الهيئة فى ١١ يناير ١٩٧١ . ومن الواضح أنه لم يكن لديهما أى اتجاه للانفصال عن شريكهما تحت درع حلف الأطلنطى ، أو لأن تحجبا بدرجة جوهرية ما تقدمان له من تأييد سياسى ومالى وعسكرى .

---

(١) المقال الافتتاحى فى جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٧٠ . وقد سلم السفير يوست بأن الولايات المتحدة ليس لها الحق فى التشكيك فى إلقاء المسئولية على القوات المسلحة البرتغالية ، ولكنه كان يخشى الاستنتاجات الشديدة التطرف . المرجع نفسه .

وليس هناك ما هو جديد فى حقيقة أن جنوب أفريقيا ، بوصفها هى نفسها دولة استعمارية وامبريالية ، قد سيطرت على النظام الاجتماعى — الإقتصادى المتشابك لأفريقيا الجنوبية ، ولا فى دورها السياسى ـ العسكرى الحاسم . ومع ذلك فان التأييد الإمبريالى الغربى الفعال ، بما فى ذلك التأييد العسكرى والسياسى الأمريكى ؛ كثيرا ما ينكر أو ينتقص من شأنه .

ولم يكن البناء العسكرى لجنوب أفريقيا ، منذ خطاب رئيس الوزراء ماكميلان فى عام ١٩٦٠ — « رياح التغيير » — أمرا عشوائيا بأية حال . فالميزانية العسكرية للبلاد قد زادت ست مرات فى ست سنوات (١) . كما أن القوة الدائمة ، أو الجيش العامل (القوات البرية والجوية والبحرية) ، التى كانت منخفضة نسبياً (٧٫٧٠٠ جندى) فى عام ١٩٦١ ، قد زادت إلى ١٧٫٣٠٠ جندى فى عام ١٩٦٧ . وبالإضافة إلى ذلك توجد « قوة مدنية » قوامها حوالى ٢٥٫٠٠٠ جندى (فى عام ١٩٦٤) ، وإلى جانبها قوة من الكوماندو (متطوعين خاصين) مكونة من حوالى ٦٠٫٠٠٠ متطوع (فى عام ١٩٦٥) ، فيصبح المجموع الكلى أكثر من ١٠٠٫٠٠٠ جندى . أما قوة الشرطة المنفصلة — وقوامها حوالى ٣٠٫٠٠٠ جندى (١٩٦٦ — ١٩٦٧) (٢) — فهى مخصصة أساسا للاستخدام الداخلى ، ويشكل احتياطى قدره ٢٠٫٠٠٠ جندى (٣) دوريات ووحدات شرطة مدرعة متحركة تم تدريبها على مكافحة حرب العصابات . فكيف كان ذلك ممكناً ؟

وربما لا يوجد شىء أكثر اعتمادا على الظروف الإقتصادية من القوات

---

(١) من ٤٤ مليون راند (الراند = ١٫٤ دولار) فى ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، إلى ٢٥٥ مليونا فى ١٩٦٦ — ١٩٦٧ . انظر ، Military and Police Forces in the Republic of South Africa ، قسم الشئون السياسية وشئون مجلس الأمن ، وحدة الابارتهيد ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ١ — ٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١١ .

المسلحة الحديثه . وكما قال انجلز : « إن تسليحها ، وتركيبها ، وتنظيمها ، وتكتيكاتها ، واستراتيجيتها ، تتوقف فى المقام الأول على المرحلة التى تم الوصول إليها فى ذلك الوقت فى مجالى الإنتاج والمواصلات » (١) . إن صناعة جنوب أفريقيا واقتصادها بوجه عام (كما أشرنا فى الفصول السابقة)، يرتبطان ارتباطا وثيقا بصناعة الدول الإمبريالية واقتصادها . وفضلا عن ذلك فانه باستطاعة جنوب أفريقيا ، بفضل الأموال التى يوفرها إنتاجها الشديد الربحية ، استيراد الأسلحة والتكنولوجيا على المستوى العالمى الجارى.

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تزعم الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الأسلحة الخفيفة والذخيرة ، التى تكفى بالكاد لقمع الأغلبيات الساحقة المسلحة بالمثل ، فان اعتمادها من أجل التفوق إنما هو على المدرعات والقوات البحرية والجوية الحديثة ، التى تأتى مباشرة — حتى الآن — من الدول الإمبريالية . وقد كانت بريطانيا، بوصفها الدولة المستثمرة والممولة والتجاريه الكلاسيكيه، المورد العسكرى الرئيسى أيضاً (٢) حتى الحظر الذى قررته الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٣ ، والذى أنهى الكميات المسلمة من الأسلحة عند نهاية عام ١٩٦٤ . ومع ذلك فقد ظلت بريطانيا جوهرياً تحتفظ بأكبر بعثة عسكرية أجنبية فى البلاد .

ومع ضغط الرأى العام العالمى والمحلى على بريطانيا من أجل مراعاة حظر الأمم المتحدة لتصدير السلاح ، شرعت فرنسا تنسل فى هدوء نسبى — بعد انتهاء حربها الاستعمارية فى الجزائر — لتصبح المورد الرئيسى لجنوب أفريقيا . وابتداء من عام ١٩٦٣ باعت فرنسا على الأقل ، ٢ قاذفة مقاتلة من

---

(١) ف.انجلز ، "Herr Eugen Duhring's Revolution in Science" ، (Anti — Duhring) ، موسكو ، ١٩٤٧ ، ص ٢٤٩ .

(٢) بما فى ذلك المدمرات ، والطائرات النفاثة ، والسيارات المصفحة ، والطائرات . الميزانيات العسكرية للسنوات المقابلة (The Military Balance) . معهد الدراسات الاستراتيجية ، لندن .

طراز ميراج — ١١١ ، وطائرات هليكوبتر من طراز ألويت ، وتراخيص (ذات أهمية خاصة فى نقل المعارف التقنية) لإنتاج سيارات مدرعة من طراز بانار، وثلاث غواصات من طراز دافنى، ١٥ طائرة هليكوبتر ضخمة لنقل الجنود من طراز سوبر فريلون، ٩ طائرات نقل من طراز ترانسال(١). كما اشترت جنوب أفريقيا مقاتلات نفاثة من طراز امبالا من بلجيكا ،وكان من المقرر أن تبنى ٤٠٠ طائرة من هذا الطراز ، الذى قدمت شركة إيطالية الترخيص الخاص به ، والذى قامت بوضع تصميمه فى الأصل شركة رولز رويس ، التى يشرف مهندسوها على الإنتاج فى جنوب أفريقيا (٢) . أما الولايات المتحدة ، التى لا يوجد دورها أساسا فى المجال العسكرى ، فقد كانت على الرغم من ذلك تبيع طائرات نقل من طراز لوكهيد تصل قيمتها إلى ٣٥ مليون دولار سنويا (٣) . وتراخيص لإنتاج طائرات خفيفة(يمكن أن تستخدم فى مكافحة حرب العصابات) . وقد قدرت مبيعات فرنسا من الطائرات ، فى الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٨ ، بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار(٤) ، مما جعلها ثالث أكبر « زبون » بعد إسرائيل والولايات المتحدة . ومن المتوقع أن تزداد هذه المبيعات فى الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٥ ، بحيث تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار .

وقد شرعت بريطانيا فى أكثر من مناسبة — وذلك فى تنافسها مع فرنسا على تجارة الأسلحة المجزية مع جنوب أفريقيا — فى التراجع عن حظر

---

(١) نشستر كروكر ، « Military Aid to Africa South Sahara » ، فى مجلة أفريكا توديى ، عدد أبريل — مايو ١٩٦٨ .

(٢) جريدة ذى تيمس ، عدد ٢٤ يناير ١٩٦١ .

(٣) مجلة فورين ريبورت ، لندن ، ١٥ يناير ١٩٧٠ .

(٤) جريدة لوموند ، عدد ٢٢ يوليه ١٩٧٠ . وتعطى افتتاحية فى جريدة ذى نيويورك تيمس (عدد ٢٣ يوليه ١٩٧٠) رقما تقديريا ، هو ٥٠٠ مليون دولار ، لمجموع طلبيات السلاح .

تصدير الأسلحة الذى فرضته حكومة العمال فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٤ . وبعد ذلك بأسبوع أعلنت الحكومة قرارها ببيع ١٦ طائرة مقاتلة من طراز بوكانير ، وقطع غيار ، وأجهزة رادار ، كان قد سبق التعاقد عليها ، وبأنها لن توافق على توقيع عقود أخرى . ومع ذلك أفادت التقارير ، بعد ذلك بثلاث سنوات بأن الحكومة نفسها تتحايل للعودة إلى بيع الأسلحة ، مع وجود ثمانى طائرات بالفعل على خطوط إنتاج شركة هوكر سيديلي . أما الحجة القائلة بأن فرنسا ستبيع الأسلحة إذا لم تبعها بريطانيا ، وأن بريطانيا فى حاجة إلى العملات الأجنبية ، فلم تنجح فى التغلب على العداء الشعبى ، ووضع القرار مع ذلك على الرف . وبعد ذلك بثلاث سنوات أثارت حكومة حزب المحافظين من جديد قضية توريد الأسلحة للنظام العنصرى ، وقد أشار رئيس الوزراء هيث ، بعد زيارة لواشنطن فى منتصف ديسمبر ١٩٧٠ ، إلى أن الرئيس نيكسون قد أعرب عن « تفهمه » للخطوة الخاصة بالأسلحة . وفضلا عن ذلك وافقت الحكومة الأمريكية فى أعقاب ذلك ، فى ٥ يناير ١٩٧١ ، على أن تبيع للبرتغال طائرتين من طراز بوينج — ٧٠٧ (تبلغ تكلفة الواحدة منها ٩٫٢ ملايين دولار) يمكن استخدامها فى نقل الجنود — وذلك انتهاكا للحظر الذى فرضته الأمم المتحدة فى عام ١٩٦١ ، ومما يعتبر أول صفقة من نوعها بين حكومة وحكومة (بدلا من التوريد من خلال حلف الأطلنطى) .

وكاد تصميم الحكومة البريطانية على استئناف مبيعات الأسلحة إلى جنوب أفريقيا أن يمزق(١) مؤتمر رؤساء وزراء الكومنولث ، الذى اجتمع

(١) طلب رئيس الوزراء هيث تأييد استراليا ونيوزيلند . وكانت غانا ومالاوى وساحل العاج تؤيد لإجراء « حوار » مع جنوب أفريقيا . وبدت كينيا مترددة ، وكانت كندا تعارض الخطوة البريطانية على ضوء مصالحها التجارية مع أفريقيا السوداء . وألمحت نيجيريا والهند إلى تقييد العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا . وقال الرئيس نيريرى فى لندن ، فى مطلع أكتوبر : « . . . إذا بيعت الأسلحة ، فسيكون علينا أن نتساءل عن دورنا فى الكومنولث » . وتحدث الرئيس كاوندا فى ١١ يناير عن « نتائج عميقة الأثر » ، كما وضعت عدة مشروعات بريطانية على الرف فى زامبيا ، وفى مطلع يناير تم فصل ١٥ من ضباط الجيش واثنين من =

فى سنغافورة فى منتصف يناير ١٩٧١ . ومهما تكن ربحية مثل هذه التجارة بالنسبة لبريطانيا أو وزرائها ، فقد كان من الواضح أن الأمر أكبر من مجرد إثارة حسد فرنسا(١)، أو مجرد «الالتزام» بتنفيذ اتفاقية سيمونستاون(٢). والحجة الرئيسية التى قدمت (على أساس شبح الشيوعية البالى) هى الحاجة إلى مساعدة بريطانيا لجنوب أفريقيا من أجل تأمين الطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح (إن كل خط بحرى هو بالتأكيد بمثابة «حبل السلامة»). ومن الأمور ذات الدلالة أن ذلك ينطوى على ضرورة خرق الحظر الأمريكى على تصدير الأسلحة كتدبير تمهيدى لرد الاعتبار السياسى للنظام العنصرى .

ولكن رد الاعتبار السياسى لنظام الأبارتهيد له حتى سياق عالمى أكبر من مجرد السياق القارى ، ومن ثم يكون الدور الأمريكى بالغ الدلالة . وقد تعرض الموقف الأمريكى لبعض التعديلات منذ مطلع الستينات ، عندما انضم الممثل الأمريكى إلى ما تعتبره واشنطن « إدانة احتفالية للأبارتهيد » (تحذيرات لجنوب أفريقيا ، إعلانات بأن سياستها العنصرية « بغيضة » ، إلخ) فى الأمم المتحدة ، وكذلك تمييع المقترحات الأفريقية من أجل اتخاذ إجراء فعال (مثال ذلك وصف الوضع بأنه « يعكر بدرجة خطيرة » — بدلا من أن « يهدد » — السلام والأمن الدوليين) . فالوصف الأخير

= ضباط الطيران — وكلهم بريطانيون . وأدلى الرئيس أوبوتى فى ٨ يناير بالبيان الصريح الوحيد : « . . . إذا باعت بريطانيا أسلحة لجنوب أفريقيا ، فسيكون علينا آسفين أن نترك الكومنولث » تقارير صحفية ، يناير ١٩٧١ .

(١) قالت جريدة ذى إيكونومست إن فرنسا تستطيع أن تفعل ذلك لأن صلاتها مع مستعمراتها السابقة المبلقنة الخمس عشر فى أفريقيا ليست على شاكلة الصلات البريطانية الخاصة مع ثلاثمائة مليون من الشعوب السمراء والسوداء . عدد ١٦ يناير ١٩٧١ .

(٢) التى تنص على تسليم سيمونستاون البحرية من أيدى بريطانيا إلى أيدى جنوب أفريقيا، التى كان من المقرر توسيع أسطولها بمقدار ٢٠ سفينة ، قيمتها ١٨ مليون جنيه استرلينى ، ويجرى بناؤها فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٣ وقد انتهت التزامات بريطانيا بمجرد تسليمها . (المرجع نفسه) .

(« يهدد ») كان يمكن أن يعطى مجلس الأمن قوة إلزامية ، لا مجرد قوة توصية (١) ، مع ما يترتب على ذلك من زيادة فى الضغط الدولى تؤدى إلى تحقيق أغراضه .

إن مسألة حظر الأسلحة ، على سبيل المثال ، لها متضمنات سياسية عالمية معقدة أثرت فى موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة . وهكذا فى مناقشات مجلس الأمن حول مبيعات الأسلحة فى عام ١٩٦٣ ، بينما قصرت بريطانيا معارضتها على المبيعات التى « يمكن استخدامها فى تعزيز الأبارتهيد » ، مضت الولايات المتحدة خطوة أخرى فأعلنت وقف مبيعات الأسلحة ابتداء من يناير ١٩٦٤ . وقد كان ذلك قرارا سياسيا (٢) من جانب الرئيس كيندى سجل على أنه تدبير إيجابى — وإن يكن جزئياً — مع أفريقيا ، حتى على الرغم من أن الولايات المتحدة نفسها لم تكن إلا موردا صغيراً للاسلحة . ومع ذلك فان الدول الأفريقية والاشتراكية كانت تصر على حظر الأسلحة ومقاطعة السلع ، دون ثغرات ، وهو ما كانت واشنطن تعارضه فى ثبات ، وفى مارس ١٩٦٩ ، بعد تولى نيكسون الرئاسة بوقت قصير ، كان تخفيف واشنطن لحظرها عن طريق السماح ببيع محركات لعشرين طائرة نفاثة من طراز فالكون مستير ، وهى طائرات صنعت فى فرنسا بمحركات أمريكية (جنرال الكتريك) ، ينعكس فى تقدير للمسرح السياسى العالمى يختلف عما كان عليه منذ عشر سنوات .

كما انعكس بعد ذلك أيضاً فى الموقف من رد الاعتبار السياسى لدولة الأبارتهيد ، والخطوات التى تتخذ فيما يتعلق بذلك (« سياسة الاتصالات » ، « الحوار » ، إلخ) ، والتى تميزت بوجه خاص فى أعقاب « بيان لوساكا » المناهض للعنصرية الذى أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية فى ربيع عام ١٩٦٩ ،

---

(١) مجلة يونيتدنيشنز ريفيو ، عدد أغسطس — سبتمبر ١٩٦٣ ، ص ٢٠ — ٢٤ .

(٢) كان وزير الدفاع ماكنمارا ، استناداً إلى شليزنجر (المرجع السابق) ، ينظر إليه أيضاً على نحو يتعارض بطريقة غريبة مع نظرة المسئولين فى وزارة الخارجية ، الذين كانوا يخشون فقدان « مزايا التعاون مع جنوب أفريقيا فى مدى واسع من أمور الدفاع » .

والذى تجسد فى وثيقة للأمم المتحدة ، فى الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة (صوتت ضدها جنوب أفريقيا والبرتغال) . وكان الاستنتاج — كما قالت جريدة ذى وول ستريت جورنال — هو أنه « إذا كان باستطاعة جنوب أفريقيا أن تقيم علاقات تجارية مع أفريقيا السوداء ، فربما أصبحت الأمم الأفريقية السوداء أكثر استعدادا للتجاوز عن السياسات العنصرية الداخلية لجنوب أفريقيا » (١) .

وكانت جنوب أفريقيا نفسها تبذل جهودا مضنية لتوسيع روابطها ، مبتدئة من مالاوى (٢) ، ومدغشقر ، وموريشيوس ، وسوازيلاند ، وليسوتو ، ومدها إلى أفريقيا الغربية . وعلى الرغم من أن غانا (٣) ، وجابون ، وساحل

(١) جريدة ذى وول ستريت جورنال ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٦٩ .

(٢) وقعت اتفاقية تجارية تتضمن نصوصا خاصة بالعمال ، يبدأ تنفيذها فى نوفمبر ١٩٦٧ ، وبمقتضاها يعمل حوالى ٢٠٠٠٠٠ مالاوى فى جنوب أفريقيا (ويعمل ٨٠٠٠٠ مالاوى إضافى فى روديسيا) . [جريدة تيمس أوف زامبيا ، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٦٨ ؛ انظر أيضاً ، نداب ليزيثا ، "South Africa Woos Malawi" ، فى مايبيوبى (الحرية) ، نشرة المؤتمر الوطنى الأفريقى] . وقد تخلى دكتور باندا عن سياسة المقاطعة ، وبفضل « محاولة أساليب جديدة معا — أسلوب التعاون » . (جريدة صن ديى تيمس التى تصدر فى جوهانسبرج ، عدد ٢٨ يناير ١٩٦٨) . وهكذا تقوم البرتغال بتمويل خط جديد للسكك الحديدية إلى البحر من أجل مالاوى ، كما تقوم جنوب أفريقا ببناء عاصمتها الجديدة عند ليلونجيف .

(٣) كان الموقف الرسمى للجنرال انكرا ، وخلفه رئيس الوزراء كوتى بوسيا ، على سبيل المثال ، هو مواصلة المقاطعة الإقتصاديه ، ولكن التجارة غير الرسمية كانت تمضى قدماً عن طريق جزر كناريا ، وكان المتخصصون من بريطانيا وجنوب أفريقيا الذين يعملون فى مناجم الذهب بالأشانتى يرسلون أطفالهم إلى مدارس أقيمت خصيصاً للبيض (جريدة ستار التى تصدر فى جوهانسبرج ، عدد يناير ١٩٦٧) . وفضلا عن ذلك كانت أكرا تؤيد « الحوار » رسمياً حتى مؤتمر القمه لمنظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٧١ ، عندما غيرت موقفها على نحو ملائم فى وسط المؤتمر . وفى مؤتمر القمة التاسع للمنظمة فى الرباط ، فى عام ١٩٧٢ ، كانت ضد الحوار كلية . وكذلك غيرت مالاجاشى موقفها من الحوار ، واتخذت موقفا ضده ، وألغت اتفاقية التعاون الموقعة مع جنوب أفريقيا .

العاج(١) ، كان لديها استعداد للتقبل، فان غالبية البلاد الأفريقية مثل نيجيريا - ربما لم تكن غافلة عن دور المستعمرين فى انفصال بيافرا ، أو عما تلا ذلك من غزو غينيا المجاورة - رفضت مناورات من نوع العرض الذى قدمه رئيس الوزراء فيرستر بعقد معاهدة عدم اعتداء . وإذا كان عدد الزعماء الأفريقيين الذين يتصدرون هذا الكفاح السياسى صغيرا ، وإن يكن مؤثرا ، فان أكثرهم يوجدون فى بلاد تمارس فيها واشنطن وباريس ولندن نفوذا ملموســـا .

وتعلق واشنطن نفسها على هذا الصراع أهمية على درجة من الضخامة أرغمتها - فى وجه الرأى العام العالمى الساحق - على وضع أساس منطق محكم للسياسة الرسمية الأمريكية التى لا يمكن أن تكون قبولا سافرا للأبارتهيد . وقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكية نيوسوم « أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك ، ونحتفظ باخلاصنا حتى مع الحكومات الأفريقية المعتدلة »(٢). وعندما ترفض واشنطن تأييد النضال التحريرى ، أو الإصلاحات الإجتماعية المعتدلة من النوع الذى يدعو إليه مجلس الكنائس العالمى ، وجمعية الدراسات الأفريقية ، والمنظمات التى يقلقها أن « حركات التحرير لن تجد المساعدة إلا من البلاد الشيوعية ، فانها « تجد من العسير عليها أن ترى هذا الطريق سلميا أو فعالا » (٣) . وهى ترفض بالمثل ، كما كان يمكن أن نتوقع ، موقف منظمة الوحدة الأفريقية الذى كانت تؤيده الدول الإشتراكية فى الأمم المتحدة ، والذى كان يطالب « بعزل » جنوب أفريقيا دبلوماسيا ، أو تقييد العلاقات

---

(١) وصف الرئيس هوفويه - بوانييه المقـاطعة وحظر الأسلحة « بالغباء » ، ودعا إلى عقد مؤتمر يضع خطوات لإجراء مناقشات مع جنوب أفريقيا . جريدة برافدا ؛ عدد ١٣ نوفمبر ١٩٧٠ .

(٢) خطاب ألقاه مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، دافيد د. نيوسوم ، فى جامعة الشمال الغربى ، تحت عنوان : « U.S. Options in Southern Africa » ، مضبطـة الكونجرس ، ٢٦ فبراير ١٩٧١ ، ص E 1169 .

(٣) المرجع نفسه .

العسكرية أو الإقتصادية ، باعتباره « موضع شك حتى لو كان قابلا للتنفيذ » . وهكذا فعن طريق التخلص من الخيارات ، لا يتبقى أمام السياسة الخارجية استنادا إلى مساعد وزير الخارجية نيوسوم — غير « الاتصالات » ، أى أن « يعرف كل جانب ما يتحدث عنه الجانب الآخر . . . . وذلك يعطى أملا أكبر » . ومن الواضح أنها سياسة لا للقبول السافر ، وإنما لرد الإعتبار السياسى الخجول ، وإن يكن يتميز بالدهاء .

وقد نفذ هذا الخط الأخير للسياسة الخارجية الأمريكية عن طريق تشجيع المسئولين الأمريكيين لأعضاء الهيئة البرلمانية للزنوج كى يحثوا الأفريقيين الأمريكيين ، وبخاصة الرياضيون والفنانون الذين يحصلون على أعلى الأجور فى العالم ، على عدم الإلتزام بالمقاطعة وأداء عروضهم فى جنوب أفريقيا . ووفق خطوط مماثلة اقترح مساعد وزير الخارجية الأمريكية نيوسوم تعيين سفير أمريكى أسود لدى جنوب أفريقيا ، وذلك بعد زيارته لها فى نوفمبر ١٩٧٠ . ومع ذلك فان الدول الأفريقية والإشتراكية لم تكن فى الدورة الاستثنائية لمجلس الأمن ، التى عقدت فى أفريقيا لأول مرة فى فبراير ، ١٩٧٢ ، لتتزحزح عن تصميمها على تصفية الإستعمار والعنصرية ، فطالبت البرتغال بوقف حربها الإستعمارية ، وأدانت جنوب أفريقيا لسياسة الأبارتهيد التى تنتهجها ، على الرغم من أنه لم يكن باستطاعتها مطالبة بريطانيا إلغاء الصفقة التى أبرمتها مع روديسيا الجنوبية على حساب شعب زيمبابوى الذى يتجاوز الخمسة ملايين .

إن متضمنات الإستثمارات والأرباح الإحتكارية الأمريكية ، والسياسة الخارجية الأمريكية ، هى بوضوح ذات أهمية خطيرة بالنسبة لأفريقيا . فاذا كانت هذه الاستثمارات والارباح قد وفرت الاساس الإقتصادى الطويل الامد للسياسة الخارجيه الامريكية ، فمن الواضح أن حكام أمريكا لديهم اعتبارات طبقية سياسية — عسكرية أوسع نطاقا ، وهى اعتبارات — حتى إذا كانت بوجه عام موازية لهذه الإستثمارات والارباح — ليست مجرد

تفرع عنها . وهى ربما كانت على علاقة متبادلة بدرجة وثيقه أكبر بسياسة واعية لتأييد الطبقات الاقلية الرجعية ، سواء على نطاق القارة ، أم على نطاق عالمى .

إن السياسة الخارجية لواشنطن ولندن ، التى تعزز داخليا فى الواقع الانظمة العنصرية والإستعمارية فى مواجهة أغلبيتها الساحقة السوداء ،وتهدد إقليميا دولا مستقلة مجاورة مثل زامبيا وتنزانيا ، من الواضح أيضاً أنها تتصور بريتوريا كشريك سياسى فى الاستراتيجية الإمبريالية العالمية . وعلى سبيل المثال شرعت الولايات المتحدة ، بغية « ملء الفراغ » الناشىء عن تخلى بريطانيا عن التزاماتها شرق السويس ، فى بناء القاعدة ومركز الإتصالات (اللذين يرفعان العلمين الامريكى والبريطانى ، والمزودين بأفراد من كلتا الدولتين) على دييجو جارسيا (جزيرة بريطانية فى أرخبيل تشاجوس ، فى المركز الجغرافى للمحيط الهندى)،واللذين أعلنت جريدة الحكومة التنزانية(١) أنهما يهددان كل مستقبل المنطقة المحيطة . وستوفر القاعدة حلقة عالمية بين الفلبين وإثيوبيا فى سلسلة المواصلات الامريكية ، فضلا عن أقمار التجسس الامريكية ، ومحطات التتبع الامريكية فى كينيا ومدغشقر ؛ وكذلك نظام الرادار والإتصالات المقام بالفعل فى جنوب أفريقيا ، والقادر على مراقبة حركات جميع السفن فى جنوب المحيط الأطلنطى وفى المحيط الهندى .

وفى توافق مع مفهوم جنوب أفريقيا « كجاويش » بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية — البريطانية ، أفادت التقارير بأنها تسعى إلى عقد معاهدة مع حلف الأطلنطى ، أو إلى الاعتراف بها كحلقة وصل بين حلف الأطلنطى وجنوب شرق آسيا . ومن الواضح أن الرئيس نيكسون قد « قبل الحجة الاستراتيجية ، على الرغم من أنه على استعداد لفقد شعبيته بأن يعلن ما إذا

---

(١) جريدة ستاندارد ، عدد ١٨ ديسمبر ١٩٧٠ . « إن امكانيه السماح لجنوب أفريقيا باستخدام القاعدة الجديدة تعتبر سببا إضافيا للإنذار » . (المصدر نفسه) .

كان يعتقد أن بيع الأسلحة لجنوب أفريقيا هو الطريق الصحيح لتنفيذ هذه الاستراتيجية » (١) . وبقدر أكبر من الصراحة قال آخرون ، ومن بينهم جنرال هانزكرولز ، الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة لحلف الأطلنطى بهولندا ، والمحرر الحالى بنشرة حلف الأطلنطى NATO's Fifteen Nations ، بأن جنوب أفريقيا يجب أن تصبح « عضوا خارجيا » بذلك الحلف .

كما أن مفهوم الولايات المتحدة وبريطانيا لجنوب أفريقيا كشريك صغير فى منطقتى أفريقيا والمحيط الهندى - مثل مفهومهما لإسرائيل فى العالم الأفريقى - العربى — الذى لا يعدو أن يكون صورة معدلة لحلف موجه ضد حركات التحرر الوطنى والحركات العمالية والاشتراكية (التى توصف كلها عادة بأنها حركات « شيوعية ») ، له متضمنات بالنسبة لدول مثل بنجلاديش والهند كذلك . وبالنسبة للقوى التقدمية الأفريقية والعالمية بوجه عام ، فان ذلك يمكن أن ينطوى بوضوح على كفاح مشترك ومبدئى ليس فقط ضد الاستغلال النهاب الذى يمارسه الماليون الأجانب والإحتكارات الأجنبية ، وإنما بدرجة ليست أقل ضد السياسات الخارجية السياسية - العسكرية العدوانية للإمبريالية .

الولايات المتحدة والدول الأفريقية — العربية والنزاع العسكرى

فكرة عامة

إن أفريقيا الشمالية ، (حيث ظهرت الدول التقدمية أقوى ما تكون كعنصر مناهض للإمبريالية) ، بوصفها جزءا من القارة الأفريقية ، وترتبط

---

(١) جريدة ذى إيكونومست ، عدد ٩ يناير ١٩٧١ . ترى هذه الجريدة المحافظة أن تدفع جنوب أفريقيا « ثمناً سياسياً » ، يتمثل فى « التخفيف من نظام الحظر ، وتخصيص مزيد من الأموال لرفاهية الأفريقيين ، والإفراج عن بعض المسجونين » .

ارتباطا وثيقا بالشرق الأوسط العربي(١) (حيث المصالح الإمبريالية كبيرة للغاية) ، كانت فى خلال فترة ما بعد الحرب إحدى ساحات النزاع العالمية الأكثر حدة . وقد كانت الأهداف الإستراتيجية والانحيازات السياسية ، الوثيقة الارتباط بالمصالح الإقتصادية ، هى القوى المحركة للإمبريالية .

إن مجمع البترول فى أفريقيا الشمالية والشرق الاوسط له أهمية خاصة منذ أواخر الخمسينات ، بسبب خوف واشنطن من التفاعل السياسى المتسلسل الذى يؤثر فى هذا المصدر للثروة الحديثة . وقد أفادت التقديرات المحافظة بأن الاستثمار الامريكى فى هذا المجال ، فى منتصف الستينات ، قد زاد إلى ٤٫٥ بلايين دولار (منها حوالى بليون دولار فى العربية السعودية ، ٥٠٠ مليون دولار فى ليبيا) . وكان ذلك أكثر من الاستثمار المعترف به رسميا فى كل القارة الافريقية . وفضلا عن ذلك استخلصت الإحتكارات الامريكية - عن طريق انتزاع أعلى معدلات للربح فى العالم من بترول هذه المنطقة — حوالى ثلث جميع أرباحها فيما وراء البحار . يضاف إلى ذلك فان حقيقة أن بريطانيا وفرنسا لديهما استثمارات كبيرة ، وأن حوالى ٦٠ ٪ من بترول أوربا الغربية — اللازم لصناعة البتروكيماويات التى تمتلك فيها الإحتكارات الامريكية أيضا نصيبا كبيرا — كان يجىء من العالم الإسلامى ، كانت تعمل

---

(١) إن تعبيرى الشرق الأدنى والشرق الأوسط — ابتكر التعبير الأخير فى عام ١٩٠٢ المؤرخ البحرى الأمريكى ا.ت. ماهان (انظر مجلة فورين أفيرز ، عدد يوليه ١٩٦٠ ، ص ٦٦٥ — ٦٧٥) للدلالة بوجه عام على منطقة تمتد من أفريقيا الشمالية فى الغرب ، حتى الهند فى الشرق — يستخدمان ويفسران بطرق مختلفة ، سواء معاً أو على نحو منفصل ، وفى بعض الأحيان على نحو قابل للتبادل . والتعبيران يتضمنان مصر ، بأراضيها سواء فى آسيا أم فى أفريقيا ، على الرغم من أن « المغرب » أو الغرب العربى (ليبيا وتونس والجزائر ومراكش) يعامل عادة على انفصال . وتغير وزارة الخارجية الأمريكية فى نشراتها المرة بعد الأخرى تعريفها للمنطقة ، مما يدفع حتى المتخصصون فى بعض الأحيان الى الاستنتاج « بأنها منطقة غير متبلورة لا يمكن تعريفها » . (The Big Powers and the Present Crsis in the Middle East ، إعداد س. ميراين ، نيوجرسى ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣) .

بدرجة متزايدة على تحويل السياسات الإقليمية الأمريكية إلى سياسات عالمية. وقد أسفر النزاع المحتوم، وبخاصة مع القوى الوطنية العربية المتنامية، إما عن استعدادات للحرب، أو عن صدامات مسلحة، فى معظم سنوات ما بعد الحرب. ومع ذلك فان المرحلة قد بدأت مبكرا.

وقد حددت الدول الإستعمارية المتنافسة إطار القوة السياسية - العسكرية فى هذه المنطقة فى القرن الذى سبق قيام الإمبريالية الأمريكية بدور مستقل هام. وكان لذلك جانبه الإقليمى، وجانبه فيما بين القارات، فى آن واحد. وهكذا عند بداية هذا القرن كانت «المسألة الشرقية» التى طرحتها الدول الإمبريالية تنطوى على أفول نجم الإمبراطورية العثمانية («رجل أوربا المريض»)، وحلول شكلها الخاص للسيطرة محل هذه الإمبراطورية. وذلك «لأنه»، كما قال لينين، «لا يمكن تصور أى أساس آخر فى ظل الرأسماليه لتقسيم مجالات النفوذ، والمصالح، والمستعمرات، إلخ غير حساب قوة المشتركين فى التقسيم، قوتهم الإقتصادية المالية العسكرية العامة، إلخ.» (البنط الأسود فى الأصل) (١). وقد نجحت الدولتان الإستعماريتان الأوربيتان الرئيسيتان، انجلترا وفرنسا، فى تحقيق موقع سائد فى هذه المنطقة، وذلك بأن قمعتا فى أول الأمر منافسيها المشتركين — روسيا القيصرية، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبعد ذلك الاطماع الإمبريالية لالمانيا، التى كانت تجذبها أيضاً موارد بترول الشرق الاوسط، وموقعه الإستراتيجى.

وقد ساد نمط القوة الذى ترتب على ذلك — دعك مما كان يطرأ عليه من تعديل طفيف نتيجة لتأثير القوى الجديدة الصاعدة — بين الحربين العالميتين. وهكذا بعد هزيمة ألمانيا فى تحالف مع تركيا فى الحرب العالمية

---

(١) ف.ا. لينين، «Imperialism, the Highest Stage of Capitalism»، فى Selected Works، دار النشر للغات الأجنبية، موسكو، ١٩٥٢، المجلد الأول، الجزء الثانى، ص ٥٥٨.

الاولى ، كان على بريطانيا وفرنسا أن تتراجعا عن اتفاقهما السرى - «سايكس بيكو» - فى أبريل ١٩١٩ ، كى يقسما فيما بينهما الاجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية. وذلك لان روسيا السوفيتية - بعد ثورة أكتوبر - قد تبرأت من المعاهدات السرية، وأعلنت نصوص هذه المعاهدات لعالم يقظ ومتنبه(١). وعلى الرغم من ذلك فان الدولتين مارستا السيطرة بوجه خاص من خلال الإنتداب، وعاملتا البلاد فيما بين الحربين العالميتين على أنها دول تابعة إلى حد كبير . وعلى الرغم من أن واشنطن ظلت فى خلال الحرب العالمية الثانية تعتبر الشرق الاوسط مجالا بريطانيا — حتى وإن يكن آخذا فى الضعف - « للمسئولية » السياسية والعسكرية ، باستثناء العربية السعودية وفلسطين(٢) ، فان الولايات المتحدة أخذت تؤكد وجودها عن طريق بناء تكميلى لقواعد فى ليبيا ومصر والعربية السعودية وإيران . وقد انعكس الموقع المتآكل لفرنسا كدولة استعماريةفى نفوذها الذى كان آخذا فى الافول فى سوريا ولبنان ، وانسحاب القوات الفرنسية منهما بحلول عام ١٩٤٦ .

وقد أعطى التحلل العالمى للنظام الاستعمارى بعد الحرب العالمية الثانية دول أفريقيا الشمالية دورا جديدا فى العالم الافريقى الآسيوى الصاعد . ولكن من ناحية بينما كان مسارها المستقل يلقى الدعم والتأييد من جانب الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى ، فان القبضة المتداعية لبريطانيا وفرنسا ، من الناحية الاخرى ، كانت تدعمها أو تحل محلها سياسة خارجية أمريكية أكثر فعالية للتدخل والتغلغل الاقليميين ، وكذلك لتطويق الاتحاد السوفييتى عالميا .

ويعتبر تورط القوة الامريكى المباشر الواسع النطاق فى هذه المنطقة

---

(١) انظر ، ا. وليامز ، Britain and France in the Middle East and North Africa 1914—67 ، لندن ، ١٩٦٨ ، الفصل الأول .

(٢) انظر ، ج.س. هوريفز ، Middle East Dilemmas, Background of US Policy ، نيويورك ، ١٩٥٣ .

ظاهرة تميزت بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فان الحرب الباردة ضد « الشيوعية » ، كان من العسير أن تخفى حركة رئيسية ضد القومية العربية المناهضة للإمبريالية ، تعول بدرجات متفاوتة على "قوى الرجعية فى تركيا وإسرائيل والدول العربية المحافظة . وفى مارس ١٩٤٧ ، بعد أن لم يعد باستطاعة بريطانيا « تحمل المسئوليات » فى تركيا وفى اليونان (حيث كان الوطنيون يحتلون ثلاثة أرباع مساحة البلاد) (١) ، قرع مبدأ ترومان الطبول داعيا واشنطن إلى تولى المسئولية . أما تركيا ، بتقاليدها العسكرية القوية ، فقد أصبحت عندئذ البلد الوحيد فى الشرق الاوسط (مفترضين أن اليونان هى من الناحية الجوهرية دولة أوربية (الذى يتطابق مع واشنطن تطابقا حميما ، ومع قيام حلف الأطلنطى دعيت للانضمام إليه . وهذه السياسة الأمريكية النشطة سرعان ما امتدت إلى فارس (إيران) ، وعملت فى اتفاق تام مع بريطانيا ، كما أعلن السفير ماكهى فى استانبول ، فى نوفمبر ١٩٤٩ ، وإن « لم يكن فى اتحاد وثيق للغاية » يمكن أن « يلطخ الصورة الأمريكية » (٢).

وربما كانت اسرائيل ، بسبب حجمها الصغير ، ذات قيمة فريدة بالنسبة لصانعى السياسة الأمريكيين ، وليس أقلها بسبب موقعها المتميز فى وسط الدول العربية . فبعد قيام دولة اسرائيل فى عام ١٩٤٨ بوقت قصير ، مع إدلاء الاتحاد السوفييتى بصوته لصالح الاستقلال عن السيطرة البريطانية ، حول الزعماء الطموحون فى الحركة الصهيونية سياسة إسرائيل الخارجية إلى مسار توسعى شوفينى وثيق الارتباط بالإمبريالية البريطانية والأمريكية . ومنذ ذلك الحين أخذت لندن فى بادىء الأمر ، ثم واشنطن بعد ذلك ، فى الاستفادة من الصلات الغربية والتوجه الغربى للدولة الجديدة لاستخدامها ككبش (آلة

---

(١) انظر ، The U.S. and the Middle East ، إعداد س.ج. ستيفنز ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، الفصل السادس .

(٢) برنارد لويس ، The Middle East and the West ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ١٢٨ — ١٢٩ .

حربية كان القدماء يستخدمونها لدك حصون المدن المحاصرة) ضد الدول العربية التقدمية ، ووسيلة لمواصلة التغلغل فى أفريقيا وآسيا ، وفى الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتى . وكان لذلك أيضاً ميزة مزدوجة ، فهو من ناحية يبدو أنه يصدر المشكلة اليهودية فى العالم الرأسمالى التى لم تحل عبر القرون - إلى حيث يفترض حلها فى الشرق الأوسط وهو من ناحية أخرى يخفى الإمبريالية الأمريكية خلف ستار التشويه الدعائى لكفاح قومى بين دولة صغيرة تتعرض للمضايقات وبيئة عربية معادية .

وتتميز بداية الخمسينات بالمحاولات الأمريكية لتقييد القومية العربية المكافحة داخل إطار إقليمى تسيطر عليه الإمبريالية . ومع ذلك أخفقت المحاولات لإنشاء قيادة دفاع للشرق الأوسط تتضمن البلد العربى الرئيسى - وهو مصر - إلى جانب بريطانيا وفرنسا وتركيا ، وذلك بسبب المعارضة الوطنية المصرية(١) . فقد كانت مصر ترتاب فى تركيا ، كما كانت تطالب بأن تتخلى بريطانيا عن قاعدتها على الضفة الغربية لقناة السويس - التى كانت تعتبر فى ذلك الوقت أكبر قاعدة أجنبية فى العالم - وبجلائها عن منطقة القناة ، التى كانت تحتلها بالقوة بعد أكتوبر ١٩٥١ .

وحتى منتصف الخمسينات كانت الولايات المتحدة تزيد باطراد تغلغلها السياسى والإقتصادى فى هذه المنطقة ، لا سيما فى ثروتها البترولية (٢) . ولما لم يكن ذلك مقترنا بنجاح مأمول فى تكوين ما كانت واشنطن تعتبره كتلة محورية فى شبكتها العالمية - حلف بغداد عسكرى واسع (يستند بدرجة كبيرة على توسيع الأحلاف الثنائية التركية السابقة) ، فقد أرغمت على مواصلة

---

(١) ب . ريفلين ، ج . س . سزوليوفيتز ، <u>The Contemporary Middle East</u> ، نيويورك ، ١٩٦٥ .

(٢) بحلول عام كانت الولايات المتحدة تسيطر على ½ امتيازات الشرق الأوسط ، وعلى ¾ حقول البترول واستخراجه فيه .

تركيزها على قواعدها الجوية الخاصة، وعلى القواعد الجوية لحلف الأطلنطى، فى تركيا والعربية السعودية وليبيا والمغرب، وعلى أسطولها فى البحر المتوسط. ومع ذلك فمن أجل أن توازن الإمبريالية الأمريكية فشلها فى كسب الدول العربية البارزة ، فقد سعت إلى مزيد من النفوذ فى تركيا وإيران (وكلاهما بلد مسلم ، ولكنه ليس عربياً) ، وزادت روابطها مع إسرائيل ، وكذلك - كما قال سفير الولايات المتحدة لدى مصر فى "فترة ١٩٦١ — ١٩٦٤ — مع « ملكيات تقليدية (عربية معينة) كان موقعها يستند إلى صفوة من الأمراء والتجار ، وليس إلى الإحساس الأكبر بمجموع الشعب »(١) . وهكذا يواصل السفير الأمريكى كلامه قائلا إن « الإجراء الأمريكى كان غالبا ما يفسر على أنه موجه نحو الأهداف نفسها التى كانت تنتهجها بريطانيا وفرنسا فى الماضى » (٢) .

وقد ركزت واشنطن ، بدرجة لا تقل عن لندن ، على مصر بوصفها القوة السياسية والعسكرية الرئيسية التى تهدد الإمبريالية فى هذه المنطقة . فالإنتفاضة الوطنية ، التى أدت إلى الإطاحة بالملك فاروق فى يوليه ١٩٥٢ ، أعطت مصر الفرصة بأن تعمل وفق ما تمليه مصلحتها الخاصة ، وأرغمت البريطانيين فى عام١٩٥٣ على الموافقة على الحكم الذاتى للسودان ، وفى أكتوبر من العام التالى على التعهد بالجلاء عن السويس بحلول يوليه ١٩٥٦ . وفضلا عن ذلك فانه فيما وراء هذا الإطار كان باستطاعة مصر المستقلة بفضل موقعها الرئيسى ، وكانت تمارس بالفعل ، مساعدة حركات التحرر الوطنى ، وإحداث تأثير هام على قارتين ، لا سيما فى العالم العربى والإسلامى . ولم يكن من شأن ذلك إلا إحداث الاضطراب فى صفوف الإمبريالية والصهيونية ،وصفوف كبار أصحاب الأرض الاقطاعيين والرأسماليين المتعاونين مع الحكم الأجنبى.

---

(١) جون س. بادو، The American Approach to the Arab World ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ١٠ .

(٢) المرجع نفسه .

وكانت المصالح المعارضة تترجم إلى سياسات أدت بالضرورة إلى النزاع فى مجال أو أكثر .

وقد بالغ صانعو السياسة الأمريكيون ، كما كان يمكن أن نتوقع ، فى قدرتهم على إحباط جهود مصر لدعم قوتها فى خلال السنوات الحرجة ١٩٥٢ — ١٩٥٥ . وعندما سعى الضباط الشبان ، بزعامة البكباشى جمال عبد الناصر ، إلى الحصول على الأسلحة والمعونة المالية من الولايات المتحدة ، قدمت معونة عسكرية لمصر، وإنما بثمن سياسى باهظ - بشرط السماح بدراسة برامجها ومنشآتها العسكرية الداخلية ، وارتباطها بحلف بغداد الذى أنشىء فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٤ ، وعدم تنمية روابطها مع الدول الاشتراكية . وقد رفض الرئيس عبد الناصر مثل هذه الانتهاكات لسيادة البلاد ، على الرغم من حقيقة أن سيطرة الامبريالية على سوق السلاح قد أعطاها رافعة هائلة . وقد تزايد الاحساس بخطورة هذا الاحتكار فى خلال الحرب الفلسطينية فى عام ١٩٤٨ ، مثال ذلك أن الأسلحة الفاسدة التى زود بها الجيش المصرى أولئك المقربون من الملك فاروق ، قد أدت إلى تنبه الضباط الأحرار إلى الصلة بين الأعداء المشتركين للشعب العربى فى الخارج والداخل . وفضلا عن ذلك ، فانه عندما قامت القوات الاسرائيلية بغارة كبيرة على قطاع غزة فى فبراير ١٩٥٥ ، بمجرد أن رفضت القاهرة الانضمام إلى حلف بغداد الذى ترعاه الولايات المتحدة ، أصبح الزعماء المصريون مقتنعين بالصلة الوثيقة بين واشنطن وتل أبيب . وقد كان الاقتناع بأن السياسة الأمريكية تعارض من حيث المبدأ النظام الجديد فى مصر هو الذى أدى بالقاهرة إلى التحول نحو الدول الاشتراكية . وكنتيجة منطقية لذلك قررت مصر فى جرأة ، فى سبتمبر ١٩٥٥ ، شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا ، دون أية خيوط سياسية .

إن البحث عن التأييد لدى الجماعة الاشتراكية ، الذى شكل نقطة تحول فى نضال البلاد من أجل الاستقلال ، يعترف به أحيانا أيضاً فى الغرب —

وإن يكن فى العبارات المشوهة لسياسات "قوة الكبيرة . وبهذا المعنى يعبر عن الدور الجديد للاتحاد السوفييتى متخصص إقليمى معروف جيدا ، بقوله إنه « ليس نتيجة للغزو ، ولا للتسلل خلسة : فالاتحاد "السوفييتى أصبح من دول الشرق الأوسط عن طريق "الدعوة » (١) .

وقد كانت الامبريالية الأمريكية والامبريالية "بريطانية مرة أخرى القوتين الرئيسيتين فى سلسلة الأحداث المتوازية ، وإن لم تكن تخلو من الترابط ، عندما كانت تسعى إلى الحصول على الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية فيما أصبح "قضية الكلاسيكية لتمويل السدالعالى . وبعد ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، عندما وعد "البنك الدولى للتعمير والتنمية بتقديم ٢٠٠ مليون دولار، شريطة أن تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا ٥٦ و ١٤ مليون دولار على التوالى لتشييد السد ، مورست ضغوط مجددة على مصر ، من خلال واسطة القرض المقترح ، كى تغير مسارها السياسى (٢) . ولكن إذعان مصر لم يكن وشيكا ، كما أكدت تحركات دبلوماسية مثل اعتراف مصر بجمهورية "صين الشعبية فى مطلع ١٩٥٦ . ولم تكن الامبريالية بطيئة فى الرد على هذه "التحركات - أولا فى المجال الاقتصادى ، ثم بعد ذلك فى المجال "العسكرى .

وأخذ وزير الخارجية دلاس المبادرة فى ١٩ يوليه ١٩٥٦ ، ودبر ردا محسوباً على مصر ، بأن سحب بطريقة استفزازية العرض الأمريكى السابق

---

(١) والتر لاكير ، The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East 1958 - 68 . وثمة تقويم مماثل ورد فى : Soviet — American Rivalry in the Middle East ، إعداد ج.س. هيورفيتز ، جامعة كولومبيا ، نيويورك ، ١٩٦٩ .

(٢) كان هناك مطلب بألا تنفذ مصر — خارج مستوى متواضع — الاتفاقية الموقعة لشراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا ، وبأن يشرف البنك الدولى على المالية المصرية ، وبأن تحد القاهرة من النشاط السياسى الدولى « غير الودى » تجاه الدول الغربية . م . كير ، « Coming to Terms with Naser » فى مجلة انترناشونال أفيرز ، لندن ، يناير ، ١٩٦٧ ، ص ٧١ .

بتمويل السد العالى (وتبعته بريطانيا والبنك الدولى) (١) . وقد ثبت أن ذلك كان سوء حساب خطيرا على ضوء حقيقة أنه كان متاحا لمصر الحصول على مساعدة سوفييتية بديلة. ففى ٢٦ يوليه قامت مصر بتأميم قناة السويس، وذلك فى خطوة ترمى إلى ضمان سيطرتها على هذا الممر المائى ، ومن ثم الحصول أيضاً على إيرادات أكبر (لم تكن حتى ذلك الحين تتجاوز ٥ ٪ من مجموع الإيرادات)(٢) للتنمية الداخلية للبلاد . وكانت استجابة واشنطن، على غرار استجابة لندن ، هى تجميد الأصول المصرية ، ومحاولة فرض «إشراف دولى» على القناة (مثال ذلك خطة دلاس فى ١٦ أغسطس ،وخطة « لجنة الخمسة » وجمعية المستفيدين من القناة فى سبتمبر) من أجل انتزاعها من الأيدى المصرية . ولكن هذه المقترحات كانت ترفض على الفور .

وفى العدوان الإنجليزى - الفرنسى - الإسرائيلى التالى ، بقيادة القوات الإسرائيلية فى ٢٩ أكتوبر ، يعتبر الدور الإمبريالى منوراً ، لا سيما على ضوء الأحداث المقارنة بعد ذلك بعشر سنوات . وقد أشارت الأدلة التى تجمعت فى ذلك الوقت إلى تواطؤ بريطانياوفرنسا فى تحريض إسرائيل على الهجوم (كما أثبتت هذا التواطؤ فى إسهاب منذ ذلك الحين) (٣) . وفى عشية

(١) جون س. باردو ، « Development and Diplomacy in the Middle East » ، فى نشرة علماء الذرة ، مايو ١٩٦٦ .

(٢) فيما بعد كانت القناة المؤممة تحقق حتى ٥ يونيه ١٩٦٧ دخلا سنويا قدره حوالى ١٠٠ مليون جنيه مصرى .

(٣) كشف أنتونى ناتنج ، وزير الدولة للشئون الخارجية فى حكومة رئيس الوزراء أنتونى إيدن ، (فى كتابه No End to a Lesson ، لندن ، ١٩٦٧) ، أن الوزراء ككل كانت على علم بمؤامرة دولية . وقد علقت جريدة نيوستيسمان على ذلك قائلة : « حتى فى ذلك الوقت كان كثيرون (ومن بينهم الجريدة نفسها) يعتقدون أن بريطانيا وفرنسا كانتا متواطئتين مع الإسرائيليين ، ولو أنه لم يكن هناك من يشك فى أننا دفعناهم من الناحية الفعلية إلى غزو مصر . ومنذ عام ١٩٥٦ تراكمت أدلة هذا التواطؤ إلى درجة أصبح من المستحيل معها دحضها» . ومن المؤكد أن وزير الخارجية سلوين لويد قد عقد اجتماعاً سرياً فى فيلا

العدوان لم تعترض واشنطن على حشد القوات، مما كان يعني في الحقيقة قبول استخدام القوة (١). وكان الرئيس أيزنهاور في منتصف سبتمبر يأمل بوضوح في أن يكون التهديد باستخدام القوة المسلحة من جانب بريطانيا وفرنسا كافياً لتخويف مصر.

ويكشف الحساب الشخصي لفترة الرئيس أيزنهاور عن حقيقة أن الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية لم يكن مستبعداً من سياسة البيت الأبيض. ففي ٣١ يوليه ١٩٥٦، بعد بضعة أيام من تأميم قناة السويس، كتب الرئيس أيزنهاور إلى رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن يقول: «نحن نعترف بالقيمة الفائقة لقناة السويس بالنسبة للعالم الحر، وبأن إمكانيه الاستخدام الفعلي للقوة يمكن أن تصبح ضرورة من أجل حماية الحقوق الدولية» (٢). ومع ذلك فان الرئيس أيزنهاور كان يأمل أن تكون «الضغوط (الأخرى) على الحكومة المصرية» فعالة. ولكنه أضاف قائلا بأنه إذا «كان من المستحيل تسوية المشكلة في نهاية الأمر إلا عن طريق الوسائل العنيفة»، فانه يتعين بذل جهد كبير لاقناع الرأى العام بأن هذا الاجراء لم «يتخذ فقط لحماية المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأفراد» (٣).

= خارج باريس مع موشي ديان والفرنسيين. واتفق في هذا الاجتماع على أن يبدأ الإسرائيليون بالهجوم على مصر، وعندئذ تتدخل بريطانيا وفرنسا، مطالبتين بانسحاب المتقاتلين إلى مسافة عشرة أميال بعيداً عن كل من جانبي قناة السويس. وقد وقعت معاهدة ثلاثية — وهي المعاهدة التي أصر عليها الممثل الإسرائيلي — في مدينة سيفر في ٢٣ — ٢٤ أكتوبر، وذلك استناداً إلى وزير خارجية فرنسا عندئذ كريستيان بينو، ونشرت هذه المعاهدة في Suez Ten Years After، إعداد ا. مونكريف، لندن، ١٩٦٧. انظر أيضاً ا. وليامز، المرجع السابق.

(١) جريدة برافدا عدد ١٦ سبتمبر ١٩٥٦. انظر أيضاً التوسع الأمريكي في البلاد العربية (باللغة الروسية)، معهد الشعوب الآسيوية، موسكو، ١٩٦١، ص ٧٢ — ٧٣.

(٢) د. و. أيزنهاور، The White House Years, 1956—61، نيويورك، ص ٦٦٤.

(٣) المرجع نفسه.

وفى ٣٠ أكتوبر ، بعد أن بدأ الهجوم الاسرائيلى (ولكن قبل إنزال القوات الأنجلو - فرنسية) ، طلب الرئيس أيزنهاور من أنتونى إيدن - فى إغفال تام لمحنة ضحية العدوان - «إيجادطريقة ما لتنسيق آرائنا وخططنا»(١)، بأمل تفادى الانشقاق بين الدولتين حول مسألة تكتيكية .

بيد أنه عندما فشل ذلك ، وحدث الهجوم الانجليزى - الفرنسى (على الرغم من أن واشنطن لم تكن مجرد مراقب سلبى فى أثناء الخطوات التى أدت إلى الهجوم الثلاثى) ، أرغمت الولايات المتحدة ، فى أول نوفمبر ، فى مواجهة مد متصاعد للرأى العام العالمى ، على التنصل من هذا الهجوم ، بل على إدانته وعلى تأييد إجراء الأمم المتحدة لوقف الغزو .

وأسباب هذا القرار الأمريكى ، الذى كان العالم العربى - استناداً إلى مدير معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة كولومبيا - يعتبره «استثناء كبيراً»(٢) فى سياسة واشنطن ، كانت معقدة ، وإن كانت تبرز عدة عوامل مؤثرة . وبينما كانت أعين بريطانيا وفرنسا مثبتة على مصالح محددة ، مثل استعادة السيطرة على القناة ، (والإحاطة بالرئيس عبدالناصر إذا كان ذلك ممكناً) ، فان الإمبريالية الأمريكية ، من خلال نظرتها العالمية ، كانت ترى أن «الإجراء العسكرى الأنجلو — الفرنسى قد تم تصعيده بطريقة سيئة التصور وغير ملائمة»(٣) ، وأنه إجراء «كان يمكن اتخاذه بعد أسبوع من التأميم» ، ولكن ليس «بعد ثلاثة أشهر ، عندما أصبح الأمر قضية تثير اهتمام الرأى العام»(٤)، وأتيح فيها الوقت الكافى لمختلف القوى العالمية لتنظيم صفوفها . وفضلا عن ذلك فان هذه القوى لم تكن بأية حال مجرد قوى عسكرية .

---

(١) المرجع السابق ، ٦٧٨ — ٦٧٩ .

(٢) جون س. بادو، The American Approach to the Arab World، ص ١٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٧ .

وكانت واشنطن ، التى ينصرف اهتمامها إلى صيانة وتوسيع المصالح السياسية ـ الإقتصادية الإمبريالية فى المنطقة بأسرها ، تواجه المعضلة الآتية: إما تأييد استعمار منافس عفا عليه الزمن ، يستند إلى أساليب الدبلوماسية المسلحة ، أو التكيف مع الأشكال الجديدة . وقد اختارت الحل الأخير . وهذا فى الواقع هو ما فعلته بريطانيا فى جنوب آسيا ، وما تعين عليها أن تطبقه فى أفريقيا بعد كارثتها فى السويس. أما فرنسا فكانت لا تزال فى حاجة إلى درس الجزائر كاملا كى تقدم على هذا التحول(١). كما أن العوامل السياسية كانت بالنسبة لواشنطن فى هذه الحالة ترجح ما ينطوى عليه التدخل العسكرى من إغراء ، وبعض آفاق الكسب المباشر ، ولكن مع آفاق خسائر جوهرية فى الأمد الطويل . ومن وجهة النظر الموضوعية لم تكن قوة القومية العربية تكمن فى مجرد قيادة عبدالناصر النشيطة (التى لم يكن هناك بديل جاهز لها) ، وإنما كانت تكمن أيضاً فى المطالبة بأن تلغى على الأقل الأشكال الظاهرة للإحتلال والحكم الأجنبيين . وكان هناك أيضاً الخطر العالمى المتمثل فى أن المساندة الأمريكية يمكن أن تشكل جبهة إمبريالية صلبة ، تستقطب ضدها الدول المتخلفة و"الدول الإشتراكية . ومن الواضح أن واشنطن أيضاً لم تكن بمنأى عن تأثير الموقف الذى اتخذه العالم الإشتراكى .(٢) .

إن واشنطن لم تخطىء كثيراً فى تقديرها للخسائر السياسية العالية التى

---

(١) أعرب الرئيس أيزنهاور ، فى خطاب بعث به إلى تشرشل فى ٢٧ نوفبر ١٩٥٦ ، عن تخاوفه من « أن يسفر الاستياء فى داخل الدول العربية عن حرب عصابات طويلة الأمد وكثيبة » . المرجع السابق ، ص ٦٨٠ .

(٢) فى ١٠ — ١١ نوفبر ، أعلن مواطنوا الإتحاد السوفييتى ، على سبيل المثال ، عن استعدادهم للتطوع تأييداً للشعب المصرى . وقد جاء فى دراسة أخيرة لمعهد مساسوستش للتكنولوجيا أن « هناك من يعتقدون بأن قوة الولايات المتحدة لم تكن لتضغط على حلفائها البريطانيين والفرنسيين بهذه الدرجة من الإلحاح لإثنائهم عن محاولتهم الإطاحة بعبد الناصر فى عام ١٩٥٦، لولا الخوف من أن يكون تهديد موسكو بالتدخل حقيقياً » .ل. ب. بلومفيلد، ا . س . لايس Controlling Small Wars; A Strategy for the 1970s ، نيويورك ، ١٩٦٩ ، ص ٣٩٧ .

تعرض لها المشتركون فى الهجوم العسكرى المباشر . فعند نهاية نوفمبر كانت الأمم المتحدة تدعو إلى انسحاب قوات المعتدى من الأراضى المحتلة ، الذى لم توافق عليه إسرائيل حتى أول مارس ١٩٥٧ . وفى غضون ذلك أوضح الإتحاد السوفييتى بجلاء ، فى مذكرته للدول الغربية فى ١٢ فبراير ١٩٥٧ ، المبادىء الأساسية للسلام فى الشرق الأوسط ، التى تضمنت حق كل دولة فى مواردها الطبيعية ، وعدم وجود تكتلات عسكرية ، وتصفية القواعد وانسحاب القوات ، وامتناع كل الأطراف عن تزويد المنطقة بالسلاح . ومع ذلك فان الدول الغربية لم تبد اهتماماً — على سبيل المثال — باحلال إعلان رباعى يتضمن الاتحاد السوفييتى محل الاعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ ، وهو الإجراء الذى كان من شأنه توفير الأساس لتسوية سياسية أكثر دواما.

ومع ذلك فان « الفراغ » ، الذى نشأ نتيجة لهزيمة بريطانيا وفرنسا ، كان ينبغى عندئذ — من وجهة النظر الإمبريالية — أن تملأه الولايات المتحدة بوصفها « حارس الأمن والنظام » فى الشرق الأوسط (١) . وعبر عن ذلك من الناحية السياسية مبدأ أيزنهاور الذى صدر فى ٥ يناير ١٩٧٥ ، كما أعلن عن تغيير الحراس بالاستعراض العسكرى للقوة الذى قام به الأسطول السادس فى بيروت فى مطلع ١٩٥٧ .

وقد كان للروابط الأمريكية - الإسرائيلية القوية جوانبها السلبية فى عرقلة جهود الولايات المتحدة للإحتفاظ بالنفوذ فى العالم العربى - وليس أقلها فى مصر . مثال ذلك أن وزير الخارجية جون فوستر دلاس قد أرغم نتيجة لتوزيع القوى العالمية ، وتحت ضغط الرأى العام العالمى ، على تأييد

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، ٢ يناير ١٩٥٧ .

(٢) بمقتضى القرار المشترك الذى أصدره الكونجرس فى ٩ مارس ، خول الرئيس أيزنهاور سلطة استخدام القوات المسلحة ضد — كما يفترض زيفا — « أى بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية » . انظر س.ميراين ، المرجع السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٠ .

المطالب العربية بالضغط على إسرائيل من أجل سحب قواتها من الأراضى المحتلة ، مما سمح بدوره بفتح قناة السويس فى مارس . وفضلا عن ذلك فان السير الناجح للقناة تحت الإدارة المصرية ، على الرغم من الضغوط والمداهنات التى مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأد الفرية القائلة بأن العرب لا يمكنهم أن يديروا شيئاً دون حاكم أعلى - سواء أكان قديماً أم جديداً . وعلى الرغم من أن واشنطن قد تحاشت المواجهة العسكرية المباشرة مع القومية العربية فى مصر ، فان مبدأها المعلن حديثاً لم يكن ممكناً أن يساء تفسيره . وقد أشار انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من لبنان والأردن فى عام ١٩٥٨ ، وانسحاب العراق من حلف بغداد — كما كان متوقعاً — إلى تضاؤل النفوذ الأمريكى فى العالم العربى .

وقد كانت سوريا ، الوثيقة الارتباط بمصر ، هدفا موازيا لواشنطن فى هذه المنطقة فى منتصف الخمسينات ، لا سيما بعد الإطاحة بدكتاتورية الشيشكلى فى فبراير ١٩٥٤ . فقد تضاعف عداء الولايات المتحدة للمسار التقدمى للحكومة السورية نتيجة لإعتبارات الجغرافيا الإقتصادية — أى دور سوريا فى تجارة الترانزسيت بالشرق الأوسط ، وسياستها الخارجية وعلاقتها مع البلاد الأشتراكية . وبعد رفض سوريا قبول معونة عسكرية أمريكية بشروط سياسية، تحولت واشنطن إلى حملة للتشويه والاستفزاز عند نهاية عام١٩٥٤. وفى مارس ١٩٥٥ حدثت استفزازات مشبوهة على الحدود التركية - السورية. وفى منتصف ١٩٥٥ حدثت استفزازات من جانب تركيا والعراق وإسرائيل، وفى عام ١٩٥٦ أتهمت سوريا بتعكير سلم جيرانها. إن التهديدات الموحى بها من الامبريالية للمصالح المشتركة لمصر وسوريا ، ولمسارهما التقدمى ، كانت إلى حد كبير هى التى دفعتهما بعد عدوان السويس إلى الاتحاد ، وتكوين الجمهورية العربية المتحدة (حتى عام ١٩٦١) .

وبعد أزمة السويس شرعت الولايات المتحدة ، التى تحتل موقعاً سائداً فى المنطقة شبيهاً بموقع بريطانيا قبل الحرب ، تركز جهدها الرئيسى ضد الدول

التقدمية . ومن أجل تحاشي التورط في تدخل مباشر ، كانت الولايات المتحدة توفر الأسلحة والمعدات العسكرية والتدريب العسكرى والتدريب العسكرى لتركيا وإسرائيل والنظم الملكية العربية ، سواء مباشرة أو بطريق غيرمباشر من خلال روابطها العسكرية . وعلى غرار بريطانيا كانت الولايات المتحدة أيضا ، بوصفها الدولة الامبريالية الرئيسية خلف إسرائيل ، تحاول تفادي القيام بدور « المورد الرئيسي » للأسلحة ، ومن ثم تفادى معاداة العالم العربى وتوحيده ضدها(١) . وبدلا من ذلك شجعت الولايات المتحدة جمهورية ألمانيا الاتحادية على تحمل هذه المسئولية التى أدخلت غالبية البلاد الأعضاء فى الجامعة العربية فى نزاع مع بون ، على سبيل المثال ، فى مطلع عام ١٩٦٥ . ومع ذلك فعندما كان رد فعل بون لذلك هو وقف شحنات الأسلحة إلى إسرائيل ، وعدها السفير الأمريكى هاريمان بإرسال الأسلحة الأمريكية بدلا منها (٢) . وبغية تخفيف حدة رد فعل العالم العربى وعدت واشنطن أيضاً بمبيعات أو منح إضافية من الأسلحة للعربية السعودية والأردن (التى كانت تشترى أسلحة من بريطانيا بمنح أمريكية منذ عام ١٩٥٧) ، ومن المحتمل للبنان والعراق(٣). وكان من الواضح ضد من توجه مثل هذه الأسلحة. ففى اليمن بوجه خاص كانت قوات العربية السعودية والقوات الملكية مشتبكة

(١) فى الخمسينات ، على سبيل المثال، عندما كانت إسرائيل تضع خططها لهجوم سيناء ، قدم طلب إلى فرنسا لتوفير « ١٠٠ دبابة (سوبر شيرمان) ، ٣٠٠ سيارة مدرعة ، ٥٠ سـيارة صهريج » . وقد تم توريد معظم ذلك فى أكتوبر ١٩٥٦ . (موشى ديان ، Diary of the Suez Campaign ، نيويورك ١٩٦٦ ، ص ٣٠ ، ٣٤) . وبالمثل كانت فرنسا بعد عام ١٩٥٦ هى مورد إسرائيل الرئيسى من طائرات القتال ، على حين كانت بريطانيا وألمانيا الاتحادية الموردتين للمدرعات ومعدات القوات البرية . وفى عام ١٩٦٢ أصبحت الولايات المتحدة مورداً جوهريا لقذائف أرض — جو . انظر بلومفيلد ولايس ، المرجع السابق ، ص ٣٣١ — ٣٤٠ .

(٢) فى عام ١٩٦٥ قامت ألمانيا الاتحادية بتوريد ٢٠٠ دبابة من طراز باتون م — ٤٨ ، وذلك بمقتضى اتفاقية أمريكية . مجلة تايم الأمريكية ، عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٦ .

(٣) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عددا ١٣ و ٢٩ أبريل ١٩٦٥ .

فى عمليات عسكرية ضد القوات الجمهورية التى تؤازرها قوات الجمهورية العربية المتحدة .

البناء العسكرى فى عشية العدوان

منذ منتصف الستينات ، وبخاصة منذ فبراير ١٩٦٦ ، عندما وصل الجناح اليسارى لحزب البعث إلى السلطة ، شرعت كل من إسرائيل وواشنطن تركز جهوداً أكبر على البناء العسكرى الإسرائيلى(١) . ولم يأخذ كل الناس بمعناه الظاهرى تبرير وزارة الخارجية الأمريكية لتحول الولايات المتحدة إلى مورد رئيسى مباشر بتأكيدها المألوف أن هذه الأسلحة « ستصحح اختلال التوازن » فى المنطقة ، وستتجه إلى الحد من سباق التسلح . وبعد ذلك بثلاثة أشهر حذرت الحكومة السوفييتية من تهديدات لسوريا موجهة من إسرائيل والدوائر الرجعية فى الأردن والعربية السعودية بمساندة من الولايات المتحدة وبريطانيا (٢) .

وفضلا عن ذلك فقد تجسد هذا العدوان فى ١٤ يوليه ، عندما قامت إسرائيل ، تحت زعم حدوث تخريب ونسف طرق فى أراضيها ، بإرسال طائراتها فى « غارة انتقامية » ضخمة فوق سوريا . ومن الواضح أن سوريا لم تكن تواقة إلى الإنغماس فى عمل عسكرى ، ولما كانت سوريا هى ضحية العدوان ، فقد سارعت الدول الأفريقية – الآسيوية إلى تأييدها فى مجلس الأمن . ولكن مع كون إسرائيل قوية عسكرياً ، فقد حاولت الولايات

---

(١) وهكذا كشفت واشنطن فى فبراير أن إسرائيل كانت تتلقى حوالى ٣٦ دبابة من طراز باتون ؛ وأنها قد وعدت فى فبراير بثلاثين قاذفة مقاتلة من طراز سكاى هوك . (جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٣٠ أبريل ، ٢٠ و ٢١ مايو) . وزودتها بريطانيا بدبابات سنتوريون وغواصتين .

(٢) بيان وكالة تاس ، ٢٧ مايو ١٩٦٦ .

المتحدة وبريطانيا الوقوف عازلا سياسياً بينها وبين العالم العربي . ومن أجل تفادى فقدان موقع أدبى ، لاسيما فى العالم العربى ، فقد أعربتا فى أدب عن عدم موافقتهما على العمل الإسرائيلى ، ولكنهما امتنعتا فى الوقت نفسه عن التصويت (١) . وأسهم ذلك فى عجز مجلس الأمن عن حشد أغلبية الثلثين اللازمة حتى لإمرار قرار ينقد إسرائيل ، دعك من اتخاذ أى إجراء ضدها.

ومع ذلك فبحلول الخريف تقدمت إسرائيل ، فى محاولة للتعويض عن الموقع الأدبى المفقود ، والرأى العام العالمى غير المواتى ، عن طريق الأخذ بزمام المبادرة الدعائية ، لمجلس الأمن فى أكتوبر ١٩٦٦ بقائمة من ١٦ حادثة « إرهابية » على الحدود السورية منذ عام ١٩٦٥ . بيد أنه من خلال ضباب الإتهامات والإتهامات المضادة بالتخريب والغارات ، يستطيع المرء فى وضوح وموضوعية أن يتبين المصالح الإقتصادية ، والأهداف السياسية ، والسياسات القومية . وباستطاعة المرء أن يفهم مخاوف الامبرياليين على بترولهم وموقعهم الاستراتيجى ، والسعى الصهيونى إلى التوسع السكانى والاقليمى ، والقلق الاقطاعى والملكى على حيازات الأرض والموقع السياسى والاجتماعى . فكل ذلك يمكن أن يتعرض للخطر إذا ما حاكت بقية البلاد العربية التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية فى البلاد العربية التقدمية . وعلى غرار تأميم مصر لقناه السويس فى عام ١٩٥٦ ، كان ظهور سوريا تقدمية ، وجمهورية عربية متحدة أكثر قوة بعد ذلك بعشر سنوات ، إشارة خطر للمخططين الامبرياليـــين .

ومع ذلك فان المبادرة العدوانية الاسرائيلية التالية كانت هجوماً واسع النطاق غير متوقع ضد الأردن فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ . وكان ذلك مخالفاً لاستراتيجية واشنطن السياسية المستندة إلى العلاقات الوثيقة مع الدوائر الرجعية فى كلا البلدين . كما كشف عن أن التعصب القومى الصهيونى له أهدافه

---

(١) نشرة وزارة الخارجية الأمريكية ، عدد ٢٩ أغسطس ١٩٦٦ ، ص ٣١٣-٣١٧ .

التوسعية الخاصة على حساب كل البلاد العربية المجاورة ، والتي تتعارض في بعض الأحيان مع الاستراتيجية الاقليمية والعالمية الأكثر شمولا للإمبريالية الأمريكيـــة .

بيد أن اتجاه المغامرين الصهاينة ضد الأردن قد تم تصحيحه في الشهور القليلة التالية بالتركيز مرة أخرى ضد سوريا ، التي شرعت في ممارسة الضغط على شركات البترول الغربية من أجل الحصول على نصيب أكبر في الأرباح التي يحققها البترول الذي يمر عبر الأراضي السورية .

الحرب العدوانية الإسرائيلية ــ العربية الثانية

كانت الحرب الخاطفة التي شنتها إسرائيل ضد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ، وكذلك ضد الأردن ، في يونيه ١٩٦٧ ، ثاني حرب عدوانية تشنها في أكثر قليلا من عشر سنوات . وباستطاعتنا أن نغفل الأحداث السياسية العسكرية التي وقعت في عشية هذه الحرب ، مثل هجوم إسرائيل على الأردن في مطلع عام ١٩٦٧ ، وهو الهجوم الذي خشي الغرب أن يسفر عن توثيق روابط الأردن مع الدول العربية التقدمية . وقد أعقب هذا الهجوم رد فعل قوي من جانب واشنطن(١) ، تلاه تحول إسرائيل نحو الجبهة السورية مما جعل تل أبيب أكثر انحيازاً لاستراتيجية واشنطن . وتؤكد الشواهد أن الجمهورية العربية المتحدة ، المنهمكة في شئون التنمية الاقتصادية ، لم تكن حريصة على الدخول في نزاع مع إسرائيل ، وإن كانت قد أرغمت على إجراء سلسلة من التحركات التي تستهدف تخفيف التهديد الاسرائيلي ضد سوريا ، ومن بينها المطالبة بانسحاب قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة في ١٨ مايو ، وإغلاق خليج العقبة في ٢٤ مايو . كما أن الاتحاد السوفيتي

(١) ل. بيندر ، The Middle East Crisis: Background and Issues ، جامعة شيكاغو ، يونيه ١٩٦٧ ، ص ٢٣ وما بعدها .

بدوره ، استناداً إلى كتاب فى الغرب ، كان معنياً بإيجاد تسوية سلمية ويعمل على التوصل إلى هذه التسوية .

وما كان لهذه الحرب الخاطفة أن تبدأ لولا التكتل الامبريالى - الصهيونى، وبينما لم تشترك القوات الامبريالية الأمريكية اشتراكا مباشراً فى القتال، وإن كانت قد ظلت بمثابة إحتياطى فى شرقى البحر المتوسط فى غضون حرب الأيام الستة، فإن وجودها كان يمثل قوة مرجحه وثيقة الصلة بالعمليات.

وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد الكشف عن كل مواصفات الدور الأمريكى — مضى أكثر من عشر سنوات قبل أن تدخل دائرة الضوء تفاصيل كثيرة متعلقة بعدوان السويس لعام ١٩٥٦ — فان الحقائق الأكثر جوهرية بارزة للعيان . وتشير الأدلة المتاحة إلى أن الولايات المتحدة قد وفرت الغطاء الدبلوماسى والسياسى(١) لهجوم مفاجىء : حث الأطراف المعنية على ضبط النفس، اقتراح تبادل الزيارات بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة على مستوى نائبى رئيسى الجمهورية فى البلدين ، والتعاون مع السكرتير العام للأمم المتحدة — وهى مقترحات رحبت بها الجمهورية العربية المتحدة جميعاً ترحيباً فعالا .

وفى المجال العسكرى ، كفلت الولايات المتحدة لإسرائيل أنه إذا هاجمت الدول العربية أراضيها ، فان الأسطول السادس الأمريكى يمكن أن يتخذ

---

(١) فى دراسة مؤيده لوجهة نظر واشنطن ، أجرتها جمعية السياسة الخارجية ، أثير السؤال التالى : « هل كانت الرسائل الأمريكية فى الأيام الأولى من واشنطن تعبر عن الثقة فى أن إسرائيل ليست على وشك اقتراف خدعة متعمده ؟ » ويجيب صاحب الدراسة بما يلى : « ربما لا ، إننا لا نعرف » . م .هـ. كر، The Middle East Conflict ، نيويورك ١٩٦٨ ، ص ٢٥ . والحقيقة أن جريده الأهرام القاهرية قد توقعت فى ٢٦ مايو الهجوم الإسرائيلى ، المرجع نفسه ، ص ٢٦ . وفضلا عن ذلك فقد كشف الرئيس جمال عبدالناصر ، فى خطابه فى ٢٣ يوليه ، أنه قد أشار ، فى اجتماع ٢ يونيه للمجلس الأعلى للدفاع ، إلى أنه يتوقع هجوما فى غضون ٤٨ — ٧٢ ساعة ، أى فى ٥ يونيه على وجه التقريب .

إجراء عسكرياً ، وهو ما وجه رئيس الوزراء إشكول بشأنه شكرا علنيا للرئيس جونسون . وجدير بالذكر أنه لم يكن يوجد مثل هذا الضمان بالنسبة للأراضي العربية . وحتى إذا لم يتوافر الدليل القاطع على الدور الذى قام به الأسطول السادس ، فان التكنولوجيا العسكرية التى قدمت لإسرائيل قبيل العدوان ، وسفينة التجسس ليبرتى التى كانت تبحر على مقربة من الشاطىء ، وتمد إسرائيل بالمعلومات ، تكفيان لتوضيح الخطوط العامة للموقف .

ومما لا شك فيه أن المعلومات التى قدمت من الغرب لتوجيه الهجوم ، والتشويش على الرادار العربى ، إلخ قد أسهمت فى المفاجأة التى حققتها الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى للمطارات العربية فى صبيحة ٥ يونيه ، وهى الضربة التى حطمت الطيران العربى أو عطلته عن العمل ، وحددت بدرجة كبيرة نتيجة الحرب(١) . وهكذا كان باستطاعة إسرائيل — لعدد من الأسباب التى يضيق الحيز هنا عن تناولها — فى حرب خاطفة أن تتغلب مؤقتاً على المزايا العربية الطويلة الأمد ، من حيث الأعداد البشرية والطاقة الصناعية (٢) ، وكذلك من حيث الموقع السياسى — الأدبى .

وعلى غرار الهجوم الإنجليزى — الفرنسى — الإسرائيلى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ، فان هذا الهجوم بدوره لم يكن مجرد نتيجة عارضة ترتبت على تحركات مضادة على لوحة الشطرنج بين إسرائيل وجيرانها العرب . فمثل هذه التحركات ربما حددت زمن الهجوم ومكانه وشكله ، ولكن العوامل الرئيسية التى شكلت الأساس للحرب ، وأدت إليها — السياسة التوسعية

---

(١) أوضحت مقارنة بين القوه العسكرية للإسرائيليين والعرب قبل الحرب بستة شهور أجراها هانسون و. بالدوين("Israel against Arab in a Shooting Peace") أن العرب كان لديهم معدات أكثر قليلا ، ولكن الإسرائيليين كان لديهم مزايا خطيره من حيث الجغرافيا ؛ والبراعة التقنية ، والحماسة ، والوحده . جريده ذى نيويورك تيمس ، عدد ٦ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٢) انظر ميرسكى ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

الصهيونية ، والإحتكارات البترولية ، والإمبريالية الأمريكية ، ولم يخل الأمر من مساعدة دوائر صغيره من الإقطاع العربي والرجعية العربية — ظلت تعمل على تفاقم العلاقات الراهنة ، وتحول دون التوصل إلى حل للنزاع .

إن تصوير الأمر على أنه نزاع قومي بين إسرائيل والدول العربية يمكن أن يقدم وصفا للعمليات العسكرية ، ولكنه يعجز عن كشف كل من المصالح الإقتصادية الخطيرة والدور الإمبريالي . وهنا توجد أوجه كثيرة بين المصالح المباشرة لرأس المال الإحتكاري الأمريكي في هذه الحرب ، والدوافع التي حركت التدخل الإمبريالي البريطاني — الفرنسي في عام ١٩٥٦ . وبالمثل فان أطماح المتطرفين الصهيونيين وقدراتهم إنما تتضاءل أمام أهداف واشنطن الاقليمية والعالمية .

ومثل هذا التقويم لعلاقات القوة الموضوعيه المعنية ليس هاما فقط لكي نفهم لماذا كان يمكن أن تحدث الحرب ، وكيف كان يمكن أن تحدث ، وإنما لأنه على الأقل يوفر أيضاً الاتجاه العام الذي كان ينبغي أن نبحث فيه عن حل أساسي لمشكلة أشد تعقيداً . وذلك لأنه دون رعاية الامبريالية وتشجيعها - الامبريالية البريطانية إلى حد كبير في أول الأمر ، ثم الامبريالية الأمريكية بعد ذلك — لم يكن باستطاعة حتى دولة مجهزة تكنولوجيا مثل إسرائيل ، لا تمتلك الأساس الاقتصادي ، ولا القوة البشرية ، أن تحتفظ باقتصاد له صبغة عسكرية(١) ، أو أن تنتهج سياسة خارجية توسعية . وعلى النقيض من ذلك فإن القيادة الصهيونية ، بممارستها لمثل هذه السياسة المغامرة قد أصبحت بالنسبة لكل الأغراض والنوايا أسيرة طوعية للإمبريالية ، تسعى إلى تحقيق خططها العدوانية الشوفينية الخاصة تحت ستار مصالح إمبريالية موازية ، وإن لم تكن متطابقة .

---

(١) إن إسرائيل التي يبلغ تعداد سكانها حوالى ٢٫٥ مليون نسمة ، كانت تحتفظ بحوالى ١٠٪ من قوتها البشرية تحت السلاح .

إن السبب الذى من أجله سعت واشنطن والكارتلات البترولية الدولية – كهدف من أهدافها الرئيسية – إلى الإطاحة بحكومتى سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، إنما يرتبط إرتباطا مباشراً بالأرباح الإجمالية التى يحققها البترول ، وبالسياسات التى تنتهجها الدولتان العربيتان التقدميتان . وبشكل مباشر أكثر فقد طالبت الحكومة السورية اليسارية ، عند نهاية عام ١٩٦٦ ، بحوالى ٢٨٠ مليون دولار زيادة فيما تحصل عليه من شركة نفط العراق (التى تمثل فيها غالبية كبرى إحتكارات البترول) مقابل استخدام خط الأنابيب الذى يحمل البترول عبر الأراضى السورية إلى البحر المتوسط . وهى زيادة كان من شأنها إقتطاعا من أرباح كارتلات البترول . كما طالبت لبنان بزيادة أيضاً فى رسوم نقل البترول . ثم قدمت طلبات مماثلة للشركات الأمريكية التى تتولى نقل البترول من العربية السعودية عبر الأردن ولبنان وسوريا . وفضلا عن ذلك فان العربية السعودية وليبيا وقطر ، جنباً إلى جنب مع إيران ، كانت تعمل على إلغاء الخصم الحالى ، الممنوح شركات البترول الكبيرة لأغراض ضريبية ، وهو خصم كان يقدر بحوالى ١٦٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٧(١) . وبحلول مايو ١٩٦٧ أصبح واضحا أنه يتعين على إحتكارات البترول الأمريكية أن تخفض أرباحها تخفيضا جوهرياً . ولم تكن تلوح فى الأفق نهاية لهذا التفاعل السياسى – الإقتصادى المتسلسل .

ولذلك فان سوريا إذا كانت تمثل الهدف العاجل للمصالح البترولية الأمريكيه ، فان الحكومه التقدمية للجمهورية العربية المتحدة قد عرفت منذ وقت طويل بأنها العقبة السياسية الاشد بأسا أمام واشنطن فى أفريقيا الشمالية والشرق الاوسط . وفضلا عن ذلك فانه بحلول عام ١٩٦٧ كانت الجمهورية العربيه المتحدة تحقق تقدما إقتصاديا مثيراً(٢) بمساندة الدول الإشتراكية .

---

(١) مجلة بيزينس ويك ، عدد نوفمبر ١٩٦٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال مقالا كاشفاً فى عشية الحرب الخاطفة من مصدر ليس ودياً بشكل خاص من حكومة جمال عبد الناصر ، مجلة فورتشن ، عدد مايو ١٩٦٧ .

وكان ذلك يتضمن قناة سويس مزدهرة ، مع خطط لتوسيعها بحيث تسمح بمرور ناقلات حمولتها ١١٠ آلاف طن ، وتنمية مصادر البترول وتكريره ، والسد العالى العملاق الذى سرعان ما حقق عوائد ضخمة متمثلة فى زيادة الرقعه الزراعية بحوالى الثلث ومضاعفة الطاقة الكهربائيه الحالية ، وخط أنابيب بمحاذاة القناة من السويس إلى بورسعيد لضخ البترول اللازم للناقلات العملاقة حمولة ٣٠٠٫٠٠٠ طن ، توفيراً للوقت الذى يضيع عند الدوران حول رأس الرجاء الصالح .

وقد كانت العوامل الإقتصادية والسياسية والعسكرية المتفاعلة الاساسية العديدة ، التى أدت إلى إندلاع الحرب العدوانية ضد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا (وكذلك ضد الاردن) تتضمن ما يلى : التغلغل الإقتصادى الامريكى المتزايد ، لا سيما فى الدول العربية المنتجه للبترول ، التى كان جانب من أرباحها الاسطورية يتعرض للخطر نتيجة للتدابير المناهضة للإمبريالية ؛ زيادة الطابع العسكرى لإقتصاد إسرائيل ، الذى تضخمه المنح والاستثمارات الامريكية ، مما يؤدى إلى زيادة تبعية إسرائيل لواشنطن وانحيازها السياسى إليها ؛ تغذية الغرب للتعصب القومى والبناء العسكرى ضد الدول العربيه التقدمية . فكيف تقاربت الاستراتيجيتان السياسيتان ـ العسكريتان الامبريالية الامريكية والتوسعية الصهيونية ؟

إن لكل من واشنطن وتل أبيب هدفين رئيسيين عاثلين ـ هما الجمهورية العربيه المتحدة وسوريا . ولما كانت سياسات الولايات المتحدة وإجراءاتها ، سواء المباشرة أو من خلال تكتلاتها مثل الحلف المركزى ، قد فشلت فى إخضاع البلاد العربية وفى عزلها عن الروابط والمساعدات الاشتراكية ، فقد كانت واشنطن تعلق آمالا كبيرة على إسرائيل فى قمع مقاومة القومية العربية والعداء للإمبريالية ، وفى المساعدة على توفير ستار للأهداف الإمبريالية ومن وجهة نظر عالمية كانت أزمة الشرق الأوسط أيضاً ذات فائدة لواشنطن

من حيث إنها كانت تحرف الأنظار عن حربها فى فيتنام التى تتزايد مشاعر العداء لها . وبالنسبه للقادة الصهاينة فان الإحتفاظ بدولة مسلحة دائمة تتضخم عن طريق الهجرة(١) ، وذلك على أساس إقتصادى ضيق ، يؤدى إلى مصاعب إقتصادية ومالية محلية(٢) ، لم يكن من المستطاع تبريره إلا بحالة حرب أو حالة قريبة من الحرب . وفضلا عن ذلك فان الجمهورية العربية المتحدة وسوريا اللتين كانتا تمثلان أكبر عقبتين أمام تحقيق أهدافهم للتوسع الإقليمى : فى سوريا — منابع نهر الأردن ؛ فى الأردن — الضفة الغربية (المرتبطة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين) ، وجزء من مدينة القدس ، فى الجمهورية العربية المتحدة قطاع غزة ، والعقبة ، وممر قناة السويس .

وفى مجال الإيديولوجية ، كانت الصهيونية تسعى منذ وقت طويل إلى ترشيد هذه التناقضات وحلها من خلال تعصب قومى عنيف ينحى جانبا قرونا من التاريخ العربى لصالح مزاعم ترجع إلى عصور توراتية سحيقة . وفى فترة حرب إسرائيل «الوقائية» السابقة ، كان ذلك مقرونا بوجه عام بمناشدة الرأى العام العالمى المساعدة فى ضمان حدود إسرائيل ، وهى وطن صغير تحت شعب طال تعرضه للإضطهاد ، وتتهدده القومية العربية . وثمة تصريحات معنية غير مسئولة لا تتمش مع مصالح الحكومات العربية أو مع سياساتها ، كانت تقدم سنداً لهذه الحجة الصهيونية ، وذلك بانكار حق إسرائيل فى الوجود . ومثل هذه التصريحات غير الواقعية كانت تشوه الطبيعة الإمبريالية للحرب ضد الدول العربية التقدمية وذلك باتجاهها إلى صبغ الصراع بعبارات وطنية .

---

(١) إن حوالى ٤٠٪ من ميزانيتها لعام المالى ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، على سبيل المثال ، كان مخصصاً للاسلحة ، ١٧٪ لخدمة الدين . انظر ، مير فيلز ، السكرتير العام للحزب الشيوعى الإسرائيلى ، «The crisis in the Middl eEast» ، فى مجلة بيبولز وورلد ، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٦٦ .

(٢) كانت البلاد تمر بكساد اقتصادى فى عام ١٩٦٦ — تضخم ، بطالة ، إلخ — المرجع نفسه .

ويتشابك الخط الدعائى لكل من واشنطن وتل أبيب . فبعد أن أسهم صانعو السياسة الأمريكيون فى العداوات القومية الإقليمية لصالح الإمبريالية سعوا إلى تفسير النزاع من زاوية ما ترتب على ذلك من أحقاد ، ومن ثم إلى الافلات من المسئولية . وقد حاولت الأمريكية من حين لآخر إعطاء الانطباع بأن بترول الشرق الأوسط ليس هاما بالنسبه للولايات المتحدة ، إذ أن لديها مصادر عالمية أخرى ، كما أن معظم هذا البترول يجرى تصديره إلى بلاد أخرى ، فى مقدمتها أوربا الغربية . (ولكن تغض الربحية الأسطورية لاحتكارات البترول فى هذه المنطقة ، بالمقارنه بأرباح احتكارات لبترول الأخرى) وتشير واشنطن إلى أنها ينبغى أن تراعى « مشاعر الموالية لاسرائيل » فى الولايات المتحدة ، ومن ثم تصور المسرح الداخلى بدوره على أسس وطنية (ولكن ما يجرى إخفاؤه هو حقيقة أن الحرب كانت تتطابق مع سياسة حكومة الولايات المتحدة والمصالح الاقتصادية الأمريكيه السائدة . وبهذا كانت تلق العون من الصلات المالية والاجتماعية للبورجوازيه الامريكية التى من أصل يهودى ، وذلك بدلا من أن تتطابق مصالح هؤلاء الامريكيين الذين هم من أصل مماثل . وفضلا عن ذلك فان هؤلاء الاخيرين ، الذين يتحملون وطأة العداء للسامية ، يجرى تشجيعهم للبحث عن علاج للتمييز العنصرى فى الطريق المسدود للتعصب القومى الصهيونى ، بدلا من البحث عنه فى الحل الأساسى الوحيد — وهو الأممية العمالية) وفى سباق التسلح بالمنطقة الذى تشجعه الولايات المتحدة ، فان كل شحنة جديدة من المعدات العسكريه إنما تتم ببركات من وزارة الخارجية الأمريكية ، وتكون مقترنة بأنها « ستصحح خلل التوازن » السائد بالمنطقه . (ومن شأن ذلك فى الحقيقة أن يشجع الصهيونية ، التى لم تحول إسرائيل فقط إلى دولة عسكرية لا يمكنها أن تستمر إلا معتمدة على الامبريالية الأمريكيه ، وإنما تخلق أيضاً « توازنا (صغيراً) للرعب » فى الشرق الأوسط لا يمكن أن يؤدى إلا إلى الحرب والدمار والبؤس لليهود والعرب على حد سواء) .

ومن أجل التوصل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط ، دعا الحزب الشيوعي الاسرائيلي - فور وقوع الغزو الاسرائيلي - إلى انسحاب القوات الاسرائيلية إلى خطوط الهدنة ، وتخلي الزعماء الصهاينة المتنفذين عن سياستهم المغامرة المعادية للقومية ، وإنهاء تبعية إسرائيل للدول الامبريالية ، وإعتراف إسرائيل بالحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني ، واعتراف البلاد العربية بإسرائيل وبحقوقها القومية ؛ بما في ذلك حرية المرور في الممرات البحرية (١) . وقد قدمت مثل هذه النظرة الأممية الطبقية الآفاق لحل مبدئي طويل الأمد لتركة استعمارية متعقدة .

وعلى النطاق العالمي لم يكن قد تم التوصل إلى أساس لتسوية الأزمة بعد حوالي ستة أشهر من المناقشات المكثفة في مجلس الأمن ، الذي انتهى بالاجماع في نهاية الامر إلى قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

الصراع المسلح أم التسوية السياسية :

كان دور الولايات المتحدة في أعقاب حرب الايام الستة يختلف عن دورها ، وعن دور البريطانيين والفرنسيين في أعقاب حرب السويس ، كما كان موقفها أكثر تعقيداً . ففي ذلك الحين أوحى البيت الابيض ، على الاقل بأنه أخذ على غرة ، وبأنه لم يكن يدري بالعدوان الثلاثي . ودفع التوازن العسكري والسياسي للقوى العالمية واشنطن إلى التنصل من ذلك الهجوم ، وإلى الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سلمية . أما في هذه المرة فان الولايات المتحدة ، بوصفها الراعي الامبريالي الضمني لاسرائيل ، كانت أقوى بكثير من بريطانيا وفرنسا مجتمعتين منذ عشر سنوات . وفضلا عن

---

(١) انظر البيان السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي (الذي صدر على أساس مبير فيلز ، سكرتير الحزب) في ٢٢ يونية ١٩٦٧ . (جريدة ذي ووركر ، عدد ١٦ يولية ١٩٦٧) .

ذلك فانها بتجنبها الاشتراك المباشر فى العمليات العسكرية ـ وربما اعتبرت أن اشتراك لندن وباريس فى المؤامرة السابقة اشتراكا مباشراً كان نقطة الضعف الاساسية فيها — يكن باستطاعتها أن تتخذ مظهر الحياد، مما يتيح لها وضعاً سياسيا أفضل . والواقع أن تكشف العلاقة السياسية ـ العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه الدول الافريقية — العربية سيكون إلى حد كبير مفتاحا للمعضلة — فإما إلى جولة جديدة فى الحرب ، وإما إلى تسوية سياسية .

ولم يكن الدور الإسرائيلى فى حد ذاته صعب التفسير ، ذلك أنه منذ انتهاء حرب الأيام الستة بصفة خاصة كانت أقوال القادة الصهيونيين اليمينيين وأفعالهم تؤكد الأطماع السياسية والإقليمية والديموجرافية التى يمكن أن تكون المصدر الأساسى للنزاع . فمن الذى استفاد من تلك الحرب ؟

لقد شنت القوات المسلحة الإسرائيليه حرباً — وصفت بأنها حرب « وقائية » — مكنتها من السيطرة على شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس ، وعلى قطاع غزة ، والضفة الغربية للأردن ، والقدس ، ومنطقة القنيطرة بسوريا . وشرعت تل أبيب منذ ذلك الحين فى تنفيذ سياسة إحتواء المناطق المحتلة الجديدة (وأطلقت عليها فيما بعد وصف المناطق « المحررة ») ، وأخضعتها للقوانين الإسرائيلية ، واستغلت البترول المصرى الموجود فى شبه جزيرة سيناء ، وسمحت باقامة مستوطنات إسرائيلية ، مع دعوة العناصر اليمينية المتطرفة إلى التوسع فى الاستيطان الدائم . ويؤيد القادة الصهيونيون والدينيون على مختلف ألوانهم ضم الأراضى المحتلة ، وإن يكن بدرجات مختلفة ـ بدءاً من ديان الذى يدعو إلى الاحتفاظ « بكل المناطق » التى تسيطر عليها إسرائيل حالياً ، إلى « المرسوم الدينى » للحاخام السفاردى الأكبر فيما يتعلق بالقدس ، إلى إقتراح حزب المابام اليسارى بالاحتفاظ بأقل مساحة ممكنة . ومن الناحية الأخرى فان الحزب الشيوعى الاسرائيلى ، ذا القومية

المزدوجة ، بزعامة مبير فيلز ، يعارض أى ضم للأراضى العربية المحتلة حاليا والتى تبلغ مساحتها سبع مساحة الدول العربية التى وقع عليها العدوان .

وقد استمر القادة الصهيونيون التيغيون فى انتهاج سياسات أدت إلى هروب أو طرد ٧٠٠,٠٠٠ آخرين من العرب من ديارهم منذ يونيه ١٩٦٧ ، بحيث بلغ عدد الاجئين الفلسطينيين حوالى ١,٤٠٠,٠٠٠ لاجىء .(١) وهم يسعون إلى إحلال مهاجرين يهود محلهم ، وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه سياسة دائمة للطرد والتوسع .

وعلى الرغم من أن إسرائيل والصهيونية هى إلى حد كبير القوة السياسية السائدة فى إسرائيل ، توجهها فلسفة أساسها التعصب القومى والتوسع (٢) ، وتعتبر عدوانية بطبيعتها . وقد تحدثت رئيسة الوزراء جولدا مائير للصحفى

---

(١) تتفاوت التقديرات بحيث تصل إلى ٤٠٪ من هذا الرقم . فثمة تقدير بأن اللاجئين بسبب حرب الأيام الستة قد بلغوا ٧٠٠,٠٠٠ لاجىء (منهم ٢٠٠,٠٠٠ لجأوا من الضفة الغربية للاردن إلى ضفته الشرقية ، ونحو ١٠٠,٠٠٠ من السوريين من منطقة الجولان ، ونحو ٣٥٠,٠٠٠ مصرى من سيناء ومنطقة قناة السويس) ، يضـاف إليهم نحو ٥٠٠,٠٠٠ من الفلسطينيين الذين لم يغادروا الأردن وقطاع غزة ، ووصفوا بأنهم لاجئون بعد حرب ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . ويقدر عدد العرب الخاضعين لحكم اسرائيل الآن بأكثر من ثلث مجموع السكان (ومن بينهم ٣٠٠,٠٠٠ من العرب الإسرائيليين) . انظر دون بيرينس ، «Israel's New Arab Dilemma» ، فى مجلة ميدل إيست جورنال ، عدد شتاء عام ١٩٦٨ .

(٢) فى عام ١٩٤٦ على سبيل المثال كان يوجـد بين سكان فلسطين ، وعددهم ١,٩٧٣,٠٠٠ نسمة ، حوالى ٦٠٨,٠٠٠ من اليهود ، أى حوالى الثلث ، جاء منهم كلاجئين من النازية أكثر ممن جاءوا كصهيونيين . وكان الصهيونيون منهم يحاولون منذ البداية تحويل فلسطين بأسرها إلى دولة صهيونية (بمساعدة سلطان تركيا فى أول الأمر ، ثم بمساعدة الإمبريالية البريطانية فيما بعد) . وعلى الرغم من أن الحكام البريطانيين قد استخدموا الدول العربية فى حرب عام ١٩٤٨ ضد اسرائيل ، فقد تمكن الحكام الصهيونيون من الاستيلاء على أكثر من نصف المساحة التى خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية فلسطين وفى خلال كل من عدوان عام ١٩٥٦ ، وعدوان ١٩٦٧ ، كشفت إسرائيل عن أطماع إقليمية واسعة .

الأمريكى ستيوارت إلسوب قائلة « إنى لا أريد للشعب اليهودى أن يكون متساهلا وليبراليا ومعاديا للإستعمار والنزعة العسكرية ، لأنه عند ذلك سيتعرض للفناء » (١) . ولذلك فلا غرابة فى أن المسئولين الصهيونيين قد شعروا فى أعقاب الحرب الخاطفة الناجحة أن فرص السلام المناسب للمنتصر يمكن أن يحل - بالنسبه لهم على الأقل - جميع المشكلات ، بما فى ذلك مشكلتا اللاجئين والحدود . وعندما دعا - على سبيل المثال - وزير الخارجية أبا إيبان إلى إجراء محادثات ثنائية مع العرب كان يتوقع أن تتضاءل حركة التحرير الفلسطينية فى مرحلة المناقشات ، وأن تختفى فى مرحلة التنظيم » (٢) .

وفضلا عن ذلك ليست هناك إلا خلافات قليلة حول الموقف من الانسحاب من الأراضى المحتلة الذى وصف بانه يهدد أمن إسرائيل . وعلى سبيل المثال فقد تحدث إيبان عن موشى ديان - الذى يعتبر بوجه عام من الصقور بانه أقرب إلى الحمائم بسبب ما أدلى به من حديث للتلفزيون الامريكى قال فيه : « إنه على استعداد للتخلى عن مساحات كبيرة من الارض من أجل السلام » (٣) مع مصر والاردن . وهناك شك كبير فى أن يتم الانسحاب من تلك الاراضى اختياراً نظراً لطبيعة الصهيونية وأهدافها ، ونظراً لما تمارسه صحافتها ودعايتها من تأثير (فقد أوضحنا ، على سبيل المثال ، أن نحو ٥٤ ٪ من سكان إسرائيل لا يوافقون على إعادة شبر واحد من الاراضى المحتلة) (٤) . لكن الامر الجوهرى هو أن العرب والرأى العام ليسوا على استعداد للتسليم بان اتل أبيب حقاً أدبياً أو قانونياً فى المساومة على أراضى شعوب أخرى .

---

(١) أوردته مجلة ريفى دى ديفانس ناسيونال ، باريس عدد أكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) حديث مع جريدة واشنطن بوست ، عدد ٦ مارس ١٩٦٩ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) مجلة ريفى دى ديفانس ناسيونال ، باريس ، عدد أكتوبر ١٩٦٩ .

وفى أعقاب الحرب مباشرة كان الاهتمام العالمى بحثاً عن تسوية سلمية للأزمة مركزاً حول إسرائيل . ولكن إسرائيل رفضت الانصياع لقرار مجلس الأمن الصادر بالإجماع فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والذى نص على انسحاب القوات ، وأمن الأطراف المختلفة عن طريق الإعتراف بسيادة كل منها وحدوده ، وتسوية الخلاف حول الملاحة ، وحل مشكلة اللاجئين . ولجأت بدلا من ذلك إلى إستراتيجية تصعيد الغارات « الإنتقامية » حتى « تلقن العرب درساً » ، على حد تعبير رئيسة الوزراء جولدا مائير .

وما زال التحالف مع الإمبريالية معلقا إلى حد كبير على إدراك تل أبيب لخوف الإمبريالية من التهديد الإحتمالى الذى تشكله الدول العربية التقدمية للأرباح المستخلصة من البترول ومشتقاته ، وهو المادة الأولية الهامة التى تعتمد عليها صناعة الإمبريالية اعتماداً كبيراً (١) . وقد يفسر ذلك جانبا آخر من جوانب الإحتلال الإسرائيلى ، كما أشارت إسرائيل بعد عام من الحرب إذ قالت « إن كل يوم جديد تبقى فيه إسرائيل عند قناة السويس ، وفى الأردن ، وبالقرب من دمشق ، ينقص يومين من حياة هذه النظم — على الأقل نظام ناصر ونظام البعثيين » (٢) . وربما كان الغرض نفسه للسياسة الصهيونية والإمبريالية هو الذى دفع رئيسة الوزراء مائير إلى أن تطلب من الرئيس نيكسون فى رسالتها الشخصية إليه « ألا يكرر خطأ عام ١٩٥٧ » ، بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الاراضى المحتلة(٣) ، بل أن يعزز

(١) إن الصناعات البتروكيماوية ، على سبيل المثال ، ترتبط بنمو ٤٠٪ — ٤٥٪ من المنتجات الصناعية فى فرنسا وألمانيا الغربية — من السيارات ، إلى المنظفات والبلاستيك . وفضلا عن ذلك فإن أوربا الغربية التى تملك الاحتكارات الأمريكية فيها استثمارات هائلة تستورد نحو أربعة أخماس بترولها من أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط .

(٢) جريدة دفار ، عدد ٧ يونيه ١٩٦٨ . وردت فى جريدة ديلى وورلد ، عدد ٣ يناير ١٩٦٩ .

(٣) وكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة يونيتدبريس، من الأمم المتحدة، فى ١٨ مايو ١٩٦٩

موقعها ، وأن ينتظر كى يؤدى الضغط الدولى إلى إحداث تغييرات فى حكومات بعض الدول العربية .

وقد ظهر بوضوح فى أواخر عام ١٩٦٨ أن « الأعمال الانتقامية » التى تقوم بها إسرائيل ضد جيرانها العرب كانت جزءاً هاما من ذلك الضغط . ففى ٣١ أكتوبر ، على سبيل المثال ، أغارت الطائرات الاسرائيلية على أحد السدود ومحطة للكهرباء فى أعماق مصر العليا (على مسافة تبعد أقل من ٧٠ ميلاً من سد أسوان ، أو نحو ٥٠٠ ميل جنوبى القاهرة) بدعوى انتهاك المصريين لوقف إطلاق النار . ولم تعلن الولايات المتحدة استنكارها لذلك العمل . وظهر بعد بضعة شهور ، استناداً إلى جريدة نيويورك تيمس ، أنه كان لدى القيادة العامة الاسرائيلية قائمة بالأهداف الحيوية فى مصر « التى ستضرب بشكل منتظم هدفا بعد الآخر » . وكانت الغارات الاسرائيلية القائمة على نظرية إضرب وإجر ، استناداً إلى جريدة واشنطن بوست ، « ترمى إلى إحداث جرح نافذ فى مصر ، مثلما قامت إسرائيل بتعطيل معملى تكرير البترول المصريين اللذين بلغت تكاليفهما ١٥٠ مليون دولار »(١) . وقد قامت إسرائيل ، قبل غارة الطائرات الاسرائيلية بالقرب من أسوان ، بغارة أخرى تغلغلت فيها ٣٧ ميلا فى داخل حدود الأردن (٢).

وحدثت مضاعفات دولية عقب الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت فى ٢٨ ديسمبر ، التى دمرت فيها ١٣ طائرة ركاب ، والتى وصفها رئيس الوزراء إشكول بأنها كانت « للدفاع عن النفس » . فكتبت جريدة بريطانيا

---

(١) وردت فى جريدة مورننج ستار ، عدد ٤ يونية ١٩٦٩ .

(٢) يرى بعض المراقبين فى لندن أن سياسة تل أبيب شعرت بشىء من الضيق نتيجة ارتباط حكومة الأردن بالغرب ، وأنها وجدت من الأفضل أن يستقطب النزاع استقطاباً قويا على أنه نزاع بين الشرق والغرب . جريدة ذى إيكونومست ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٦٨

تقول : « لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة البحتة أن تأتي الغارة على لبنان في اليوم التالي لاتمام المفاوضات بشأن تسليم إسرائيل «ف ٤» فانتوم — مقاتلة أمريكية أسرع من الصوت »(١) . وفضلا عن ذلك فان عدداً من طائرات شركات الطيران الأجنبية ، وبخاصة شركة بان أمريكان ، التي كان من المفروض أن تصل إلى بيروت وقت حدوث الغارة ، لم تصل إليها ، وهو أمر يثير الريبة . واضطرت واشنطن إلى الاحتجاج على هذا العدوان السافر . لكنها احتجت عليه بوصفه تهديداً للطيران الدولي(٢) ، لا بوصفه عملا عدوانيا . ويصعب على المرء أن يستبعد الرأي القائل بأن أعمال الارهاب الاسرائيلي المحسوبة كانت جزءاً من إستراتيجية واسعة ترمي إلى فرض شروط إسرائيل كدولة منتصرة بالابقاء على العرب مهزومين عسكرياً ، وخاضعين نفسياً ، وممزقين إقتصادياً .

وقد كانت واشنطن تتبع منذ نهاية الحرب سياسة « الدرجتين » ، ووفقاً لهذه السياسة حققت إسرائيل ، في الدرجة الأولى ، الانتصار العسكري — وإن كانت لم تحقق الهدف السياسي ، وهو إسقاط الحكومات العربية التقدمية أو إسقاطها — وتولت الولايات المتحدة، في الدرجة الثانية ، تقديم الغطاء الدبلوماسي والتأييد الإقتصادي والعسكري .

وقد شعر المعتدون بوضوح ، بعد إحتلالهم لسبع أراضي الدول العربية التي تعرضت للعدوان ، وبما يملكونه من قوات عسكرية متفوقة ، ويتمتعون به من موقع أفضل ، أن باستطاعتهم إقرار وضع إقليمي جديد واقع ، ربما تبعه وضع قانوني . ودار الصراع الدبلوماسي في الأمم المتحدة حول استنكار العدوان ، سواء بشكل ملموس أم بمجرد المبدأ (حتى لا تكسب دولة من العدوان) وإيجاد إطار للتسوية والسلام . واعترضت واشنطن أكثر من مرة على

---

(١) جريدة برافدا ، عدد ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٢) جريدة هيرالد تريبيون ، المقال الافتتاحي في عدد ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ .

الإقتراحات المقدمة لإستنكار الإحتلال الإسرائيلى ، أو إتخاذ إجراء يضمن إنسحاب القوات الإسرائيلية وعندما صدر قرار مجلس الأمن بعد شهور من المناقشات لم تؤيد حكومة جونسون الجهود المبذولة لتنفيذه من خلال بعثة يارنج ، كما أدارت ظهرها لاقتراح ديجول باجراء مباحثات بين الدول الأربع الكبرى ، ورفضت الخطة السوفييتية باقامة سلام على مراحل بضمانات من الدول الكبرى.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية — العسكرية كانت واشنطن ، على الرغم من إعتمادها فى الأساس على إسرائيل فى ميدان الأعمال العسكرية ، تواصل سياسة خاصة بها تجاه الدول العربية ، عن طريق السعى لدى إسرائيل للتخفيف من حدة السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تصعيد «الغارات الانتقامية» وعلى نقيض عدوان تل أبيب الواسع النطاق دون تمييز ضد العرب فى المناطق المحتلة والمناطق المحيطة بها ، كانت إستراتيجية واشنطن أكثر حنكة ، وكانت تستهدف دق إسفين فى العالم العربى . ولم تؤد سياسة واشنطن وتل أبيب معا إلى تهدئة الموقف ، بل كانت نتيجتها حالة من العمليات العسكرية الدائمة تتصاعد معها التكلفة الاقتصادية .

وظلت هذه العمليات تمول من الخارج ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، كما كانت الحال قبل الحرب . ولما لم يكن متاح لنا تحليلا إحصائياً حسب مصدر الأموال ووقتها ، فانه من العسير أن نحدد بدقة البلاد التى قدمت العون لاسرائيل ، ونسبة ما قدمته كل منها ، ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية قد قدمتا النصيب الساحق فى الأموال التى تدفقت على إسرائيل ، والتى قدرت بمبالغ تتراوح بين ٥٠٠ مليون دولار سنويا ، وأكثر منها عدة مرات فى فترة ما قبل الحرب(١) . ومنذ نهاية الحرب زادت بدرجة

(١) جاء الرقم الأدنى (سبعة بلايين دولار فى خلال الفترة ١٩٤٩ — ١٩٦٦) فى كتاب ج. كورم Les Finances d'Israel ، الذى نشره فى عام ١٩٦٨ معهد بيروت =

جوهرية المبالغ التى تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية والبنك الدولى ، وقد قدرت بحوالى ألف مليون دولار سنويا من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٥ (١) . ويكفى للدلالة على ضخامة هذه المبالغ أن نشير إلى طلب الرئيس نيكسون من الكونجرس فى أكتوبر ١٩٧٠ معونة إضافية لاسرائيل قدرها ٥٠٠ مليون دولار .

ومثل هذه الأموال هى التى تتيح لاسرائيل وضع موازنة عسكرية تسمح لها بأن تكون باستمرار على أهبة الاستعداد للحرب . وفى السنة المالية ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، على سبيل المثال ، كانت موازنتها المتضخمة ، وقدرها ٣ر٢ بليون دولار ، تتضمن جزءاً عسكرياً يبلغ رسميا ٢٧ ٪ ، أى حوالى ١٩ ٪ من الناتج القومى الاجمالى(٢) . ومن الواضح أن الاقتصاد لا يستطيع أن يتحمل مثل هذه النفقات الهائلة التى تسفر عن عجز(٣) يتطلب فرض مزيد من الضرائب ، والحصول على مزيد من القروض ، والانفاق التضخمى عن

= للدراسات الفلسطينية : وفى جريدة برافدا ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ : وجريدة ذى إيكونومست ، عدد ١١ يناير ١٩٦٩ . ويستخدم القائم بالأعمال السابق الأمريكى فى القاهرة رقماً أعلى كثيراً (٥٠٠ مليون دولار سنويا من حكومة الولايات المتحدة وحدها من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٨) ، وذلك فى مقال بجريدة ذى تيمس ، عدد ٥ فبراير ١٩٧١ .

(١) مجلة الشئون الدولية (السوفيتية) عدد ٢ لعام ١٩٧١ . ويعطى القائم بالأعمال السابق الأمريكى ، دافيد نيس ، رقما أعلى بكثير (٨٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ ، ومبلغ ١٥٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧١ من حكومة الولايات المتحدة وحدها) .

(٢) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٧ يناير ١٩٦٧ . قدرت فى العام التالى بحوالى ٥٠٪ من الموازنة . مجلة الشئون الدولية ، المرجع السابق . ونذكر لأغراض المقارنة أن الانفاق العسكرى الرسمى فى موازنة الولايات المتحدة يبلغ ٥ر٨١ بليون دولار ، أى ٤٢٪ من الموازنة البالغة ١٩٥ بليون دولار ، ولكنه لا يتجاوز حوالى ٩٪ من الناتج القومى الإجمالى . جريده هيرالد تريبيون ، عدد ١٥ يناير ١٩٦٩ .

(٣) ٦١٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ ؛ ٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ . جريدة ذى إيكونومست ، عدد ١١ يناير ١٩٦٩ .

طريق إحداث عجز فى الموازنة (١) . وعندئذ تسعى تل أبيب إلى الحصول على مزيد من الأموال من واشنطن «بسبب النفقات الباهظة على التسليح»(٢)، مما يزيد من متانة العلاقة الطوعية المفتونة .

إن العلاقة السياسية ــ الاقتصادية الخاصة بين واشنطن وتل أبيب هى بطبيعة أغراضها علاقة عسكرية أيضاً ، وترتبط ارتباطا وثيقا بالحصول على أحدث الأسلحة من الدولة الامبريالية الكبرى. غير أن دور المورد الرئيسى للسلاح لم يكن متطابقا بالضرورة فى كل الأوقات مع دور صاحب النفوذ السياسى الخارجى السائد . وهكذا فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد حرصت قبل حرب يونيه(٣) على تجنب القيام بهذا الدور بشكل مباشر (إن المساعدات العسكرية والأسلحة التى تقدمها لشركائها فى حلف الأطلنطى يمكن اعتبار أنها تضعها فى وضع المورد غير المباشر) ، فانها كانت تتقدم عند اللزوم «لملء الفراغ» . وحدث ذلك فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ عندما رجعت عن سياستها السابقة ، وقدمت صواريخ هوك القصيرة المدى . وفضلا عن ذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ، فى ٥ فبراير ١٩٦٦ ، أنها باعت «على امتداد سنوات» طائرات من طراز سكاى هوك ، مما يعنى فى الواقع انتقالها من الصواريخ التى توصف بأنها دفاعية إلى القاذفات النفاثة .

(١) كان لابد من الحصول على حوالى نصف موازنة السنة المالية ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ عن طريق الضرائب ، وعلى حوالى ٤٠٪ عن طريق القروض (بما يساوى ٢,٥ مرة المبالغ التى كانت تحصل عليها فى المتوسط فى الفترة السابقة للحرب) ، وعلى حوالى ١٠٪ تمويل بالعجز . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٧ يناير ١٩٦٩ .

(٢) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩ . وقيل إن إسرائيل كانت تسعى للحصول على مساعدة إضافية تبلغ بليون دولار فى السنوات الخمس التالية . جريدة ذى إيكونومست ، عدد ٤ أكتوبر ١٩٦٩ .

(٣) انظر أسعد عبد الرحمن ، U.S. and West German Aid to Israel ، مركز الدرسات ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ٢ أكتوبر ١٩٦٦ .

وبعد الحرب إضطلعت الولايات المتحدة باطراد بالدور القيادى . وفى عهد الرئيس جونسون بدأت المفاوضات فى خريف عام ١٩٦٧ لبيع ٥٠ طائرات من طراز فانتوم ف — ١٤ ، وانتهت فى ٩ أكتوبر ١٩٦٨ (١) بالاتفاق على أن يكون التسليم فى خلال ١٩٦٩ - ١٩٧٠ (ثم انقصت الجدول الزمنى للتسليم فيما بعد) ، ونص الاتفاق أيضاً على تدريب الطيارين لمدة ٦ أشهر فى تكساس وكاليفورنيا . ويتم تمويل الصفقة بقرض مقداره ٢٠٠ مليون دولار بضمان الحكومة الأمريكية (٢) . وفى عام ١٩٦٨ حصلت إسرائيل على ٤٨ قاذفة مقاتلة من طراز هوك من الولايات المتحدة ، ، وفى مقابلها، أعلن عن تدريب ٢٥٠ من رجال الطيران من العربية السعودية والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس على الطيران أو أعمال الصيانة (٣) .

وتسارعت عملية حلول الولايات المتحدة محل فرنسا بوصفها المورد رقم ١ للطائرات ، نتيجة لفرض فرنسا الحظر على تصدير الأسلحة وقطع الغيار فى اليوم التالى لضرب إسرائيل مطار بيروت بالقنابل . غير أن إسرائيل كانت تملك احتياطياً كبيراً أساسه مشترياتها القياسية لعام ونصف مقدما (٤) .

وبحلول شهر أغسطس كانت إسرائيل قد اتجهت إلى واشنطن على نطاق واسع ، وطلبت طائرات نفاثة قيمتها ١٥٠ مليون دولار، من بينها نحو ٢٥ طائرة أخرى من طراز فانتوم ف — ٤ (قيمة كل منها حوالى مليون دولار) ، ٨٠ قاذفة مقاتلة من طراز سكاى هوك ا — ٤ (قيمة كل منها

---

(١) أشار كل من المرشحين للرئاسة إلى تأييده للصفقة فى أثناء الحملة الانتخابية .

(٢) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٧ مارس ١٩٦٩ .

(٤) جريدة فيجارو ، عدد ١٤ فبراير ١٩٦٩ . وقد استأنفت فرنسا بعد ذلك توريد قطع الغيار . جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٤ يوليه ١٩٦٩ .

مليون دولار) (١) . وأخذت الطائرات الأمريكية تشكل العمود الفقرى لسلاح الطيران الإسرائيلي ، مثلما كانت الدبابات الأمريكية بالفعل هى العمود الفقرى لقواتها المدرعة (٢) . وقيل فضلا عن ذلك إن الطائرات والصواريخ والأجهزة الالكترونية أحدث وأقوى مما تقدمه الولايات المتحدة منها إلى شركائها فى حلف الأطلنطى ، أو حلف جنوب شرقى آسيا . كما كان الأمريكيون يخدمون فى القوات المسلحة الإسرائيلية دون أن يفقدوا الجنسية الأمريكية (٣) ، وهى واقعة ذكرتها القاهرة فى رسالة إلى يوثانت كدليل آخر على مساندة واشنطن للعدوان الإسرائيلي ، وعلى أنها تخلق وضعاً تتورط فيه أمريكا مثلما تورطت فى فيتنام من قبل .

وأصبح على أمريكا أن تعيد تقديرها للقوى الديناميكية فى الصراع ، وأن تعيد النظر فى مواقفها ونتائجها ، وذلك بعد انتخاب الرئيس نيكسون فى نوفمبر ١٩٦٨ ، وتوليه السلطة فى يناير ١٩٦٩ . وكان الرئيس جونسون قد قرر من قبل ، استناداً إلى دراسة قام بها مجلس الأمن القومى ، ألا يلزم تل أبيب بالجلاء عن الأراضى المحتلة كما فعل أيزنهاور تحت ضغط الرأى العام العالمى فى عام ١٩٥٦ ، (٤) وبدلا من ذلك سمح لإسرائيل بالاستفادة من مكاسبها فى إرغام العرب على قبول التسوية التى ترتضيها .

---

(١) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٨ أغسطس ١٩٦٩ . وقد أعلن ذلك الحين بشكل استفزازى أن إسرائيل « تريد أن تكون طائرات الفانتوم مزودة بوسائل مناسبة لحمل الأسلحة النووية » ، وهو طلب سبق أن رفضته الولايات المتحدة . المرجع نفسه .

(٢) يذهب أحد التقديرات إلى أن الولايات المتحدة تملك ٣٠٠ دبابة من طراز باتون ، ٢٠٠ دبابة من طراز سوبر شيرمان ، وأن بريطانيا تملك ٤٥٠ دبابة من طراز سنتوريون ، وفرنسا تملك ١٢٥ دبابة من طراز Amx . انظر Military Balance 1970 ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ١٩٧١ .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، ١٨ — ١٩ أكتوبر ، ١٩٦٩ .

(٤) قيل فى ذلك الحين إن واشنطن هددت بقطع المساعدات الإقتصادية ، والكف عن توريد الأسلحة ، وأن تفرض ضرائب شبيهة بتلك التى تفرض فى أوقات الحرب على المعونة الخاصة التى تقدمها الهيئات الأمريكية . جريدة نيو ستيتسمان ، عدد ١١ أبريل ١٩٦٩ .

وكانت أمام الرئيس المنتخب ثلاثة خيارات رئيسية ، كما جاء فى مقال افتتاحى لجريدة نيويورك تيمس (١) : أن يترك المسألة برمتها أمام جونار يارنج ، أو أن يحاول — دون السعى إلى اتفاق طويل الأمد — نزع الفتيل من الانفجارات الدورية ، مع الإعتراف الضمنى بوقف إطلاق النار وبالإحتلال الإسرائيلى ، أو أن يبذل جهوداً دبلوماسية أكثر للوصول إلى تسوية. وفيما يتعلق بالخيار الأول بذل الممثل الخاص للأمم المتحدة جهوده طوال ١٦ شهراً دون أن يصل إلى نتيجة ملموسة . أما الطريق الأخير فقد أعلن بعض المسئولين الأمريكيين أنه لا يتفق مع موقف نيكسون . ولو كان الأمر كذلك لكان باستطاعة واشنطن الإستجابة لمبادرة الرئيس ديجول بإجراء مفاوضات رباعية ، ولو كمحاولة لا تسفر عن نتيجة جدية وكان يمكن لهذا الموقف ، بطبيعة الحال ، أن يؤثر فى المحادثات التى بدأت فى نيويورك فى الجزء الأول من العام بين الدول الأربع ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، والتى تحمل أكبر قدر من المسئولية عن صون السلام العالمى ، وتملك أكبر الإمكانيات لتسوية الأزمة . وبدأ أن واشنطن قد استقرت فى نهاية الأمر على الخيار الثانى أو ما يقرب منه .

وكان من الواضح أن واشنطن تشعر بأنها تلعب لعبة «رابحة» ، أى أن تل أبيب يمكن أن تبقى سيدة الموقف فى إطار درجة واحدة (هى الصراع الوطنى — الإسرائيلى العربى) ، وأن تفرض تسوية ، أو أن تبقى الدول العربية خاضعة للإرهاب والاضطراب الإقتصادى فترة طويلة (٢) ، أو أن

---

(١) جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٢ فبراير ١٩٦٩ .

(٢) يتحدث ج.س.كامبل فى فصل بعنوان : « The Middle East » ، وذلك من دراسة أعدت لتكون أساساً لسياسة الحكومة الجديدة ، عن الوضع الإقليمى الجديد فيقول « إنه قد يستمر ١٨ عاما أخرى » (ص ٦٤٠) ثم يقوم إنه قد يستمر « لفترة غير محدودة من الزمن » (ص ٤٦٤ . انظر ، Agenda for the Nation ، إعداد ك.جوردون ، معهد بروكنز ، واشنطن ، ١٩٦٨ .

تعود إلى القتال والإنتصار فى حرب شبيهة بحرب يونيه(١) . ولما كانت هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تطبق إلا عن طريق المساعدة العسكرية التى تمولها الولايات المتحدة (وتتحمل إسرائيل الجانب الأكبر من خسائرها السياسية والأدبية) ، فان المساعدات الأمريكية يمكن أن تستخدم (لحل) الخلافات مع تل أبيب .

وتدل الدلائل على أن الرئيس الجديد « مقتنع »(٢) كسابقه باتباع هذا الطريق الخطر . ومن هنا أعلن عند موافقته على صفقة الفانتوم أنه ينبغى أن تمنح إسرائيل « فرصة عسكرية وتكنولوجية لمواجهة التفوق العددى لجيرانها والتغلب عليه »(٣). وكان من الواضح أن فكرته عن « توازن القوى » تعنى أن تبقى كفة إسرائيل راجحة فى مواجهة الدول العربية مجتمعة(٤)، بل وصفت تلك السياسة بأنها ترمى إلى منح تل أبيب « تفوقا ساحقاً »(٥) .

وفيما يتعلق بالثلث الثانى قامت الولايات المتحدة بزيادة قواتها وقوات حلف الأطلنطى فى البحر المتوسط . فعززت أسطولها السادس بحيث أصبح ثانى أساطيلها العالمية (بعد الأسطول السابع المتمركز فى مياه فيتنام) ،وأبقت قواعدها فى كل من اسبانيا وإيطاليا وكريت واليونان (حيث تتوافر لها الموانىء والمطارات) ، وفى مالطة وشمال أفريقيا (كما سنوضح فيما بعد) . ويكشف حلف الأطلنطى (الذى تبلغ قواته المسلحة فى جنوب أوربا نحو

---

(١) لاشك أن القادة الاسرائيليين أبدوا مثل هذا الاطمئنان ، وطالبوا بأن تقيم الولايات المتحدة (توازنا) فى التسليح ، وأن تمنع التنافس الدولى فى المنطقة (انظر على سبيل المثال خطاب أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلية السابق فى نادى الصحافة) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١ ديسمبر ١٩٦٨ .

(٤) انظر هارى هوبكنز ، « Egypt the Crucible » ، لندن ، ١٩٦٩ ، ص ٢١ من المقدمة .

(٥) بلوم فيلد ولايس — المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

مليون جندى ، وأكثر من ألف طائرة ، ومئات من السفن) عن الاختيار الواضح لواشنطن للعمل الإمبريالى المشترك . ومنذ أكتوبر ١٩٦٨ أنشأ حلف الأطلنطى محطات تابعة لمقر القيادة البحرية فى نابولى للاستطلاع الجوى — وهو قرار يبدو أنه اتخذ حوالى عام ١٩٦٧(١) (وليس كما قيل لمواجهة تشيكوسلوفاكيا) . وإذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تكون هذه القاعدة فى الأساس سنداً عسكريا واستطلاعيا لتل أبيب ، فانها فى الوقت نفسه تلوح بها بطريقة استفزازية كهراوة غليظة ، وهى تدرك — إستناداً إلى سفيرها يوست - الخطر المتمثل فى احتمال « أن تنجذب الدولتان الكبريان إلى النزاع »(٢) ، وهو بلا جدال خطر عظيم ، وربما لجأت إلى ذلك على أمل أن يتقلص التعاون العربى السوفييتى ، وهو الأمل الذى لم يتحقق حتى الآن .

وكانت واشنطن تشعر بقلق حقيقى خشية أن تدرك الشعوب اللعبة التى تلعبها ، وأن تتكتل الشعوب العربية بالذات فى مواجهتها ، لأن ذلك يمكن فى الأمد الطويل أن يوازن ، أو يمحو ، أثر الهزائم التى تعرضت لها فى حرب الأيام الستة ، ولذا أرسل الرئيس نيكسون الحاكم السابق سكرانتون كى يعرض أن تمارس الولايات المتحدة سياسة « أكثر توازناً » تجاه العرب . غير أن الرئيس نيكسون عاد بعد المحادثات الأولية يتحدث عن ضرورة أن تتم التسوية بالاتفاق بين العرب والإسرائيليين مباشرة ، محاولا بذلك إعطاء الانطباع بأن الولايات المتحدة تقف بمعزل عن الصراع . وقدم خمسة موضوعات تطرحها الولايات المتحدة للمناقشة كدليل على سعى واشنطن إلى تحقيق السلام . ثم ثبت بمرور الوقت أن كل ذلك كان وسيلة لتمييع الموقف وإستنفاد الوقت . ولم يحل شهر مارس حتى كان نيكسون مضطراً إلى الدفاع

---

(١) مجلة انترناشيونال أفيرز ، عدد فبراير ١٩٦٩ .

(٢) تشارلس و. يوست ، «World Order and American Responsibility» فى مجلة فورين افيرز ، عدد أكتوبر ١٩٦٨ .

عن نفسه فى مواجهة الصحفيين الذين يظنون « أن الحكومة لا ترحب ببدء محادثات الدول الأربع »(١) . وسارع المسئولون الأمريكيون إلى إلقاء اللوم فى ذلك على موقف إسرائيل المتشدد ، زاعمين أن واشنطن إنما تحاول التخفيف منه .

ويرجع شعور الإمبريالية الأمريكية بالخسارة السياسية والأدبية نتيجة لدورها فى النزاع العربى الإسرائيلى إلى الفترة التالية للحرب مباشرة . وتعود أولى الثمار المرة إلى إدراك جانب (على الأقل) من العالم العربى أن النزاع ليس مجرد نزاع عربى إسرائيلى ، وإنما هو أيضاً نزاع بين الإمبريالية وأعدائها ، وأن القوة المعادية الأساسية إنما هى الإمبريالية الأمريكية ، تليها الإمبريالية البريطانية . وفى خلال أيام قليلة قطعت ست دول علاقاتها بالولايات المتحدة(٢) ، وقطع بعضها علاقاته ببريطانيا . وجاءت الأنباء(٣) بأن المظاهرات اجتاحت العالم العربى من عدن إلى تونس ، وأغلقت الموانىء، وأوقف شحن النفط ، وقوطعت السفن ، واعادت تونس والجمهورية العربية المتحدة العلاقات الدبلوماسية التى كانت مقطوعة بينهما . واستولت الجزائر على خمسة مراكز للتسويق تتبع شركتى « إسو » ، و « موبيل اويل » (٤) . واخذ التضامن العربى يمتد إلى مجالات لم يشملها من قبل ، مبتدئا بحظر النفط لمده شهرين ، ثم بقرارات الخرطوم الصادرة فى سبتمبر (لا اعتراف باسرائيل ، ودعم القوة العربية ، واستئناف شحن النفط الى الغرب مصحوبا

---

(١) مجلة هيرالد تريبيون ، عدد ٦ مارس ١٩٦٩ .

(٢) الجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا ، والجزائر ، والعراق ، واليمن والسودان . مجلة ذى نيويورك تيمز ، عدد ١٥ يونيه ١٩٦٧ . واتخذ لبنان إجراء جزئياً . ولم تتخذ الأردن ، والكويت ، والعربية السعودية ، وتونس ، وليبيا ، والمغرب ، أى اجراء (المرجع السابق) .

(٣) جريدة براقدا ، عدد ١٤ يونيه ١٩٦٧ .

(٤) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٣١ أغسطس ١٩٦٧ .

فى الوقت نفسه بدعم للجمهورية العربية المتحدة والأردن من جانب الكويت وليبيا والعربية السعودية مقداره ١٣٥ مليون جنيه ، وذلك تعويضاً لهما عما تعرضتا له من خسائر) .

غير أن المواقف السياسية المتخذة لم تكن تتفق دائماً مع المصالح المعادية للإمبريالية. ففى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة على سبيل المثال لم يقف غير نصف الدول الأفريقية الثمانى والثلاثين إلى جانب الإقتراح السوفييتى الداعى إلى الإنسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة . ولم تؤيد منظمة الوحدة الأفريقية الإقتراح الذى قدمته الصومال وغينيا والدول العربية باستنكار العدوان(١) . وفى تلك المرحلة لم يكن الكثيرون يرون توزيع القوى ، كما رآه القائد البعثى مالك الأمين(٢) ، على أنه (يضم موضوعياً القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية من ناحية ، وعلى أن الدول العربية التقدمية ، من الناحية الأخرى ، ليست هى وحدها — بل الجماهير الفقيرة فى البلاد العربية أيضاً — التى تلقى التأييد من جانب قوى الإشتراكية العالمية وغيرها) .

ولما لم يكن هناك أى احتمال واقعى للوصول إلى تسوية سلمية فيما يتعلق بالثلث الأول بسبب موقف إسرائيل المتشدد ، فقد تقدم الرئيس عبدالناصر إلى واشنطن طالبا منها أن تضغط على تل أبيب كى تنسحب من منطقة السويس، مع تنظيم ضمانات مقبولة للحدود والممرات المائية . والواقع أن التفوق السياسى والأدبى للجانب العربى ساعد فى الموافقة على قرار مجلس الأمن

---

(١) جريدة إزفستيا ، عدد أول أغسطس ١٩٦٧ . وكان ذلك انعكاساً لكل من التأثير الإمبريالى ، والتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا ، المتمثل على سبيل المثال فى امتلاكها اسهما فى نحو ٤٠ شركة مختلطة يقدر رأسمالها بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، فضلا عن التجارة والمساعدة التقنية والتدريب العسكرى .

(٢) حديث مع مراسل جريده أونيتا الإيطالية ، نشر فى جريدة زا روبيزوم ، عدد ٤ أغسطس ١٩٦٧ .

الصادر فى ٢٢ نوفمبر ، والذى أدى إلى عزلة تل أبيب بسبب معارضتها المتشددة . وقد تمكن عبد الناصر بدوره من دعم مركزه فى الداخل (إذ أصبح رئيساً للوزراء ، وأمينا عاما) ، كما تمكن من إحباط مؤامرة عبد الحكيم عامر .

وفى السنة الأولى التالية للحرب تدهورت مكانة الولايات المتحدة تدهوراً شديداً ، وتلاشت الصورة التى حاولت أن ترسمها لنفسها على أساس أنها معادية للإستعمار، وأصبح اسمها يرتبط باسم إسرائيل بشكل متزايد باعتبارهما تمثلان الإستعمار الجديد فى المنطقة . غير أن واشنطن نجحت فى بعض الحالات فى تثبيت مواقعها فى العالم العربى ، وإن كانت قد اضطرت إلى الإنتظار، على سبيل المثال ، إلى مارس ١٩٦٨ كى تبدأ مرة أخرى فى شحن الأسلحة إلى الأردن. وقوبل استئناف الأسلحة الأمريكية إلى تونس وليبيا والمغرب ،على حد تعبير درومبداتون ، بعبارات ودية لم يكن من الحكمة أن تقال فى الأسابيع التالية للحرب مباشرة(١) ، بل إن الولايات المتحدة كانت لا تزال تأمل فى تخفيف حدة العداء العربى لها عن طريق الدول التى تملك فيها نفوذاً (مثل العربية السعودية التى يحكمها الملك فيصل) ، وفى عرقلة التضامن العربى والتحرك الغربى (كما حدث فى مؤتمر الرباط) عن طريق القيام بتحركات لحرف الأنظار ، مثل تجديد الهجوم من الجانب الملكى على الجمهورية اليمنية. وكان العداء العربى لأمريكا قد أدى ، على سبيل المثال ، إلى نزع ملكية عدد من أغنى آبار النفط الأمريكية والبريطانية فى العراق(٢) ، والمقاطعة الصريحة للشركات الأمريكية (فورد، آر سى إى ، كوكاكولا) ، واحلال البضائع الأمريكية والبريطانية .

---

(١) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ١٧ يولية ١٩٦٨ .

(٢) حصل الفرنسيون على حق استغلال مناطق كثيرة كانت تقع فى نطاق امتيازات شركة نفط العراق . وفى ديسمبر ١٩٦٧ وافق الاتحاد السوفييتى على المساعدة فى تشغيل حقل شمال الرميلة . مجلة نيوزويك يوليه ١٩٦٨ .

وتميزت السنه الثانية من فترة ما وصف بأنه السلام « المصحوب باطلاق الرصاص » بتزايد ادراك العالم العربى للدور الإمبريالى للولايات المتحدة ، وباتخاذ موقف أشد حزما ازاء هذا الدور .

وطرأ تغير كبير على المواقف والأحداث . ووقف عبد الناصر فى المؤتمر الوطنى يقول ان علينا ان نميز بين اصدقائنا واعدائنا(١) . وقال أن اصدقاءنا هم الذين يؤيدوننا ويعطوننا السلاح ، وان اعداءنا هم الذين يؤيدون عدونا ويمدونه بالسلاح ، وبوضوح اكثر فان الاتحاد السوفييتى هو صديقنا ، والولايات المتحدة هى عدونا(٢) . كما قال انور السادات ان الولايات المتحدة هى عدونا الأساسى رقم واحد(٣) ، وان ثمانية آلاف من الخبراء العسكريين من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الإتحادية كانوا يعملون فى "قوات المسلحة الإسرائيلية فى أثناء حرب يونيه . وفى دائرة اوسع ، وصف وزير الدولة السودانى (الذى كان يرأس اجتماعا لمجلس الدفاع المشترك يضم الدول العربية الأربع عشرة باستثناء تونس) الولايات المتحدة بأنها « العدو رقم واحد للعرب »(٤)، وقال إنه يتعين على الدول العربية جميعاً أن تحدد موقفها من الولايات المتحدة .

وليس من المستبعد أن تكون خيبة أمل العرب فى أن تغير حكومة نيكسون سياستها فى عام ١٩٦٩ قد هبطت بمكانة أمريكا ونفوذها بين العرب إلى الحد الأدنى ، بل ساعدت فى إزدياد اتجاههم نحو اليسار . وفضلا عن

---

(١) خطاب فى ٦ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٢) فى الخطاب نفسه. وقد وصفه روجرز وزير الخارجية بأنه « نكسة لجهود السلام ». وتراجعت جريده الأهرام فقالت إن الرئيس عبد الناصر لم يقل إن الولايات المتحده عدو العرب ، بل قال انها تتخذ « موقفاً » معادياً . جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٣) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١١ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٤) جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ .

ذلك كانت واشنطن تقدم تأييدها لحكومة إسرائيلية إزداد فيها نفوذ «الصقور» منذ مارس ١٩٦٩، عندما خلفت جولدا مائير ليفى أشكول فى رئاسة الوزارة، واستمرت فى رفض قرار مجلس الأمن ، ورفض التفاوض إلا بشروط المنتصر ، مما أدى إلى تغير مشاعر الرأى العام إزاءها . وفى خلال ذلك العام شهدت أفريقيا ثلاث ثورات : فى السودان فى شهر مايو ، وفى ليبيا فى شهر سبتمبر ، وفى الصومال فى شهر أكتوبر . وأقام السودان منذ البداية علاقات وثيقة مع الدول العربية والدول الإشتراكية ، ووضع برنامجا للتأميم. وسارع النظام الليبى المعادى للإمبريالية بمطالبة لندن وواشنطن بالجلاء عن القواعد العسكرية (التى كانت قد استكملت فى شهرى مارس ويونيه ١٩٧٠). ومطالبة جميع الشركات (باستثناء شركات النفط) بأن يكون ٥١ فى المائة من رأسمالها على الأقل مملوكا لليبيين ، وعزل المديرين والمدرسين والتقنيين الاوربيين والأمريكيين ، واستبدل بهم مديرين ومدرسين وتقنيين من العرب ، وقرر استخدام اللغة العربية لغة رسمية . وألغت حكومة العقيد القذافى العقود التى كانت موقعة مع الحكومة البريطانيه لتوريد الأسلحة — وهى الأسلحة التى كان يعتزم أصلا استخدامها ضد الجمهورية العربية المتحدة — وتعاقدت بدلا منها على طائرات فرنسية من طراز « ميراج » .

وأدى إدراك دور الإمبريالية الأمريكية فى هذه المنطقة إلى وعى أعمق بالنسبة للوضع العالمى للنزاع(١) ، وارتباط الصراع فى المنطقة بالسياسة الإستعمارية فى أفريقيا الجنوبية وبالحرب الإمبريالية فى فيتنام . ودعت نقابات العمال الأفريقية إلى إنشاء منظمة نقابية موحدة فى أفريقيا ، وطالبت بعدم تفريغ المواد الحربية فى جنوب أفريقيا والبرتغال وإسرائيل أو شحنها إلى هذه البلاد ، وبانسحاب القوات الأمريكية من فيتنام(٢) .

---

(١) عند عقد مؤتمر نقابات العمال الأفريقية بالقاهرة ، قال الرئيس عبد الناصر إن حضور ممثلى نقابات العمال العالمية إنما يدل على أن « كفاح الشعب العربى جزء لا يتجزأ من النضال العام » . وكالة تاس فى ٣٠ يناير ١٩٦٩ .

(٢) اجتماع وزراء العمل بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ١٠ مارس ١٩٦٩ .

وكان أثر هذا الاتجاه على واشنطن ـ وهو السبب الكامن وراء « نظرية والدومينو » التى وضعت بشكل سطحى وفج — ينعكس على سبيل المثال فى دراسة غربية للمواقف المختلفة من انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام، جاء فيها : « فى المغرب وتونس وجمهورية جنوب أفريقيا ، يمكن أن يؤدى الانسحاب من فيتنام إلى فقدان الثقة فى الولايات المتحدة . . . وفى الشرق الأوسط ، يمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة ومباشرة ، إذ سيضعف موقف إسرائيل والدول الموالية للغرب مثل الأردن والسعودية ، كما سيكون دافعاً لدول مثل إيران وتركيا إلى إعادة النظر فى اعتمادها على الولايات المتحدة»(١). إن مثل هذه المخاوف الرجعية ، « التى يمكن تلخيصها فى القول بأن « الهزيمة تولد الهزيمة » ، إنما هى فى الواقع تعبير عن فئة من الطبقات الحاكمة التى لها السيطرة على وسائل الإعلام ، أكثر مما هى تعبير عن الرأى العام نفسه.

وأسرعت واشنطن واحتكارات النفط إلى إتخاذ بعض الخطوات لايقاف هذا الاتجاه الخطر فى العالم العربى . وكان للنظام الموالى للولايات المتحدة ، القائم فى المملكة العربية السعودية ، دوره فى الحيلولة دون قيام جبهة متناسقة ضد الارتباط الأمريكى الاسرائيلى . وفى عام ١٩٦٩ كان هناك خطر الوصول إلى تضامن عربى أكبر فى مؤتمر القمة الذى كان من المقرر عقده فى الرباط، ولذلك تأجل عقده شهوراً طويلة بناء على طلب الملك فيصل ، وليس من المستبعد أن يكون موقفه المؤيد لواشنطن ، التى تساند إسرائيل ، من أسباب محاولة الانقلاب التى وقعت ضده فى شهر أغسطس ، والتى أعقبها القبض على مئات من بينهم عدد من ضباط الجيش والطيران . وفى شهر سبتمبر عقد ممثلو شركات النفط الأمريكية ، التى شعرت بالقلق بسبب ثورة ليبيا ، اجتماعا فى بيروت بلبنان ، ثم التقوا فى شهر ديسمبر بالرئيس نيكسون (وحضر الاجتماع كل من داقد روكفلر ، وجون ماكلوى ، ووزير المالية السابق روبرت

---

(١) مجلة نيوزويك ، عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ .

أندرسون ، وهم من أصحاب الاستثمارات فى الكويت وليبيا) . وأعقب ذلك إنتهاج الولايات المتحدة سياسة « أكثر توازناً » ، وأعلن وزير الخارجية روجرز مشروعين منفصلين للتسوية فى الشرق الأوسط : أحدهما للجمهورية العربية المتحدة ، والآخر للأردن . وقد أعلن هذان المشروعان فى ٨ و ١٨ ديسمبر على التوالى . ولم يمض أسبوع واحد حتى تحقق فشل مؤتمر الرباط (الذى تأخر عقده طويلا) بسبب معارضة العربية السعودية والكويت لزيادة الدعم للدول العربية الأخرى بدعوى أن ليبيا لا تدفع قدراً يناسب دخلها . وكان من الواضح أن الملك فيصل غير راض عن عبد الناصر الذى كانت حملته المزدوجة على واشنطن وتل أبيب تضعف موقف العربية السعودية إزاء الشعوب العربية(١) .

وربما كانت الأردن أكثر تعرضاً للخطر الداخلى نتيجة لموقفها المتناقض الذى ترتبط فيه ارتباطاً وثيقا بواشنطن، على حين تستمر فى العداء لإسرائيل. وبينما لم يكن لدى هذه المملكة العربية ، التى تملك فيلقاً عسكريا أكبر حجما من إمكانياتها(٢) تولى الضباط الإنجليز تدريبه وقيادته منذ عام ١٩٢١ ، قاعدة صناعية أو إقتصادية مناسبة ، فقد كانت تسد هذه الفجوة حتى حرب يونيه بالاعتماد على المساعدة التقنية الأجنبية ، والمعونة العسكرية من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا (وقروض التنمية من الغرب ومن الكويت) . ومن الواضح أنه كان يوجد تقدير كامل لميل الملك حسين إلى الغرب واعتماده عليه ، فقد قام رئيس الوزراء الإسرائيلى أشكول — عن طريق ممثل الأمم المتحدة فى

(١) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ٤ يناير ١٩٧٠ .

(٢) زاد عدد قوات الفيلق من ٨٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ جندى فى الفترة بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ، ثم زاد إلى ٦٠٠٠٠ جنــدى فى عام ١٩٦٦ . ويتكون معظمه من أبناء الفلاحين ، ولكن ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من أفراده من البدو أو العشائر ، وذلك قياساً إلى مجموع السكان الذى يبلغ ٢ مليون نسمة ، منهم ٥٠٠٠٠٠ نســمة من ذوى النشاط الاقتصادى — انظر ف. ع. فاتيكيوتس Politics and the Military in Jordan لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٨ — ١١ .

القدس — باخطار الملك حسين بالهجوم الإسرائيلي على الجمهورية العربية المتحدة ، وإبلاغه بأنه إذا بقى الأردن بعيداً عن القتال فلن يصيبه شيء (وذلك دليل قوى على أن النظامين التقدميين فى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا كانا هما الهدف دون الأردن) . ولكن الجمهورية العربية المتحدة كانت قد وقعت فى ذلك اتفاقا مع الملك حسين ، وكان الأردن قد شرع يقاتل فى القدس ، ويطلق القذائف على قاعدة ناتانيا(١) .

وإذا كان احتمال انتصار العرب أمراً مغريا ، وأدى بالنظام الملكى إلى عقد تحالف جديد ، فان الأردن لم يلبث بعد الهزيمة أن استأنف علاقاته السابقة بالغرب . واتجه مرة أخرى فى عام ١٩٦٨ (فى أول فرصة ممكنة) إلى الولايات المتحدة ، وإلى بريطانيا بوجه خاص لتكون الدولة الرئيسية التى تمده بالأسلحة وعلى الرغم من ذلك فان ضغوط الإمبريالية بوصفها مورد السلاح ، أو التلويح بمشروعات السلام (كمشروع آلون الذى قدم فى ديسمبر ١٩٦٨ ، ومشروع روجرز الذى قدم بعده بعام) ، لم تستطع دفع الأردن إلى الانفصال وعقد صلح منفرد .

وكان مرجع ذلك فى الأساس قوة المقاومة الجديدة - السياسية والعسكرية التى ظهرت بين صفوف اللاجئين ، الذين ربما ازداد عددهم من نحو ثلث سكان الأردن قبل عام ١٩٦٧ ، إلى ما يقرب من ثلثيهم (ويشمل ذلك عدداً كبيراً طرد من دياره مرة أخرى ، أو فر منها — فى هذه المرة من الضفة الغربية لنهر الاردن التى احتلت بعد حرب يونيه) . وازداد نفوذ الفدائيين (وهى كلمة تعنى بالعربية المستعدين للتضحية بالنفس) ، فأنشأوا المستشفيات الخاصة بهم ، وهيئات الخدمة الاجتماعية ، وشرعوا فى جمع الضرائب . وفى

---

(١) ينبغى ملاحظة أن الأردن لم يكن لديه لتشغيل الطائرات التى يملكها ، وعددها ٢٢ طائره ، غير ١٥ طياراً ، أما الباقون فكانوا فى الولايات المتحده — انظر كتاب الملك حسين ، حربنا مع إسرائيل ، دار النشر ، بيروت ، ١٩٦٨ .

الضفة الغربية المحتلة أصبحت المقاومة الفلسطينية المنتظمة — على الرغم من تفتتها بين منظمات متنافسة — قوة ضخمة تعمل ضد كل من اسرائيل والملك حسين المرتبط بالولايات المتحدة وبريطانيا . وإذا كانت « فتح » كبرى المنظمات المناضلة قد تأسست قبيل عام ١٩٥٦ ، فانها تعتبر من الظواهر التي برزت بعد عام ١٩٦٧ ، وأصبحت قوتها تعادل قوة المنظمات الاخرى مجتمعة ، ويقدر عددالمسلحين من رجالها بما يتراوح بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألفاً .

وقد بذلت بعد حرب يونيه ، وبخاصة بعد أحداث لبنان (فى أواخر عام ١٩٦٨) ، جهود أكبر للتنسيق بين مختلف منظمات المقاومة للاجئين الفلسطينيين الموزعين فى بلاد متعددة (الأردن ، ولبنان ، وسوريا ، وقطاع غزة) . وتولى ياسر عرفات رئاسة كبرى هذه المنظمات ، وهى منظمة التحرير الفلسطينية ، فى فبراير ١٩٦٩ . وتشكلت فضلا عن ذلك حركة واسعة للمقاومة الفلسطينية لتضم منظمة التحرير الفلسطينية (وأداتها العسكرية : فتح) ، وطليعة حرب التحرير الشعبية (ويطلق عليها اسم الصاعقة) ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وغيرها . ومن المؤسف أن بعض منظمات المقاومة لجأت فى كفاحها ضد الإحتلال الأجنبى إلى أعمال إرهابية مغامرة . أما التقدميون فقد عارضوا الإرهاب ، ورأوا أنه أداة للرجعية وعمل من أعمال الاستفزاز أو أنه انفجار عاطفى من جانب أناس مضطهدين منشأه الإحباط ، أكثر مما هو سلاح للكفاح الجماهيرى المنظم وللثورة .

وأدت الأعمال الإرهابية ، مثل خطف الطائرات الأجنبية — الذى استنكرته فتح فى حينه — إلى إضعاف مكانة مرتكبيها ، بل اتخذت منها الرجعية ذريعة لضرب الحركة الفدائية بأسرها . وكانت على سبيل المثال أساسا لاعلان الملك حسين الأحكام العرفية فى سبتمبر ١٩٧٠ .

غير أن الحملة المسلحة التى شنها الملك بعد ذلك على الفلسطينيين المناضلين

من أجل التحرير أعادت وحدة حركة المقاومة فى مواجهة العدو المشترك، وأصبحت تهدد بالتحول إلى حرب أهلية . ووجه الرئيس عبد الناصر اللوم إلى الجيش الأردنى ، واتخذ خطوات للوساطة بين الجانبين ، وهى الوساطة التى نجحت آخر الأمر فى دفع ياسر عرفات والملك حسين إلى الموافقة على وقف إطلاق النار ، كما أدت إلى استقالة رئيس وزراء الأردن . وكشفت واشنطن عن تأييدها للملك حسين فى أثناء زيارته لها بعد شهرين - إذ أذاعت فى شهر سبتمبر ، فى معرض المباهاة بقوتها فى البحر المتوسط ، أن الولايات المتحدة على استعداد للتدخل إذا تعرض النظام الملكى الأردنى للخطر ، وأنها « ستقدم له مساعدة تبلغ ٣٠ مليون دولار أو أكثر »(١) .

وإذا كان لبنان المجاور لم يشترك بصورة مباشرة فى العمليات العسكرية فان تزايد قوة الفدائيين فى القسم الجنوبى من البلاد أثار بدوره قلق واشنطن . وهناك من يربط بين هجمات الجيش اللبنانى على معسكرات اللاجئين فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩ ، وبين ما أعرب عنه جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٠ أكتوبر من قلق فيما يتعلق بكل ما يمس سيادة لبنان « أيا كان مصدره » . وكذلك ما جاء فى مذكرة السفارة الأمريكية فى بيروت من إشارة عامة إلى « وجود الفدائيين المعادين لاسرائيل فى المنطقة »(٢) . وأدت استقالة رشيد كرامى رئيس الوزراء اللبنانى إحتجاجا على قيام الجيش اللبنانى بالاغارة على معسكرات اللاجئين دون علمه ، وما أعقبها من مظاهرات جماهيرية لتأييد الفدائيين، إلى نشوب أزمة بدا واضحا أن تل أبيب وواشنطن تسعيان من خلالها إلى الصيد فى الماء العكر .

وفى تلك الظروف انتهت الجهود الشخصية التى بذلها الرئيس عبد الناصر ، بالتعاون مع كل من سوريا والأردن ، إلى عقد اجتماع فى القاهرة ضم ممثلى

(١) جريده واشنطن بوست ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٧٠ (المقال الافتتاحى) .

(٢) جريده هيرالد تريبيون ، عدد ٢٣ أكتوبر ١٩٦٩ .

قيادة الجيش اللبنانى ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم فى خلال هذا الاجتماع التوصل إلى اتفاق . وأصدرت وكالة تاس بيانا(١) جاء فى أوانه ، أوضحت فيه « انه ليس ثمة ما يبرر التدخل من جانب اى دولة كبرى » ، وأنه لا يوجد « من يعرف مصالح العرب وأهدافهم خير من الدول العربية نفسها ». وكان لذلك البيان دوره فى تهدئة الخواطر . وأوضح البيان السوفييتى فضلا عن ذلك انه إذا كانت الولايات المتحدة حريصة حقا على استقلال العرب وسيادتهم كما تزعم ، فان الواجب يحتم عليها أن تبذل جهوداً أكبر لضمان « انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة ، والتوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين » .

وتكشفت سياسة الرئيس نيكسون فى الشرق الأوسط فى أثناء محادثات الدول الأربع ، وهى المحادثات التى وافقت عليها واشنطن على مضض ، على حين عارضتها إسرائيل(٢) ، والتى عقد أول اجتماعاتها فى مقر البعثة الفرنسية لدى الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٣ أبريل ١٩٦٩ . إذ قدمت وزارة الخارجية الأمريكية « ورقة عمل » فى بداية اجتماع اللجنة لتكون أساسا للمناقشة ، كشفت فيها عن تأييدها العام لأطماع إسرائيل الإقليمية : أن تكون القدس كلها تحت السيطرة الإسرائيلية ، مع إعطاء الأردن بعض المشاركة فى حياة المدينة ، وتمسكها ببقاء إسرائيل فى المناطق الإستراتيجية ، واقتراحها أن ترابط قوات الأمم المتحدة على الجانب المصرى من قناة السويس وفى شبه

---

(١) جريده برافدا ، عدد ٢٥ أكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) كان الاتحاد السوفييتى ينظر الى الفكره منذ مايو ١٩٦٧ « بعين الرضا » . واقترح عقد اجتماع للدول الأربع فى أواخر خريف ١٩٦٨ ، ثم انعقد الاجتماع فى يناير ١٩٦٩ . كانت فرنسا قد دعت منذ نشوب الحرب الى تعاون الدول الأربع . ولم يعلن البريطانيون عن موقفهم . أما الولايات المتحدة التى كانت تؤيد مطلب تل أبيب بإجراء محادثات عربية اسرائيلية مباشرة ، فلم تر لاجتماع الدول الأربع « فائده تذكر . انظر ، ب. وندسور « Super — power Diplomacy: The Price America Will Have to Pay » فى مجلة ذى نيوميدل ايست » لندن عدد فبراير ١٩٦٩ .

جزيرة سيناء . وإذا لم تكن تلك المحادثات قد أثارت تفاؤلا واسعاً ، فقد رأى فيها البعض منبراً يحول دون المواجهة بين الدول الكبرى . وفضلا عن ذلك كان الرئيس نيكسون يتعرض للضغط لإتباع سياسة أمريكية جديدة لإسترداد جانب مما خسرته الولايات المتحدة فى المجال السياسى ، وهو ما أشار به سكرانتون بعد زيارته للعالم العربى(١) .

وبات من الواضح فى الشهور التالية أن المباحثات التى تقف فيها الولايات المتحدة إلى جانب المعتدين ، على حين يقف الإتحاد السوفييتى إلى جانب ضحايا العدوان ، « قد وصلت إلى طريق مسدود »(٢) ، وأنها لا تتقدم نحو تسوية سلمية . وكان جوهر الموقف السوفييتى هو إلزام إسرائيل بالتخلى عن الأراضى المحتلة ، والسماح بعودة اللاجئين ، على حين كان جوهر الموقف الأمريكى هو الضغط من أجل إجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل تستهدف فرض شروط المنتصر فيما يتعلق بالأراضى وباللاجئين (كان المطلب على سبيل المثال أن تتفق إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة فى أول الأمر على « الحدود الآمنة والمعترف بها ») . ولم تتردد واشنطن أيضاً فى إثارة الأردن ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك مثلا باعادة الحديث عن مصير قطاع غزة « واحتمال تسليمه للأردن كى يكون منفذاً له إلى البحر المتوسط على أن يكون للدول الأخرى حق المرور (الترانزيت) »(٣) .

---

(١) قال سكرانتون ان تأييد الولايات المتحده لاسرائيل يخلق مشكلات داخلية حاده فى لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية ، وان الشباب العربى يتحول الى العداء للولايات المتحدة ، وان التأييد الذى يحظى به الاتحاد السوفييتى آخذ فى الازدياد ، وان سبب ذلك فى المقام الأول هو إقدام الولايات المتحده على بيع طائرات الفانتوم لإسرائيل فى الوقت الذى بدأت فيه بلاد كثيره تعلق آمالها على مهمة يارنج — حديث جريدة كرستيان سيانس مونيتور ، عدد ٨ فبراير ١٩٦٩ .

(٢) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ٣ يولية ١٩٦٩ .

(٣) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ١٩ أكتوبر ١٩٦٩ .

وفى أواخر العام نفسه، كانت واشنطن قد قوضت الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ، بحيث رأى الكثيرون أن المحادثات — إذا تغاضينا عن كونها وسيلة لتجنب الصدام بين الدول الكبرى — أصبحت ستارا لإخفاء استراتيجية واشنطن ، ولتقسيم الدول العربية وإضعافها ، ولمساندة ضم إسرائيل للأراضى المحتلة . كما كانت تهدف أيضا إلى الوقيعة بين الأردن وسوريا من ناحية ، والجمهورية العربية المتحدة من الناحية الأخرى . وفضلا عن ذلك كان من العسير منذ منتصف عام ١٩٦٩ ، عندما لجأت إسرائيل الى تصعيد الموقف بمختلف الوسائل - المدفعية والصواريخ والطائرات وعبور القناه — مما دفع أوثانت الى إعلان أن حربا حقيقية تدور هناك بالفعل — تجنب النتيجة القائلة بأن الإستراتيجية الأمريكية تكتفى « بتجميد » الموقف عند المعدل الحالى للعمليات العسكرية ، وهو المعدل الملائم لتل أبيب(١) .

وكانت الاستراتيجية الهجومية الإسرائيلية، المدعومة من جانب الولايات المتحدة ، والقائمة على مواصلة العمليات العسكرية ، على أن تتحمل اسرائيل الجانب الأساسى من الخسائر السياسية والأدبية ، وألا تقوم الولايات المتحدة بجهود جدية للتسوية السياسية فى اطار مجلس الأمن ، كانت تلك الاستراتيجية تتطلب فى المقام الأول أن تحافظ واشنطن على تفوق اسرائيل العسكرى ، وبخاصة التفوق الجوى(٢) . وكان من الواضح أن مثل هذا

---

(١) عند اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة على سبيل المثال اتخذ وزير الخارجية المصرية محمود رياض « موقفاً أكثر تشدداً » من العام الماضى . كما وجه رئيس الوزراء السودانى بابكر عوض الله فى خطابه الأول فى الجمعية العامة نقداً شديداً للولايات المتحدة ، واتهمها بعرقلة التوصل إلى اتفاق فى الشرق الأوسط ، وذلك بتسليمها طائرات الفانتوم لإسرائيل دون مطالبتها بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة — جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٦٩ .

(٢) كتب أحد المعلقين العسكريين الأمريكيين يقول إنه « بغير التفوق الجوى كان من المشكوك فيه أن تتمكن إسرائيل من الاحتفاظ بالضفة الشرقية لقناة السويس بقدر معقول من الخسائر » . مجلة ميليتارى ريفيو ، عدد يناير ١٩٧١ .

الميزان العسكرى المائل لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة . ويكاد يكون من المؤكد أن الوضع سيتغير لصالح الدول العربية فى الأمد الطويل . وكان ذلك تقدير كثير من المراقبين ، ومن بينهم على سبيل المثال ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى ، وذلك عندما قال « إن الزمن يعمل إلى جانب العرب » .

وحدث فى الواقع تغير هام فى السنة الثالثة بعد الحرب ، إذ ترتب على قيام واشنطن بإمداد إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ بالمعدات اللازمة لشن « الحرب الالكترونية » الحديثة ، ثم تزويدها فى خلال السنتين التاليتين الحرب بخمسين طائرة فانتوم، ومائة طائرة سكاى هوك، أن أصبح رد الفعل العربى هو الإتجاه نحو الإتحاد السوفييتى ليتولى حماية المنشآت المصرية(١) .

وكان من نتائج المساعدة السوفييتية أن صرح وزير الخارجية الأمريكية روجرز فى ربيع عام ١٩٧٠ : « بأن عاملا جديداً قد دخل معادلة الشرق الأوسط »(٢) وهو قول أكدته الوقائع ، إذ تناقصت غارات إسرائيل الجوية ابتداء من ١٧ أبريل ، وأصبحت محصورة منذ ذلك الحين فى منطقة القناة . وبذلك وضعت وسائل الدفاع الجوى التى قدمها الإتحاد السوفييتى حداً لتغلغل الطائرات المعادية إلى أعماق البلاد وقصف الأهداف العسكرية والمدنيـــه .

وإلى جانب المساعدة العسكرية قدم الإتحاد السوفييتى للجمهورية العربية

(١) حديث مع الرئيس عبد الناصر ، فى مجلة ي.س. نيوز آند وورلد ريبورت ، عدد مايو ١٩٧٠ .

(٢) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ٣٠ أبريل ١٩٧٠ ؛ وكذلك برنارد رايخ ، «U.S. Policy in the Middle East» فى مجلة كارنت هيستورى، عدد يناير ١٩٧١ .

المتحدةمساعدات كبيرة من أجل التنمية الإقتصادية(١) . وقد اعترف الجميع حتى أعداء الإشتراكية ، بالطابع الدفاعى لهذا الدعم الشامل . يقول مركز الدراسات الاستراتيجية إن الأدلة تبين « أن الاهتمام السوفييتى الرئيسى كان موجهاً إلى الحد من احتمال نشوب حرب محلية جديدة وغير محدودة فى الشرق الأوسط(٢) .

وكان التغيير الذى طرأ على معادلة « القوة » ، الذى تحدث عنه وزير الخارجية روجز فى أبريل١٩٧٠، عنصراً أساسياً بغير شك أمكن أن تتحقق به — من خلال المساعدة العسكرية السوفييتية — ما لم تكن واشنطن راغبه فى تحققه بالوسائل السياسية أو بغيرها ، ألا وهو الضغط على إسرائيل لوقف غارات العمق(٣) . وعلى النقيض من ذلك كانت الولايات المتحدة تحرص على استمرار التفوق الإسرائيلى ، وذلك بسعيها إلى الحد من تزويد الإتحاد السوفييتى للقوات العربية بالأسلحة ، كما حدث فى خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٧٠ ، استناداً إلى بيان الرئيس نيكسون عن سياسته(٤) . ولم

---

(١) المساعدة فى كهربة ما يقرب من ٤٠٠٠ قرية اعتماداً على كهربة السد العالى ، وأعمال توسيع مصانع الحديد والصلب فى حلوان بما تقرب قيمته من ٧٠٠ مليون دولار ، وإنشاء مصنع للفوسفات فى قنا تبلغ تكاليفه ١٠٠ مليون دولار ، وإنشاء فرن للصهر فى أسوان ، ومصنع للفيروسيليكون ، والبحث عن النفط فى واحة سيوة . وتقرر كذلك أن تساعد تشيكوسلوفاكيا فى إنشاء محطة للكهرباء فى كفر الدوار فى خلال أربع سنوات ، لتوليد ٥ر١ مليون كيلووات ، أى ما يساوى نصف طاقة السد العالى .

(٢) مجلة استراتيجيك سيرفيى ، عدد عام ١٩٧٠ ، ص ٩٠ .

(٣) فى ٢ فبراير ١٩٧٠ على سبيل المثال ، وبعد الغارة على أبى زعبل ، صرحت واشنطن بأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ، « فإن الغارات الإسرائيلية على المناطق الداخلية ستشتد ، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تفعل شيئاً إزاء ذلك » . من خطاب الرئيس أنور السادات فى حلوان فى أول مايو ١٩٧١ .

(٤) « U. S. Foreign Policy for the 1970's » نشرة وزارة الخارجية الأمريكيه ، ٢٢ مارس ١٩٧١ ، ص ٣٩٢ .

يكن رفض تلك المحاولات الأمريكية مصدر دهشة لأحد ممن يعرفون تاريخ تأييد الاشتراكية لحركة التحرر الوطنى .

وقام الرئيس عبد الناصر فى أول مايو بخطوة نحو الحل السياسى فى ظل الوضع الجديد ، وطلب من الرئيس نيكسون ، إذا كان غير راغب فى الضغط على إسرائيل لسحب قواتها ، أن يوقف على الأقل تزويدها بالأسلحة .ورد وزير الخارجية روجرز على ذلك باقتراح مضاد ، مفاده أن تنسحب القوات الاسرائيلية ، على أن يصحب ذلك وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر يمكن فى خلالها أن يتوصل يارنج إلى تسوية للأزمة . ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة تريد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة فقد قبلت الاقتراح .

وكانت نتيجة ذلك أن أوقف إطلاق النار اعتباراً من ٨ أغسطس ، ولكن دون انسحاب القوات الاسرائيلية . وسارعت واشنطن إلى جنى ثمار قيامها بتقديم الاقتراح ، فشرعت فى بث الفرقة فى الجبهة العربية المعادية للإمبريالية . كما أن هذا التنازل من جانب الجمهورية العربية المتحدة قد أثار سخط اليسار — ولا سيما فى سوريا والعراق ، وبين الفدائيين الفلسطينيين . وشهدت الأسابيع التالية تهديد الولايات المتحدة بالتدخل فى أزمة الأردن ، ووفاة الرئيس عبد الناصر . واستغلت واشنطن حالة البلبلة التى سادت العالم العربى ، واتهمت الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى بخرق وقف إطلاق النار . وفى ظل هذا الهجوم الدبلوماسى والنفسى قطعت إسرائيل المحادثات مع يارنج ، وعززت الولايات المتحدة أسطولها فى البحر المتوسط فى مظاهرة للقوة ، وأعلنت موافقتها على إمداد إسرائيل بعدد آخر من طائرات الفانتوم وبقرض جديد للتسليح ، وقامت بعمليات للإستطلاع الجوى فوق أراضى الجمهورية العربية المتحدة ، منتهكة بذلك سيادتها(١) . وكان مشروع روجرز يسمح فى الوقت نفسه بالدعوة إلى تجديد وقف

---

(١) انظر بيان وزارة الخارجية السوفييتية ، فى جريدة برافدا، عدد ٩ أكتوبر ١٩٧٠.

إطلاق النار – دون أية محاولة جادة للتقدم نحو التسوية السياسية ـ وهو إجراء يعني – إذا ما طبق منفرداً – تجميد الموقف فى حدود المناوشات العسكرية المحدودة ، واستمرار الاحتلال من الناحية الواقعية .

وللخروج من هذه الحالة المائعة بين الحرب والتسوية السياسية ، اقترح الرئيس السادات فى ٤ فبراير ١٩٧١(١) : أن تنسحب القوات الاسرائيلية إلى خط وراء العريش ، وذلك فى مقابل فتح قناة السويس فى خلال ستة شهور ، وأن يمتد وقف إطلاق النار (لفترة تنتهى فى ٧ مارس ، ولا يجدد بعد ذلك)، وأن تكفل حرية الملاحة فى مضايق تيران مع مرابطة قوة دولية فى شرم الشيخ .

وفى الوقت الذى أوضحت فيه الجمهورية العربية المتحدة أنها تقدم اقتراحها هذا كخطوة أولى نحو التسوية السياسية فى إطار قرار مجلس الأمن ـ (وهو القرار الذى ترفضه إسرائيل أساساً) ـ استخدمت واشنطن ذلك الاقتراح كنقطة انطلاق مع تشويه أهدافه ، إذ أخذت فكرة فتح قناة السويس كفكرة منفردة يعقد بشأنها « اتفاق مؤقت » غير متصل بالتسوية الشاملة التى تنص على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية . وكان من شأن اتفاق كهذا أن يسمح من الناحية الفعلية باستمرار الاحتلال الاسرائيلى للبلاد العربية ولفترة غير محدودة .

وأرسل روجرز لجنة متابعة ، تحت عباءة « السمسار الأمين » ، لزيارة الدول المهتمة بالقضية اهتماما مباشراً ، وهى المملكة العربية السعودية ، والأردن ، ولبنان ، والجمهورية العربية المتحدة ، وإسرائيل . وفى خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٧١ ، حاولت اللجنة تحسين صورة الولايات المتحدة

---

(١) حديث مع مجلة نيوزويك ، عدد ٢٢ فبراير ١٩٧١ ، وكذلك مع جريدة هيرالد تريبيون ، عدد ١٥ فبراير ١٩٧١ .

لدى العالم العربي(١)، وذلك بمساندتها للخط الايديولوجي العربي الداعي إلى كسب الولايات المتحدة أو «تحييدها»، وهو خط يمكن أن ينمي الاتجاهات اليمينية في القومية العربية، ويضعف الجبهة المعادية للإمبريالية. وقد وفق وزير الخارجية المصرية حينئذ (محمود رياض) عندما وصف رحلة تلك اللجنة، في حديث له مع جريدة لوموند في منتصف شهر يونيه، بأنها مناورة تهدف إلى «خداع» الرأي العام العالمي، مع استمرار روجرز في رفض الضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية، واستمرار الولايات المتحدة في تزويد تل أبيب بطائرات الفانتوم القاذفة المقاتلة(٢). وعندما وضعت واشنطن العراقيل في طريق «حملة الصداقة» التي قام بها الرئيس أنور السادات، كانت واشنطن في الوقت نفسه تتحرش بالقوى العربية التي لا تؤمن إلا بالحل العسكري للنزاع، مما كان له دوره في الأزمة الداخلية التي حدثت بعد ذلك في مصر، والتي اندلعت عقب عودة الرئيس السادات من بني غازي في ١٧ أبريل، وتركزت حول مسألة اتحاد الدول العربية.

وكان الموقف الدفاعي الذي تلتزم به واشنطن في المجال الدولي في أثناء محادثات الدول الأربع يتناقض مع المناورات العدوانية التي تقوم بها في البلاد العربية والافريقية. وفي سبتمبر ١٩٧٠، بعد شهر واحد من قبول الجمهورية العربية المتحدة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور، اتبع ممثلو الولايات المتحدة تكتيك تمييع الإجتماعات، والتأكيد على «الدبلوماسية الهادئة»، مع تجنب المسائل الجوهرية. وانتهى بهم الأمر إلى تعطيل «مجموعة

---

(١) من قبيل التمهيد السياسي أعلن وزير الخارجية روجرز في مؤتمره الصحفي في ١٦ مارس أن إسرائيل لن تجد أمنها في الجغرافيا، ودعا بعبارات عامه إلى الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧.

(٢) وعدت واشنطن قبيل سفر وزير الخارجية الأمريكية بأن تمد إسرائيل بمائتي طائرة حربية إضافية، وبقرض يبلغ بليون دولار لتنفيذ المشروعات العسكرية والاقتصادية، وذلك استناداً إلى جريدة نيويورك بوست، عدد ١٦ مارس ١٩٧١.

العمل ، برفضهم الإشتراك فى إعداد مذكرة للامين العام للامم المتحدة حول مدى تقدم المحادثات . وصحب ذلك قيام واشنطن «باقناع» تل أبيب بالعودة إلى محادثات السلام التى كان يجريها يارنج ، وكانت قد انسحبت منها بدعوى خرق الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتى لوقف إطلاق النار(١) . وكما كان متوقعاً لم تحقق تلك المحادثات أيضاً أى تقدم نحو التسوية السياسية ، وذلك على الرغم من تجديد وقف إطلاق النار مرات متعاقبة. ووصف الرئيس أنور السادات عودة تل أبيب بأنها مناورة لتجنب سخط الرأى العام ، ولاطالة أمد الاحتلال عشرين عاماً أخرى(٢) .

وفى أوائل فبراير ١٩٧١ قدمت واشنطن دليلا جديداً على استمرارها فى الالتزام بهذه الاستراتيجية العامة ، وذلك عندما رفض ممثلها فى مباحثات الدول الأربع اقتراحا أيدته الدول الثلاث الأخرى بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن بكامله ، ولا سيما فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضى المحتلة(٣). وقال الرئيس نيكسون إن دور الولايات المتحدة فى الشرق هو « المحافظة على توازن القوى »(٤) ، وإنها لا تمارس أى ضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات(٥) .

---

(١) جريدة ذى وول ستريت جورنال ، عدد ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ . وكانت الوسائل التى استخدمت ، استناداً إلى هذه الجريدة ، وهى إرسال شاحنات جديدة من الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل ، ومن بينها ٣٦ طائرة نفاثة ، ونحو ٢٠٠ دبابة ، « لموازنة المنصات المصرية الجديدة لإطلاق الصواريخ ، والتى أقيمت بمساعدة الاتحاد السوفييتى . وكان هناك تهديد ضمنى ، وإن كان واضحاً ومفهوماً ، بالتباطؤ فى توريد الأسلحة إلى إسرائيل » .

(٢) وردت فى جريدة ديلى وورلد ، عدد ٣٠ ديسمبر ١٩٧٠ .

(٣) منذ صيف عام ١٩٧٠ خففت واشنطن موقفها من هذه المسألة ، وتجنب الرئيس نيكسون فى مؤتمره الصحفى المنعقد فى ١٠ ديسمبر الإجابة على سؤال فى هذا الموضوع .

(٤) اذاعة تليفزيونية فى ٣ مارس ١٩٧١ .

(٥) المرجع نفسه .

وما دامت واشنطن تتمسك بهذه الاستراتيجية القائمة على مراكز القوة فقد كان يصعب التصور بأن اشتراكها فى المحادثات يمكن أن يساعد فى التوصل إلى تسوية سياسية فى وقت قريب ، وأن يجنبها التعرض لمزيد من الخسائر السياسية والمعنوية . ذلك أن دورها الحاسم فى جعل السياسة التوسعية الصهيونية أمراً ممكن التنفيذ أصبح واضحاً للجميع . وكان عبد الناصر قد أعلن انه إذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق السلام ، فانها تستطيع أن تلزم اسرائيل بسحب قواتها من الأراضى المحتلة(١) واذا كان من يتولون رسم السياسة فى واشنطن قد راودهم الأمل سراً فى أن من يخلف عبد الناصر يمكن أن يغير سياسة الجمهورية العربية المتحدة فقد خاب فألهم ، إذ أعلن الرئيس السادات بعبارات لا تقل وضوحا أن الولايات المتحدة تستطيع ، لو شاءت ذلك ، أن تفعل ما فعلته فى عام ١٩٥٦ ، وأن تلزم إسرائيل بالانسحاب من سينـــاء »(٢) .

ونظراً لادراك العرب للإستراتيجية التى تنتهجها واشنطن ، والتى تركز على استخدام القوة المسلحه ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لابعاد الدول العربية والأفريقية عن الطريق الذى اتخذته للتنمية ، فقد كانت السياسة الأمريكية مهددة بالفشل . وقال الرئيس السادات إن مصر خاضت معركة مريرة لتصد العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ، وذلك ما أكسبها فى الواقع حق إنشاء السد العالى(٣) . ومثل هذا العمل الضخم الذى أنجز ، على حين كانت المصادمات المسلحة لا تزال مستمرة فى أعقاب العدوان الإسرائيلى الثانى ، يعد دليلا قاطعا على أن الشعب المصرى لن يتحول عن الطريق الإشتراكى

(١) خطاب أول مايو ١٩٧٠ .

(٢) حديث فى ١٠ فبراير نشر فى مجلة نيوزويك ، عدد ٢٢ فبراير ١٩٧١ .

(٣) من كلمة ألقيت عند الاحتفال بافتتاح السد العـــالى ، جريدة برافدا ، عدد ١٥ يناير ١٩٧١ .

للتنمية ، وهو الطريق الوحيد الذى يتيح له فرصة بناء حياة جديدة(١) .

ولذا أصبح على واشنطن بمرورالزمنأن تبذل جهداً أكبرإذا ما أرادت أن تخفف ـ فضلا عن أن تعوض ـ خسائرها السياسية فى العالمين الأفريقى والعربى . ولم يكن مستغربا أن توجه وزارة الخارجية نقداً أكثر صراحة للتعنت الدبلوماسى الإسرائيلى لأنه « بسبب عدم حدوث تقدم نحو التسوية السياسية كانت هناك دلائل متكررة على وصول شحنات من الأسلحة إلى المنطقة »(٢) .

غيرأن المخاوف الأمريكية من ازدياد التضامن المعادى للإمبريالية تبددت بدرجة ما بعد بعثة روجرز ، وبعد الحملة المعادية للشيوعية التى بدأت فى السودان والدول المجاورة . وإذا كانت الآمال قد انتعشت فى حدوث شقاق بين الدول العربية ـــ الأفريقية وحلفائها الاشتراكيين ، فان تلك الآمال تضاءلت عندما عقدت فى ٤ يوليه ١٩٧١ معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والإتحاد السوفييتى لمدة ١٥ عاما ، وعندما ارتفعت أصوات عربية وغير عربية تطالب بوقف عمليات الاعلام المستهترة فى السودان بعد فشل انقلاب ١٩ يوليه . (وسارعت كل من واشنطن وبكين ـ نعم ، بكين ـ إلى إقامة علاقات أوثق مع الخرطوم) . وسجلت حكومة

---

(١) فى الجمهورية العربية المتحدة ، على سبيل المثال ، نجد أن القطاع العام هو الذى « يشكل فى الواقع الأساس الاقتصادى للسياسة الديمقراطية الثورية » . وهو ينتج الآن ٨٠٪ من مجموع الإنتاج الصناعى . وقد تم فى الجزائر تأميم الممتلكات الاستعمارية . وقامت الحكومات بالإستيلاء على كثير من المؤسسات الأجنبية والبنوك وشركات التجارة الخارجية فى كل من غينيا والسودان والصومال وتنزانيا . وطبق الإصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحده وسوريا ، وبدأ تطبيقه فى السودان والصومال ، وسيبدأ هذا العام فى الجزائر . وتمتلك الدولة فى الكنغو (برازافيل) جميع الأراضى وثروتها المعدنية ـــ من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى للمؤتمر الرابع والعشرين للحزب ، والذى قدمه ليونيد بريجنيف فى ٣٠ مارس ١٩٧١ .

(٢) جريده هيرالد تريبيون ، عدد ١٣ أبريل ١٩٧١ .

نيكسون بهدوء مجموعة من المكاسب نتيجة لتزويدها الأردن بمساعدات عسكرية تبلغ قيمتها نحو ٥٠ مليون دولار ، شملت المدافع والطائرات والدبابات ومكنت النظام الملكى من إنزال خسائر فادحة بالفدائيين فى أواخر يوليه ١٩٧١ ، وإن كان من النتائج الفرعية التى ترتبت على هذه الهزيمة أن وحدت قيادة منظمة فتح صفوفها ، وشكلت قيادة عسكرية موحدة ، وكذلك إدارتين موحدتين للمالية والاعلام .

وكان على واشنطن ، مع تغير توازن القوى ، وعدم تجديد وقف إطلاق النار رسميا ، أن تعطى « إحساسا بالتحرك » نحو التسوية السلمية باحداث « انفجارات دورية » إذا أرادت ألا تتحول إستراتيجية « السلام المصحوب باطلاق النار » إلى حرب شاملة واسعة النطاق . وعلى سبيل المثال : فقد كان من مظاهر استجابتها الدبلوماسية لمشروع ٤ فبراير الذى قدمه الرئيس السادات لاعادة فتح قناة السويس ، وثيقة (أنكرتها فيما بعد ، وبالتالى أصبح يطلق عليها اسم «المذكرة الوهمية») قدمها دونالد برجيس رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية فى القاهرة إلى وزير الخارجية محمود رياض ، وكان يبدو فيها أن الولايات المتحدة تؤيد انسحاب القوات الاسرائيلية من نصف شبه جزيرة سيناء على الأقل ، على أن تحل محلها قوات مصرية . ولكن مثل هذه التحركات حتى إذا لم تنكر فيما بعد — كان ينظر إليها على أنها ترمى إلى التوصل إلى هدنة منفردة ، وأنها تخلق أساسا قانونيا لاستمرار التجميد الفعلى للاحتلال الاسرائيلى فى المناطق الأخرى ، ولذا رفضها الرئيس السادات «كما رفضها فيما بعد البلاغ المصرى السوفييتى المشترك الصادر فى ٤ يوليه ١٩٧١ .

وتأكد تمسك حكومة نيكسون بالمحافظة على التفوق العسكرى الاسرائيلى فى تحركات مثل إيفاد رتشارد هيلمز ، رئيس وكالة المخابرات المركزية ، إلى تل أبيب فى خلال شهر يوليه «يقارن بين معلوماته ومعلوماتها بشأن «الحجم الحقيقى للقوة السوفييتية والتوازن العسكرى فى المنطقة » ، والتلويح فى الوقت

نفسه باحتمال ضم إسرائيل إلى أحد الأحلاف العسكرية الغربية . ولم يكن من شأن ذلك أن يشجع الاعتقاد بأن واشنطن تبذل جهوداً جدية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ، مما انعكس بدوره فى دعوة الرئيس السادات المتكررة للعرب بأن يستعدوا لاتخاذ قرار عسكرى فى عام ١٩٧١ .

وعندما أصبحت مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية أكثر الحاحا من الناحية السياسية بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، بوصفها المسألة الرئيسية فى الحرب والسلام ، بدأت تظهر على السطح بعض الخلافات فى موقف كل من واشنطن وتل أبيب . فبينما كان القادة الصهاينة (مثل ايجال آلون رئيس الوزراء) يعلنون بصراحة أهدافهم التوسعية(١)، كان روجرز وزير الخارجية الأمريكية يتحدث فى الأمم المتحدة فى ٤ أكتوبر ١٩٧١ عن «تسوية مؤقتة»، ويقدم اقتراحا بفتح القناة مع الانسحاب الجزئى من جانب إسرائيل .غير ان الاتفاق بشأن القناة ان لم يكن جزءاً من اتفاقية شاملة ، فانه يفتح الطريق أمام استمرار الاحتلال الاسرائيلى للمناطق الأخرى .

وفى ضوء هذا التكتيك وجدت القاهرة فى شهر نوفمبر أنه لابد لها من قطع المحادثات مع ممثلى واشنطن « بسبب غشهم وخداعهم وكذبهم »(٢) .وفى الشهر التالى ازداد المأزق تأزما عندما قام وفد مؤلف من ممثلى أربعة بلاد أفريقية برئاسة ليوبولد سنجور ، رئيس السنغال ، بزيارة اسرائيل ومصر ، ولم يتمكن هذا الوفد من تحقيق أى تقدم فى مجال الوساطة . ويظهر من جميع الدلائل أن حرص الولايات المتحدة واسرائيل على إحباط محاولات الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية انما يرمى الى تشجيع الاتجاهات الوطنية

---

(١) من ذلك على سبيل المثال قولهم « . . . اننا يجب أن نصبح دولة ذات جنسية مزدوجة بمجرد ضم الأراضى المحتلة . ويجب أن نلقن العرب درساً . انهم عندما يخسرون لا يستطيعون أن يستردوا ما خسروه بالوسائل السياسية » — حديث مع جريده نيشن ، عدد ٣١ مايو ١٩٧١ .

(٢) خطاب الرئيس السادات فى مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٧٢ .

العربية نحو التحرك العسكرى ، أو إلى دفع التحركات السياسية نحو اليمين والابتعاد عن الدعم الاشتراكى العالمى ، مما يمكن معه فتح الطريق أمام التوصل إلى اتفاق مع الامبريالية الأمريكية .

* * *

وإذا كانت مصر هى القوة السياسية والعسكرية الرئيسية فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط ككتلة جغرافية سياسية ، فان هناك مجموعتين فرعيتين أخريين من البلاد العربية الأفريقية لهما دور هام فى الفكر الإستراتيجى الإمبريالى الأمريكى : ففى شمال شرق أفريقيا توجد ليبيا والسودان والصومال وفى شمال غرب أفريقيا توجد المغرب وتونس والجزائر . وتعتبر هاتان المجموعتان امتداداً للدول المقابلة لهما - فى جنوب أوروبا والبرتغال واسبانيا من جانب ، وتركيا من جانب آخر — المرتبطة بواشنطن باتفاقات منفردة أو من خلال حلف الأطلنطى ، والتى تشكل فى تقديرها كياناً إقليمياً متميزاً يحيط بطرق المواصلات البحرية فى شرق البحر المتوسط وغربه ، ويربط فيما بين أجزائه الطريق الذى يمتد مسافة ٨٠ ميلا بين صقلية ومالطة وتونس .

ومن الناحية السياسية كان النفوذ البريطانى فى شمال أفريقيا سائداً فى الشرق ، ومرتبطا باستثمارات النفط وبممر السويس الإستراتيجى إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى ، وكانت المصالح الفرنسية تسيطر على المغرب العربى ، ولكنهما اضطرا إلى الإنسحاب فى فترة ما بعد الحرب ، والسماح بقيام دول مستقلة ، والتراجع أمام الإمبريالية الأمريكية التى حاولت أن تخضع لسيطرتها كلا من شريكتيها والبلاد التى كانت تابعة لهما . غير أن هذا المخطط « الفخم » كان مقرراً له أن يستمر أكثر قليلا من عشر سنوات بعد العدوان الثلاثى على السويس ، وقبل أن يتعرض بدوره لمصاعب جمة نتيجة لتصاعد حركة التحرر الوطنى ، واشتداد الكفاح المعادى للاستعمار ، وانتشار الأفكار الإشتراكية .

وقد تضافرت هذه العوامل الديناميكية الثلاثة ، ولا سيما فى خلال

الاستقطاب الذى أعقب حرب يونيه ، لاحداث الانقلاب فى ليبيا فى أول سبتمبر ١٩٦٩ ، وهو الانقلاب الذى أطاح بالملك إدريس الذى كان قد ارتقى عرش ليبيا فى ديسمبر ١٩٥١ بتأييد من بريطانيا والولايات المتحدة . وكانت الوسيلة الأساسية التى استخدمتها الدولتان للسيطرة هى الوجود العسكرى والقواعد العسكرية : قاعدة هويلس التى كانت تعد أكبر القواعد الأمريكية خارج الولايات المتحدة ، وقد أقيمت بناء على اتفاقية وقعت فى عام ١٩٥٤ ، وكانت تضم ٣٠٠٠جندى، وتستخدم للتدريبات نصف السنوية، وللتدريب على إطلاق النار وقذف القنابل من الطائرات ، وكان يتدرب فيها نحو ٢١ سربا من الطائرات التى كانت تقلع من القواعد الأوربية (فى ألمانيا الغربية ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، واسبانيا ، وتركيا) . كما كانت لبريطانيا قاعدة جوية فى العضم ، وقاعدة لتدريب المشاة والقوات المدرعة على «حرب الصحراء» فى طبرق . وكانت هناك أيضاً قوة حرس خاصة تتألف من سبعة آلاف جندى دربهم البريطانيون ، استناداً إلى جريدة الأهرام القاهرية ، اتفاق سرى تم توقيعه فى بريطانيا فى ٢٧ يونيه ١٩٦٤ ينص على حقها فى التدخل براً أو بحراً أو جواً لحماية الملك «من الاضطرابات الداخلية والأخطار الخارجية» ، ويجرى تنفيذه بالتعاون مع القوات الأمريكية .

وعندما نجح الإنقلاب الذى أخذ النظام الملكى على غرة ، وأفلت من التدخل الإمبريالى ، اتجهت المشاعر الوطنية على الفور نحو إلغاء عمليات تدريب الطائرات الأجنبية فى القواعد الليبية ، ثم إخلاء تلك القواعد فى بداية عام ١٩٧٠ وعندما ابتعدت عن أرض ليبيا تلك القبضة المعادية ، شرعت ليبيا فى فرض إشرافها على الاحتكارات الأمريكية والبريطانية التى كانت تتحكم فى نفط البلاد بغير ضابط ، وبذلك حصلت ليبيا على نصيب متزايد من أرباح استخراج النفط الخام : وتم تأميم تسهيلات التسويق والتوزيع التابعة لشركة إسو (أمريكية) ، وشركة شل (بريطانيةوهولندية) ، وشركة أنسل (إيطالية) ، وذلك فى ٤ يوليه ١٩٧٠ ، كما أممت البنوك الأجنبية فى

أواخر العام . وفى محاولة لمنع هذه الحركة المعدية المعادية للإمبريالية من الإنتشار ، أعلن روجرز وزير الخارجية الأمريكية فى ٢٦ يونيه أنه يأمل «فى إقناع بريطانيا بالاحتفاظ بقوات فى منطقة الخليج العربى بعد عام ١٩٧١» وبذلك أكد مرة أخرى العلاقة الوثيقة بين القواعد العسكرية والنفط .

وإذا كان الوجود العسكرى البريطانى والأمريكى قد ظهر سافرا فى ليبيا، وكشف عن القبضة الإمبريالية المدرعة ، فقد كان أكثر تستراً فى السودان الذى تعلق عليه واشنطن أهمية استراتيجية كبيرة بوصفه الجار الجنوبى لمصر، وأنه يمكن أن يشكل خطراً على النفوذ الإمبريالى فى منطقة البحر الأحمر ، وحلقة هامة بين البلاد العربية وأفريقيا السوداء . وقد ظهرت أهمية هذه الرابطة على سبيل المثال فى الأحداث التى أعقبت التدخل الأمريكى البلجيكى البريطانى فى الكنغو فى نوفمبر ١٩٦٤، عندما تعرضت للخطر خطوط اتصاله مع الدول الأفريقية الصديقة .

ولم يكن ذلك منفصلا عن المحاولات الدائبة من جانب واشنطن ولندن لمنع قيام سودان موحد سياسياً ، ويظهر ذلك على سبيل المثال فى الحركات المستمرة منذ عام ١٩٥٥ لتمرد الجنوبيين (ومعظمهم من الزنوج الذين يعتنقون الدين المسيحى أو بعض الديانات البدائية) وحركتهم موجهة ضد الشماليين (ومعظمهم من العرب الذين يعتنقون الإسلام) .

وإذا كانت الخلافات العنصرية والقبلية فى السودان تعود إلى مئات السنين فقد كان الإستعمار حريصاً دائماً على إذكائها(١) ، كما كانت الدول الإمبريالية

---

(١) كانت السياسة البريطانية تتجه منذ قيام الحركة الوطنية فى مصر فى عام ١٩١٩ إلى معاملة جنوب السودان معاملة تختلف عن معاملة الشمال بهدف ضم الجنوب إلى أفريقيا الشرقية كوسيلة لمواجهة شعار وحدة وادى النيل (أى مصر والسودان) . انظر على سبيل المثال ، كيث كايل ، « Sudan Today » فى مجلة أفريكان أفيرز ، التى تصدرها الجمعية الأفريقية الملكية ، عدد يوليه ١٩٦٦ .

حريصة على استغلالها(١) . وكانت هناك إمكانية لإيجاد حل إجتماعى — عرفى للنزاع الداخلى الذى يضعف وحدة البلاد ، وذلك فى خلال الفترة القصيرة التى أعقبت الإطاحة بالحكومة العسكرية برئاسة اللواء إبراهيم عبود فى أكتوبر ١٩٦٤ ، ولكن هذه الإمكانية لم تستغل . ووقع الهجوم الرجعى الذى أدى إلى طرد القوى اليسارية من الحكومة فى عام ١٩٦٥ . وفى أواخر عام ١٩٦٦ كانت المديريات الجنوبية الثلاث تريد ، بمساعدة أموال المخابرات الأمريكية كما يقال ، أن تشكل دولة مستقلة يطلق عليها اسم جمهورية أزانيا ، وكان الدبلوماسيون الأمريكيون يناشدون الدول الأفريقية الاعتراف بها (٢) .

وفى محاولة للابتعاد عن نفوذ الإمبريالية ، ولاسيما منذ حرب يونيه ، وقع السودان عدداً من الاتفاقات للتجارة وتبادل المساعدة(٣) مع كل من تشيكوسلوفاكيا والجزائر والاتحاد السوفييتى ، وكذلك مع المملكة العربية السعودية وإيطاليا وصندوق النقد الدولى . واتجه السودان من الناحيتين السياسية والعسكرية اتجاها معاديا للتحالف بين واشنطن وتل أبيب ، ومؤيداً للبلاد العربية والدول الاشتراكية طالباً منها المساعدة والتأييد . ولما كان السودان يدرك أن الولايات المتحدة هى السند الأساسى لاسرائيل ، كان رد فعله للعدوان هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، وتأييد العمل العربى المشترك فى المؤتمر الذى عقده رؤساء الدول والحكومات العربية فى الخرطوم ، وقيامه بعد ذلك بارسال كتيبة عسكرية إلى منطقة القناة .

---

(١) أعلن وزير داخلية السودان أن فى حوزة حكومته وثائق تؤكد أن الدول الغربية قدمت مساعدات مادية وأدبية للاضطرابات فى الجنوب . (مجلة نورث أفريكا ، عدد سبتمبر أكتوبر ١٩٦٧) .

(٢) مجلة زا روبيزوم ، عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٦٦ ، وردت فى مجلة ويست أفريكان بايلوت ، التى تصدر فى لاجوس .

(٣) توجد التفاصيل فى مجلة أفريكا ريبورت ، عدد يناير ١٩٦٨ ،

ووصلت إلى السودان فى عام ١٩٧٠ معدات عسكرية ومساعدات إقتصادية من الاتحاد السوفييتى ، كما وصل إليه طيارون من الجمهورية العربية المتحدة . واستمرت تجارته مع الاتحاد السوفييتى فى الازدياد حتى بلغت فى عام ١٩٧٠ ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩٦٧ . ومن الناحية الأخرى ، وعلى الرغم من قطع العلاقات بين السودان والولايات المتحدة ، فقد منح صندوق النقد الدولى السودان قروضاً أخرى « على مضض » ، ثم وقع معه فى عام ١٩٦٨ قرضا جديداً بمبلغ ٢٤ مليون دولار لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية ، ومع ذلك رفضت الخرطوم توصية البنك بتقسيم أراضى « مشروع الجزيرة الزراعى » إلى حيازات خاصة ، مما يضعف الرقابة العامة عليها .

وبعد فشل محاولة الانقلاب فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، برز اتجاه يمينى فى مجلس قيادة الثورة تجلى موقفه فى حظر الحزب الشيوعى ، مما أدى إلى إضعاف الجبهة المعادية للامبريالية ، والتى تضم العمال والعناصر المتقدمة من الفلاحين والطلبة والمثقفين الثوريين . وترتب على ذلك نشاط القوى شبه الاقطاعية والبورجوازية المحافظة ، مثل حزب الأمة الذى يرأسه الزعيم الرجعى الامام الهادى المهدى ، ويلق تأييده الأساسى من جانب الاخوان المسلمين . وصرح الرئيس جعفر النميرى فى حديث له مع جريدة الأهرام بأن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاستعمارية اشتركت فى مارس ١٩٧٠ فى تدبير تمرد من جانب المهديين فى عدد من مدن السودان ، ، وترتب على ذلك طرد الملحق التجارى الأمريكى (الذى كان يعمل فى سفارة هولندا بعد قطع العلاقات السودانية الأمريكية) .

وقوبل نمو الإتجاهات القومية اليمينية ، ونشاط الدوائر الرجعية فى السودان فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، بالتشجيع من جانب الاستعمار والرجعية العربية فى الخارج على حساب التطور التقدمى للبلاد . وأدى ذلك إلى احتدام الصراع السياسى الداخلى . وبدأت حملة تحت تأثير العناصر اليمينية فى السودان

ضد القوى التقدمية ، وانتهت بالأحداث المؤسفة التى وقعت فى يوليه ١٩٧١ وإضعاف جهد السودان فى مواجهة الامبريالية .

وتعهدت واشنطن ، التواقة إلى الاستمرار فى تمزيق الصفوف ، بأن تقدم للسودان مبلغ ٢٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٢ « لمساعدة اللاجئين بسبب الحرب الأهلية » ، كما وعده البنك الدولى للاستيراد والتصدير بمبلغ ٣ر٣ ملايين دولار لشراء معدات لبناء الطرق (وكان يدرس توفير التمويل اللازم لشراء خمس طائرات نفاثة من طراز بوينج) ، وقدم له صندوق النقد الدولى قرضاً بمبلغ ٤٠ مليون دولار . وفى ٢٠ يوليه أعادت الخرطوم علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة .

وأدت التحركات الشعبية فى السودان وليبيا فى عام ١٩٦٩ إلى تشجيع التحرك فى الصومال للإطاحة فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ بالحكومة الموالية للغرب برئاسة إيجال (الذى كان قد تخلى عن الخط الحيادى الذى سار عليه الرئيس شيرمارك الذى أغتيل فى بداية العام نفسه) ، وتم ذلك بعد أيام قليلة من عودته من زيارة واشنطن . وفى كفاح القومية العربية لتحرير المنطقة من السيطرة الاستعمارية ، كان السودان يقدم المساعدات التقنية والثقافية والعسكرية للصومال الذى كان موضع اهتمام خاص من جانب الاستراتيجية الأمريكية والانجليزية الرامية إلى السيطرة على خليج عدن . وكان كفاح الصومال من أجل استكمال كيانه القومى فى أواسط الستينات قد شمل أيضا النضال من أجل أن ينضم إلى أبنائه البالغ عددهم ثلاثة ملايين أبناء القبائل البدوية الصومالية الذين يعيش معظمهم الآن فى إريتريا (تحت الحكم الاثيوبى منذ عام ١٩٦٢ ، وتقوم فيها قاعدة أمريكية فى أسمرة) ، ويعيش بعضهم فى كينيا .

ونظراً لما تحظى به الولايات المتحدة من نفوذ كبير فى إثيوبيا ، وما تحظى به بريطانيا من نفوذ كبير فى كينيا ، فقد وجدت جمهورية الصومال

أن استقلالها يمكن دعمه على أفضل نحو بأن ترفض أولا ما عرضته عليها الولايات المتحدة من أسلحة وطائرات ، وأن تطلب المساعدة من الاتحاد السوفييتى . (وصحب ذلك الضجيج الغربى المعتاد عن التسلل السوفييتى) وفى عام١٩٦٦ كان الصومال يتلقى المساعدات من دول مختلفة : فقدمت له إيطاليا مساعدة قدرت بمبلغ ٤٥ مليون دولار ، وقامت إيطاليا والولايات المتحدة بتجهيز قوة الشرطة الصومالية المسلحة تسليحاً جيداً ، والتى تتمتع بقدر من الاستقلال ، وقد تم تدريبها فى الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية ، ولها ارتباطات بهاتين الدولتين . ولم تكن المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة تقل كثيراً عن تلك التى حصل عليها من الاتحاد السوفييتى. وفى نوفمبر١٩٦٧ وقع الصومال الصلح مع كينيا على أثر اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية فى كينشاسا فى سبتمبر ١٩٦٧ . وقد وقع الاتفاق فى أديس أبابا،وزالت بذلك عقبة هامة كانت تحول دون تغلغل النفوذ الغربى ، وأعقب ذلك قيام هيوبرت همفرى ، نائب رئيس الولايات المتحدة بزيارة لذلك البلد الصغير فى يناير ١٩٦٨ ، وتوقيع اتفاقية للمساعدة بمبلغ ٨ر٥ ملايين دولار . وصحب هذا البرنامج الكبير حملة من جانب الحكومة لفرض القيود على التحركات الشعبية المعادية للامبريالية الأمريكية .

غيران المساعدات المالية المصحوبة بالقيود السياسية لم تكن كافية لمواجهة القوى الوطنيه المعاديه للامبرياليه التى ساءتها سياسة « اللاحرب واللاسلم » التى تنتهجها واشنطن وتل أبيب، والتى ادت إلى وقوع الانقلاب العسكرى فى عام ١٩٦٩ ، وأعلنت الحكومة اليساريه الجديدة إيمانها بالاشتراكيه العلمية ، واتجاهها إلى فرض الطابع الوطنى على المنظمات المالية والتجارية ، كما اعترفت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبالحكومات التقدمية فى فييتنام الجنوبية وكمبوديا وكوريا الشمالية .

وفى إريتريا المجاورة أيضاً ، كانت البلاد العربية الأفريقية تقدم فى أعقاب

حرب يونيه المساعدات لحركة تحرير إريتريا (يمثل المسلمون ثلاثة أرباع سكان إريتريا البالغ عددهم ثلاثة ملايين ، وتعم الإضطرابات إريتريا منذ ضمها إلى إثيوبيا) . ولذا لم يكن غريباً أن تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل مساندتها للقوى المقابلة ، مما بدا فى عام ١٩٧٠ كما لو كان امتداداً للحرب العربية الإسرائيلية »(١) .

وتركزت الأهداف السياسية الإستراتيجية للولايات المتحدة بعد الحرب فى المنطقة الشمالية الغربية ، التى تأثرت إلى حد كبير بكفاح الجزائر الدامى الذى استمر فترة طويلة ، على البلدين المجاورين للجزائر ، وهما المغرب وتونس . ولكن كانت الإمبريالية الأمريكية تتحالف بوجه عام مع زميلتها الإمبرياليه البريطانية فى مجالات نفوذها السابقه - من ليبيا غربا، وكان موقفها من فرنسا أشد تنافسا ، إن لم يبلغ حد العداء . وفضلا عن ذلك ، فانه لما لم تكن الإمبرياليه الأمريكيه مشتبكة فى صراع مباشر كقوة استعمارية ، فان سمعتها كانت أفضل من سمعة فرنسا التى واجهت على سبيل المثال ضغط القوات المسلحه التونسيه من أجل الجلاء عن ميناء بنزرت بهجوم دموى فى ٢٠ يوليه ١٩٦١ ، ولكنها لم تلبث أن اضطرت إلى الانسحاب ، وتعرضت نتيجة لذلك لخسائر سياسية وأدبيه كبيرة . واتبعت واشنطن تكتيكا أكثر حذراً ، يقوم على قبول الجلاء عن القواعد من حيث المبدأ ، مع إطالة المفاوضات (كما حدث فى ليبيا ، حيث استمرت المفاوضات نحو عشر سنوات) أو غير ذلك من الوسائل الرامية إلى مواجهة الآثار المتوقعة والافلات منها .

وهكذا نجد فى المغرب أنه بينما أعلنت الولايات المتحدة رسميا فى أواخر عام ١٩٦٣ إغلاق قاعدتها الجوية الاستراتيجية التى بلغت تكاليفها ٤٠٠ مليون دولار (بموجب الاتفاق الذى وقعه الرئيس أيزنهاور والملك محمد الخامس فى عام ١٩٥٩) ، فانها تمسكت بحقوق طائراتها فى التحليق فوق أراضى المغرب ،

---

(١) Strategic Survey 1970 ، ص ٥١ — ٥٢ .

وإن كانت قد احتفظت لمدة سبع سنوات بسرية « الترتيب الخاص » للإبقاء على مركز كبير للمواصلات البحرية فى سيدى يحيى على بعد ٥٠ ميلا إلى الشمال الشرقى من الرباط ، أدى إلى مضاعفة التسهيلات التى أقامها البنتاجون فى الناحية المقابلة فى ميناء روتا باسبانيا . وكذلك استمرت الولايات المتحدة فى تشغيل قاعدتها البحرية السرية التى تضم ١٧٠٠ جندى لخدمة الأسطول السادس فى ميناء "قنيطرة (على بعد ٢٠ ميلا من سيدى يحيى) ، وذلك وفقاً للمعلومات التى أذاعتها لجنة العلاقات الخارجيه بمجلس الشيوخ الأمريكى فى منتصف عام ١٩٧٠ . وكانت الاشارات العلنية إلى هذه القاعدة بعد عام ١٩٦٣ تستخدم عبارة « بعثة التدريب » ، وكان ذلك جزءاً من الغطاء الذى انفقت عليه الحكومتان لاخفاء وجود القاعدة الأمريكيه التى دأبت وزارة الخارجية الأمريكيه بعد ذلك على نفى وجودها نفيا قاطعاً .

وفى تونس أيضاً تحركت الولايات المتحدة فى إثر فرنسا ، وأقامت قاعدة أمريكيه جديدة بالقرب من بنزرت لخدمة الإسطول السادس . وقد تم توقيع الانفاق فى عام ١٩٦٦ ، وقامت بتوقيعه مجموعة أمريكية تمثل شركة « تامبا لصيانة السفن » ، وذلك بغرض بناء حوض جاف لاصلاح السفن خارج القاعدة السابقة فى « منزل بورقيبه » ، وعلى أن تقوم بتشغيله شركة امريكية تونسية مشتركة باسم شركة « سوكومينا » ، يبلغ رأسمالها ١٠ ملايين دولار — وكانت مهمتها الظاهرية إصلاح ناقلات النفط وغيرها من سفن الشحن الأجنبية .

وارتبط بالأهداف الاستراتيجية الأساسية لواشنطن السعى إلى التغلغل الاقتصادى والمالى عن طريق برامج المعونة ، وفائض الأغذية ، والقروض الدولية (التى ناقشناها فيما سبق) ، والتى أدت إلى تزايد المديونية والتبعية . أما من الناحية السياسية فان تونس والمغرب تحجمان عن انتقاد العدوان الأمريكى فى فيتنام . بل إن الرئيس بورقيبه يؤيد واشنطن صراحة فى حمايتها

لتل أبيب . وقد دعا إلى إستقالة الرئيس عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٦٧ ، وحاول أن يجعل منظمة الوحدة الأفريقية مجرد هيئة استشارية ، وأن يلغى لجنة التحرير التابعة لها . وتمتد الروابط الإيديولوجية الوثيقة بقادة من أمثال بورقيبه إلى مجال الصداقة الشخصية ، وتزويدهم بما يحتاجون إليه من رعاية طبية خاصة .

أما فى الجزائر بعد الإستقلال ، فان واشنطن لم تكن تأمل أكثر مما تأمل باريس فى أن يكون لها وجود عسكرى هناك . وكان أقصى ما نطمع فيه أول الأمر هو تحييد السياسة الخارجية لذلك البلد الرئيسى فى المغرب العربى. وكان ذلك فى الواقع هو الهدف الأساسى للدبلوماسية الأمريكية عندما لجأت إلى استخدام أساليب الضغوط الإقتصادية الفجة ، مثل الإمتناع عن تقديم المعونة الغذائية ، وعن توقيع اتفاقات محدودة حتى عام ١٩٦٧ . ولم تفلح تلك المحاولات فى ابعاد الجزائر عن مسلكها المعادى للإمبرياليه ، بل استمرت فى سياستها النضالية بعد الحرب الخاطفة الاسرائيليه ، وشمل ذلك قيامها بتأميم النفط خطوة نخطوة ، وكانت قد استعدت لهذا التأميم فى خلال سنوات طويلة بمساعدة الاتحاد السوفييتى ، وعملت على توفير الأجهزة والوسائل التكنولوجية اللازمه والعاملين المدربين ، وهو ما كانت الامبريالية تحجم عن تقديمه .

وكانت هذه القوة الاقتصاديه والتقنية الجديدة للدول الأفريقية العربية ، والتى كانت إلى حد كبير مرتبطه بالمساعدة العسكريه والسياسية الشاملة من جانب العالم الاشتراكى ، تتيح لهذه الدول لأول مرة فرصة شن هجوم مركز على الاحتكارات ، ورفع أسعار أهم الموارد الطبيعية والسيطرة عليها . وخاضت هذه الدول معركتين رئيسيتين للمساومة فى بداية عام ١٩٧١ ، كانت أولاهما تلك التى خاضتها دول الخليج العربى وطهران ، وثانيتهما تلك التى خاضتها ليبيا . وتمكنت عن طريقها من إلزام الشركات الاحتكارية بدفع نصيب من الأرباح يصل إلى ١٥ بليون دولار بالنسبة لفترة خمس سنوات .

ففى يناير ١٩٧١ طالبت ليبيا ، التى أصبحت البلد الأساسى الذى يقوم بتوريد النفط إلى أوربا بعد حرب يونيه، بزيادة أسعار النفط بمقدار ٦٨٪ ، وذلك بالاضافة إلى زيادة السعر ٣٠ سنتا للبرميل ، بحيث وصل إلى ٣٫٥٣ دولار ، وهو السعر الذى كانت قد فرضته فى منتصف عام ١٩٧٠ على شركة أوكسيدنتال بتروليام بعد إيقاف الانتاج ، والحد من إمداد أوربا بالنفط بشكل ملموس (كانت حكومة الملك ادريس ، حتى قبل سبتمبر ١٩٦٩ ، قد طالبت بزيادة متواضعة قدرها ١٠ سنتات البرميل ، ولكن الاحتكارات الأمريكية والبريطانية كانت لا تزال ، حتى مايو ١٩٧٠ ، تعرض زيادة تتراوح بين ٦ و ١٠ سنتات للبرميل فقط) . وفى طرابلس كان باستطاعة ليبيا زيادة سعر النفط الخام من ٢٫٥٥ دولار إلى ٣٫٤٥ دولارات (فى الوقت الذى يباع فيه البرميل فى آبار تكساس بسعر ٣٫٤٠ دولارات ، أى أكثر من ضعف الزيادة التى تحققت فى طهران) ، وبذلك زاد دخلها من ١٫٣ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ ، إلى ٢ بليون دولار فى عام ١٩٧١ . ومن الغريب أنه كان لليبيا ودائع فى البنوك الأمريكية تتجاوز حجم الاستثمارات الأمريكية فى أراضيها .

اما فى الجزائر فان مؤسسة سوناطراك ، وهى من اكبر مؤسسات النفط الحكومية ، وجدت عملاء جدداً كبديل لشركات النفط الفرنسية ، مثل شركتى موبيل وشل فى الولايات المتحدة ، فتعاقدت معهما فى اواخر عام ١٩٧٠ على إمدادهما بستين مليون طن من النفط الخام فى غضون فترة اربع سنوات . وبعد التأميم الذى تم فى فبراير ١٩٧١ ، والمقاطعة الفرنسية التى استمرت فى خلال الشهور الستة التالية ، نفذت الشركات الأمريكية من هذه الثغرة ، ووقعت أكبر صفقة عالمية لتوريد النفط والمنتجات النفطية « لشركة الكومنولث للتكرير » تبلغ قيمتها ٨ بلايين دولار على امتداد ٢٥ عاما . ومن المتوقع أن يؤدى ذلك ، إلى جانب ما تحصل عليه شركة «ألبازو» من الغاز الطبيعى المسال ، إلى ضمان الاحتياجات النهمة للصناعة الأمريكية

لفترة طويلة من الزمن ، وإلى ربط الجزائر بأسواق الساحل الشرقى للولايات المتحدة ، وربما لممارسة التأثير السياسى الذى كانت تتطلع إليه منذ أيام حكومة كنيدى . وليس من الغريب أن ذلك كان يسير جنباً إلى جنب مع موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على تقديم قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار لإقامة مصنع لإسالة الغاز ، وقرض آخر لم يسبق له مثيل لشراء طائرات ركاب نفاثة أمريكية . وقد ارتد التفاعل المتسلسل للتأميم إلى ليبيا فى ديسمبر ١٩٧١، عندما استولت الحكومة الليبية على شركة بريتش بتروليام ، التى تملك فيها الحكومة البريطانية نسبة تقرب من الأغلبية . وكان من نتائج الإتفاقية الليبية السوفييتية ، التى وقعت فى مارس ١٩٧٢ ، بشأن الإشتراك فى تنمية الآبار وعمليات التكرير ، أن شحن النفط الليبى على ناقلة سوفييتية لأول مرة يوم ٢ يونيه ، وبذلك كسر الحصار الذى فرضته شركات النفط الغربية . وامتدت موجة التأميم أيضاً إلى شركة نفط العراق ، عندما أصبحت بغداد عاصمة ثالث دولة تسيطر فى خلال فترة ١٢ شهراً على ثروتها الطبيعية . وكان ذلك فى أول يونيه ، ولقى تأييداً مباشراً من جانب الدول العربية الأخرى والدول الاشتراكيـــة .

وأثبتت هذه التحركات التى لم يسبق لها مثيل فى العالم العربى الأفريقى ، أن استراتيجية « اللاحرب واللاسلم » الإمبريالية لم تكن تعود على أنصارها بالنتائج المرجوة وحدها ، ولا سيما بعد أن تغير ميزان القوى فى ربيع عام ١٩٧٠ .

وإذا ألقينا نظرة عاجلة على العناصر الرئيسية فى استراتيجية واشنطن (وتل أبيب عادة) منذ تغير ميزان القوى فى أوائل عام ١٩٧٠ ، فاننا نلاحظ بعض السمات التى تظهر متكررة فى التصريحات والتصرفات الرسمية على السواء . فهناك من الناحية السياسية الاهتمام فى المقام الأول بالوقيعة بين الدول الأفريقية العربية والدول الإشتراكية ، والحيلولة دون التعاون

الوثيق بين الجانبين ، وذلك بتصوير الاتحاد السوفييتى على أنه «دولة كبرى» على قدم المساواة مع الدول الامبريالية ، أو بتصويره على أنه القيصرية الروسية ، والعمل على تحريض القوى القومية اليمينية ضد القوى الأممية المعادية للإمبريالية (وهى الحليف الطبيعى والأساسى لحركة التحرير الوطنى)(١)؛ والدعوة إلى الإتفاق مع الولايات المتحدة ، بدعوى أن فى يدها «مفتاح الحل» .

وثانيا ، من الناحية العسكرية ، الإستمرار فى مساندة إسرائيل وزيادة المساعدة المقدمة لها ، بوصفها حليفا تابعا يمكن الاعتماد عليه ، وبوصفها حجر الزاوية فى إيجاد قوة إقليمية ضد الدول التقدمية ، يمكن أن تكون وسيلة لوصول تأثير القوة المسلحة الأمريكية إلى نقط ذات أهمية خاصة من الناحيتين السياسية والجغرافية ، كما كانت الحال عند اصطدام الأردن بالفدائيين الفلسطينيين وسوريا فى عام ١٩٧٠ ، ووسيلة لتوسيع ما تحصل عليه من تسهيلات فى البحر المتوسط ، مثل اتخاذ ميناء بيريه قاعدة عسكرية فى فبراير ١٩٧٢ ، بعد الاضطرار إلى التخلى عن قاعدة هويلس ، والضغط على قبرص للموافقة على إنشاء قواعد لحلف الأطلنطى ، والمساعدة فى عقد اتفاقية مالطة الجديدة الموسعة فى ٢٦ مارس ١٩٧٢(٢) .

---

(١) حول هذه المسألة الحيوية قال ليونيد بريجنيف بوضوح : « لقد أثبت مجرى الأحداث بأسره أن صداقة الاتحاد السوفييتى توفر للبـــلاد "عربية التقدمية ما تحتاج إليه من تأييد ومساعدة فى أوقات الشـــدة . وذلك أمر أصبح مسلماً به فى مصر ، وفى سوريا ، وفى العراق ، وفى اليمن . وقد وقعنا معاهدتين للصداقة مع مصر والعراق ، وستتطور علاقاتنا معهما على أساس هاتين المعاهدتين . وقد عقدنا العزم على توطيد أواصر الصداقة مع سوريا والجزائر وغيرهما من البلاد العربية أيضاً » . فى هذا الاجتماع المشترك للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى والسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، والسوفييت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتيه ، فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ . نشر بجريدة برافدا ، عدد ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ .

(٢) وافقت بريطانيا على زيادة الإيجار السنوى إلى ٢٥ر٥ مليون جنيه استرلينى ، ولكن تقرر أن تدفع البلاد الأعضاء فى حلف الأطلنطى مبلغ ٧٥ر٨ مليون جنيه أخرى سنويا ، فضلا عن مبلغ آخر يزيد على ذلك قليلا من قبيل المعونة . انظر ، **Strategic Survey 1971** ، لندن ، ١٩٧٢ .

واخيراً ، استغلال ما هو معروف عن الاتحاد السوفييتى من رغبة فى السلام ، وتجنب المواجهة العسكرية — وهى رغبة تحقق المصالح المشتركة للدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى وحركة الجماهير الشعبية فى البلاد الرأسمالية - بالدعوى « التى تبنتها الحكومات الأمريكية المتعاقبة ، ومؤداها انه إذا وجد الكرملين فى طريقه حواجز يتعذر اجتيازها ، فانه سيتكيف معها فلسفيا »(١) . وإذا كانت هذه هى الدعوى التى استندت إليها سياسة واشنطن فى الستينات ، فمن الواضح أنها أصبحت حتى أشد خطورة وغير ملائمة بوضوح الموقف فى السبعينات .

(١) آرون س. كليمان ، Soviet Russia and the Middle East ، ذى جونز هوبكنز پرس ، ١٩٧٠ ، ص ٩٨ .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والآفاق

إن تفسير علاقة الولايات المتحدة بأفريقيا وتقويمها يعتبران من حيث الجوهر محاولة لقياس تطبيق جزء من قوتها العالمية على قارة ينظر إليها بوصفها جزءاً من عالم عضوى . ولما كان هناك تباين شديد بين القوة الأجنبية والقوة الأفريقية ، كانت القارة ، ولا تزال، عرضة للخطر على نحو متزايد، ومن ثم كان التأثير الخطير للإمبريالية الأمريكيه فى جهودها الرامية إلى « ترجيح التوازن » لصالحها ، وبخاصة منذ حرب السويس .

ومع ذلك فان توزيع القوة الأمريكيه لا يتضمن فقط قوة عالمية واقليمية وتغيرات فى توازن القوى ، وانما يتضمن أيضاً اعتبارات النسب والأشكال التى يمكن بها استخدام القوة فيما يتعلق بالمغامرات المعنيه . ويفترض ذلك مقدما تقويما متكاملا لكل الجوانب ، بما فى ذلك النقاط ذات الأهمية من : الأهداف السياسية والسياسات الرئيسية للدوائر الحاكمه الأمريكية ، والمصالح الإقتصادية الإحتكارية التى تتحرك بسرعة أبطأ ، والفئات الإجتماعية التى تتأثر بذلك ، والإيديولوجيات المستندة اليها ، والتأثيرات العالميه ، وكذلك بعض الجوانب العسكرية الهامة(١) . وجدير بالذكر أن العلاقة المتبادلة تنعكس أيضا فى المجال الأضيق فى صورة تشابك بين المجالات المختلفه . مثال ذلك أن مقولة « المعونة » الأمريكية تكشف عن نفسها بوصفها نموذجا متعدد الأبعاد — مركبا سياسيا — إقتصاديا يبرز الأهداف العسكرية ،

---

(١) قارن على سبيل المثال ما يمكن اعتباره تركيزاً أحادى الجانب ، « إن الاستعمار الجديد إنما هو استعمار يعمل كلية من خلال العلاقات الاقتصادية ، بدلا من العمل — كما كانت الحال من قبل — من خلال علاقات اقتصاديه مقترنة بسيطرة سياسية » . بييرجاليه ، « The Third World in World Economy » ، فى مجلة منثلى ريفيو ، عدد مارس ١٩٧١ .

ويوضح اتجاها من شكل ثنائى ملطخ إلى شكل متعدد الجوانب أكثر تجانسا بغية تحقيق أثر أكبر بالنسبة للدولار .

ومن الناحية الإقليمية فان الأولوية والتركيز السياسى — العسكرى اللذين كانت واشنطن تعطيهما للدول الأفريقية — العربيه إنما كانا ينبعان من استراتيجيتها لما بعد الحرب مباشره ، استراتيجية « مكافحة الشيوعية » — وفى الحقيقة مكافحة القوى المعادية للإمبريالية — فى منطقة البحر المتوسط ، التى يمتد مجالها من أوربا الجنوبيه وتركيا ، ثم تمضى فى كثافة متزايدة جنبا الى جنب مع الأرباح الإحتكارية الأمريكية التى تتكاثر بسرعه مذهلة فى الشرق الأوسط . وفى أفريقيا الإستوائية بدورها كان التهديد السياسى للإمبرياليه تشكله حركة تحرر وطنى كنغوليه مظفرة بقيادة لومومبا ، مما أغرى واشنطن باستغلال موقعها العالمى فى الأمم المتحده للتنافس على نفوذ مسيطر فى الكنغو — بمواجهة منافسيها عسكريا فى اول الأمر ، ثم التوصل الى تسوية مؤقته للاستغلال المشترك لثروة الكنغو المعدنيه الهائلة . وفى افريقيا الجنوبية على وجه الاجمال فان الاعتبارات السياسية — العسكريه تكمن ايضا خلف الدعم الأمريكى الخطير للبرتغال ، الذى كان يتم اخفاؤه جزئيا من خلال حلف الأطلنطى ، وتخفيف واشنطن (من خلف موقف لندن) للضغط الذى تتعرض له جنوب افريقيا ، وذلك بوصفها اقوى حليف امبريالى فى القاره يرتبط ارتباطا موازيا وثيقا بالاحتكارات الأمريكية (التى تأتى أيضاً فى المرتبه الثانية بعد الاحتكارات البريطانيه) . ويمكن أن نقول أن هذه الأولويات والاهتمامات ترتبط بها تيارات عديده متعارضة بين المفكرين وواضعى السياسة الأمريكيين لابد من الإشارة إليها ؛ دون محاولة للدخول فى تحليل سياسى إجتماعى شامل يبتعد بنا كثيراً عن إطار هذا الكتاب .

وتنبع السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ، والتى تحدد الجانب الأكبر منها بطريقة عملية براجماتية على يد المسئولين السياسيين ، بالاعتماد على مستشاريهم

الذين كثيراً ما كان دورهم هو عرض أو تبرير المنهج العملى فى شكل «نظرى»، تنبع هذه السياسة فى المقام الأول من مفاهيمهم لإستخدام القوة فى السياسة الخارجية . ودون أن تتجاوز هذه المفاهيم نطاق السياسات الإمبريالية والإقتصاديات الرأسمالية ، فانها تتمايز فيما بينها تمايزاً كبيراً ، ويمكن تصنيفها ، ولو بشىء من التعسف ، نظراً لما بينها من تداخل ، على النحو التالى : الآراء الرسمية ، والنقد السياسى المعتدل ، والإصلاحية البورجوازية .

إن الآراء الرسمية للمسئولين من الحزبين الديمقراطى والجمهورى ، والتى تمثل المصالح الإحتكارية السائدة فى المجمع العسكرى الصناعى ، والمشبعة بالغطرسة المصاحبة دائماً للقوة ، إنما تدعو فى الواقع - وإن لم تدع بالكلام فى جميع الأحوال إلى الاعتماد على استخدام القوة السياسية العسكرية . وهى فوق ذلك توجه اهتماما زائداً فى كثير من الأحيان إلى الجانب العسكرى ، بحيث يفوق أحياناً جميع المجالات الأخرى . وكان بين من دعوا إلى هذه الآراء بدرجات متفاوتة تبعاً لتغير الفترات (كما سنوضح فيما سيأتى) فى خلال السنوات العشر الماضية، والت روستو (الذى تحدثنا عنه فيما سبق) ، والذى عمل مع حكومتين من الحكومات الأمريكية ، والذى كانت تجربته واهتماماته فى الكونجرس بالاعتمادات البحرية والعسكرية توجهه نحو «النظر إلى الأحداث العالمية بطريقة عسكرية» ، وتجعله مدافعاً عنيداً عن الأساليب «الصلبة» فى إختيار «الوسائل المناسبة لفرض النفوذ الأمريكى»(١) . وقد قدم جورج بول ، الوكيل السابق لوزارة الخارجية الأمريكية ، التعريف التالى للقوة العالمية اليوم - متأثراً بسحر الإحصاءات - وهو تعريف كثيراً ما يوصف «بالواقعية» ، فهو يقول إن الدولة الكبرى لا تكون قوة عالمية إلا إذا شكلت «مجتمعا متماسكا يبلغ تعداد أفراده نحو ٢٠٠ مليون ،

---

(١) انظر على سبيل المثال ، ب.ل. جيلين ، L.B. Johnson and the World لندن ، ١٩٦٦ ، ص ٣١ ، ٢٦٩ .

ويبلغ دخله القومى ٣٠٠ بليون دولار »(١) ، ويملك أيضاً « ترسانة من الأسلحة النووية لا يكون دورها ، كما يزعم البعض بغباء ، هو إيجاد التكافؤ فى القوة بين الأمم الكبيرة والصغيرة ، بل تحدث الأثر المعاكس تماماً »(٢).

وعلى الرغم من أن روبرت مكنمارا قد قضى فترة طويلة كوزير للدفاع وكان من المفروض أن يكون من أشد المدافعين عن فكرة استخدام القوة السياسية العسكرية ، فقد كان على النقيض من ذلك واضح الإدراك لحدود القدرة العسكرية ، وحدود الميزانية الأمريكية ، وللدور الأساسى الذى يؤديه الإقتصاد فى البلاد النامية . (وربما كانت هناك صلة بين تجربته الخاصة « بالآفاق الجديدة » ، وفشل حرب فيتنام ، وبين استقالته فيما بعد ليشغل منصب رئيس البنك الدولى ، ويحاول أن يحقق لبلده مكاسب سياسية وإقتصادية عن طريق تقديم التمويل اللازم للتنمية) . ويمثل مكنمارا فى التصنيف الذى قدمناه هنا انتقالا الفئة الثانية : النقد السياسى للآراء الرسمية.

والأرجح أن الناقدين « المعتدلين » للسياسة الرسمية المعتمدة على القوة السياسية والعسكرية ، قد وجدوا أكبر حافز لهم فى هزائم الولايات المتحدة فى فيتنام فى مطلع الستينات ، والتى كان رد واشنطن المتصاعد عليها ، على الرغم من ذلك ، هو التمادى فى تقديم « التزام واسع بإعطاء الجوانب العسكرية للحرب الأولوية على الإصلاحات السياسية »(٣) . وترى هذه المجموعة الناقدة ، التى يطلق عليها خطأ فى بعض الأحيان اسم «أنصار العزلة الجدد» ، أن يستبدل بالدرجات المختلفة من الضغط السياسى الاقتصادى - أى الوصاية السياسية على البلاد النامية والمجتمعات التقليدية من جانب الرأسمالية - توجيه

---

(١) جورج بول ، The Discipline of Power ، ص ١٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٣) « Pentagon Papers » ، وردت فى جريدة ذى نيويورك تيمس ، عدد ٦ يوليه ١٩٧١ .

اهتمام أكبر إلى التشييد السلمى. ويمكن أن يصنف ضمن هذه الفئة من بين أعضاء الكونجرس فولبرايت وتشيرش ، ومن بين رجال الاعلام ليبمان ومحررى جريدتى ذى نيويورك تيمز وواشنطن بوست . ويسلم أفراد هذه الفئة ، إلى حد ما ، بضرورة إحداث تغييرات إقتصادية - إجتماعية لتحقيق التحديث المطلوب ، ولكن الأهم من ذلك هو دعوتهم بالحاح إلى استخدام القوة الإقتصادية الأمريكية لتحقيق مزايا سياسية ، وكذلك دعوتهم إلى تشجيع الإتجاهات اليمينية والقومية فى العالم الإشتراكى والبلاد النامية .

أما « الليبراليون » ، أو الإصلاحيون البورجوازيون ، الذين يريدون تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق توجيه قدر أكبر من الإهتمام نحو الإصلاحات الإجتماعية والاقتصادية ، وتقديم قدر أكبر من التنازلات للبلاد النامية فى التنافس مع الاشتراكية ، فهم أقل المجموعات الثلاث نفوذاً . وكان ممثلو هذه الفئة يضمون بعض أعضاء جماعة « أفريقيا الجديدة » فى حكومة كنيدى ، من أمثال شستر باولز ، وبعض المتخصصين فى الشئون الأفريقية فى الجامعات والمؤسسات ، وبعض المجموعات الأفريقية - الأمريكية. غير أنه لم يكن لهذه المجموعة غير تأثير هامشى على سياسة الحكومة ، وبلغ هذا التأثير أقصاه فى الستينات ، وكان أكبر دور قامت به هو تقديم أفضل وجوه الولايات المتحدة لأفريقيا عند المد العالى لانتصاراتها .

ومن الأمور الهامة أن كلا من هذه المجموعات الثلاث يركز على مجال مختلف من مجالات القوة ، ولكنها جميعاً تسلم بأن العوامل مجتمعة لها أكبر الأهمية ، دون أن يكون اجتماع العوامل هذا مجرد مجموع حسابى ، أو عملية رياضية بسيطة . وفضلا عن ذلك فان الخلافات بينها توضع فى الاعتبار سواء من جانب الأمريكيين أم الأفريقيين ، وهى خلافات تمتد من موقف « اليمينيين » بشأن استخدام القوة السياسية والعسكرية لمساندة الطغاة فى الخارج والداخل دون سواهم تقريباً ، إلى موقف « اليساريين » فى المجال الاجتماعى - الاقتصادى وإبداء درجة أكبر من التلاؤم مع القوى الوطنية

والطبقية الناشئة . وإذا كانت نقطة الضعف المشتركة والأساسية بينها جميعاً تنبع من عجز الامبريالية الأمريكية كنظام عن التخلى عن أهدافها ، فإنه يكون من الخطأ الزعم بأنها لا تستطيع تغيير أهدافها ، أو تغيير المجالات التى تركز عليها ، كما برهنت على ذلك خبرة السنوات العشر الماضية .

ذلك أن مقدار ما أرادت واشنطن أن تستخدمه من القوة ، أو ما استطاعت أن تستخدمه ضد القوى الأفريقية المعادية للإمبريالية ، قد تحدد بوجه عام على أساس المد والجزر . ففى فترة تصاعد قوى الاشتراكية العالمية ، وحركة التحرر الوطنى ، والتغير فى ميزان القوى العالمى ، التى تطابقت فى أفريقيا مع هزيمة الاستعماريين البريطانيين والفرنسيين فى السويس والجزائر ، نفذت واشنطن من الثغرة ، ورأت أن من الأفضل أن توجه اهتماماً أكبر إلى الروافع الاقتصادية . وإذا تبين أن هذه الروافع غير كافية لاغراء أو تملق الحركات الشعبية ، ولا سيما فى الكنغو — وهى المنطقة المتوسطة بين أفريقيا المستقلة وأفريقيا المستعبدة — فان واشنطن ، التى تعتمد على صورة معدلة للقوة بعد الأزمة الكوبية ، كانت أقل تردداً فى اللجوء إلى العنف .

ويمكن اعتبار التدخل المشترك بقيادة الولايات المتحدة فى ستانلى فيل فى نوفمبر ١٩٦٤ مؤشراً على تحول إبرة البوصلة فى اتجاه استخدام القوة العسكرية . وقد أعقبت ذلك سلسلة من الانقلابات الرجعية (وموقف أكثر تعاطفاً من جانب واشنطن تجاه المستوطنين فى أفريقيا) بحيث أصبحت الدول الأفريقية ـ العربية هى القوة الأكثر تقدمية فى القارة . وكانت الحرب العربية ـ الاسرائيلية ، وهى عدوان علم به الرئيس جونسون مقدماً «ووافق عليها شخصياً » ، استناداً إلى ما صرح به الرئيس السادات(١) ، تمثل بكل ما أحاط بها من تعقيد استمراراً لهذا الاتجاه . غير أن الطبيعة السياسية المحدودة لذلك الانتصار العسكرى ظهرت بوضوح بعد الحرب . ولابد

(١) حديث بالإذاعة والتليفزيون ، القاهرة ، ١٨ سبتمبر ١٩٧١ .

أن يتحول نقد السياسة الأمريكية فى المنطقة الأفريقية ـ العربية ، وهى موضع اهتمام واشنطن فى أفريقيا ، إلى نقد فى الوقت نفسه للتركيز الرسمى على القوة السياسية ـ العسكرية . وتؤدى الاستراتيجية الراهنة ، كما أوضحنا ، إلى اتجاه القوى العربية نحو مزيد من الراديكالية ـ على الرغم من التفاوت فى هذا الاتجاه من وقت لآخر ـ ومزيد من الإستقطاب ضد الإمبريالية الأمريكية ـ الإسرائيلية ، واحتمال نشوب جولة جديدة أوسع من جولات الحرب . ويصعب أن نتصور أن حرباً كهذه يمكن أن تنتهى من الناحية العسكرية بنهاية أفضل بالنسبة لتل أبيب أو واشنطن . والأرجح أن نتائجها ستكون أسوأ من الناحيتين السياسية والإقتصادية ، وذلك فضلا عن نتائجها المدمرة بالنسبة للشعوب المعنية .

إن الصعوبة المتزايدة فى الإبقاء على توازن لحالة « اللاحرب واللاسلم » بين قوميتين ديناميكيتين ـ وهى الحالة التى رأى أوثانت فى خريف عام ١٩٦٩ أنها أشبه ببداية «حرب المائة عام» ـ دفعته بعد عامين إلى تغيير رأيه ، والقول بأنه إذا استمر الجمود الحالى فان القتال سيشتعل من جديد « إن عاجلا أو آجلا » ، ويتحول إلى حرب شاملة تهدد نيرانها بالامتداد إلى بلاد أخرى(١). وإذا كان يشير بذلك إلى موقف إسرائيل المتعنت من «مسألة الانسحاب»(٢) باعتباره السبب المباشر ، فقد كان الكثيرون يرون بوضوح تلك القوة التى تجعل باستطاعة إسرائيل اتخاذ مثل هذا الموقف ، كما يرون الطريق المنطقى للخروج من الأزمة .

إن القرار رقم ٢٤٢ ، الصادر عن مجلس الأمن ، والذى أدخل فى اعتباره المسائل المبدئية (أى حقوق الشعوب) وتوازن القوى ، الإقليمى

---

(١) ملاحظات تمهيدية عن « التقرير السنوى » للدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، ١٩ سبتمبر ١٩٧١ .

(٢) المرجع نفسه .

والدولى على حد سواء ، ما زال أساسا صالحا للتسوية ، حتى إذا كان من المستبعد أن تتخلى الصهيونية التوسعية طواعية عن سياسة احتلال الأراضى أو طرد السكان ، وهى سياسة لا تملك الصهيونية بذاتها القوة المادية أو البشرية اللازمة لفرضها . وقد كتب لوردكارادون ، الذى صاغ قرار مجلس الأمن فى عام ١٩٦٧ ، يقول : « سيتم التوصل إلى تسوية فى يوم من الأيام، ولكن السؤال هو ما إذا كان يمكن التوصل إليها بالطرق السلمية ، أم لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال سفك الدماء»(١) .

وإذا أردنا أن نتوصل إلى تسوية سياسية ، فمن الصعب أن نتصور أن هذه التسوية يمكن أن تتحقق تلقائياً . قال ليونيد بريجنيف : « لقد أعلنت دول كثيرة تأييدها لحل مشكلات الشرق الأوسط على أساس القرار المعروف لمجلس الأمن . ولكن من سوء الحظ أن التأييد اللفظى لا يكفى ، ولو صحبته أعمال سياسية ملموسة لاضطرت إسرائيل إلى قبول التسوية السلمية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربية . أما الإتحاد السوفييتى فيعرف الجميع مدى استعداده للنهوض بدوره »(٢) .

إن الاستراتيجية الأمريكية ، منذ التدخل فى الكنغو ، لا تزال تحمل أخطاء جسيمة ، وإن كانت قد صححت بعض أخطائها الماضية . وإذا كانت هذه الاستراتيجية حريصة على تجنب الكوارث السياسية التى ترتبت فى الماضى على العدوان الإمبريالى المباشر (كما حدث فى السويس والكنغو وفييتنام) ، فعليها أن تدرك أن صانعى السياسة الأمريكية إنما يستهينون بحركة التحرر الوطنى العربية بوصفها قوة سياسية مستقلة معادية للإمبريالية ، وبقدرتها على

---

(١) War Peace Report ، ديسمبر ١٩٧٠ .

(٢) الدورة المشتركة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، والسوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، والسوفييت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية ، ٢١ ديسمبر ١٩٧٢ ، جريدة برافدا ، عدد ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ .

إدراك علاقة المساندة المباشرة التى تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل . كما أن الآراء الرسمية الأمريكية قد بالغت فى تقدير حدود القوة العسكرية ، وبالغت بوجه خاص فى تقدير قيمة المفاجأة العسكرية ، أو الحرب الخاطفة ، بما تحققه من ميزة فى الأمد القصير تجعل من الممكن كسب المعارك ، ولكن تنقصها القدرة فى الأمد الطويل على كسب الحروب(١) ، على حين تأكدت من الناحية الأخرى أفضلية الحلول السياسية فى حالات كثيرة : فى فيتنام ، وفى العالم الأفريقى - العربى فى السنوات الأخيرة ، ودون حاجة إلى الرجوع إلى الحرب العالمية الثانية لنحصل على مثال تاريخى بارز (ونذكر هنا أيضاً أنه حدث انتقاص خطير من دور الاتحاد السوفييتى وقوته فى جميع الحالات وفضلا عن ذلك فان احتمال امتداد الحرب إلى مناطق أخرى ، وهو الاحتمال الذى أدركه الرئيس أيزنهاور بسرعة عندما لجأت الدول الإمبريالية الأخرى إلى العدوان العسكرى السافر(٢) ، أو نظرت إليه بعين الرضا ، لم يعد يلقى الاهتمام الكافى ، على الرغم من أنه ليس اليوم أقل واقعية مما كان عليه من قبل .

وعندما وجهت حكومة نيكسون (تحت ضغط الخسائر السياسية المترتبة على الإغراق فى الاعتماد على الحلول العسكرية) اهتماما أكبر إلى المجالين السياسى والدبلوماسى فى بداية عام ١٩٧٠ ، لم يلبث أن تبين أن هذا التحول

(١) كانت الحجة العسكرية الخالصة لشن الحرب الخاطفة فى السويس ، على سبيل المثال ، كما قدمها إيدن رئيس وزراء بريطانيا للرئيس أيزنهاور أنه « ليس هناك من سبيل غير الانتصارات العسكرية الإسرائيلية السريعة ، والتحرك البريطانى الفرنسى فى خلال ٢٤ ساعة ، أو ٤٨ ساعة على الأكثر ، لمنع امتداد الحرب إلى سوريا والأردن والعراق » . أيزنهاور المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٢) حدث على سبيل المثال ، بعد أن وجهت بريطانيا وفرنسا إنذارهما إلى مصر فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ، أن استدعى وزير الخارجية الأمريكية دولاس السفير الفرنسى ، ووجه إليه نقداً لاذعا ، وقال « إن هذا الهجوم على مصر ينطوى على خطر نشوب حرب عامة » . انظر ، هيرمان فينر ، المرجع السابق ، ص ٦ وما بعدها .

لم يكن تغييراً فى الاستراتيجية أو فى مفهومها للقوة بقدرما كان من أجل المناورة. وربما تأمل واشنطن ، عن طريق عدم التضامن مع الاحتلال الصهيونى وسياسة إسرائيل إزاء اللاجئين (كما فعلت لندن) ، أن تتجنب دفع ثمن سياسى يزداد بطء يوما بعد يوم ، ولكنها بغير التقليل من مساندتها لتل أبيب لا تستطيع أن تأمل فى تهدئة الجو . وعندما تقوم واشنطن بتقديم أسلحة جديدة ، بما فى ذلك الدبابات من طراز M—60 ، التى سلمتها للأردن فى منتصف عام ١٩٧١ ، لتكون موجهة ضد سوريا أكثر مما هى موجهة ضد الفدائيين الفلسطينيين ، استناداً إلى الرئيس السادات ، فانها تزيد فى الواقع من خطر نشوب حرب جديدة . وعندما تعمل الحكومة الأمريكية على بث روح الانهزامية ، والقومية اليمينية ، «والعداء للشيوعية» ، فقد تتمكن من تسجيل بعض التراخى فى الوحدة الأفريقية — العربية الوطنية والأممية ؛ وارتفاع صيحات تدعو إلى التوازن السياسى بين الدول الامبريالية والاشتراكية ، ولكن ذلك سيكون مصحوبا فى الوقت نفسه بتركيز جميع الجهود على إسرائيل من أجل التوصل إلى حل عسكرى .

وعلى نقيض العمليات العسكرية المستمرة فى شمال أفريقيا ، أعقب التدخل العسكرى الناجح بقيادة الولايات المتحدة فى الكنغو فى نوفمبر ١٩٦٤ ، استقرار سياسى مناسب لواشنطن التى وجهت معظم جهودها عندئذ نحو المسائل السياسية والاقتصادية . فقد حدث هنا ما حدث فى غالبية البلدان الضعيفة نسبياً فى أفريقيا الاستوائية ، حيث تسود العلاقات القبلية والمجتمعات التقليدية ، وحيث يرتبط الكفاح الطويل الأمد من أجل الاستقلال الحقيقى بالتنمية الاقتصادية وبناء الأمة ، أن وقفت التكتلات والعلاقات الاستعمارية الجديدة عقبة فى طريق هذه التنمية . ومن هنا تبدو الأهمية الكبرى للخطوات السياسية والاقتصادية التى تتخذ لتحقيق قدر أكبر من القوة لأفريقيا من خلال الوحدة ، مثل تشكيل «منظمة الوحدة الأفريقية» فى عام ١٩٦٣ ،

وعقد كثير من الاجتماعات الاقليمية منذ عام ١٩٦٧(١). ولا ينأى أى من هذه الاجتماعات أو المنظمات عن تأثير الولايات المتحدة وغيرها من الدول الامبريالية . ولكن لابد أن واشنطن قد لاحظت اتجاه أفريقيا السوداء إلى التقارب مع البلاد العربية منذ حرب يونيه(٢) ، وأنها تنظر إلى القارة كوحدة مترابطة ، وأنها توجه اهتماما متزايداً إلى نتائج الصراعات المسلحة فى الشمال وفى الجنوب ضد العدو المشترك .

ويتضح ذلك بوجه خاص فى أفريقيا الجنوبية ، حيث نجح الكفاح المسلح ضد الاستعمار البرتغالى منذ بداية الستينات ، وحرب العصابات ضد العنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقيا منذ أغسطس ١٩٦٧ ، فى إرغام الامبريالية الأمريكية — التى تشعر بأنها غير آمنة سياسيا وأدبيا بوصفها من كبار مؤيدى الأقليات العنصرية - بأن تبذل جهوداً كبيرة « لرد الاعتبار » لنظام الأبارتهيد (الفصل العنصرى) من الناحية السياسية فى أعين أفريقيا السوداء والعالم أجمع .

وهناك شريكان يكملان المثلث مع واشنطن هما إسرائيل وجنوب أفريقيا: فكل من هذين البلدين يقوم فى منطقة تستثمر فيها الولايات المتحدة مبالغ تفوق استثماراتها فى أى مكان آخر بالقارة ، وتوجد فى كل منهما أقلية دخيلة تفرض سيطرتها بقوة السلاح على أغلبية كبيرة تتعرض للإستغلال .

(١) پ. ل. إيتينجر ، Political Problems of Intergovernmental Relations in Africa ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٠ . ويحدد المؤلف الفترات التالية : ١٩٥٨ — ١٩٦٢ ، الفترة السابقة لمنظمة الوحدة الأفريقية ؛ ١٩٦٣ — ١٩٦٦ ، فترة منظمة الوحدة الأفريقيه ؛ ومنذ عام ١٩٦٧ فترة الإقليمية .

(٢) دعت منظمة الوحدة الأفريقية ، فى اجتماعها المعقود فى أديس أبابا فى يونيه ١٩٧١ ، الدول الأفريقية الى اتخاذ خطوات عمليه لإرغام اسرائيل على الانسحاب من الأراضى المحتلة . وكان ذلك على الرغم من تصريح أبا ايبان ، وزير الخارجية الإسرائيلى ، بان « أزمة الشرق الأوسط ليست مسألة أفريقية ، ولا يجوز للافريقيين أن يتدخلوا فيها » .

وقد نبه فورستر ، رئيس وزراء جنوب أفريقيا إلى أوجه الشبه هذه قائلا : « إن إسرائيل تواجه الآن مشكلة فصل عنصرى ، هى كيفية معاملة قاطنيها العرب » ، وهى مشكلة ينظر إليها فورستر « بعين الفهم والعطف »(٢) ويمتد هذا التضامن ، فضلا عن ذلك، إلى تفاهم عسكرى يؤدى ، على سبيل المثال، إلى قيام جنوب أفريقيا بانتاج المدفع الرشاش من طراز « أوزى » ، وهو إختراع إسرائيلى أدخلت فيه التعديلات على النموذج الذى حصلت على حق إنتاجه من بلجيكا ، ويقال إن التصميمات الإسرائيلية لمحركات طائرة الميراج المقاتلة قد وضعت تحت تصرف جنوب أفريقيا . إن بريتوريا وتل أبيب تشعران كلاهما بأنهما موقعان متقدمان للغرب .

* * *

وفى إيجازماذا يمكنأن نتوقعه ، من زاوية قوة الولايات المتحدةوسياستها العالمية ، فى علاقتها بأفريقيا فى فترة السبعينات ، وهى فترة يسلم الجميع بأن التزامات الولايات المتحدة العالمية فيها تمتد إلى أبعد مما ينبغى .

لقد أثيرت مسالة هذا التوسع فى الإلتزامات الأمريكية بوضوح كامل عند بحث النظرية الأمريكية التى وضعت فى جوام فى صيف عام ١٩٦٩ ، ثم فى « خطاب الرئيس إلى الأمة » فى ٣ نوفمبر١٩٦٩ ، الذى تحدث فيه عن دور واشنطن فأشار إلى «القوة الذاتية والإستقلال الذاتى المتزايد» للبلاد الأخرى. وأشار فى الداخل إلى الإتجاه الجديدنحو العزلة كرد فعل للإنغماس الزائد(١). وقال إن الاستمرار فى السياسة الأمريكية الراهنة « كان يتجاوز بالتأكيد مواردنا النفسية » ، حتى إذا لم يكن « قد تجاوز » الموارد المادية للولايات المتحدة . ومن ثم ينبغى التوجه إلى الحلفاء الذين يتعين عليهم « الاضطلاع

---

(١) جريدة ذى نيويورك تيمز ، عدد ٢٩ أبريل ١٩٧١ .

(٢) U.S. Foreign Policy for the 70's ، تقرير الرئيس نيكسون للكونجرس فى ٢٥ فبراير١٩٧١ .

بالمسئولية الأساسية فى توفير القوة البشرية »(١) . ومضى قائلا إن الولايات المتحدة ستكون « إحدى القوى المؤثرة فى الميزان ، وليست القوة الوحيدة المؤثرة فيه »(٢) . وهكذا نجد أن الولايات المتحدة تحاول أن تقوم بدور محدود فيما يتعلق بالإشتراك المباشر برجالها ، وبمقدار التزاماتها المالية ، وفيما يتعلق بصورتها فى الداخل والخارج .

وعلى الرغم من أن الصياغة الجديدة لإستراتيجية الحكومة الأمريكية جاءت نتيجة للهزائم الساحقة التى منيت بها القوات المسلحة الأمريكية فى محاولتها أن تكون بديلا لحليف غير ملائم لسايجون فى فييتنام ، فان هذه الصياغة كانت تطبق « بنجاح أكبر » مع الحليف الاخر لواشنطن ، وهو تل أبيب ، ضد الدول الأفريقية - العربية . فهنا أيضاً كان جوهر التحالف أن تتولى الولايات المتحدة تقديم السند الخلفى والمساعدات العسكرية والإقتصادية وأن تتجنب بذلك مسئولية الخسائر السياسية والمعنوية التى تقع عندئذ على عاتق الشريك الصغير الذى يسعى إلى التوسع .

وفى أفريقيا جنوب الصحراء ، التى تواجه فيها الدول الأفريقية الإستوائية الأكثر ضعفاً ضرورة العمل من أجل التنمية الإقتصادية ، ولكنها تفتقر إلى ما يلزم هذه التنمية من رؤوس أموال وتكنولوجيات ومهارات ، كان المجال الأساسى الذى مارست فيه واشنطن ضغطها هو المجال الإقتصادى وذلك على سبيل المثال عن طريق الحد من المساعدات الثنائية التعاقدية ، والعمل على تشجيع الإستثمارات الخاص الأكثر جشعاً . وعلى الرغم من أن الإستثمار الخاص كان ينمو فى السنوات الأخيرة بمعدل ١٢٪ - ١٤٪ سنويا « لتشجيع التنمية المناسبة للموارد الأفريقية من النفط والمنتجات المعدنية

(١) المرجع نفسه .

(٢) المرجع نفسه .

والزراعية »(١) ، فمن المسلم به أنها لم تؤد إلى تقدم يذكر فى مجال التصنيع ، أو توفير الخبراء المؤهلين ، أو إيجاد إقتصاد متوازن . وإذا كان الرئيس الأمريكى قد وعد فى فبراير ١٩٧١ بتطبيق تفضيلات جمركية « لفتح أسواق جديدة »(٢) ، فان إعادة النظر فى سعر العملة الأمريكية فى أغسطس ١٩٧١ أدت على النقيض من ذلك إلى زيادة الصعوبات التجارية التى تواجهها الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية . وكان من الواضح فى ثلاثة بلاد هامة (إثيوبيا ، وزائير ، وغانا) أن المساعدة العسكرية الأمريكية هى الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف واشنطن . وكانت الوسائل الإقتصادية والعسكرية تستخدم بشكل عام للحصول على تنازلات سياسية من جانب البلاد الإستوائية التى يمكن التأثير فى كل منها على حدة ، والتى كانت تشعر بقلق شديد ، على حد تعبير الرئيس الأمريكى فى خطابه ، « وغيرة زائدة على سيادتها المطلقة ».

وفى أفريقيا الجنوبية لم تؤد « سياسة التحالف » التى اتبعتها واشنطن فى السبعينات إلى أى ابتعاد جذرى عن الصلات التى أقامتها طوال فترة ما بعد الحرب ، سواء مع حليفها الإستعمارى فى حلف الأطلنطى ، أى البرتغال ، أو مع شريكها الاقتصادى ، أى جنوب أفريقيا . أما البرتغال ، التى تحصل على معظم ما تحتاج إليه من سلاح (لتستخدمه فى مستعمراتها الأفريقيه) عن طريق حلف الأطلنطى ، ولكنها تعجز عن تمويل حروبها الاستعمارية التى تستنزف مواردها ، فان واشنطن تعمد إلى منحها قروضاً كبيرة تحت ستار مدفوعات مثل القواعد . غير أن القوة الرجعية المحورية بلا جدال هى النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، الذى تلقى فى خلال الستينات نحو أربعة أخماس رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة فى الصناعة التحويلية بالقارة الأفريقية ، كما تلقى آلات ثقيلة ومعارف تقنية من خلال التجارة التى تنمو بسرعه مذهلة ، وبذلك يتضاعف تفوقه الصناعى والتكنولوجى والعسكرى

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(وإن لم تكن الولايات المتحدة نفسها من الدول الغربية الأساسية التى تمده بالسلاح) على أفريقيا السوداء التى تتمتع بالحكم الذاتى .

وفضلا عن ذلك يجرى تعزيز المشاركة الاقتصادية تحت المظلة السياسية لما بدأت الحكومة تطبيقه فى مطلع السبعينات من سياسة مقنعة تستهدف توسيع الاتصالات أو إجراء « حوار » . والحقيقة أن رد الاعتبار السياسى لجنوب أفريقيا يمكن أن يكون خطوة تتفق مع السعى إلى جعلها رجل الشرطة فى المنطقة ، بل ربما كان محاولة أعمق أثراً لجعلها حلقة وصل بين حلف الأطلنطى وحلف جنوب شرق آسيا . ومن الواضح أن الرئيس نيكسون « قد قبل العرض الاستراتيجى للقضية ، وإن كان ليس على استعداد لفقد شعبيته لدى أحد باعلان أن بيع السلاح لجنوب أفريقيا هو السبيل الصحيح لتنفيذ تلك الاستراتيجية »(٢) . وذلك هو ما أعلنه أشخاص آخرون بوضوح أكبر ، ومن بينهم الجنرال هانز كرولز ، الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة فى هولندا ، ثم محرر النشرة التى يصدرها حلف الأطلنطى تحت عنوان NATO's Fifteen Nations (الدول الخمس عشرة الأعضاء فى حلف الأطلنطى) ، إذ قال إن جنوب أفريقيا يجب أن تصبح « عضواً خارجياً » فى ذلك الحلف .

آفاق النجاح بالنسبة لسياسة واشنطن ؟

إذا كانت السويس نقطة تحول ، ومحاولة يائسة من جانب الاستعماريين البريطانيين والفرنسيين والصهيونية الاسرائيلية لصد حركة التحرر الوطنى العربية بالقوة السافرة ، فقد تكون حرب يونيه أيضاً مؤشراً على انحدار سيستمر لفترة أطول . وقد اتجهت الامبريالية الأمريكية فى أواخر الخمسينات

---

(٢) ذى ايكونومست ، عدد ٩ يناير ١٩٧١ . وتوحى هذه الجريدة المحافظة بان جنوب أفريقيا يجب أن تدفع « ثمناً سياسيا » يتمثل فى : « تيسير نظام الحظر » ومزيد من الأموال لرفاهية الأفريقيين ، والإفراج عن بضعة مسجونين » .

وبداية الستينات ، فى ظل التوازن العالمى المتغير لصالح الاشتراكيةوالتحرر الوطنى ، إلى المجال السياسى والاقتصادى فى المقام الأول ، وزادت من نفوذها باستخدام صورتها غير الاستعمارية وروابطها غير المباشرة ، مما أتاح لها التفوق فى أول الأمر على شركائها ومنافسيها الأضعف منها . ولكن ما أعقب ذلك من لجوء واشنطن إلى استخدام القوة السياسية العسكرية لمواجهة التيار المعارض قد يكون مفهوما فى منتصف الستينات ، ولكنه لم يعدمه.ولا فى بداية السبعينات ، وهو خطأ فى تقدير توازن القوى الشامل فى الوضع الراهن . وفضلا عن ذلك فإن العلاقة بين الولايات المتحده وإسرائيل ، والروابط بين الولايات المتحده وجنوب أفريقيا والبرتغال ، قد لا تكون ستاراً كافياً لمنع استقطاب القوى ضد الامبريالية الأمريكية .

غير أن الدلائل توضح أن واشنطن مازالت مستمره فى سياسةاستخدام القوة السياسيةالعسكرية ، ولا سيما من خلال شركائها الصغار ، ضد العرب فى الشمال ، وضد الأفريقيين السود فى الجنوب ، وبذلك أصبح مصير بلاد أفريقيا الاستوائية مرتبطاً أوثق الارتباط بنتيجة الكفاح ضد الامبريالية فى كل من قطبى القاره . ولكن القوى الأفريقية والعالمية سوف تضغط فى الأمد الطويل بشكل متزايد ، وتلزمها بالحد من أهدافها ، أو على الأقل بالحد من عدوانيتها ، وذلك بالعودة مرةأخرى إلى التركيز على الوسائل السياسية- الاقتصادية أو الاجتماعية - الاقتصادية ، مثلما كانت تفعل من عشر سنوات. أما إذا توانى رد "فعل التقليدى عن إحداث هذا التغيير ، فسوف تتعرض على نحو أسرع لفقد الهيكلين المختلفين لبسط نفوذها : هيكل الاستعمار ، وهيكل الاستعمار الجديد .

فهـــــرست

صفحة

صـــدر عن

دار الثقافة الجـــــــديدة

رقم الايداع ٢٨١١ / ١٩٧٨

الرقم الدولي (٧٢١٠)

مطبعة عابدين - ت ٩٠٢٧٧٤

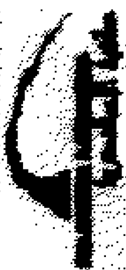
هذا الكتاب

« إن مكان أفريقيا فى النظام الاستعمارى المتداعى فى فترة ما بعد الحرب يمكن تقسيمه تاريخياً إلى فترتين متميزتين . أولاهما ، حتى أواخر الخمسينات ، عندما كانت أغلبية الشعوب الإفريقية تكافح بفاعلية ونشاط من أجل تحطيم الروابط الاستعمارية التى استمرت قروناً طويلة ، سعياً وراء تحقيق الاستقلال السياسى . وفى خلال هذه الفترة كانت الإمبريالية عادة فى الخلفية ، ولكنها على وجه الإجمال كانت تقدم مساندة وثيقة لحلفائها الاستعماريين فى معركة عنيدة ، وإن تكن بلا أمل ، من أجل وقف ، أو إرجاء ، تحقيق العملية التاريخية ، عملية التحرر الوطنى ثانيتهما ، ابتداء من أواخر الخمسينات ، عندما حققت أغلبية أفريقيا السيادة سريعاً فى غضون سنوات انتقالية قصيرة ثم شرع الأفريقيون يقومون بدور متزايد على مسرح قاراتهم ، وفى الشئون الدولية فى إطار توازن عالمى متغير . وأرغم ذلك الدول الاستعمارية الرئيسية ، بتشجيع من الولايات المتحدة ، على أن تتخذ بوجه عام أشكالا وأساليب للتأثير والسيطرة ذات طابع غير مباشر بدرجة أكبر كما أفسحت الإمبريالية الأمريكية مجالا أكبر للمناورة المستقلة ودوراً أكبر لتنظيم الرجعية فى قارة تمر بمرحلة من الاضطراب والتغير . . . »

• • •

- مؤلف هذا الكتاب إقتصادى أمريكى معاصر لعب ويلعب دوراً هاماً فى الحركة الفكرية التقدمية للشعب الأمريكى وفى نضالاته من أجل الحر[ية] لكل الشعوب .
- والكتاب دراسة شاملة للجوانب السياسية والاقتصادية للسياسة الأمري[كية] فى أفريقيا فى مواجهة النضال التحررى الإفريقى . .







دار الثقافة الجديدة

الثمن ١٠٠ قرش